قِيامَةُ العراق (360ْ)

– محاضراتٍ لمبادرات –

قِيامَةُ العراق (360ْ)

– محاضراتٍ لمبادرات –

محاضرات

د.عقيل محمود الخزعلي

اعداد/ منظمة شبابنا للقيادة والتنمية

الجزء الأول

الإهداء

إلى حاضنة التعقّل الأسبق

إلى رحم الحضارات الأول

إلى خلاصة المظلومية الأسطع

إلى أخدود الدموع والدماء الأعمق

إلى ميدان الاختبارات الأعظم

إلى فضاء الآلهة الأوسع

إلى مُلتقى الأضداد الأبرز

إلى صورة الكون الأرحب

إلى مبدأ التاريخ وانتهاءه الأتم

إلى عراق الإنسان المرتجى

بإجلال وإكبار .. نقدّم لِسموّكَ جهدّنا الأقل

منظمة

شبابنا للقيادة والتنمية

تقديم

تتشرف (**منظمة شبابنا للقيادة والتنمية**) أن تقدّم بين يدّي جمهورنا العراقي واحداً من أبرز الموضوعات ذات الشأن بالدولة العراقية كهمومٍ وتطلّعات، إذ أن هذا النتاج الموسوم **" قيامة العراق (360°)"** لكبير المدربين في قضايا التنمية (الدكتور عقيل محمود الخزعلي)، يُعتبرَ سِفراً جامعاً لأهم المطالب التي رَكّزت على الاهتمامات التي تُلاحقها النُخبة والقطاعات المتنوّعة من شعبنا العزيز من حيث تسليطها الجُهد على الاسباب والجذور للمعاضل والتحديات التي تكتنف الدولة باركانها وعناصرها ووظائفها، فضلاً عن المعالجات المنتخبة من رَحِم المخرجات العلمية والتجربة الانسانية.

ان أهم ما يميّز هذا الاصدار هو العُمق الثّر للتجربة والخبرة التي تتبدّى من مضمونه، والذي ولّدها المسار الحياتي والوظيفي المعقّد والمشحون بالأحداث والمواقف الجسيمة، علاوةً على الجَنبة المعرفية والثقافية والفكرية التي لازمت نتاجات الدكتور الخزعلي ونشاطاته المتلاحقة، والتي حَفِلَتْ بالكثير من البذل والعطاء الزاخر في مضمار التنمية وشؤونها، وهذا ما شهدت به عديد من الدراسات والمقترحات العلمية والعملية، فضلاً عن دوره البنّاء في تدريب الالاف من الملاكات القيادية الرسمية والكوادر الشبابية المتقدمة في مختلف موضوعات التنمية الذاتية والبشرية والمستدامة، حيث كان لمنظمتنا شرف المبادرة والاشتراك في مثل هكذا فعاليات.

لقد حتّم علينا حبُّنا المتنامي لوطننا وشغفنا المتصاعد في الانتصار لقضاياه العادلة في بناء دولةٍ حديثةٍ مقتدرة تُسخّرُ جهودها الى إنقاذ الأمن والعدالة والتنمية والمكانة، حتّم ذلك قيامنا بتجميع المحتوى لمضامين بعض المحاضرات واوراق العمل والمقترحات التي بادرَ إليها (د.عقيل الخزعلي) بالعديد من الدورات والمناسبات لعرضها وتقديمها موحدّة ومستفيضة لكل المهتمين بقضايا صناعة الدول والمجتمعات المتحضرة وفق رؤية تنموية واعدة.

ونحن إذ نضع بين محبّي بلدنا العزيز هذا الاصدار؛ يحدونا الأمل في أن نكون مَعيناً لكل الجهود الوطنية المخلصة التي تُبذل خدمةً لوطننا وشعبنا العظيمين، مستذكرين فرادة مِداد علماء العراق ومفكريه، ودماء شهدائه وناصريه، والله من وراء القصد

منظمة شبابنا للقيادة والتنمية

بغداد ـ العراق

"عندما ينزف الوَعي فكراً والقلبُ مشاعراً والإرادة تصميماً، فقد أزِفت طلائع التغيير"

د.عقيل محمود الخزعلي

المقدمة

1. قد يستكثر البعض استزادة الاكتتاب في موضوعات العراق – هموماً وتطلّعات –، إلا أننا نلمسُ أن قائمة النتاجات مازالت لم تستوفِ الموضوع حقّه، ولم تَبلُغ للجدّ عمقه، فمفردة "العراق" تستبطن مفاهيماً متعالقة وعناصر متراكبة لا يحيطُها إلا من ارتادَ التاريخَ سياحةً وسبراً، وحايثَ الاحداث تأملاً وفكراً، واَستخرج لُباب التجارب حكمةً وتَبَصُّراً، فالعراقُ – كقضيّة ومسألةِ – هو ترجُمان ونُخلاصة لكل ما اعتركته البشرية من أحداث، وبجميع ما تلمّضته من أسى، فهو عنفوان الإرهاصات الأولى للفكر وفَورةُ بدايات الانطلاق للحضارة ومجمعُ الألغاز المتشابكة للإنسانية، فلا تجد ناموساً كونياً إلا وفي العراق له ميدان، ولا سُنّةً تاريخيةً إلا وفي العراق لها أثر، ولا للنبوءات المتعاقبة إلا وللعراق فيها رصيد، إنه– بحقّ – جسر التلاقي بين الماضي والحاضر والمستقبل، وحقل الاختبارات الذي لا تَنفذُ تجاربه!
2. لقد انقسمت الكتابات عن العراق إلى مساراتٍ عدّة: منها الموغلِ في التفاؤل الواهم، وبعضُها في التشاؤم المقلق، والأندر منها كان نصيب الموضوعية المسؤولة، وكلُّ ذلك كاشفٌ للخلفيات الثقافية والايديولوجية للكتّاب ومنسوب استقلاليتهم الفكرية وحجوم رصيدهم الثقافي وفكرهم التحليلي وبصيرتهم الاستشرافية.

من المعروف أن أشدّ مايواجه الباحث هو؛ ضرورة بذله الجهود المضنية للتخلّص من ضغط الانحيازات التوكيدية؛ المعرفية والنفسية، والتحرر من ربقة التبعية الفكرية ذات الحمولات المؤدلجة غير الحيادية، وبذل الطاقة للانفكاك من أسر التفاؤل المفّرط أو التشاؤم الرخيص، لذا؛ تكون الموضوعية في مثل هكذا قضايا من أبلغ المستهدفات عُسرة وأشدّها ندرة، ولكنها تبقى غير مستحيلة!.

لقد دفع العراق_ ومازال _ ضريبةَ القراءات المبتسرة والاطروحات الاكتئابية والخطابات الحالمة والبيانات الفوضوية، وهنا تأتي الضرورة في استدعاء المناهج الموضوعية والنتاجات المعمقّة والموزونة والشاملة والمتكاملة، لِتَهَبَ – عن معرفة ووعي – طرائق التشخيص برسم الواقع وحقائق التقييم برسم الارقام وسُبُل التغيير برسم المناهج.

3. نعي بالضرورة أن واقع العراق اليوم قد تبدّى فيه مظاهر الصراعات؛ العقلية الفكرية والدينية والمذهبية والايديولوجية والسياسية والجيلية والاجتماعية والطبقية والاقتصادية، مما يؤشر إلى وصولنا لأعتاب مفترقات الطرُق التي تجعل العراق قبال مشوار المخاضات العسيرة والتي تطال جميع المستويات وكافة المجالات: (الدولة، الشعب، الجغرافيا، الحكم، المؤسسات، الثروات، الوحدة الأجيال، الأمن، الاستقرار، الرفاه، العدالة، الحريات، الحقوق، المستقبل، المصير..)، وهو ما يحُتم قرع جرس الإنذار المصيري الذي يجب أن تسمعه: النُخب والمرجعيات والقيادات والرموز والجماهير، والتباني جميعاً لإعلان صحوة الضمير الشامل لإنقاذ الوطن والمواطن من براثن المجاهيل القاتمة.

4. ان المفروغ منه؛ أن لا فائدة من التغنّي بتاريخٍ حضاري حبيسٍ في غياهب الماضي، ولا بأمجادٍ رهينةٍ بفعل الأوائل والسلف، ولابثرواتٍ يديرها العَتَه والسَفَه، ولا بموارد تُدبّرها الرعونة والشطط، ولابزمنٍ تقوده الفوضى والارتجال، ولا ببوصلة يتقاذفها التيه والأنانية والجهل، ولا بجموعٍ متكاثرةٍ تتنازعها الأهواء والعصبيات، ولا بسلوكياتٍ تتحكّم بها الانتهازية والشعبوية والانفعال، ولابكرنفالاتٍ جوفاءٍ يَسوقها الغرور وشهوة الاستعراض، ولا بخطاباتٍ مدجّجةٍ بحراب الطائفية والأحقاد، ولا بفئوياتٍ تستقوي بجموع الأراذل وقيعان المجتمع، ولا بنتاجاتٍ تُشيعُ التفاهة والإحباط والسطحية، ولا بمؤلفاتٍ ودراساتٍ تستنزف العقل والجُهد والموارد، ولا بأفكارٍ تَحرفُ الوجهة وتزيد التشتت والعمى، ولا بأطروحاتٍ ترسخ التغريب والاستلاب والتماهي.

ان إرادة الاصلاح تستوجبُ: وقفاتَ صدقٍ مع الذات وموفور نقد للراهن والتراث ولحظات إستلهام للأمجاد والانتصارات، وقبسات وعيّ للتجارب والهزائم والاخفاقات، وكثيرتأمل للواقع ومستجداته وبالمستقبل واستشرافاته، لأنَّ "**التمنيات ليست كافية**"، وان مَنْ أغفلَ الاعتبارَ استقالَ عقلُهُ، ومن استقالَ عقلُهُ كَثُرت عثراته، ومن كثُرت عثراته عظُمت خسائره، ومن عظمت خسائره زادت ديونه، ومن زادت ديونه تفاقمت أعباؤه، ومن تفاقمت أعباؤه زاغَ بصره، ومن زاغَ بصره حادَ ركبه، ومن حادَ ركبه بُدّدَتْ قواه وهلك مقصده وضاع مستقبله.

5. أعمى من لايُبصر حجوم المخاطر والتهديدات والتحديات التي تواجه الدول والشعوب والمؤسسات، وغبيٌّ من أبصر ولم تُستفز حميّة عقله وضميره، وفاسدٌمعتوه من فرّط بما لديه من قبسات القدرة ومشحون الطاقة وجذوات العزيمة، وخائنٌ من لاينبري لفعل ممكن اليوم ليستنى له مستحيل الماضي ومأمول المستقبل، فالحياة مافتأت رحمها من استيلاد التحديات، وصراعات المصالح والمنافع، ولم تنقضِ عن تفجير النزاعات والحروب وإذكاء التمييز والأمتيازات، واعتلاء قمّةِ مُركّب: (الثروة – القوة – العقيدة)، والاستئثار بذلك مازال ديدن متغطرسي الكوكب ومصاصي

دماء الشعوب ومهندسي الفتن والتناحرات والإحن والأضغان، رُغم ذلك كلّه؛ فبوارق الأمل متاحة وممكّنة شريطة توفر: القيادات المستنيرة والشعوب الواعية والمناهج العادلة والمقاصد النبيلة والإرادة الموحّدة والقيّم المستحثة والعزيمة المستدامة.

6. من المعروف، ان عملية الإصلاح الشامل ليست من قبل القضايا اليسيرة الارتجالية ولا المؤقتة الخاطفة بل؛ هيَّ عملية معقدة تتشابك في مُدخلاتها حُزمةُ مفاهيمٍ وموضوعاتٍ، حيثُ تتكشف عندها مكنون؛ الرغبات الدافعة والاهتمامات المحفزّة والأفكار المبتكرة والقيم المِلهِمة والاستشعارات الحيوية النابضة، إذ تندمج كل هذه العوالم لتنفتق عنها المشروعات التغييرية الرائدة التي تستدعي خزين الماضي المفيد والحاضر المستوعِب والذهنية الاستباقية، وتُعيد صياغة المعادلات: (الإصلاحية، الوقائية، والعلاجية)، العاجلة منها والآجلة، لصهرها في توليفة ناجعة في التوقيت الأمثل والاسلوب الأنسب والمناورات الأمهر، ثم تأذن بانطلاق المشاريع التي تستهدف البُنى (الارتكازية والتحتية والفوقية) للدولة والمجتمع، وتنتشل الواقع الحالي من اعتلالاته ومنهج القيادة والتدبير من اختلالاته، وتتجه صوب تدريع الدولة بمتاريس المنعة والاقتدار لمواجهة مهددات: (الوجود والاستقرار والنمو)، والانخراط في جهود صناعة الرفاه وجودة الحياة لجيلها الحالي والأجيال اللاحقة.

7. إن قيامة العراق؛ دولة وشعباً تتطلب اقتداح الأسئلة الجريئة في أسباب كبوته وعمق فجواته ومن ثم نحت المشروعات الحازمة لتزريق بدنه بأمصال الوعي والإرادة المتوثّبة لقيادة التحديث المتسلسل في جميع بُناه وتمظهراته وصيروراته.

نعم، ان الإقلاع الحضاري للعراق يتوجب بالضرورة إجراء عمليات جراحية إصلاحية تستهدف واقعه المثقل بالتصدّعات ــ الظاهرة والمكبوتة ــ، وفي كافة الصُعُد: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية، وتحرّره من المراوحة في في حيز (الكيان) إلى فضاء (الدولة)، وتقتحم التابوهات المصطنعة لتحرير العقل من أوهامه البائدة وسكرته المعربدة وغروره الطافح، وتصعقُ الإرادة لِتُعيد اختراع الشعب والحكومة والدولة والمؤسسات، وتفجّر مكامن الإبداع لهندسة الراهن بكل تجلياته: السياسية والاجتماعية، لتدفعه لتخليق ضمانات واثقة للفوز بالمستقبل.

إن القضية اليوم قد تكون في إطار تنمية الدولة، ولكن قريباً سيكون ملعبها (الاستقرار)، وغداً سيكون ميدانها (الوجود)، إن لم نُحسِن الفهم والفعل!.

8. تستدعي عملية الانبعاث الحضاري للأمم/ الدول استنفار كافة: (العقول والأفهام والخبرات) للتوطئة: (المفاهيمية والتنظيرية والتخطيطية) والتي تستند على التفكير الاستراتيجي الشامل والتحليل البيئي المتكامل، ومن ثم البناء والتشييد لأنموذج الإصلاح التغييري المنشود بجميع: (خطواته ومراحله

ومتطلباته وأدواته وبرامجه ومبادراته وتوقيتاته ومؤشراته)، لتأتي مرحلة التنفيذ الذي يمثّل عملياً الفكرة المجسدة والإرادة المصممة لأن "التنفيذ هو الاستراتيجية" كما هو متسالم عليه.

9. تطالعُنا تجارب الدولِ الناهضةِ من الموات، ان الإصلاح الذي نبتغيه ليس من سنخ المستحيلات ولامن جنس أقاصيص خُرافة، بل هو حركة دؤوبة مُتاحة في عالم الأفكار والمشاعر، ومُمكِنَة في عالم الفعل والتأثير إذا ما صَلُحت النفوس وخَلُصت النوايا وتسيَّد الفكر وعُقدت العزائم وانبجست الإرادة وشُمِّرَ عن السواعد وأُحكِمت المناهج ووظِّفَت الموارد، واستقامت القادة، وسادت المعايير وضُبطَ الميزان.

10. ان اختيار عنوان الكتاب " قيامة العراق 360° – محاضراتٍ لمبادرات –" نابعٌ من تأصيل يستبطن عدّة دلالات، فالقيامةُ: (انبعاثٌ بعد همود، وهيجانٌ بعد سكون، وحسابٌ بعد ذهول، ومعادٌ بعد استقالة، وحَشرٌ بعد استكانة، وفصلٌ بعد إغفال، ونشورٌ بعد إمهال، وقوامةٌ بعد شتات..)، أما (360°) فتعني الحاجة الضاغطة لأن تكون قيامة العراق الإصلاحية شاملة ومستوعبة لكل: (المجالات والمستويات والحقول والأبعاد والأركان) التي تغطي الموضوعات: (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية والثقافية والفكرية والمؤسسية والتربوية والتعليمية...) وفق مبدأ الخطوط المتوازية في التغيير والتحسين المستمر، وإلا فإن " معظم النار من مستصغر الشرر" كما يُنبّه الشاعر الفطن، أما التفريع " محاضراتٍ لمبادراتٍ " فهو إشارة إلى أن متن الإصدار ومحتواه هو مصفوفة من المحاضرات التدريبية والخطابية والاستشارية التي تم إلقاءها والاسهام بها في أكثر من مناسبة ومحفل ومُحرَّرَ، ولفترات زمنية غير متوالية، اقتضت الضرورة الراهنة استجماعها وتوليفها ضمن إصدار موحّد تتكامل فيه الموضوعات وتتسع فيه الرؤية وتتضح فيه الأبعاد، قدر المتاح والممكن.

11. تأسيساً على ما تقدّم، يجيءُ هذا الإصدار ليكون نِتاجاً مكمّلاً للجهود الواعية والطيبة التي بُذلت في مضمار إسناد الافكار الإصلاحية والمشاريع النهضوية التي تبتغي تعزيز الوضوح في أفق الرؤية وتدعيم استبصار الأولويات ودعم برامج التنفيذ وأوراق العمل، وجهود المتابعة والدروس المستفادة.

12. إن هذا النتاج الذي بين أيدي القرّاء الكرام هو حصيلة محاضراتٍ ومُداخلات في عدّة موتمرات ومنتديات ولقاءات شاركنا بها، إذ كانت مناسباتها متفاوتة من حيث الزمن ومتوحدّة من حيث الغايات، فهي مسيرة جُهدِ سنين ونشاطات عديدة تشكلّت عبر هذا القالب النظري الذي اعتكز على ما وفرّته الخبرة من التجارب المتراكمة والرصيد المعرفي الذي أتاحته المصادر المتوفرة من المكتبات الواقعية والافتراضية والمواقع الذكيّة، مع التنويه أن هذا الإصدار التجميعي ولكونه يعبرّ عن محاضرات ومداخلات وإسهامات عامة، لم يتحرَّ التكلّف في المنهجية العلمية الصارمة ولا الإخراج الأكاديمي

الممنهج، بل أخذ على عاتقه ذكر كل موضوع ومضامينه على حدة دون ترشيق أو تنسيق أو توحيدٍ بين المحاضرات والتي – تبعاً لذلك – قد تأتي بعض موضوعاتها وفقراتها متكررة أو متشابهة لأن كل محاضرة ألقيت في مناسبةٍ خاصة مما يقتضي إمكانية التماثل في الموضوعات أو المضامين، وعزاؤها هو في الهدف العام الذي تستهدفه المادة المبثوثة وشموليتها وتكاملها.

13. بين يدي هذا الإصدار، آلينا على أنفسنا أن لا نقع فريسة التفاؤل المفرط الذي يؤجّل الكوارث، ولا ضحية التشاؤم المطلق الذي يكبّل الإرادة، ولا مَطِيَة التزويق الذي يطلي القشور لإخفاء الصدوع، ولامركب المجاملة الذي يُخدّر النفوس ليفوز بالأنانية، إذ أن الحديث عن الأوطان هو حديث عن المصائر: (للدولة والشعب والوجود) فالمجاملةُ فيه جريمة والحياد خيانة، لذا تنبري الموضوعية لتجد لها موقعاً متقدماً بين حالتي التفريط والإفراط، وتنسج خيوطً للأمل الهادف وسط البيئة المتخمة بالتسطّح الفكري والغباء الاستراتيجي والفقر التنفيذي الواعي.

14. الثقافة الشفاهية لا تُنتج علماً ذا رصانة، وحدها الثقافة الكتابية التدوينية الرصينة المبنية على التراكم المعرفي للخبرات والتجارب هي التي تُولّدُ معرفة وتورث علما وتُثمر نفعاً، لذلك لجأنا إلى تسطير وتنضيد ما تداولناه في اكثر من محفل للمحاضرات والتدريب التنموي والمحررات إلى هذا السِفْر التجميعي وتحويله إلى معين يُمكن مُراجعته وتقويمه والاستفادة منه، كجزءٍ من عملية بناء الرصيد المعرفي/ الثقافي الذي يَصلُح للاغتراف من صالحاته، والاعتبار من هفواته التي هي قبس من جهود المحاولة العاكسة لمقدار (الهموم) وحاكية لمنسوب (الاهتمام) ومترجمة لمخبوء (الإرادة)، فلا خير في عِلمٍ يَظلُ حبيسَ الادمغةِ ولا يَتَنَزَّلُ إلى فسيحَ الواقع!.

ختاماً، ننوّه تاة أن هذا النتاج بشري بحت، لايدّعي الكمال والمعصومية، ولايعبّر عن نهاية مطاف وانسداد فكر، بل هو رأي شخصي يُعبرّ عن محاولة لتنفّس الولاء للوطن والحب للشعب والاحترام للضمير، ويكفي في ذلك شفيعاً لغفران الأخطاء التي صاحبته والنقصان الذي يلازمه، ففي كثير من الأحيان تكون "**نيةُ المؤمن خير من عمله**"!.

والله ولي التوفيق

في البدء.. أسئلة

من المعروف انه عندما تذوي الدولةُ وتُحرَّف، فإن جرس الإنذار قد أذن، وان التعبئة الوطنية المخلصة ضرورة، لكون انهيار الدولة يمثل خسارة للجميع، وتهديدٌ للكل، حيثُ ان البديل يقيناً سيكونُ أتعس، وعلى العُقلاء- بأجمعهم- أن يُبادروا بالحفاظ على المتبقي من شرعيتها ومشروعيتها، والعمل على توطيد أركانها وغاياتها في صناعة الأمن والازدهار والعدالة والريادة، ولا يتم ذلك إلا من خلال الإجابة المسؤولة عن تساؤلات عدّة:

1. ماهي فلسفة الدولة وطبيعتها ونكهتها وأسسها وجوهرها وقيمها وأولوياتها التي يعمل من أجلها الجميع أو الاعم الاغلب؟

2. وفق منطوق العلوم السياسية الحديثة، كيف يُصنَّف وضع الدولة حالياً؟ هل هي موجودةٌ بمعناها الشامل، أم هي عبارة عن كيان سياسي؟ ، وهل هي: ناجزة – مكتملة، أم متهرئة، أم هشة،ام رخوة، أم فاشلة، ام منهارة؟

3. ماهي العناصر والمكونات العضوية والوظيفية التي تُضعف من صيرورة الاكتمال للدولة الحديثة؟

4. ماهي مصالح الدولة وثوابتها والمشتركات الوطنية التي هي محط قبول وإجماع بين مختلف الأطياف والقطاعات والطبقات؟

5. ماهو شكل وطبيعة وملامح الهوية الوطنية ومعاييرها، والتي تُعتبر الإطار الجامع المانع لكل التنويعات المجتمعية والسياسية؟

6. السيادةُ لمن؟ وماهي حدودها؟ ومن يقررها؟ ومن هو المسؤول عن ترجمتها وتنفيذها؟

7. ماهي الآليات والأُطر الوطنية المقننة أصولياً والمتّفق على ممارستها لإدارة: (الاختلافات والخلافات، والمشتركات والتناقضات، والأفكار والمشاعر، والمبادىء والبدائل، والمصالح والمطالب، والحاضر والمستقبل، والرغبات والتوجّهات، والمجتمع والمؤسسات...الخ)؟

8. من هي المرجعية الدستورية الوطنية الفاصلة والحاكمة عند بروز التعارضات والخلافات بكل أنواعها وتمظهراتها؟

9. ماهي مساحة السلطات في الدولة ومدياتها في تنظيم وإدارة البرامج والمهام والأنشطة على أساس الفصل المرن والتخصص الوظيفي والتكامل في الأداء؟

10.ماهي المعايير التي تحكم الأداء لكل المسؤولين والمواطنين، والمنظمات والمؤسسات، والنُخب والجماهير؟

11.ماهي المدركات الاستراتيجية والمنطق الاستراتيجي الحاكم على العمليات الاستراتيجية في: (التفكير والتخطيط والأداء والتقويم).

12.ماهي الآليات المثلى في إدارة التنوع القومي والإثني والديني والسياسي والمناطقي والمهني، من أجل توظيفه لإغناء السلم الأهلي والنماء الاقتصادي؟

13.ماهو المحتوى (القيمي والثقافي والتربوي) الوطني والذي يشكل الدافع والحافز لتبني الخيار الآمن لبناء دولة الرفاه؟

14.ماهي الآليات والوسائل الكفيلة بالانتقال من الديمقراطية غير المباشرة إلى الديمقراطية التشاركية شبه المباشرة؟

15.ماهي أخطر التهديدات التي تواجه كيان الدولة وديمومتها وفاعليتها وكفاءتها في إدارة شؤونها؟وماهي سبل معالجتها وطنياً؟

16.ماهو المتاح لدينا من فُرص وقوة وقدرات لتوظيفها في مشروع بناء دولة الأمن والتنمية والازدهار؟

17.كيف نستحصل على ثقة المواطنين ونحوّل التوجهات العامة والرأي العام باتجاه المرتكزات الوطنية الجامعة والملهِمة والمنتِجة؟

18.ماهي آليات تحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة والاقتصاد المستدام؟

19.كيفية التخلص من ربقة المحاصصة المقيتة والفساد التخادمي والزبائنية الانتهازية؟

20.ماهي الكوابح والموانع دون مزيد من الانحدار وعلى جميع الاصعدة؟

21.ماهي المحددات الملزمة للجميع حول طبيعة العلاقة مع الآخر الإقليمي والدولي؟

22.ماهي سُبُل استقلالية ومهنية الأداء الحكومي وخصوصاً الأمني والعسكري منه؟

أسئلةٌ كبيرة!، تُثيرُها أحداثٌ كبرى!، فبعد مسار التحولات والمخرجات والتداعيات والأزمات، وكواكب الشهداء وأرتال الضحايا، واستشراء الفساد وتبديد الثروات، وتتميماً لباقة الأسئلة السابقة، ولاستمرار دوامة المعاضل وتناسل الأزمات وهدر الجهود والموارد، نجد ان هناك وجوب وطني وحضاري وإنساني في أن تتم إستفاضة الحوار في العنوانات الرئيسة للأسئلة الآتية لاستخراج مصفوفة وطنية للحلول والمعالجات الموضوعية:

23.ماهو الوصف السياسي والقانوني لطبيعة الدولة الراهنة؟

24.أين تكمن المشكلة الجوهرية في الدولة؟ هل هي في شكل ومضمون النظام السياسي الحالي ودستوره وتشريعاته؟ هل المشكلة اجتماعية تتمظهر بغلبة عقلية البداوة وسيادة الهويات الفرعية وطبيعة المنظومة القيمية والأخلاقية؛ (للفرد والمجتمع والتنظيمات والمؤسسات)؟ هل المشكلة بغياب الاتفاق عن تحديد مضمون المواطنة والهوية الجامعة؟ هل المشكلة بالمنظومة المعرفية والثقافية والفكرية التي تُولِّد الدوافع والتوجهات والسلوكيات؟

25.هل للموروث الديني والنسق الاجتماعي والثقافي دور في صناعة الأحداث والاتجاهات وأساليب التفكير والتعاطي؟

26.ماهي مدخلية؛ (الأدوار والمسؤوليات والواجبات)، لكل من السلطات المبرمِجة والمنمذجِة للإنسان وهي؛ (الأسرة، المجتمع، المجموعات الدينية، والرموز الاجتماعية والسياسية، التربية والتعليم،الإعلام، الأحزاب، موسسات الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وجماعات الضغط)؟ وهل الأزمة هي أزمة؛ (دولة أم نظام أم مجتمع أم فرد أم نُخَب أم طبقات) أم تتداخل جميعها لتشكيل مُرَكَّب الأزمة؟

27.هل هناك أبعاد وتفسيرات (ميتافيزيقية ماورائية) لما يحدث؟ هل فعلاً نحن نعاني من لعنة قدرية مؤبدّة؟ هل هي لعنة التاريخ أم الجغرافيا أم المواقف، أم ذلك كلّه ،أم هو محض تجنٍ ومجانبة للحقيقة للهروب من وقع الظروف القاهرة؟

28.هل لقصور النظر والغباء الاستراتيجي المستحكم والمتوطّن في نفوس الأغلبية الساحقة دور في إنتاج مايحدث؟

29.هل الأزمات صناعة داخلية أم خارجية أم كلاهما معاً؟ وماهي حدود ونطاق ومديات ذلك؟ وهل للتبعية الدينية أو الفكرية أو الفلسفية أو العُملائية الزبائنية لما وراء الحدود الوطنية مدخلية في تحريك الواقع نحو مزيدٍ من الأزمات؟

30.هل باتَ العراق حقلاً لتجارب واختبارات النظريات السياسية والاجتماعية المحلية والأجنبية؟ وهل للحروب الحديثة والناعمة والذكية والهندسة الاجتماعية الفائقة، والحروب بالوكالة وعبر الأدوات والعملاء، دورٌ في التفنن في التخلف والتدمير والتراجع؟

31.هل عقلية ومنظومة صناعة؛ (الرموز والقادة والمتصدين)، ومعاييرها، ومحدداتها، لها شأن محوري في ولادة العشو والتخبط والانحدار؟

32.هل إن مناهج التنشئة والتربية والتعليم والتفكير ،وغياب القدوات، دورٌ في صناعة الفرد غير الفعّال وغير المبادر واللاهادف؟

33.هل هنالك خلل في مناهج إدارة؛ (الاقتصاد والتنمية والمؤسسات) و(الاستراتيجيات والسياسات والخطط والرقابة والتقويم) و(الوحدة القرارية وصناعة القرار واتخاذه) و(توظيف الطاقات والكفاءات) و(استثمار نقاط القوة والفرص الوطنية الهائلة)؟

34.هل الخلل بنيوي قابل للإصلاح والترميم؟ وهل هنالك قصور في المنظور المعرفي والفلسفي لقراءة سنن التاريخ ونواميس الكون، وتوظيفها لصالح اجتراح المعالجات الموضوعية؟

35.هل هنالك " قصورٌ بالأداء يخلُّ بكفاءة المتصدين عموماً، أم تقصيرٌ يخلُّ بعدالتهم"؟علماً أن مفهومي القصور والتقصير لهما معانٍ ومستويات عديدة.

36.هل نحن بحاجة إلى دولة (دينية أم مدنية) (تقليدية أم حديثة) (راعية أم حارسة) (متدخلة أم مُنَظِّمة)؟

37.هل يجب إعادة النظر في فوضوية النظام الديمقراطي الحالي؟ وهل هناك حاجة للحاكم المستبد المستنير العادل؟

ذلك جانبٌ من أسئلة المراجعة وتأسيس الانطلاق الجاد وصناعة رافعة وطنية واعدة ، لتأمين عدم التصدع المستدام والانهيار الشامل، فمازال في الوقت فُسحة للتنكب عن صراط المجاهيل والارتجالية، ومازال وطننا فريد وشعبُنا خلّاق وممكناتنا موفورة، ولكن علينا اغتنام الفُرصة؛ (بروح وطنية متسامية وعقل إنساني جامع ونظرة حضارية نفعية) ، فقد قيل" إضاعةُ الفرصةِ غُصَّة".

الدولة العراقية: بوادر استقرار أم عنفوان انهيار؟

عقلانية التوجّس ومقاربات الأمل

"قد تنهار الدول بفعل الأشرار، ولكنها يقيناً ستنهار؛ إذا اتسم الصالحون بالجهل والسلبية"

يعتبر الحديث عن (الدولة) معتركاً شائكاً يشوبه الكثير من التحدي والتعقيد، إذ تشتبك عنده: (النظريات: (الفلسفية والفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية)، ومنهجية الدراسات المعتمدة، والبُعد: (الموضوعي والشخصي)، والنطاق التاريخي والمدى المكاني)، وهذا ما يستدعي جدلاً واسعاً ومفتوحاً يتأسس على: (الخلفيات الدينية والسياسية والثقافية) و(سيرورة المجتمع السياسي وصيرورته) و(عمق الوعي والخبرات المستنبطة) و(مديات الاستلهام من التجارب السابقة والماثلة) و(خصوصية كل أمة/دولة)، فضلاً عن العوامل (الكامنة والظاهرة) الأخرى، والتي تُضفي بأجمعها بجنبة: (التعقيد والغموض واللايقين) في النظام العالمي الجديد الذي تتسارع فيه: (الأجندات والنظريات والمحاور)، وجدوائية التفسير والتحليل والاستنتاج، واجتراح المعالجات والحلول، وتكمن الإجابة في ان هنالك قدراً متيقَناً يمثل عنصر الاشتراك العام من أن: (الدولة) وإدارتها ترتكز على عمق الفهم السياسي (كثقافة وعلم وفن وممارسة) في إدارة: (علاقات القوة والسلطة) و(التعاون والصراع) و(تسخير الثوابت وإدارة المتغيرات في إطار الممكن) و(توظيف المشتركات وتسكين الخلافات)، من أجل تحقيق: (المصالح الكبرى والغايات الأسمى والأهداف السامقة) على أساس: (أفضل التسويات وأعظم العوائد وأقل الخسائر)، لذلكَ حقّ على علم السياسة أن يُصطلح عليه بـ (علم الدولة).

إن قوة النظام السياسي لأية دولة يتأتى من مجموع قواها الشاملة، والتي تتمثل بحصيلة إصطفاف (قدراتها وتلاحم قواها) المتنوعة، والتي ترتكز على جُملة معطيات منها: –

– الحقائق الجغرافية والسكانية والمناخية والجيوسياسية (بكل تفاصيلها)، والكيفية في توظيفها لصالح المطالب والمصالح الوطنية: (الحيوية والرئيسة والثانوية).

– الإرث: (الحضاري والثقافي) بتجلّياته الاجتماعية ومظاهره الفاعلة ومصادقيه الإيجابية.

– مدنية نظامها السياسي على أساس الديمقراطية التشاركية، ومنظومة متطلباتها الرئيسة من: (الحريات والحقوق والمسؤوليات)، وفاعلية تعدديتها السياسية والحزبية، وواقعيتها ومرونتها وجدوائيتها.

– كفاية: (القدرات الأمنية والدفاعية والعسكرية)، وحداثتها، واستجابتها لطبيعة: المتغيرات والمخاطر والتهديدات.

– قوة الولاء والانتماء والمواطنة، كون هذه القوة في الدول الحديثة تمثل: (الركيزة الأساس وآصرة الوحدة والتفاعل المنتِج).

– درجة التماسك الاجتماعي والسياسي، والشعور بالمسؤولية الوطنية.

– منسوب الثقة المتبادلة (على المستويين: الأفقي– بين المواطنين –، والعمودي– بين السلطات والشعب–).

– منحنى التوازن والاستقرار في الاقتصاد (المعرفي–التقني– التنموي) ذي (الإنتاجية والتنوّع) المستدام.

– فاعلية مؤسسات المجتمع المدني والنُخِب والطبقة الوسطى (كمّاً ونوعاً).

– حضارية القيم: (الفردية والمجتمعية والتنظيمية)، ودرجة الانصياع لها والامتثال لمرجعيتها.

– نسبة تطبيق المؤسسات لمعايير: (الحوكمة والرشادة والتقانة والجودة).

– مديات: (التميّز والخصوصية والتفرد) الوطنية.

– قوة السلطات: (التشريعية والتنفيذية والقضائية) على أساس: الفصل المرن والتكامل الفاعل والتماسك الإيجابي.

– حجم (المكانة) ومدى (التأثير والنفوذ) الإقليمي والدولي، وقوة العلاقات والتحالفات عبر: (الاتفاقيات والمعاهدات والتفاهمات والشراكات)، ومدى توافقها واستجابتها مع (المطالب والمصالح) الوطنية الحيوية.

– فاعلية الدستور والتشريعات الوطنية، ومدنيتها وحداثتها، وقوة تمثيلها الوطني، ودرجة الإلزام والالتزام بها في الحياة العامة، من دون تمييز أو تغييب أو تفاوت.

– مستوى الاستقلالية وصلابة السيادة وقوة القرار وصرامة إنفاذ القانون.

– منسوب العدالة الاجتماعية، ومؤشرات: التنمية البشرية والمستدامة.

– حجم مخرجات منظومات: (الإبداع والابتكار والريادة والإنتاجية والاستشراف).

– درجة(المؤسسية) في القطاع العام والخاص.

– رصانة السلطة القضائية والهيئات الرقابية، وقوتها واستقلاليتها.

– مستوى الاتزان والمرونة: (القيادية والجماهيرية) في التعامل مع الأحداث والمواقف: المحلية والإقليمية والدولية.

– حجوم القيادات الوطنية (السياسية والإدارية والفكرية والاجتماعية والثقافية)، وغيرها من النخب والكفاءات التي تقود عملية النهضة الحضارية في الدولة ومؤسساتها، وماهية مستويات: (معارفها ومهاراتها وجداراتها وولائها واتزانها وتناغمها).

– حداثة منظومات العمل والمناهج في: (الإدارة والتربية والتعليم والأمن).

– درجة الوضوح في تحديد: (الأصدقاء والشركاء والحلفاء) و(الغرماء والخصوم والأعداء) ومدى التوافق الوطني على ذلك.

– النهج المدني البراغماتي في إدارة مؤسسات الدولة، والسياسات الداخلية والخارجية.

– مؤشر التنمية السياسية، ودرجة (الثقافة والوعي) النخبوي والجماهيري، وطبيعة (المعتقد) السياسي السائد.

وتأسيساً على ذلك، فعندما ندلف الحديث عن العراق والذي نطمح له أن يتماشى مع المعطيات آنفة الذكر، بيد أن الموضوعية تستدعي منّا أن نستحضر جُملة قضايا حذرة تعترض مسار الارتقاء بمشروع الدولة العراقية، أهمها:

أ. حدّة وخطورة مركّب: (الأزمات /المخاطر/ التهديدات/ التحديات) التي تواجهها على مختلف المستويات: (السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والنفسية والبيئية والقانونية والإدارية).

ب. منزلقات الانقسام والتصادم: (السياسي والمجتمعي والفكري والعقدي والنخبوي والجماهيري).

ج. الفوضى الشاملة — غير الخلّاقة – في: (النظام والديمقراطية والتشريعات والاستراتيجيات والرؤى والخطط والسياسات والسياقات والإجراءات والإدارة والإعلام) ومنظومات: (التشريع والتقنين والإدارة والرقابة والتقويم).

د. تغوّل الفساد: (الفكري والرؤيوي والقيمي والإداري والمالي والمؤسسي).

هـ. ضعف مؤسسات الدولة وماضوية مناهجها، وفقر المؤهلات القيادية التي تدير أغلبها.

و. سوء إدارة واستثمار: (الموارد البشرية والمادية والأموال والثروات السيادية والمحلية).

ز. العجز في الارتقاء بملف الخدمات العامة والطاقة (وأهمها الكهرباء).

ح. رسوخ ثقافة (المركزية الاشتراكية البيروقراطية التعويقية) التي تسببت في تعطيل الانتاجية والاستثمار والتنمية.

ط. فداحة الفجوات في منظومات: (التفكير، التخطيط، الصحة، التنشئة، التربية، التعليم، البحث العلمي.

ي. تداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19).

ك. معدلات الجرائم: (المنظمة، والجنائية، والسيبرانية، والإرهابية).

علاوةً على ذلك، يأتي وبال ماأفرزته التحديات العالمية الجديدة وآثارها وتداعياتها على الأوضاع العامة، من قبيل: (الثورات: (التقنية والمعلوماتية والاتصالية والتواصلية) الهائلة وغير المسبوقة، تنامي الظاهرة الشعبوية، السيادة السائلة، الكوارث البيئية وحروب المناخ والمياه، الحروب: (السيبرانية والجيوفضائية)، بروز الفواعل غير الدولية من: (المنظمات والوكالات والشركات المتعدّية الحدود والجنسيات، والحركات: (الإرهابية والمتمردة والمافيوية والميليشياوية والتحررية)، إتساع الهوّة بين البلدان: (الغنية والفقيرة والمتقدمة والنامية)، تطور وتنافس عسكري مقلق، زيادة حِدة النزاعات الإقليمية والدولية وإنتاج نظريات (جيوسياسية وجيواستراتيجية) خطرة ومُكلِفة ومعقّدة، صراع المحاور والأجندات والإيديولوجيات، حروب الوكالة، التدخلات والانقلابات البيضاء (غير القتالية/غير المحسوسة))، وهو ما وضع كثير من الدول على محك الاختبار وشفا الانهيار إذا لم تتدارك مصيرها عبر (**إتقان**) لغة العصر ومنطقه وقيمه وأدواته وقفزاته: (المفاهيمية والمعرفية والعلمية والتقنية والاستراتيجية)، و(**إدراك**) طبيعة التحوّلات في: (الأفراد والجماعات والمنظمات والدول) في فضاء النظام العالمي الجديد والنظريات والمحاور التي (تتنافس أو تتصارع) على مسارحه وكواليسه!.

وعلى الرغم من إن العراق –كدولة عتيدة – فيه من القدرات والقوى المتنوّعة: (الظاهرة والكامنة، والمادية والمعنوية)، بيد أن واحدة من أجلى مآسيه تمظهرت في نُدرة القيادات الوطنية: (المتبصّرة/الملهِمة/العادلة/العقلانية/المدنية/البراغماتية/الجامعة)، مما تسبب بالنحر المتسلسل لأقدار العراق عبر حُكم زُمر: ((الدكتاتوريات) و(الاحتلالات) و(الأوليغارشية) و(الكلبتوقراطية) و(الجهلوقراطية))، والتي كانت محصلتها الانقطاع عن مدرسة التراكم التاريخي الواعي، واستبدالها بسياقات الفصل التاريخي المضطرد أي (الدورات المتقطعة للفعل التاريخي)، ما تسبب في تبديد التواصل الحضاري والتراكم الخبروي وبناء العقل المتعلّم من الأحداث والمواقف والتجارب، فأضحت الذاكرة الوطنية والشعبية: (معطوبة ومنخورة ومشوّهة) و(ضيقة وضعيفة وقصيرة) و(مبتورة وتقليدية وأبوية) و(منقسمة وسطحية وعدمية).

لقد كانت مخاضات التّحولات في المشهد السياسي العراقي، مُكلِفة وثقيلة، أنتجَتها صرامة السنن التاريخية وشدة فواعل التغيير، والوقع الكارثي لمدخلية تطبيقات الهندسات: (السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية) العاملة بفاعلية في عالمنا اليوم، والتي أنشبت أظفارها عبر مختلف صنوف الاستراتيجيات، منها: (الفوضى الخلّاقة، التجزئة والتقسيم، الصدمة، صناعة التوتر، الغزو المرن، السيادة المتآكلة، السياسات السيّالة، امتصاص القدرات والثروات، صناعة التفاهة وسياسات التجهيل، ترسيخ النزعة الاستهلاكية، الاختراقات الناعمة، التجنيد المباشر وغير المباشر)، والتي زادَ من وبالها استشراء

أمراض في أغلب القيادات: (للمؤسسات والأحزاب والمنظمات والتيارات والنخب)!، تمثلت جملة من مظاهرها وأعراضها بحصيلة من: (تصحّر العقل، تسطّح الفكر، الاعتلال النفسي، العمى الاستراتيجي، الشخصنة، التعصب، الانفعال، فساد الفكر والرؤية والقرار، الصبيانية، الأنانية المفرطة، شهوة التسلّط، احتكار الحقيقة، الكيد والتآمر، إقصاء الكفاءات، إحتقار الاخر، الانغلاق: (الطائفي الفكري والثقافي والفئوي والعنصري والمناطقي والقبلي)، سيادة الهويات الفرعية، عشق الماضويات، كُره المستقبل، شَرَه المغانم، كسر الوطني بالأجنبي، العمالة المصلحية والاستقوائية، اللاأخلاقية في: (الأفكار والمواقف والعلاقات والصراعات)، العمل السياسي وفق الأساليب الساذجة مثل: (المحاولة والخطأ) و(إعادة اختراع العجلة) و(المغامرة والمقامرة)...)!!!.

إن المشاكل البنيوية التي صاحبت الدولة العراقية في أطوار: (التأسيس والتشكيل والصيرورة)، ومنها ما رافق عملية بناء الديموقراطية الجديدة بعد عام 2003، عكست عمق التصدّعات المجتمعية والسياسية والثقافية، وإفرازات الحقب المتتالية للإرادات الإقليمية والدولية، والتي كانت –وما زالت– تبحث عن مراتِع: (الانتهازية والجهل والعمالة)، فضلاً عن تضاؤل الوعي السياسي الوحدوي وسكونيته في عقلية: ((المعارضة وثقافة: (التحاصص والتخادم والزبائنية))، وهو ما أدى إلى ان تصاب الدولة العراقية ومؤسساتها بأوبئة: (الشللية والجُمُود والفساد والتراجع)، وتدنى تبعاً لذلك منسوب: (الأداء والإنتاجية والنمو)، وهو ما أسهم في فقدان النظام السياسي (لمشروعية الإنجاز) التي يجب أن تكون قرينة (لمشروعيته القانونية الدستورية)، وهذا ما تبدّى واضحاً من خلال: (تدني مؤشرات التنمية، وموجات الإرهاب والعنف، واستحكام الفساد وشرعنته عبر استيلاد تشريعات وأعراف وسياقات بائسة ورثّة) فضلاً عن تسبب ذلك في اندراج العراق ضمن قائمة (الدول الهشّة) التي تُنذر مناسيبها المخفضة بانهيارات مفصلية كارثية. بالنتيجة، فقد تسبب ذلك إلى (إستياء جماهيري عارم واحتجاجاتٍ شعبيةٍ متواصلة) وبتعبيرات مختلفة سواء أكانت في الميادين العامة أو المنصات الافتراضية ومواقع التواصل الاجتماعي، هزّت بفورانها أركان المنظومة السياسية والرسمية، وولّدت صعقات في كيانِها الهامد، وقرعت أجراس الإنذار لظاهرة التداعي الواضح في (البُنى والاستراتيجيات والتشريعات والسياسات والخطط والسياقات)، بذلك عبّرت هذه الاحتجاجات عن (هبّة ديموغرافية) و(حساسات معلنة)، تستدعي من الوعي السياسي توظيفها لمشاريع: (المراجعة والنقد والتصحيح والإصلاح) خصوصا مع العزوف الجماهيري عن المشاركة بالانتخابات وبالأخص الانتخابات النيابية الأخيرة!.

ونحن نتحدث عن الدولة العراقية وشجونها، يجب أن لا نغفل عن الأدوار السلبية لبعض الدول الإقليمية والأجنبية، التي أجمعت كلمتهم عبر(تحالف الأضداد) لإبقاء الدولة العراقية في: (قاع الدول

الفاشلة) و(أتون الصراعات) و(دوامة الأزمات) و(مرجل الانقسامات) و(تبديد الثروات) و(صناعة الإحباطات) و(سيادة الجهل والكسل والتخلف والتفاهات)، مُبتغين بذلك امتصاص قوة العراق وإرثه وحضوره، وجعله وطناً مستباحاً للأجندات السوداوية والتدخلات الهدّامة، عبر مختلف صنوف الحروب: (الصلبة والناعمة) و(المباشرة وغير المباشرة) و(الصادمة والذكية) و(التقليدية وغير التقليدية) و(النظامية وغير النظامية) و(شيطنة وتجريم القيادات والرموز الوطنية المخلصة وتشويه سمعتهم والعمل على تصفيتهم سياسياً أو اغتيالهم جسدياً)، و(إشعال فتيل الاحتراب والإقتتال بين التكوينات الاجتماعية)، يُعينهم بذلك الجهلة من المؤثرين: (الطائفيين والموتورين والحاقدين)!، فضلاً عن المراهنة على الفواعل غير الدولية في إدارة المجتمعات والعمليات والتكتيكات، بأساليب: معلنة ومضمرة، معوّلين بذلك على الاصطياد من (مستنقعات الجهل والطمع) وعبر (سياسات الترغيب والترهيب)، لالتقاط شرذمة من الذين: (تقاعد عقلهم واستقالت وطنيتهم وانطفأت مروءتهم وخرست ضمائرهم وبانت عصبياتهم وتجلّت بداوتهم واختلّت نفوسهم!)، متسببين بتعميق الجروح والشروخات وديمومة النزف والآلام، (**فالعمالة ماحقة**) وإن اختلفت صورها؛ (المباشرة وغير المباشرة، المقصودة وغير المقصودة، الايديولوجية والمادية)، وأخطرها عندما يكون حفنة من صنّاع القرار أو متخذيه، عملاء من حيث لا يشعرون!، وإن تم الفشل في تعبئة الرموز والقادة كعملاء، فإن هنالك موارد بديلة من عناصر: (العائلة والحواشي والحلقة الأقرب)، فهي تؤدي الغرض وتكفي المؤونة في التأثير والتغيير، خصوصاً عندما ينظر القادة بنظارة (المحسوبية والمنسوبية) حالكة السواد!

لقد ترجمت الإرادات الخارجية فعلها السلبي في ماضي العراق وحاضره، حقداً وحسداً، لكونه – أي العراق – حاضرة متميزة الفرادة، فهو: (مبدأ الحضارات، ومجمع الموارد، ومكمن القدرات، ومُلتقى الثقافات، ووسيع التنوّع، وجسر الجغرافيات، وبؤرة الاستقطابات، ومختبر النظريات، وحد الفصل، ومحور المراهنات..)، فإذا ما قُيّضَ لهذا البلد الاستفاقة الحضارية والإقلاع العقلاني، فإنه قطعاً سيرسم قدراً جديداً وسيغيّر معادلات جمّة، لهذا تكالَبَ عليه الجَمْعُ المتناشِزُ – داخلياً وخارجياً– بُغيةَ: (الإجهاز عليه، وتقطيع أوصاله، وتمزيق شعبه، وتفكيك عوامل قوته) حتى أضحتْ مصاديقُ ذلك عنواناً للأخبار والأحداث والمواقف والتي لا (يرصدها ويجمعها ويحللها) بوعي إلا ما ندر!. ان الحديث عن مؤثرات الفعل الإقليمي والدولي يجب أن لا يغفل عن ما شهدته دوائر المخابرات الأجنبية من تطور ملحوظ في مجالاتها كافة على ضوء المتغيرات الشاملة، حيث انتقلت من مفهوم (الانفعال ورد الفعل) إلى طور (الفاعلية والمبادرة الآنية)، ومن ثم الترقّي إلى مرحلة (التخطيط وصناعة الحدث) عبر التدخل في مصير الدول والأمم والشعوب والمنظمات والأفراد!، وكان مرتكزها في تحقيق ذلك الى: (عناصرها ومواردها وأدواتها وتقنياتها

وعلومها وخبراتها وخططها)، ومَطيتُها هم: (عملاؤها ومصادرها) الذين تم اصطيادهم بشباك: (الشهوة والجاه والمال والشهرة والعُقَد النفسية والجهل المقدس والتكفير المجاني)، وهاهي اليوم – أي الدوائر المشبوهة- تعمل وفق ما أُسميه (**خُماسية التصدع**)، وهي: (**التحجيم-التأزيم-التقليم-التقسيم-التسليم**)، فهل نحن مستوعبون؟!.

إنّ (الصراحة الصارمة) و(الواقعية الواضحة) تتطلب من جميع (الفواعل السياسية والقيادات والرموز والنخب والجماهير) أن يستعجلوا قراءة تفاصيل الوضع الحالي والسيناريوهات المستقبلية (التشاؤمية) إذا ما ارتهنت الدولة في إدارة شؤونها لذات العقليات التقليدية المأزومة بمشحون: (عُقَدِها وأمراضها، وضيقها ودوغماتيها، وأنانيتها ونرجسيتها، وسطحيتها وتقلباتها)، نعم، فالصراحة (قاسية) كمبضع الجرّاح الذي يشخص خطورة التشوّهات والتورّمات ليقرر التداخل المباشر عندما لا تُجدي العلاجات(التحفظية والتسكينية) نفعاً، وذلك للحيلولة دون فقدان (المريض المقدّس) لكامل وجوده أو ماهتيه!. إن المخلصين الوطنيين مازالوا يُكابدون النضال من أجل الاحتفاظ بملامح الدولة وبقاياها قبل أن تذوي وتتبدد وتكونَ نهباً: (لأُمراء الحروب وقُطّاع الطرق ومُرتزقة الطواغيت ومافيا العصابات ومُهندسي التوحش)، وهذا النضال لا يبتغي إلاّ قَدْحَ إثاراتٍ تستصرخُ الضمائر الحيّة للتباني من أجل الانخراط في حوار وطنيٍ شامل يهدف إلى تشييد مشروع إنقاذٍ واعدٍ بِبُنى ارتكازية: ((فوقية وتحتية) و(معرفية وتطبيقية) و(علمية وحكيمة) و(شاملة ومستدامة))، يُمَتّنُ – أي المشروع - من خلال ثلاثية: (الممانعة والمبادرة والإبداع) الوطنية، ويحولُ دون التصدع والانهيار!.

لقد بات من الضرورة بمكان، تبديل مناهج التفكير وأخلاقيات العمل من خلال تحلي صُنّاع القرار ومتخذيه في الدولة – وبالأخص القادة منهم -: (بالأفق المعرفي الواسع والاتزان النفسي المتوطّد والإرادة الصلبة والشغف المستمر والتضحية الهادفة)، وذلك لضمان تحقيق المسؤولية الكبرى في قيادة الدولة، والتي يجب أن تُعبّر – أي المسؤولية- عن روحٍ: (خلاّقة ومتوثبة ومتحمسة)، ونفسٍ توّاقة: (للبذل والتغيير والمواجهة)، وثقافةٍ متجردة عن: (العصبية والفئوية والانغلاق)، وعقلٍ منفتح على: (المعارف والتجارب والخبرات والاختصاصات)، ومهارةٍ قادرة على إدارة: (الأولويات والأوقات والأفكار والمشاعر والشخصيات والرغبات والقناعات والاتجاهات والجماعات والمؤسسات والتناقضات والأزمات)، بذلك ستكون: (القيادة تاريخية والمنجزات أعظم، والبلدُ أكثر أمناً وازدهاراً).

المنظور الإستراتيجي المقترح

مهما بلغت المشكلات من استعصاء ، فلا يمكن – بدءًا- الانصياع لمنطق المستحيل من إمكانية توليد حُزمة من أفكارٍ مؤسِّسَة ومقترحات موضوعية، يتم استلالها من رحم المعارف والتجارب

والخبرات، وتوليف مقاربة وطنية لها، لتكون مفاد أطروحة (شروع وتتميم) للتوجهات السياسية والاستراتيجية المطلوبة، منوّهين إلى أهمية استثمار عامل الوقت في التعجيل بالإجراءات العملية قبل أن تفقد الأطروحة جدواها، أو لن تستطيع بلوغ مراميها، مع الإلفات إلى ضرورة جعلها قاعدة للحوارات الوطنية، وإعادة: (صياغتها وتصنيفها وجدولة أولوياتها)، بحسب مخرجات الحوار والاتفاق العام، ومن ثم تضمنيها كمبادرة حيوية دائمة في أية: (إستراتيجية شاملة أو منهاج وزاري أو برنامج حكومي)،

إنّ إجراءات التعافي الشامل على المستوى الوطني يجب أن تركز على الفهم والتقبل الجماهيري والمؤسسي كونها تتطلب اقتداح معالجات: (آمنة وصارمة، متكاملة وشاملة، عاجلة ومؤجلة)، تُهندِسها: (عقول استراتيجية وأفكار إبداعية وإرادات حازمة)، تؤمن بمتلازمة: (العراق الواحد، والتضامن الجامع، والعمل الموحد، والمصير المشترك)، وتتوخى صناعة رؤية مفادها: (دولة حديثة، وأمن مستدام، واقتصاد فاعل، وتنمية شاملة، وحكم رشيد، وشعب متفاعل، ورفاه دائم)، وتعمل على توظيف كامل: (القوى والقدرات والموارد والثروات) (المادية منها والمعنوية) (الفردية والجماعية)، ضامنةً بسياساتها: (حقوق الجيل الحالي والأجيال اللاحقة) و(الإنسان والبيئة)، منضبطة في أدائها بمرجعية قِيَم: ((العراق أولاً) و(المدنية والمصداقية والعدالة والاستقامة والوئام والسلام والولاء والتفاني)).

ومن أهم عناصر هذه الاطروحة، الآتي:

– الارتكاز على ثابتِ سيادة الدولة واستقلاليتها ووحدة كيانها ووجوب حفظ هيبتها ومحوريتها ومكانتها من خلال تحديد: (المصالح والثوابت والمطالب) الوطنية وجعلها الإطار الجامع لإدارة الفعل السياسي المتصدي لقيادة سلطات الدولة.

– المراجعة والنقد والتقويم للنظام السياسي الحالي وما يتطلبه من اصلاحات (دستورية وتشريعية واستراتيجية)، تضمن تحقيق دولة حديثة ومُرَشَّدة، تغادر ثقافة التعصب والتحاصص والتخادم، وتتركز مسؤولياتها في تنجيز وظائف) :الأمن والعدالة والتنمية والرفاه) على ضوء المواطنة الفعّالة.

– تبني مبدأ (لا صلاح لأي نظام ديموقراطي بلا معارضة وطنية: (إيجابية، رشيدة، فاعلة، مُمَكّنَة))، مما يُحتِم على الجميع العمل لإنجاح تبلور معارضة نيابية، تأخذ على عاتقها: (تمثيل الاهتمامات الشعبية، ورصد المخالفات والانتهاكات، وتقويم الأداء وترشيده، وتصويب مسار التوجهات والمهام لسلطات الدولة ومؤسساتها، وإنضاج التجربة الديموقراطية العراقية الناشئة والارتقاء بمخرجاتها).

– اعتماد معايير ومؤشرات التنمية المستدامة والحكم الرشيد والجودة، وباقي المؤشرات المؤسسية العالمية، كمرجعية في إعداد (الاستراتيجيات والتشريعات والسياسات والخطط) الوطنية والقطاعية.

– استكمال الإجراءات التطبيقية للورقة البيضاء (للإصلاح الاقتصادي) وفق منطلقات تحقيق: (التنويع والتوازن والاستقرار والاكتفاء والعدالة).

– صياغة استراتيجية جادّة لمواجهة التغيرات المناخية والتداعيات البيئية والاعتماد على الطاقة المتجددة والاجراءات والسياقات الصديقة للبيئة.

– صياغة منظور استراتيجي وسياسات متكاملة (لإدارة الموارد المائية والمياه)، كجزء من منظومة الأمن الوطني والمصالح الحيوية العظمى.

– البدء بتنفيذ ورقة الإصلاح الإداري والمؤسسي بحسب استراتيجية الإصلاح الإداري المقرّة مؤخرا، والارتقاء بالوظائف الإدارية وعملياتها.

– تأسيس هيئة خاصة لمكافحة الفساد من الخبراء الاختصاصيين في مجالات التدقيق والرقابة (المالية والمحاسبية) والقانون، كبديل عن مكاتب المفتشين العموميين التي تم حلّها سابقا، وربط الهيئة برئيس مجلس الوزراء لكونه المسؤول التنفيذي الأعلى بحسب الدستور، مع ضرورة تخويلها المهام والصلاحيات التي كانت لمكاتب المفتشين العموميين وتوسعتها من الجوانب كافة: (الرقابية، التدقيقية، التفتيشية، التحقيقية)، بالتناسق مع مهام وأهداف هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، لسد الفراغ البائن في هذه المنظومة.

– صياغة رؤية خاصة بسبل دعم القطاع الخاص وتمكينه وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار، وفقا للمتطلبات (الاقتصادية والتنموية) الواسعة.

– القيام بمبادرة لتعزيز الحكم اللامركزي في المحافظات وجعلها شريكة أساسية في الخدمات والإعمار والاستثمار، من خلال توسيع صلاحياتها: (القانونية والإدارية والمالية والفنية)، بعد أن يتم إجراء التعديلات الدستورية والتشريعية على طبيعة (الحكومات المحلية ومجالس المحافظات) ومهامها وصلاحياتها وآليات الرقابة على أدائها، وفقا لما ينسجم مع الإرادة الجماهيرية والتقييم الواعي.

– استكمال منظومة الحوكمة الالكترونية لكل أجهزة الدولة وخدماتها.

– العمل وفق نظام التعهيد للخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، عبر إشراك القطاع الخاص والقدرات المحلية الكفؤة والمقتدرة، في مجالات المعاملات والخدمات وشؤون المواطنين، والتي تضطلع أجهزة الدولة بأدائها.

– إصلاح منظومة صناعة القرار واتخاذه في مستويات الحكومة الاتحادية وتشكيلاتها كافة وإنشاء مراكز تخصصية لدعم القرار في مؤسساتها أجمع.

– تفعيل الاستراتيجيات (العامة والقطاعية) التي سبق إقرارها، مثل استراتيجيات: (الطاقة، مكافحة الفساد، مكافحة الفقر، تمكين المرأة...الخ).

– صياغة آلية حديثة لمنظومة متابعة الأداء الوظيفي للدولة ومؤسساتها وموظفيها، وفقاً لأحداث السياقات العالمية.

– تأسيس مجلس للخبرات والكفاءات العراقية، وإدماجه مع الأُطر الإدارية لمستشاري الحكومة، وجعله– أي المجلس– منصة وطنية تعبئ العقول والجهود في إنضاج وترشيد (الرؤى والتوجهات والقرارات) لمؤسسات الدولة بحسب اهدافها واختصاصاتها.

– وجوب إشراك الجامعات العراقية ومراكز الأبحاث والدراسات والاستشارات ومنظمات المجتمع المدني في عملية صناعة الاستراتيجيات والخطط والسياسات العامة، وإجراءات الرقابة ومتابعة التنفيذ والتقويم.

– التعاقد مع شركات عالمية في مجالات الاستشارات: (السياسية والإدارية والتخطيطية والفنية والتشريعية والقانونية والأمنية والتقنية والرقابية والتدقيقية)، لضمان الجودة والفاعلية لنواتج أداء أجهزة الدولة، ولتعزيز الخبرات الوطنية في إدارة المؤسسات والمشروعات.

– إفراد اسبقية في التصويت على مشروعات القوانين: النفط والغاز، مجلس الاتحاد، المجلس الأعلى للإعمار، الاتصالات والمعلوماتية، حرية التعبير والتظاهر، الشراكة بين القطاع العام والخاص.

– العمل على استصدار تشريع أو قرار اتحادي وفقا للدستور، لحسم نطاق السياسات العامة وتحديد المهام والأدوار والمسؤوليات: (للحكومة الاتحادية، وحكومة الإقليم، والحكومات المحلية، والوزارات والهيئات المستقلة)، وحلّ الإشكاليات والتعارضات والتداخلات بينها، بما يضمن تحقيق الانسجام الهادف والتكامل الفاعل.

– تفعيل السياسة الخارجية العراقية استناداً: (للثوابت والمصالح) الوطنية لكونها الإطار الجامع (لأمننا الوطني الاستراتيجي) الذي لا مكان للمجاملة أو المهادنة فيه، والعمل على تعزيز المنجزات المتحققة قي مضمار (الأفعال والعلاقات) الإقليمية والدولية، ووضع المصالح الوطنية والمشتركة أساساً للتوجهات الخارجية، وتوحيد الخطاب الرسمي الوطني تجاه القضايا المحلية والإقليمية والدولية، وترسيخ حالة الانفتاح البراغماتي مع المحيطين: الإقليمي والدولي، عبر اعتماد دبلوماسية: (متوازنة ومرنة وعقلانية وذرائعية)، تُوَظّفُ فيها مظاهر ومكامن (القوة والقدرة) الوطنية: (الملموسة وغير الملموسة)، والانتقاء للموقف الوطني الأنسب والموحد من خلال استعراض ودراسة الاستراتيجيات (الدولية والاقليمية) المتباينة والمتصارعة، والتي منها: (استراتيجيات: (البقاء، زيادة القوة، الردع، الحرب، التحريض، الاستنزاف، فرض التوازن، الكبح، التفادي، تحويل المسؤوليّة، الاسترضاء، الانحياز، المحاكاة، الدفاع،...)).

– إيلاء ملف البطالة أسبقية قصوى من خلال إنشاء صندوق الدعم الاجتماعي للشباب، والتشغيل الموازي للعاطلين عن العمل، وإسناد القطاع الخاص في هذه الأولوية، من خلال استثمار مراكز التدريب

المهني والاحترافي، وإقامة معارض العمل، والدعم بالقروض الميسرة لإقامة المشاريع الصغيرة: (الفردية والجماعية)، والتفاهم مع الدول والشركات الأجنبية الرصينة لتوظيف العمالة الماهرة العراقية، وتطويق ظاهرة اغراق العراق بالعمالة الأجنبية الوافدة.

– إطلاق مبادرة (التحوّل المؤسساتي) لمرافق القطاع العام كافة، لتكون متساوقة مع مفاهيم (الإدارة الحديثة الاستراتيجية) و(أصول العمل المؤسسي والجودة الشاملة).

– صياغة سياسة واضحة ومُلزمة لسياقات ومعايير إسناد المناصب والتأهيل للقيادات الإدارية: (العليا والوسطى والدنيا) في الدولة، والارتقاء بقدراتها وجداراتها ومهاراتها (العامة والاختصاصية)، وبالأخص: (الوزراء ومن هم بدرجتهم، المستشارون، الوكلاء ومن هم بدرجتهم، المديرون العامون ومن هم بدرجتهم)

– إفراد ملف خاص ذي أسبقية عاجلة للتعاطي مع شحة الموارد المائية وتفاقم الوضع الزراعي، وإيجاد البدائل الواقعية الموضوعية لمعالجتها، والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي كونها قضية: (وطنية، استراتيجية، عظمى).

– ترصين وتدعيم المؤسسات الأمنية والعسكرية بكل ما تحتاجه من: (وحدة الرؤية ومنظومة القيادة والاقتران الفاعل والأداء الأمثل والمستلزمات الأنسب مع ضرورة السيطرة على السلاح المنفلت والانتهاكات الدستورية).

– معالجة هشاشة الثقة بالنظام السياسي والأداء الحكومي، كونه يمثل التهديد الأقرب من ناحية الزمن والتداعيات، والمبادرة ببرامج وفعاليات: (ازالة اليأس والاحباط) و(استزراع الامل والفاعلية).

– تمكين القطاع الخاص وإدماجه في السياسة التنموية والاقتصادية وتشغيل العمالة، عبر سياسات تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، وتوفير (مناخ وبيئة أعمال) دافعة ورافعة له، بُغية الارتقاء بالاقتصاد المرن وتعجيل التنمية.

– رفع مستوى الإنتاج والصادرات الوطنية في (الخدمات والسلع) وإعطاء اسبقية للقطاعات: التقنية والزراعية والصناعية والسياحية.

– السير بإجراءات التعديلات الدستورية بما يضمن معالجة الفجوات والثغرات التي اكتنفت مسيرة الأداء للدولة ومؤسساتها طيلة الفترات المنصرمة، وبما يضمن تعزيز السلم الأهلي والعدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة، وتوسيع مجالات حقوق الانسان والديمقراطية التشاركية وركائز الدولة المدنية الحديثة.

– معالجة الاختلالات في العملية الانتخابية ومنظوماتها الإدارية والفنية والتشريعية بما يضمن: (مشاركة جماهيرية أوسع ونزاهة أوثق ونتائج أرصن).

– توفير الاستحضارات كافة من اجل إقامة انتخابات مجالس المحافظات، بعد أن يتم الاتفاق على التعديلات الدستورية والتشريعية المطلوبة والمتناغمة مع الإرادة الجماهيرية الواقعية والهادفة، واستتباع ذلك بتعديل جوهري على قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم، وقانون الانتخابات الخاصة بها، وبما يعكس خلاصة الدروس المستنبطة من أداء هذه التجربة سابقا، فضلا عن مايمكن تلافيه من إخفاقات أو معوّقات صاحبت العملية الانتخابية الأخيرة.

– إبقاء الاسبقية في مجال إدارة جائحة كورونا (كوفيد 19) وتهيئة السبل الكفيلة بتطويقها وعدم تفاقمها، وإنشاء مركز وطني لإدارة الأزمات الصحية على مستوى الدولة ككل.

– تشكيل مجالس وطنية: (متخصصة ودائمة)، لإدارة الأزمات: (الاقتصادية والمالية والتنموية والتعليمية والاجتماعية والبيئية)، تنخرط في تأليفها: الوزارات والجامعات والمراكز الاستشارية والبحثية ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة والناشطين المدنيين من ذوي التأثير والتأهيل والسمعة والسلوك الحسن.

– رسم استراتيجية وطنية للتربية والتعليم وفق أحدث المنظومات من ناحية (الإدارة، المناهج، الأساليب، البيئة، الكوادر، المؤهلات، الاختبارات، المخرجات) وبما يحقق رصانة واعتمادية تتساوق مع الدول المتقدمة، ويتناغم مع القفزات الهائلة في هذا القطاع الحيوي، وما يمكن استشرافه للعقود القادمة.

– تحرير الدولة وقطاعاتها من ربقة الفكر الاشتراكي المركزي: الأحادي–الإملائي–البيروقراطي، والدفع بعجلة التغيير نحو: تحسين الأداء المؤسسي الحكومي وبيئة الأعمال والاستثمار وإدماج القطاع الخاص المحلي والأجنبي في الحراك الاقتصادي المنتج، من خلال تبني (استراتيجية تحوّل وانتقال) فاعلة وشاملة في هذا الإطار.

– تأليف مجلس للحوار الدائم يحتضن: (رئاسات السلطات وقيادات الكتل السياسية ومنظمات المجتمع المدني الوطنية الفاعلة والناشطين في مجالات حقوق الانسان والتنمية) من المحافظات كافة، للمساهمة في تخفيف الاحتقان والتوتر، وخلق أجواء إيجابية ومقاربات توفيقية في إدارة الملفات والأزمات والمخاطر على المستوى الوطني.

– إصلاح المالية العامة والسياسات النقدية والمحاسبية والضريبية والمصرفية، ووجوب تكاملها مع المصالح الوطنية العليا والرؤية الاقتصادية الشاملة، والعمل على إزالة الفوارق وخفض الامتيازات وترشيد الانفاق العام وتعظيم الإيرادات العامة، وحسن إدارة ملف القروض والمنح الدولية، وإدارة الضرائب والمنافذ الحدودية والكمارك، وأتمتة إجراءاتها.

– معالجة ملف النازحين والعمل على إنهائه، وصياغة سياسة واضحة ومجدولة لإعادة إعمار وتأهيل المناطق المتضررة جّراء: الإرهاب والكوارث الطبيعية والتداعيات المناخية والتخلّف التنموي.

– إنصاف المحافظات المنتجة للنفط والغاز من خلال رفع تخصيصاتها من الموازنة العامة بما يُمكّنها من قيادة التنمية المحلية ومعالجة الاثار السلبية الناجمة عن المخلفات البيئية والصحية عليها وعلى مواطنيها، ومعالجة التفاوت التنموي بين الأقاليم والمحافظات، عبر ترسيخ مبدأ (التوازن التنموي)، لضمان تحقيق الاستقرار: (الديموغرافي وعدالة السياقات الإجرائية الوطنية وموضوعاتها) في المنظورَين: الحالي والمستقبلي.

– تحديد وتسمية المشاريع الاستراتيجية الكبرى على المستوى الوطني وعلى صعيد مجالات: (الطاقة، المياه، النقل، الخدمات، الزراعة، الصناعة، السياحة، تحلية مياه البحر)، وتهيئة الدراسات والبحوث والجدوى والمخططات والكلف التخمينية، وأساليب التعاقد والتنفيذ، وتوفير خطط الإنفاق المالي لها، وتأليف إطار وطني متنوّع الاختصاصات لإدارتها والإشراف على إنجازها، وتوظيف هذا الملف في مجال السياسة الخارجية والشراكات الاقليمية والدولية وفق محددات خارطة: (الأصدقاء والشركاء والحلفاء والخصوم والمنافسين) وبما ينعكس إيجابياً على البيئة الداخلية والخارجية.

– الشروع بإطلاق مبادرة: (مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة)، التي تضطلع بمهام تأهيل القدرات البشرية على المستوى الوطني، لتحقيق موارد بشرية كفوءة وماهرة ومدربة، تأخذ على عاتقها سد الحاجات للاختصاصات المهنية والتقنية والمعلوماتية على المستويين: المحلي والعالمي، وفقا: (للمتطلبات الفعلية الحالية لسوق العمل والوظائف، وللحاجات المستقبلية المتوقعة فيه).

– إنشاء (صندوق استثماري وطني) وفق أحدث المعايير المالية والاقتصادية والمحاسبية وفي إطار الحوكمة الرشيدة، وبالشراكة مع الصناديق الاستثمارية الدولية ليقود حركة الاستثمار وليجذب رؤوس الأموال والمستثمرين خصوصاً من المواطنين العراقيين في الخارج، وفتح المجال لمساهمة المواطنين في الاستثمار المالي والاكتتاب العام، مما سيعزز من الاستقرار والتماسك: (الأمني والأهلي والتنموي) والارتقاء بمناسيبها، ويرفع من ناتج الدخل القومي، ويخفف من وطأة الجمود والانكماش والتضخم والبطالة والاكتناز المنزلي للأموال واللاعدالة في الدخل.

– التعاقد مع شركة استشارية دولية متخصصة ورصينة، من أجل إعادة هيكلة القطاع العام وإصلاحه ومعالجة نقاط ضعفه في (التخلف الهيكلي والتنظيمي والوظيفي، تقليدية تشريعات الخدمة المدنية والمسار الوظيفي وقواعد السلوك والانضباط، مخاطر الترهل الوظيفي، تدني الإنتاجية، انحدار الجودة، ضمور القدرات المؤسسية، تقليدية الوظائف الإدارية، البيروقراطية السلبية، مزاجية الحوكمة وعدم جدواها، هامشية أتمتة الإجراءات، الفقر القيادي، مقاومة التغيير، ضعف الهندسة الإدارية (الهندرة)، تواضع المؤهلات التخطيطية والتنظيمية والتقويمية....الخ)، والتي شكلت بمجموعها الكابح الأكبر أمام الإنجاز والتقدم والتطور في مجالات الخدمات والتنمية بصورها كافة.

– اعتبار (الأمن الغذائي) ركن أساس في منظومة الأمن الوطني الشامل، مما يتطلب تهيئة المتطلبات كافة للإيفاء والاستجابة للتحديات والتهديدات الذي يواجهها هذا الملف الحيوي، بعيداً عن القرارات الارتجالية والشخصية والانحيازية والفاسدة.

– الشروع بأستراتيجية وطنية للتحوّل الرقمي وإدارة البنية التحتية الرقمية (للبيانات والمعلومات) الوطنية في قطاعات الدولة أجمع، خصوصاً في مجالات (الخدمات والصحة والتعليم والنقل والمصارف) والدفع الالكتروني والذكاء الاصطناعي والمؤسسات والمدن الذكية وكل ما يتطلبه ذلك من جوانب (تشريعية ومالية وفنية)، مع وجوب صياغة قوانين خاصة بأمن المعلومات الوطنية وترابطها وتداولها.

– إنشاء مركز وطني لأعداد القادة الإداريين لمؤسسات الدولة، مع إنشاء فروع لأعداد القادة الشباب في المحافظات كافة، للقضاء على (الأمية القيادية) والتي تمثل الخطر الأكبر في مصفوفة: إدارة الدولة وعناصرها ومؤسساتها ومُقدّراتها، ونهضتها وقيمومتها، وراهنها ومستقبلها.

– المراجعة والتحديث للتشريعات الوطنية بما ينسجم مع التحولات الدستورية والمتغيرات العالمية، لضمان مواءمتها للتطورات الشاملة، واستجابتها للمصالح الوطنية بمستوياتها كافة

–تحديث منظومة العدالة الجنائية وقانون العقوبات وسياسات الاعتقال وإدارة السجون والإصلاح والتأهيل والعقوبات المجتمعية البديلة، ودعم المؤسسات القضائية والعدلية.

– تشكيل لجنة وطنية عليا فاعلة ومختصة بمعالجة المشاريع المتوقفة والمتلكئة سواء الاتحادية منها أو المحلية –في المحافظات– ، والمموّلة من الميزانية العامة الاتحادية فضلاً عن المشاريع الاستثمارية والتنموية الاخرى.

إن الوقت يمر والفرص تنفد، ومن المعلوم أنّ الشعوب لن تنتظر المزيد، ولن تركن لخداع الشعارات والتزويقات وترحيل الأزمات أو الهروب إلى الأمام، لذا، فقيادات الدولة ورموزها وأدواتها بحاجة أكثر مما مضى الى: (وعي استباقي، وروح مستوعبة، وتوجهات متعقلة، ومصالح مدركة، ومشتركات جامعة، وتسويات متبادلة، وتنازلات هادفة)، تعمل وفق المبدأ الاستيعابي: ((3w) = (win – win – win))، بمعنى: (يفوز الفرد، يفوز الآخر، يفوز المجتمع)، وبغير هذا المنطق فإن فاتورة الضرائب والأزمات والكوارث ستكون دائمة الدفع، وان مصير (الدولة/ الأمة/ الشعب/ المؤسسات/ الجماعات/ الأفراد/ الثروات) سيضحى أسيراً للمصائر الانتحارية والمجاهيل القاتمة!، خصوصاً إذا تقوقع (القادة والرموز) في دياجير الأوهام: (وهم المعرفة، وهم الجدارة، وهم التميّز، وهم الاستحقاقية، وهم الإطلاقيّة، وهم الدوغمائية، وهم الكمال، وهم الخلود، وهم الثبات) فإنّ فيها المقتل الجماعي والتردّي اللاعائد.

فهل ستكون الدولة في المرحلة المقبلة ماضية نحو حقبة (ألم) متنامٍ أم (أمل) واعد؟ سؤالٌ موجّهٌ للجميع، باحثاً عن بارقة تفاؤل وسط ركام التحديات، والاجابة التاريخية ستبقى رهينةَ:

(تصورات وقرارات الجهاتِ المعنية والقيادات المتصدية والشرائح الشعبية الواعية)، ولا نملك إلا أن نترقب ونتفاعل ونتفاءل، فالنجاح ممكن واليأسُ إنتحارٌ مبكر!

الدولة..
الكيان الواجب

المحاضرة الاولى

الدولة.. الكيان الواجب

"الدولة الناجزة.. مشيمة الإنجاز وحاضنة الإثراء"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: السياق التاريخي

يعتمد فهم تطور مفهوم الدولة على النظر إلى تاريخ الحضارات والسياسة. في الأصل، كانت الدول تقوم على سيادة الحكم الواحد أو العائلة المالكة، وتطورت بمرور الوقت إلى مفهوم الدولة الوطنية الحديثة التي تعتمد على سلطة قانونية تمثل المواطنين وتحمي حقوقهم وتوفر لهم الخدمات الأساسية. هذا التطور تأثر بعوامل كثيرة مثل الثقافة والاقتصاد والتكنولوجيا والحروب والتغيرات الديمغرافية، ويمكن تلخيص مسار هذا التطور بالاتي:

أ. **العصور القديمة**: في العصور القديمة، كانت الدول تتشكل عادة حول حكام ملكيين أو إمبراطوريين يمتلكون السلطة المطلقة ويديرون الشؤون العامة بمساعدة النبلاء والإداريين.

ب. **العصور الوسطى**: شهدت العصور الوسطى تطورًا في فكرة الدولة مع ظهور مفهوم السلطة المركزية والقوى الدينية المتزايدة. كانت الكنيسة تلعب دورًا كبيرًا في الحكم والشؤون السياسية.

ج. **العصر الحديث**: بداية من القرن السادس عشر، بدأت مفاهيم الديمقراطية والشرعية القانونية في الظهور. تطورت فكرة الدولة الوطنية التي تعتمد على مواطنيها وتحمي حقوقهم وتوفر لهم الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.

د. **العصر الحديث والمعاصر**: شهد القرن العشرين وبعده تطورات كبيرة في مفهوم الدولة، مع توسع دور الحكومة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى الانتشار المتزايد للديمقراطية وحقوق الإنسان.

ثانياً: هل الدولة ضرورة إنسانية؟

يُمكن اعتبار الدولة اليوم تمثل ضرورة انسانية وحضارية، وذلك لعدة أسباب:

أ. **توفير الأمن والاستقرار:** توفر الدولة بنية قانونية وسياسية تُمكنها من فرض النظام والقانون وضمان الأمن والاستقرار داخل حدودها، مما يحمي الأفراد ويضمن لهم حياة آمنة ومستقرة.

ب. **تقديم الخدمات الأساسية:** تعمل الدولة على توفير خدمات أساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية والنقل والإسكان، مما يعزز مستوى المعيشة ويساهم في تطوير المجتمع والاقتصاد.

ج. **حماية حقوق الإنسان:** تعمل الدولة على حماية حقوق الإنسان وتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية، من خلال فرض القوانين التي تضمن حقوق الأفراد وتقيدها بالواجبات المجتمعية.

د. **التعاون الدولي:** تُمثل الدولة وحدتها السياسية والاقتصادية، وتشارك في التعاون الدولي لمواجهة التحديات العالمية المشتركة مثل التغير المناخي، والفقر، والأمراض الوبائية، والهجرة.

هـ. **مواجهة التحديات العالمية المشتركة:** يكون دور الدولة في التعاون الدولي لمواجهة التحديات العالمية المشتركة مثل التغير المناخي والفقر والهجرة غير الشرعية والأمراض الوبائية.

و. **تعزيز التعايش السلمي والتفاهم بين الشعوب:** تلعب الدولة دورًا هامًا في تعزيز التعايش السلمي والتفاهم بين الشعوب من خلال تبني سياسات تعزز التعددية وتحترم الثقافات والديانات المختلفة.

ثالثاً: الحركات المضادّة

هناك عدة حركات إيديولوجية قامت بتحدي الدولة أو مناهضتها أو معارضة فلسفتها المؤبدة؛ ومنها:

أ. **الأناركية:** تعارض الأناركية فكرة وجود الدولة بشكل عام، مؤمنة بالحرية الفردية المطلقة دون تدخل السلطة الحكومية. يرون الحكومة والدولة بأنها تقيّد الحريات الشخصية وتسلب السلطة من الأفراد.

ب. **الشيوعية:** في فترات مختلفة، قد اعتبرت الشيوعية الدولة كآلية استبدادية تدافع عن فئة معينة من الناس (الطبقة العاملة) على حساب الطبقات الأخرى. يتطلع الشيوعيون إلى إزالة الدولة تمامًا وإقامة مجتمع يخلو من الطبقات الاجتماعية والتفاوتات.

ج. **الليبرالية الراديكالية:** ترى الليبرالية الراديكالية أن الدولة قد تكون مؤسسة تقييدية للحريات الفردية والتنوع. يطالب الليبراليون الراديكاليون بتقليل دور الحكومة إلى أقصى حد ممكن وتوسيع حرية الفرد في جميع المجالات.

د. **الفدرالية الدولية:** تعترض الفدرالية الدولية مفهوم الدولة القومية التقليدية وتدعو إلى تقسيم السلطة بين مراكز متعددة عبر العالم، مما يقلل من قوة الدولة ويزيد من دور المؤسسات الدولية والإقليمية.

رابعاً: الدولة والمتغيّرات.. المواءمة والتكيفّ

لتكون الدولة أكثر مواءمة مع التحديات والمتغيرات الجديدة، يجب أخذ عدة خطوات بنظر الاهتمام:

أ. **تعزيز المشاركة السياسية والمدنية:** من خلال تعزيز المشاركة السياسية والمدنية، بما في ذلك تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة، وتشجيع المواطنين على المشاركة في صنع القرارات السياسية ومراقبة أداء الحكومة.

ب. **تحقيق العدالة الاجتماعية:** يجب تعزيز جهود تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص متساوية للجميع في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل.

ج. **تعزيز التنوع واحترام الثقافات المختلفة:** يجب تعزيز التنوع واحترام الثقافات المختلفة داخل المجتمع، وتوفير بيئة تشجع على التفاعل الإيجابي بين الثقافات وتعزز التعايش السلمي.

د. **مواجهة التحديات البيئية والتنمية المستدامة:** يجب أن تكون الدولة على قدر المسؤولية في مواجهة التحديات البيئية وتعزيز التنمية المستدامة من خلال اتخاذ سياسات واستراتيجيات مبتكرة وفعالة.

هـ. **مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية:** يجب تكثيف جهود مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في العمل الحكومي، وضمان استخدام الموارد العامة بشكل فعال ومسؤول.

هذه الخطوات قد تساعد في جعل الدولة أكثر مواءمة مع التحديات والمتغيرات الجديدة، ولكنها تتطلب تعاوناً وجهوداً مشتركة من جميع أطراف المجتمع لتحقيق الأهداف المشتركة للرفاهية والعدالة الاجتماعية.

وهنالك أطروحات عملية تُطرّح بامكانية تجميع العناصر من الليبرالية والرأسمالية والاشتراكية والاجتماعية لإنشاء نموذج جديد للدولة يجمع بين الحداثة والعدالة والفاعلية. هذا النموذج يُعرف في

بعض الأحيان بأسماء مثل "الاقتصاد الاجتماعي الديمقراطي" أو "الاشتراكية الديمقراطية"، وهو يحاول تحقيق التوازن بين حقوق الفرد والمسؤولية الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة والفرص.

العناصر التي يمكن دمجها في هذا النموذج هي:

1. **ضمان الحقوق الفردية:** استمرارية الليبرالية في ضمان حقوق الفرد والحريات الأساسية، مثل حرية التعبير وحرية الممتلكات وحقوق الإنسان.
2. **اقتصاد السوق والابتكار:** استفادة من مبادئ الرأسمالية في تشجيع الابتكار والمنافسة الصحيحة وتعزيز الاقتصاد الديناميكي وخلق الثروة.
3. **العدالة الاجتماعية:** اعتماد مبادئ الاشتراكية في ضمان التوزيع العادل للثروة وتوفير الفرص العادلة لجميع أفراد المجتمع.
4. **التضامن والتكافل الاجتماعي:** اعتماد مبادئ الاجتماعية في تعزيز التضامن الاجتماعي وتقديم الدعم للفئات الضعيفة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.
5. **الديمقراطية الشاملة:** تعزيز المشاركة الديمقراطية الشاملة لجميع فئات المجتمع في صنع القرارات السياسية والاقتصادية.
6. **التنمية المستدامة:** الركيزة على التنمية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

يُحتِّم تحقيق هذا النموذج إرادة سياسية قوية وتعاوناً بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. كما يتطلب توافر بنية تحتية فعالة ونظام تعليمي يعزز التعليم والتدريب المهني وتطوير المهارات لضمان تحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية.

كيف يحدث ذلك؟

أ. من خلال تطوير السياسات العامة التي تعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

ب. عبر بناء مؤسسات قوية وفاعلة تضمن تنفيذ السياسات والقوانين بشكل فعال.

ج. من خلال التواصل مع المواطنين واستجابة احتياجاتهم ومطالبهم بشكل منتظم.

د. بتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد لضمان توزيع الثروة والفرص بشكل عادل.

بالمحصلة، فأن الدولة تمثل الآلية التي تسهم في بناء مجتمع متقدم ومتحضر يحقق الرفاهية والعدالة لجميع أفراده.

مصادر مهمة

كتب عربية:

1. سيف الدين عبد الفتاح، "الدولة المدنية: إشكاليات المفهوم ورهانات التحول"، 2021، دار الشروق، القاهرة، مصر.
2. محمد جابر الأنصاري، "الدولة الحديثة في العالم العربي: قراءة في مسارات التحديث"، 2020، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
3. عزمي بشارة، "في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي"، 2015، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

كتب أجنبية:

1. Francis Fukuyama, "Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy", 2014, Farrar, Straus and Giroux, USA.
2. John L. Campbell and Ove K. Pedersen, "The National Origins of Policy Ideas: Knowledge Regimes in the United States, France, Germany, and Denmark", 2014, Princeton University Press, USA.
3. David Graeber, "The Utopia of Rules: On Technology, Stupidity, and the Secret Joys of Bureaucracy", 2015, Melville House, USA.
4. Rana Mitter, "China's Good War: How World War II is Shaping a New Nationalism", 2020, Harvard University Press, USA.

الدولة،
أيُّ طرازٍ نبتغيه؟!

المحاضرة الثانية

الدولة، أيُّ طرازٍ نبتغيه؟!

"بإدارة القوة تُحيى الأوطان، وبشموليتها تنتصر"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: الدولة الحديثة المفهوم والأسس

الدولة الحديثة هي كيان سياسي يتميز بوجود حكومة مركزية ذات سلطة وسلطان على إقليم محدد وسكان يعيشون فيه. الدولة الحديثة تتميز بأنها ذات سيادة، مما يعني أنها تمتلك السلطة المطلقة على شؤونها الداخلية والخارجية دون تدخل من دول أخرى. هذا المفهوم تطور منذ معاهدة وستفاليا في عام 1648 التي أنهت الحروب الدينية في أوروبا ووضعت أسس النظام الدولي الحديث.

فالدولة الحديثة تتكون من أربعة أركان رئيسية:

1. **الإقليم**: الإقليم هو المساحة الجغرافية المحددة بحدود واضحة التي تمارس عليها الدولة سيادتها. يشمل الإقليم الأرض والمياه والأجواء التي تقع ضمن هذه الحدود.
2. **الشعب**: الشعب هو مجموعة الأفراد الذين يعيشون بشكل دائم في الإقليم ويخضعون لسلطة الدولة. الشعب يمكن أن يتكون من قوميات وعرقيات متعددة، ولكنهم يجتمعون تحت ولاء واحد للدولة.
3. **السلطة**: هي المؤسسة التي تدير شؤون الدولة، وهي مسؤولة عن تنفيذ القوانين وتطبيق السياسات العامة. الحكومة قد تكون مركزية أو فيدرالية، وتتكون عادة من السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية.
4. **السيادة**: السيادة تعني أن الدولة تمتلك السلطة العليا والمطلقة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية دون تدخل من دول أخرى. السيادة تشمل القدرة على سن القوانين وتطبيقها وإدارة العلاقات الخارجية.

وبعض الادبيات والفقهيات السياسية تقحم موضوعة الاعتراف الدولي كركنٍ خامسٍ للدولة.

بالإضافة إلى الأركان الأربعة، هناك عدة عناصر تساعد في تعريف الدولة الحديثة:

1. **الشرعية**: الشرعية تشير إلى قبول الشعب وسائر الدول بسلطة الحكومة وقوانينها. تحقق الشرعية من خلال انتخابات حرة ونزيهة أو من خلال تقاليد تاريخية أو ثقافية.

2. **الاعتراف الدولي**: الاعتراف الدولي هو قبول الدول الأخرى بسيادة الدولة على إقليمها. هذا الاعتراف يعزز من قدرة الدولة على الدخول في العلاقات الدولية.

3. **النظام القانوني**: النظام القانوني يشمل مجموعة القوانين والمؤسسات التي تنظم الحياة في الدولة. النظام القانوني يضمن الحقوق والواجبات ويحقق العدالة بين الأفراد.

4. **القدرة على الدفاع**: القدرة على الدفاع عن الإقليم وحمايته من التهديدات الخارجية. هذه القدرة تعزز من قوة الدولة وسيادتها.

لتحقق الدولة الحديثة شروطها، يجب أن تتوافر بعض المتطلبات الأساسية:

1. **الإدارة الفعالة**: وجود إدارة مركزية قادرة على فرض القوانين وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

2. **النظام الاقتصادي**: وجود نظام اقتصادي قادر على تلبية احتياجات السكان وضمان الاستقرار الاقتصادي وتوازنه وديمومته.

3. **التكامل الوطني**: القدرة على دمج مختلف الفئات والمجموعات العرقية والثقافية ضمن إطار الدولة الوطنية.

4. **الاستقرار السياسي**: وجود نظام سياسي مستقر يضمن تداول السلطة بشكل سلمي ويعزز من المشاركة السياسية.

5. **العلاقات الخارجية**: القدرة على إدارة العلاقات مع الدول الأخرى بشكل يحقق المصالح الوطنية ويحافظ على السيادة.

تلك هي الأسس التي تُبنى عليها الدولة الحديثة، وهي تلعب دورًا حاسمًا في استقرار واستدامة هذا الكيان السياسي الهام في النظام الدولي.

ثانياً: أصناف الدول

تتنوع تصنيفات الدول وأنواعها بناءً على معايير مختلفة مثل النظام السياسي، الهيكل الاقتصادي، الثقافة، التاريخ، والموقع الجغرافي، ويمكن استعراضها كالآتي:

1. **التصنيف بناءً على النظام السياسي:**

أ. **الدول الديمقراطية:**

- **الديمقراطية التمثيلية:** حيث يُنتخب الممثلون عن الشعب لصنع القرار. مثل الولايات المتحدة وفرنسا.
- **الديمقراطية المباشرة:** حيث يصوت المواطنون مباشرة على القرارات والسياسات. هذا النظام نادر ولكن يُمارس جزئيًا في بعض الكانتونات السويسرية.
- **وهناك انواع اخرى للصيغة الديموقراطية للدول:** توافقية، موجهة، شمولية، اجرائية، طائفية، الدستورية، الرقابة... الخ.

ب. **الدول السلطوية:**

- **الأنظمة الأوتوقراطية:** حيث تُحكم الدولة بواسطة فرد أو مجموعة صغيرة بسلطات غير محدودة، مثل كوريا الشمالية.
- **الأوليغارشية:** حيث تُحكم الدولة بواسطة نخبة صغيرة من الأفراد أو الجماعات أو العوائل، مثل بعض الدول خلال فترات معينة في التاريخ.

ج. **الدول الشمولية:**يتميز هذا النظام بسيطرة الدولة الكاملة على كافة جوانب الحياة، بما في ذلك الاقتصاد والإعلام والثقافة. مثال: ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي تحت حكم ستالين.

2. **التصنيف بناءً على الهيكل الاقتصادي:**

أ. **الدول الرأسمالية:**تعتمد على اقتصاد السوق الحر حيث تكون معظم وسائل الإنتاج مملوكة للقطاع الخاص وتتحكم قوى السوق في الأسعار والتوزيع. مثال: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

ب. **الدول الاشتراكية:** تعتمد على الملكية الجماعية أو الحكومية لوسائل الإنتاج وتوزيع الثروات بشكل متساوٍ بين المواطنين. مثال: كوبا وفنزويلا.

ج. **الدول المختلطة:**أو مايسمى (التيار الثالث) تجمع بين خصائص الاقتصادين الرأسمالي والاشتراكي، حيث يكون هناك قطاع خاص قوي مع وجود تدخل حكومي لتنظيم السوق وضمان العدالة الاجتماعية. مثال: السويد وكندا.

3. **التصنيف بناءً على البنية الفيدرالية والإدارية:**

أ. **الدول الفيدرالية:** تتكون من عدة وحدات أو ولايات تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي وتخضع لحكومة اتحادية. مثال: الولايات المتحدة وألمانيا والعراق.

ب. **الدول المركزية**:تتركز السلطة في الحكومة المركزية، بينما تكون السلطات المحلية ذات صلاحيات محدودة. مثال: فرنسا واليابان.

4. **التصنيف بناءً على التاريخ والثقافة:**

أ. **الدول القومية**:تتكون من شعب واحد يشترك في نفس الثقافة والتاريخ واللغة. مثال: اليابان وكوريا الجنوبية.

ب. **الدول متعددة الثقافات**: تضم شعوبًا من مختلف الأعراق والثقافات. مثال: الهند والبرازيل والعراق.

5. **التصنيف بناءً على مستوى التنمية الاقتصادية:**

أ. **الدول المتقدمة**:تتميز بمستوى عالٍ من التنمية البشرية والبنية التحتية المتقدمة واقتصاد قوي. مثال: كندا وألمانيا.

ب. **الدول النامية**:تشهد نموًا اقتصاديًا وتطويرًا في البنية التحتية ولكنها ما زالت تواجه تحديات كبيرة في مجالات مثل الصحة والتعليم والفقر. مثال: الهند والبرازيل والعراق.

ج. **الدول الأقل نموًا**:تعاني من مستويات عالية من الفقر والتخلف الاقتصادي والبنية التحتية الضعيفة. مثال: بعض الدول في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

أما عن كيفية التمييز والتفريق بين هذه الأنواع، فيتم ذلك من خلال:

أ. **النظام السياسي**:يمكن تمييز الدول بناءً على نظامها السياسي من خلال دراسة طريقة اختيار القادة وآلية صنع القرار ومدى الحريات السياسية المتاحة للمواطنين.

ب. **الهيكل الاقتصادي**:يتم تمييز الدول بناءً على الهيكل الاقتصادي عبر النظر إلى كيفية تنظيم الاقتصاد، مستوى تدخل الدولة في السوق، ونسبة الملكية الخاصة مقابل الملكية العامة.

ج. **البنية الفيدرالية والإدارية**:يتم التمييز بناءً على مدى تمركز السلطة في الحكومة المركزية مقارنة بالحكومات المحلية أو الإقليمية.

د. **التاريخ والثقافة**:يُميز بين الدول عبر تحليل التركيبة السكانية، اللغة، الدين، والعادات الثقافية التي تؤثر على تشكيل الهوية الوطنية.

هـ. **مستوى التنمية الاقتصادية**:يُميز بين الدول من خلال مؤشرات التنمية البشرية مثل الناتج المحلي الإجمالي، مستوى التعليم، الصحة، والبنية التحتية.

ثالثاً: الدولة والدوافع الانسانية

في سياق نظريات الحاجات والدوافع الإنسانية، تلعب الدولة دورًا حيويًا في تلبية هذه الحاجات وضمان رفاهية المواطنين. واحدة من أحدث وأشهر هذه النظريات هي نظرية "تسلسل الحاجات" لعالم النفس

الأمريكي أبراهام ماسلو، والتي تم تحديثها وتوسيعها في السنوات الأخيرة لتشمل فهمًا أعمق وأكثر تعقيدًا لدور الدولة:

1. **الحاجات الفسيولوجية (Physiological Needs)**:هذه هي الحاجات الأساسية التي تتعلق بالبقاء مثل الطعام، الماء، الهواء، المأوى، والراحة.

- **دور الدولة:**

أ. **توفير الخدمات الأساسية:** الدولة مسؤولة عن ضمان وصول المواطنين إلى الموارد الأساسية مثل الغذاء والماء النظيف.

ب. **الرعاية الصحية:** تقديم خدمات صحية شاملة للحفاظ على الصحة العامة وضمان الوصول إلى العلاج الطبي.

ج. **الإسكان:** توفير مساكن ميسورة التكلفة ومعالجة مشكلات التشرد.

2. **حاجات الأمان (Safety Needs)**:هذه تشمل الشعور بالأمان والاستقرار والحماية من الأخطار.

- **دور الدولة:**

أ. **الأمن الداخلي:** توفير الشرطة ونظام العدالة لضمان الأمن الداخلي وحماية الأفراد من الجرائم.

ب. **الدفاع الوطني:** تأمين الحماية من التهديدات الخارجية من خلال القوات المسلحة.

ج. **السياسات الاجتماعية:** تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية توفر الاستقرار الاقتصادي والحماية من البطالة والفقر.

3.**حاجات الانتماء والحب (Love and Belonging Needs)**:تشمل العلاقات الاجتماعية والارتباط العاطفي مع الآخرين.

- **دور الدولة:**

أ. **التعليم والتثقيف:** توفير نظام تعليمي يساهم في تنمية الروابط الاجتماعية وتشجيع المشاركة المجتمعية.

ب. **الضمان الاجتماعي:** دعم الأسرة والأفراد من خلال سياسات مثل الإجازات الوالدية المدفوعة والرعاية الاجتماعية.

ج. **المجتمع المدني:** دعم وتطوير المنظمات غير الحكومية والمبادرات المجتمعية التي تعزز الروابط الاجتماعية.

4. **حاجات التقدير (Esteem Needs)**:تشمل الحاجة إلى احترام الذات والاحترام من الآخرين، والشعور بالإنجاز.

- **دور الدولة:**

أ. **فرص العمل**: ضمان توفير فرص عمل متنوعة تلبي مهارات الأفراد وتعزز شعورهم بالإنجاز.

ب. **التكريم والتقدير**: تكريم الإنجازات الفردية والجماعية من خلال الجوائز والميداليات الوطنية.

ج. **المساواة**: تعزيز المساواة وعدم التمييز في جميع جوانب الحياة لضمان احترام الجميع.

5. **حاجات تحقيق الذات (Self-Actualization Needs)**:تشمل تحقيق الفرد لأقصى إمكانياته ومواهبه.

- **دور الدولة:**

أ. **التعليم العالي والبحث العلمي**: توفير فرص للتعليم العالي وتشجيع البحث والابتكار.

ب. **الفرص الثقافية والفنية**: دعم الفنون والثقافة من خلال التمويل وتوفير منصات للعرض.

ج. **ريادة الأعمال**: دعم المبادرات الفردية وريادة الأعمال من خلال برامج التمويل والتوجيه.

6. **الحاجات المتعالية (Transcendence Needs)**:تشمل الحاجات الروحية والبحث عن معنى يتجاوز الذات.

- **دور الدولة:**

أ. **الحرية الدينية**: ضمان حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

ب. **المشاركة في العمل التطوعي**: تشجيع العمل التطوعي والمبادرات الخيرية التي تعزز من روح المجتمع.

ج. **البيئة والمناخ**: السياسات البيئية التي تساهم في الحفاظ على كوكب الأرض للأجيال القادمة، مما يلبي حاجات روحية وأخلاقية.

بناءً على نظريات الحاجات والدوافع الإنسانية، يجب أن تصمم السياسات العامة للدولة بطريقة متكاملة تأخذ في الاعتبار جميع مستويات الحاجات البشرية، وهذا يتطلب:

أ. **تخطيط شامل**: سياسات متعددة الأبعاد تغطي جميع الاحتياجات من الفسيولوجية إلى تحقيق الذات والمتعالية.

ب. **مشاركة المواطنين**: تشجيع المشاركة الفعالة للمواطنين في عملية صنع القرار لضمان أن السياسات تلبي احتياجاتهم الفعلية.

ج. **مراقبة وتقييم مستمر**: تقييم تأثير السياسات وإجراء التعديلات اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

بالتالي، يمكن القول إن الدولة الحديثة تلعب دورًا محوريًا في تلبية الحاجات والدوافع الإنسانية من خلال سياسات شاملة ومتكاملة تهدف إلى تحقيق رفاهية شاملة ومستدامة للمواطنين.

رابعاً: وقفة مع انواع الدول

تتطرق الادبيات السياسية إلى إستنواع متعدد للدول، بتأسيس على حقائق ومعطيات متشابكة، ومن هذه الانواع:

1. **الدولة الراعية (Welfare State)**:

أ. **التعريف**: دولة تلعب دورًا كبيرًا في توفير الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها من خلال برامج الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية.

ب. **الفوارق**: تركز على توزيع الثروة وضمان حد أدنى من المعيشة للجميع. مثال: السويد، النرويج.

2. **الدولة الحارسة (Night-watchman State)**:

أ. **التعريف**: دولة تقتصر وظيفتها على حماية الأفراد من العنف الخارجي والداخلي، وتطبيق العدالة، والدفاع عن الممتلكات.

ب. **الفوارق**: تركز على الأمن والعدالة مع تدخل حكومي محدود في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. مثال: كانت تعتبر بعض الدول الليبرالية الكلاسيكية كذلك.

3. **الدولة القوية المقتدرة (Strong State)**:

أ. **التعريف**: دولة تتمتع بقدرات كبيرة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية بفعالية.

ب. **الفوارق**: قادرة على فرض القانون والنظام وضمان الاستقرار، وتمتلك اقتصادًا متينًا. مثال: الصين، الولايات المتحدة.

4. **الدولة الفاشلة (Failed State)**:

أ. **التعريف**: دولة تفقد السيطرة على أراضيها، وتعجز عن توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها.

ب. **الفوارق**: تعاني من ضعف المؤسسات الحكومية وانتشار الفساد والعنف. مثال: الصومال.

5. **الدولة الضعيفة (Weak State)**:

أ. **التعريف**: دولة تعاني من ضعف المؤسسات وضعف السلطة المركزية، لكنها لم تصل إلى حد الفشل الكامل.

ب. **الفوارق:** تعاني من مشاكل في الحكم والاقتصاد لكنها لا تزال تحتفظ ببعض السيطرة. مثال: هايتي.

6. **الدولة الهشة (Fragile State):**

أ. **التعريف:** دولة معرضة لخطر الانهيار بسبب مشاكل داخلية مثل النزاعات أو الأزمات الاقتصادية.

ب. **الفوارق:** لديها مؤشرات ضعف واضحة وتحتاج إلى دعم دولي مستمر. مثال: جنوب السودان.

7. **الدولة المستحيلة (Impossible State):**

أ. **التعريف:** دولة تكون إما خيالية أو غير قابلة للتطبيق بسبب ظروف جغرافية أو سياسية أو اجتماعية مستحيلة.

ب. **الفوارق:** لا توجد أمثلة عملية حالية لها لأنها نظرية أو خيالية.

8. **الدولة العقيمة (Barren State):**

أ. **التعريف:** دولة غير قادرة على تحقيق نمو اقتصادي أو اجتماعي، وتظل في حالة ركود دائم.

ب. **الفوارق:** تفتقر إلى الموارد أو السياسات الفعالة للنمو. مثال: بعض دول العالم الثالث ذات الموارد المحدودة والسياسات الفاشلة.

9. **الدولة المُمكِنة (Enabling State):**

أ. **التعريف:** دولة تدعم وتسهّل المبادرات الفردية والمجتمعية دون التدخل المباشر.

ب. **الفوارق:** تركز على تمكين المواطنين والشركات من خلال سياسات محفزة. مثال: سنغافورة.

10. **الدولة المُتاحة (Available State):**

أ. **التعريف:** دولة تجعل الخدمات والمعلومات الحكومية متاحة للمواطنين بسهولة.

ب. **الفوارق:** تركز على الشفافية والوصول المفتوح للمعلومات. مثال: دول أوروبية متقدمة مثل السويد.

11. **الدولة الفاعلة (Active State):**

أ. **التعريف:** دولة تلعب دورًا نشطًا في الاقتصاد والسياسة الداخلية والخارجية.

ب. **الفوارق:** تتدخل بشكل كبير لتحقيق أهداف معينة. مثال: فرنسا، اليابان.

12. الدولة التقليدية (Traditional State):

أ. **التعريف:** دولة تعتمد على أنظمة وقيم تقليدية قديمة في حكمها.

ب. **الفوارق:** تركز على التقاليد والعادات في إدارة الدولة. مثال: مملكة بوتان.

13. **الدولة الحديثة (Modern State):**

أ. **التعريف:** دولة تعتمد على مبادئ الحداثة في الحكم، مع وجود نظام سياسي واقتصادي متطور.

ب. **الفوارق:** تركز على الديمقراطية، التقدم التكنولوجي، والعولمة. مثال: ألمانيا، كندا.

14. **الدولة النامية (Developing State):**

أ. **التعريف:** دولة في طريقها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكنها لم تصل بعد إلى مستوى الدول المتقدمة.

ب. **الفوارق:** تعاني من بعض التحديات لكنها تحقق تقدمًا مستمرًا. مثال: الهند، البرازيل.

15. **الدولة المتخلفة (Underdeveloped State):**

أ. **التعريف:** دولة تعاني من تخلف اقتصادي واجتماعي كبير.

ب. **الفوارق:** مستويات منخفضة من التنمية البشرية والبنية التحتية. مثال: بعض دول أفريقيا.

16. **الدولة المنهارة (Collapsed State):**

أ. **التعريف:** دولة فقدت جميع وظائفها الأساسية ولم تعد قادرة على أداء أي دور حكومي.

ب. **الفوارق:** انهيار كامل للنظام السياسي والاجتماعي. مثال: الصومال في فترة من الفترات.

17. **الدولة الكيان (Entity State):**

أ. **التعريف:** دولة غير معترف بها بشكل كامل من المجتمع الدولي، لكنها تملك نوعًا من الحكم الذاتي.

ب. **الفوارق:**تفتقر إلى الاعتراف الدولي الكامل.

18. **الدولة الخاملة (Inactive State):**

أ. **التعريف:** دولة لا تلعب دورًا نشطًا في الشؤون الدولية أو في تحقيق التطور الداخلي.

ب. **الفوارق:** تفتقر إلى المبادرات الفعالة. مثال: دول قد تكون مستقرة لكنها تفتقر إلى التطوير الاقتصادي والسياسي الملحوظ.

19. **الدولة الميتة (Dead State):**

أ. **التعريف:** دولة فقدت وظائفها الرئيسية تمامًا ولم تعد تُعتبر كيانًا فعالًا.

ب. **الفوارق:** قد تكون مصطلحًا نظريًا أو لوصف حالة تاريخية.

20. **الدولة العظمى (Superpower State):**

أ. **التعريف:** دولة تتمتع بنفوذ عالمي كبير في الشؤون السياسية والعسكرية والاقتصادية.

ب. **الفوارق:** قادرة على التأثير على النظام الدولي. مثال: الولايات المتحدة.

21. **الدولة الكبرى (Great Power State):**

أ. **التعريف:** دولة ذات تأثير كبير على الساحة الدولية، لكنها ليست في مستوى الدول العظمى.

ب. **الفوارق:** قوة إقليمية أو عالمية كبيرة. مثال: روسيا، الصين (إلى حد ما).

22. **الدولة المؤثرة (Influential State)**:

أ. **التعريف**: دولة تمتلك قدرة على التأثير في القرارات الدولية والإقليمية.

ب. **الفوارق**: تأثيرها يعتمد على القوة الناعمة أو العلاقات الدبلوماسية. مثال: ألمانيا، فرنسا.

23. **الدولة الصاعدة (Rising State)**:

أ. **التعريف**: دولة تشهد نموًا اقتصاديًا وسياسيًا كبيرًا وتتحرك نحو مزيد من النفوذ الدولي.

ب. **الفوارق**: في طريقها نحو أن تصبح قوة كبيرة أو عظمى. مثال: الهند، البرازيل.

24. **الدولة القزمة (Microstate)**:

أ. **التعريف**: دولة ذات مساحة جغرافية وسكان محدودين جدًا.

ب. **الفوارق**: غالبًا ما تكون مستقرة وذات دخل مرتفع نسبيا. مثال: موناكو، ليختنشتاين.

يمكن تمييز هذه الدول من خلال مجموعة من المعايير مثل القدرة على توفير الخدمات، الاستقرار السياسي، التأثير الدولي، التنمية الاقتصادية، والاعتراف الدولي. الدول القوية والمقتدرة تتميز بالاستقرار والنفوذ، في حين تعاني الدول الفاشلة والضعيفة من مشكلات كبيرة في الحكم والاستقرار. الدول الحديثة والديمقراطية تقدم مثالًا للتقدم والتنمية، بينما تعاني الدول المتخلفة من تخلف اقتصادي واجتماعي.

25. **الدولة الأسيرة (Captive State)**:هي دولة تتعرض لسيطرة خارجية أو نفوذ خارجي قوي يحد من سيادتها وقدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة.

الخصائص:

أ. **السيطرة الخارجية**: قد تكون هذه السيطرة من قبل قوة استعمارية، دولة أقوى، أو حتى من قبل شركات متعددة الجنسيات.

ب. **السيادة المحدودة**: تفتقر الدولة إلى القدرة على تنفيذ سياساتها الداخلية والخارجية بشكل مستقل.

ج. **التبعية الاقتصادية**: غالبًا ما تعتمد اقتصاديًا على القوة المسيطرة أو على تدفقات خارجية كبيرة مثل المعونات أو الاستثمار الأجنبي المباشر.

د. **الاضطرابات السياسية**: قد تشهد هذه الدولة اضطرابات سياسية نتيجة المعارضة الداخلية للسيطرة الخارجية.

الفوارق:

أ. **التأثير على السياسات:** غالبًا ما تكون السياسات الاقتصادية والاجتماعية والدفاعية متأثرة بشكل كبير بالسياسات والمصالح الخارجية.

ب. **عدم الاستقرار الداخلي:** يمكن أن تؤدي السيطرة الخارجية إلى عدم استقرار داخلي وصراعات سياسية واجتماعية.

أمثلة تاريخية أو معاصرة: بعض الدول الإفريقية خلال الحقبة الاستعمارية.

26. **دولة الرفاه (Welfare State):** هي دولة تلعب دورًا رئيسيًا في ضمان الرفاه الاجتماعي لمواطنيها من خلال تقديم خدمات اجتماعية واسعة مثل الرعاية الصحية، التعليم، والتأمين الاجتماعي.

الخصائص:

أ. **التوزيع العادل للثروة:** تهدف إلى تقليل الفجوات الاقتصادية بين المواطنين وتوفير مستوى معيشة لائق للجميع.

ب. **الرعاية الصحية والتعليم المجاني:** تقديم خدمات صحية وتعليمية مجانية أو مدعومة بشكل كبير.

ج. **شبكة أمان اجتماعي:** تشمل تأمين البطالة، المعاشات التقاعدية، والإعانات المختلفة للمحتاجين.

د. **التمويل من الضرائب:** يتم تمويل هذه الخدمات عبر نظام ضريبي متقدم وعادل.

الفوارق:

أ. **مستوى المعيشة:** تسعى لتحقيق مستوى معيشة عالٍ وضمان حياة كريمة لجميع المواطنين.

ب. **التضامن الاجتماعي:** تعزز قيم التضامن والتكافل الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع.

أمثلة: دول شمال أوروبا مثل السويد والنرويج والدنمارك.

27. **الدولة المتمردة (Rebel State):** هي دولة يسيطر عليها أو تقودها جماعات متمردة تعارض الحكومة المركزية أو الشرعية المعترف بها دولياً.

الخصائص:

أ. **السيطرة غير الشرعية:** تسيطر عليها جماعات متمردة أو مسلحة تفرض سلطتها بالقوة.

ب. **النزاع المستمر:** تعاني من نزاعات مسلحة داخلية مستمرة بين الحكومة المركزية والجماعات المتمردة.

ج. **عدم الاعتراف الدولي:** غالباً ما تكون الحكومة المتمردة غير معترف بها دولياً، وتعتبر كياناً غير شرعي.

الفوارق:

أ. **الفوضى وعدم الاستقرار**: تعاني من انعدام الأمن والاستقرار بسبب النزاعات المسلحة.

ب. **ضعف المؤسسات**: غالباً ما تكون المؤسسات الحكومية إما غائبة أو ضعيفة جداً، مما يؤثر على توفير الخدمات الأساسية.

أمثلة:بعض أجزاء من سوريا خلال النزاع السوري، حيث سيطرت جماعات مسلحة على أراضٍ كبيرة.

28. **الدولة الطاغية (Tyrannical State)**:هي دولة يحكمها نظام استبدادي أو ديكتاتوري، يفرض سيطرته عبر القمع والعنف.

الخصائص:

أ. **القمع السياسي**: استخدام القمع والرقابة على وسائل الإعلام والتنكيل بالمعارضين للحفاظ على السلطة.

ب. **السلطة المركزية**: سلطة مركزة في يد شخص واحد أو مجموعة صغيرة، مع غياب التعددية السياسية.

ج. **انتهاكات حقوق الإنسان**: ترتكب انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان ولا تحترم الحريات المدنية.

الفوارق:

أ. **غياب الديمقراطية**: تفتقر إلى العمليات الديمقراطية والشفافية في الحكم.

ب. **القمع والاستبداد**: تستخدم وسائل قمعية للحفاظ على النظام والسيطرة على الشعب.

أمثلة:كوريا الشمالية، تحت حكم كيم جونغ أون.

29. **الدولة الخطرة (Rogue State)**:هي دولة تعتبرها المجتمع الدولي تهديدًا للسلام والأمن الدوليين بسبب سياساتها العدوانية أو دعمها للإرهاب أو تطويرها أسلحة دمار شامل.

الخصائص:

أ. **السياسات العدوانية**: تنخرط في سياسات عدوانية تجاه الدول الأخرى.

ب. **دعم الإرهاب**: قد تدعم أو تمول الجماعات الإرهابية.

ج. **الأسلحة غير التقليدية**: تسعى أو تمتلك أسلحة دمار شامل، مثل الأسلحة النووية أو الكيميائية.

الفوارق:

أ. **التوتر الدولي**: تكون في مواجهة دائمة مع المجتمع الدولي وغالباً ما تكون تحت عقوبات دولية.

ب. **التهديد الأمني**: تشكل تهديداً لأمن واستقرار المنطقة والعالم.

30. **الدولة الهجينة (Hybrid State)**:تجمع بين عناصر من الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية، حيث قد توجد مؤسسات ديمقراطية لكن مع ممارسة سلطات غير ديمقراطية.

الخصائص:

أ. **الانتخابات الشكلية**: تُجرى انتخابات، لكنها غالباً ما تكون غير نزيهة أو مشوبة بالتلاعب.

ب. **الحرية المقيدة**: توجد حريات معينة، لكنها مقيّدة من قبل الحكومة.

ج. **النظام المختلط**: قد تتواجد مؤسسات ديمقراطية إلى جانب سلطات مركزية قوية تستخدم القمع عند الحاجة.

الفوارق:

أ. **التناقض المؤسسي**: تتواجد مؤسسات ديمقراطية، لكنها لا تعمل بكفاءة أو استقلالية كاملة.

ب. **القمع المتقطع**: استخدام القمع والرقابة بشكل انتقائي لضمان السيطرة.

31. **الدولة الفاعلة (Active State)**:هي دولة تلعب دورًا نشطًا في السياسة الاقتصادية والاجتماعية، ولديها تأثير ملموس على التنمية والتحولات في المجتمع.

الخصائص:

أ. **التدخل الحكومي**: تتدخل الحكومة بشكل كبير في إدارة الاقتصاد وتوجيه التنمية.

ب. **المبادرات الاجتماعية**: إطلاق برامج ومبادرات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق.

ج. **الدور الدولي**: تلعب دورًا مؤثرًا في الشؤون الدولية من خلال سياساتها النشطة.

الفوارق:

أ. **التأثير المحلي والدولي**: تمتلك قدرة كبيرة على التأثير في الشؤون الداخلية والدولية.

ب. **الحيوية والتقدم**: تميزها سياسات حيوية تؤدي إلى تقدم ملحوظ في مختلف المجالات.

أمثلة:الصين، خاصة في السنوات الأخيرة مع سياسات التدخل النشط في الاقتصاد والسياسة الدولية.

32. **الدولة المنفعلة (Passive State)**: هي دولة تتجنب التدخل النشط في الاقتصاد والمجتمع، وتكتفي بتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية.

الخصائص:

أ. **التدخل المحدود**: تمتنع عن التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلا في حالات الضرورة القصوى.

ب. **الاعتماد على السوق**: تترك الأنشطة الاقتصادية للمبادرات الخاصة والسوق الحرة.

ج. **الدور المحدود**: تلعب دورًا محدودًا في السياسة الدولية.

الفوارق:

أ. **الحد الأدنى من الخدمات**: تكتفي بتوفير الخدمات الأساسية فقط، مع تدخل محدود في الشؤون العامة.

ب. **التوجه الاقتصادي**: تعتمد بشكل كبير على القطاع الخاص والمبادرات الفردية.

أمثلة: هونغ كونغ، حيث تتبنى سياسة اقتصادية حرة مع تدخل حكومي محدود.

33. **الدولة التقليدية (Traditional State)**: هي دولة تعتمد على التقاليد والعادات القديمة في إدارة شؤونها، وقد تكون تحت حكم ملكي أو نظام قبلي.

الخصائص:

أ. **الحكم التقليدي**: قد تحكمها ملوك أو زعماء قبائل، وتعتمد على أنظمة وقوانين تقليدية.

ب. **الاستمرارية الثقافية**: تحافظ على التقاليد والعادات بشكل صارم.

ج. **البنية الاجتماعية**: تعتمد على هيكل اجتماعي تقليدي يعتمد على الروابط العائلية والقبلية.

الفوارق:

أ. **الاعتماد على التراث**: تستمد شرعيتها من التراث والتقاليد القديمة.

ب. **الاستقرار الاجتماعي**: غالبًا ما تتمتع باستقرار اجتماعي بسبب الالتزام بالتقاليد.

34. **الدولة المستنيرة (Enlightened State)**: هي دولة تتبنى مبادئ التنوير، مثل العقلانية، العلم، التعليم، والحرية، وتسعى لتحقيق رفاهية مواطنيها من خلال سياسات مستنيرة ومدروسة.

الخصائص:

أ. **العقلانية**: تتبنى السياسات المبنية على العلم والمعرفة بدلاً من العقائد والتقاليد.

ب. **التعليم**: تضع التعليم على رأس أولوياتها، وتوفر نظامًا تعليميًا شاملاً ومتقدمًا.

ج. **الحريات المدنية**: تضمن حرية الفكر، التعبير، والمشاركة السياسية.

د. **التنمية المستدامة**: تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة تحافظ على البيئة وتحقق العدالة الاجتماعية.

الفوارق:

أ. **التركيز على التعليم والمعرفة**: تتميز بتركيزها الكبير على التعليم كوسيلة أساسية للتقدم.

ب. الحرية والتقدم: تروج لحرية الفكر والبحث العلمي كأساس للتقدم.

أمثلة: بعض دول أوروبا الغربية مثل السويد، التي تركز على التعليم والابتكار وتوفير الحريات المدنية.

35. **الدولة المُنتِجة (Productive State)**: هي دولة تتميز بقدرتها على إنتاج السلع والخدمات بكفاءة عالية، وتعتمد على قطاع اقتصادي قوي ومتطور.

الخصائص:

أ. **الاقتصاد المتنوع**: تعتمد على اقتصاد متنوع يشمل الزراعة، الصناعة، والخدمات.

ب. **البنية التحتية المتطورة**: تمتلك بنية تحتية متقدمة تدعم الإنتاج والنقل والتجارة.

ج. **القوى العاملة الكفؤة**: تملك قوة عاملة ماهرة ومدربة تساهم في زيادة الإنتاجية.

د. **الابتكار والتكنولوجيا**: تستثمر بشكل كبير في البحث والتطوير والابتكار.

الفوارق:

أ. **الإنتاجية العالية**: تتميز بقدرتها على إنتاج سلع وخدمات بكفاءة وفعالية عالية.

ب. **التنافسية الاقتصادية**: تكون قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية بفضل جودة منتجاتها وكفاءتها.

أمثلة:ألمانيا، التي تعتبر من الدول الرائدة في الإنتاج الصناعي والتكنولوجي.

36. **الدولة الكريمة العزيزة (Noble and Generous State)**: هي دولة تتميز بكرمها واهتمامها برفاهية مواطنيها وتوفير مستويات عالية من المعيشة والخدمات الاجتماعية.

الخصائص:

أ. **الكرم الاجتماعي**: تقدم خدمات اجتماعية واسعة ودعمًا قويًا للفئات الضعيفة.

ب. **التضامن المجتمعي**: تعزز قيم التضامن والتكافل بين جميع فئات المجتمع.

ج. **العدالة الاجتماعية**: تسعى لتحقيق العدالة في توزيع الموارد والثروات.

د. **الرعاية الشاملة**: توفر رعاية صحية وتعليمية وسكنية على مستوى عالٍ من الجودة.

الفوارق:

أ. **التركيز على الرفاه الاجتماعي**: تضع رفاهية المواطن في صدارة أولوياتها.

ب. **السياسات الاجتماعية السخية**: تتميز بسياسات اجتماعية سخية تشمل مختلف جوانب الحياة.

أمثلة:دول مثل النرويج والدنمارك، التي تقدم مستوى عالٍ من الخدمات الاجتماعية والرفاهية لمواطنيها.

37. **الدولة المقتدرة (Capable State)**: هي دولة تمتلك قدرات مؤسسية وإدارية قوية تمكنها من تنفيذ السياسات بكفاءة وتحقيق أهدافها التنموية.

الخصائص:

أ. **الإدارة الفعالة**: تمتلك مؤسسات حكومية قوية وفعالة تدير شؤون البلاد بكفاءة.

ب. **التخطيط الاستراتيجي**: تعتمد على التخطيط الاستراتيجي لتحقيق أهدافها بعيدة المدى.

ج. **القدرة التنفيذية**: تتميز بقدرتها على تنفيذ السياسات والمشاريع بشكل فعال وسريع.

د. **الحكم الرشيد**: تتبع مبادئ الحكم الرشيد مثل الشفافية والمساءلة.

الفوارق:

أ. **الكفاءة المؤسسية**: تتميز بقدرتها المؤسسية على تقديم الخدمات وتنفيذ السياسات بكفاءة.

ب. **الاستقرار والتطوير**: توفر بيئة مستقرة ومواتية للتطوير والنمو.

أمثلة: سنغافورة، التي تمتلك إدارة حكومية فعالة وناجحة في تنفيذ سياسات التنمية.

38. **الدولة المُنطَفِئة (Extinguished State)**: هي دولة تعاني من تراجع كبير في نفوذها وقدراتها، حيث لم تعد قادرة على التأثير داخليًا أو خارجيًا وتواجه انهيارًا في مؤسساتها.

الخصائص:

أ. **التراجع المؤسسي**: تعاني من انهيار أو ضعف شديد في مؤسساتها الحكومية.

ب. **التدهور الاقتصادي**: تواجه تدهورًا اقتصاديًا كبيرًا يصعب معها تقديم الخدمات الأساسية.

ج. **العزلة الدولية**: تكون معزولة دولياً وتفتقر إلى النفوذ على الساحة الدولية.

د. **الفوضى الداخلية**: تعاني من فوضى واضطرابات داخلية مستمرة.

الفوارق:

أ. **الضعف الشديد**: تتميز بضعف شديد في قدرتها على الحكم وتوفير الخدمات.

ب. **الانهيار والفوضى**: تكون في حالة انهيار مؤسسي واجتماعي واقتصادي.

أمثلة: دول مثل الصومال خلال فترات معينة، حيث كانت تعاني من انهيار شبه كامل لمؤسسات الدولة.

خامساً: العراق.. مهد الولادات للحضارة الانسانية

ان العراق، بوصفه مهداً للحضارات القديمة، فقد قَدّم العديد من الإسهامات الإنسانية والعلمية والمعرفية والفكرية والحضارية التي أفادت البشرية والعالم عبر التاريخ، وأهمها:

1. **الإسهامات الحضارية القديمة:**

أ. **الحضارة السومرية:**

- **الكتابة المسمارية**: أول نظام كتابة في العالم، ابتكره السومريون، ساعد في تسجيل التاريخ والمعاملات الاقتصادية والقوانين.
- **المدن الأولى**: إنشاء المدن الأولى مثل أوروك وأور، والتي تعد من أقدم المدن الحضرية في العالم.

- **الزراعة والري**: تقنيات الزراعة والري المتقدمة التي أسهمت في دعم النمو السكاني وتطوير المجتمع الزراعي.

ب. **الحضارة البابلية**:

- **قوانين اورنمو وحمورابي لبت عشتار**: أقدم مجموعة قوانين مكتوبة، والتي أسست مبادئ العدالة والقانون.
- **علم الفلك**: البابليون كانوا رواداً في علم الفلك ووضعوا جداول لحركة الكواكب والأجرام السماوية.

ج. **الحضارة الآشورية**:

- **المكتبات**: مكتبة آشوربانيبال في نينوى، واحدة من أقدم المكتبات في العالم، تحتوي على آلاف الألواح الطينية المكتوبة بالكتابة المسمارية.
- **العمارة**: تقنيات بناء الزقورات (المعابد المزدوجة) وتطوير الفن المعماري.

2. **الإسهامات العلمية والفكرية**:

أ. **العلماء والفلاسفة**:

- **الخوارزمي**: عالم الرياضيات والفلك الذي أسس علم الجبر وقدم إسهامات كبيرة في تطوير الحساب والجغرافيا.
- **الكندي**: أول فيلسوف إسلامي بارز، قدم إسهامات في الفلسفة، الرياضيات، والطب.
- **ابن البيطار**: عالم نبات وصيدلي قدم إسهامات كبيرة في علم النبات والطب.

ب. **الأدب والفنون**:

- **ملحمة جلجامش**: واحدة من أقدم الأعمال الأدبية في التاريخ، تعكس قصصاً وأساطير حضارة سومرية.
- **الشعر العربي**: العراق أنجب العديد من الشعراء العظام مثل المتنبي، الجواهري، والسياب الذين أسهموا في إثراء الأدب العربي.

3. **الإسهامات الفكرية والمعرفية**:

أ. **التعليم والمعرفة**:

- **المدارس والمكتبات**: إنشاء مكتبات ومدارس لتعليم العلوم والمعارف مثل مكتبة بغداد في العصر العباسي، التي كانت مركزًا عالميًا للعلم والمعرفة.

- **الترجمة:** حركة الترجمة في العصر العباسي، حيث تمت ترجمة العديد من الأعمال الفلسفية والعلمية اليونانية والفارسية إلى العربية، مما ساعد في نقل المعرفة إلى العالم الإسلامي وأوروبا.

4. **الإسهامات الإنسانية:**

أ. **حقوق الإنسان والعدالة:**

- **قوانين اورنمو حمورابي:** أسست مبادئ العدالة وحقوق الإنسان المبكرة، مثل حماية الفقراء والضعفاء وإقامة العدل.
- **التعددية الدينية والثقافية:** تاريخ طويل من التعايش بين مختلف الأديان والطوائف في العراق، مما يعكس روح التسامح والاندماج.

5. **الإسهامات المعاصرة:**

أ. **الأدب والفنون الحديثة:**

- **الأدب المعاصر:** كتاب وشعراء معاصرون، الذين يعكسون التحديات الحديثة للعراق ويقدمون رؤية نقدية للمجتمع.
- **الفن والموسيقى:** تطور الفنون البصرية والموسيقى المعاصرة التي تعكس الثقافة العراقية وتجذب الاهتمام العالمي.

ب. **العلوم والتكنولوجيا:**

- **البحث العلمي:** الجامعات العراقية تخرج علماء وباحثين يساهمون في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا.
- **التكنولوجيا والابتكار:** مبادرات لتعزيز التكنولوجيا والابتكار في مجالات مثل الزراعة، الصناعة، والطاقة.

سادساً: العراق.. وتبرعم الحضارة

ان تحرّي الانصاف العلمي والتاريخي يستدعي التطرق إلى أهم الاكتشافات والاختراعات والابتكارات في تاريخ العراق:

1. **الكتابة المسمارية:**أول نظام كتابة في العالم، طوره السومريون في أوروك (حوالي 3500 قبل الميلاد).
2. **الزراعة والري:**تطوير أنظمة الري المعقدة والممارسات الزراعية المتقدمة في بلاد ما بين النهرين.
3. **تقسيم الوقت:**تقسيم الوقت نظام يعود للسومريين.
4. **المدن الأولى:**إنشاء أولى المدن الحضرية مثل أوروك وأور.

5. **قوانين حمورابي**:أقدم مجموعة قوانين متكاملة مكتوبة في التاريخ وضعها الملك حمورابي (حوالي 1754 قبل الميلاد).

6. **علم الفلك**:البابليون كانوا من أوائل من درسوا علم الفلك ووضعوا جداول لحركة الكواكب.

❖ **أهم العلماء والمفكرين والرموز:**

1. **الخوارزمي**:عالم رياضيات وفلك، أسس علم الجبر وقدم إسهامات كبيرة في تطوير الحساب والجغرافيا.

2. **الكندي**:أول فيلسوف إسلامي بارز، قدم إسهامات في الفلسفة، الرياضيات، والطب.

3. **جابر بن حيان**:عالم كيمياء وفيلسوف، يعرف بأبي الكيمياء الحديثة.

4. **ابن الهيثم**:عالم رياضيات وفيزياء، له إسهامات كبيرة في علم البصريات.

5. **الفارابي**:فيلسوف وعالم اجتماع، له أعمال هامة في الفلسفة والموسيقى.

❖ **أهم قادة الأديان والمذاهب والطوائف والعقائد:**

1. **الإمام علي بن أبي طالب(ع)**:الخليفة الرابع للمسلمين وأول إمام للشيعة.

2. **الإمام الحسين بن علي(ع)**: سبط النبي محمد (ص) وقائد ملحمة كربلاء ورمز التضحية الاصلاحية في الإسلام.

3. **الإمام جعفر الصادق(ع)**:أحد أهم أئمة الشيعة الإثني عشرية ومؤسس الفقه الجعفري.

4. **الإمام الكاظم(ع)**:

5. **الإمام الجواد(ع)**:

6. **الإمام علي الهادي(ع)**:

7. **الإمام الحسن العسكري(ع)**:

8. **الإمام ابو حنيفة(ر ض)**:

9. **الشيخ عبدالقادر الكيلاني(ر ض)**:

❖ **الأدباء والشعراء والمثقفين:**

1. **المتنبي**:أحد أعظم شعراء العرب، عاش في القرن العاشر الميلادي.

2. **بدر شاكر السياب**:شاعر حداثي عراقي، يعتبر من مؤسسي الشعر الحر في الأدب العربي الحديث.

3. **نازك الملائكة**:شاعرة وأديبة، من أبرز رواد الشعر الحر.

4. **الجواهري**:شاعر القرن العشرين المعروف بلقب "شاعر العرب الأكبر".

5. **عبد الوهاب البياتي**:شاعر وأديب عراقي، له إسهامات كبيرة في الشعر العربي الحديث.

6. **مظفر النواب**:شاعر معروف بشعره السياسي والاجتماعي الناقد.

❖ **العراق: مُلخص تاريخي شامل:**

1. **العصور القديمة:**

أ. **الحضارات السومرية (حوالي 4500–2000 قبل الميلاد):**

- **نشوء المدن الأولى**: ظهور أوروك، أريدو، أور، ولكش كمراكز حضارية.
- **اختراع الكتابة المسمارية**: تطور الكتابة المسمارية في أوروك.
- **الزراعة والري**: تطوير أنظمة ري متقدمة.

ب. **الحضارة الأكادية (حوالي 2334–2154 قبل الميلاد):**

- **صعود سرجون الأكادي**: تأسيس الإمبراطورية الأكادية، أول إمبراطورية متعددة الثقافات.
- **نشر اللغة الأكادية**: كلغة رسمية للإدارة والحكم.

ج. **الحضارة البابلية (حوالي 1894–539 قبل الميلاد):**

- **حمورابي**: وضع أول مجموعة قوانين مكتوبة في التاريخ.
- **نبوخذ نصر الثاني**: بناء حدائق بابل المعلقة.

د. **الحضارة الآشورية (حوالي 2500–609 قبل الميلاد):**

- **توسيع الإمبراطورية**: تحت حكم ملوك مثل آشور بانيبال وسنحاريب.
- **التطوير العسكري**: تعزيز الجيش واستخدام الأسلحة المتقدمة.

2. **العصور الكلاسيكية:**

أ. **الإمبراطورية الفارسية (539–331 قبل الميلاد):**

- **الغزو الفارسي**: بقيادة كورش الكبير.
- **الإدارة السلمية**: احترام التقاليد والثقافات المحلية.

ب. **الفتح الإسكندري والهيلينستي (331–141 قبل الميلاد):**

- **الإسكندر الأكبر**: غزو العراق ودمجها في إمبراطوريته.
- **الثقافة الهيلينية**: تأثير الثقافة اليونانية.

ج. **الإمبراطورية البارثية والساسانية (141 قبل الميلاد–651 ميلادية):**

- **الحكم البارثي**: العراق كجزء من الإمبراطورية البارثية.

- **الحكم الساساني**: تطوير البنية التحتية والتجارة.

3. **العصور الإسلامية**:

أ. **الفتح الإسلامي (القرن السابع ميلادي)**:

- **الخلافة الراشدة**: فتح العراق تحت قيادة الخليفة عمر بن الخطاب.
- **الخلافة الأموية**: إدارة العراق كمركز للخلافة.

ب. **العصر العباسي (750–1258 ميلادية)**:

- **بغداد**: تأسيس بغداد كعاصمة للخلافة العباسية.
- **العصر الذهبي الإسلامي**: ازدهار العلوم والفنون والفلسفة.

ج. **الغزو المغولي (1258 ميلادية)**:

- **سقوط بغداد**: تدمير بغداد على يد المغول بقيادة هولاكو.

4. **العصور الوسطى والعثمانية**:

أ. **الحكم المغولي والتيموري (1258–1534 ميلادية)**:

- **إعادة البناء**: إعادة الإعمار والتحسن التدريجي.

ب. **الحكم العثماني** (1534–1918 ميلادية):

- **الإدارة العثمانية**: العراق كجزء من الإمبراطورية العثمانية.
- **التحديات الداخلية**: التمردات والمحاولات الاستقلالية.

5. **العصر الحديث**:

أ. **الانتداب البريطاني والاستقلال (1918–1958)**:

- **الحرب العالمية الأولى**: احتلال العراق من قبل القوات البريطانية.
- **الملكية الهاشمية**: تأسيس المملكة العراقية تحت الملك فيصل الأول.
- **الاستقلال**: حصول العراق على استقلاله في عام 1932.

ب. **الجمهورية الأولى (1958–1968)**:

- **ثورة 14 يوليو 1958**: الإطاحة بالملكية وتأسيس الجمهورية.
- **عبد الكريم قاسم**: أول رئيس وزراء للجمهورية العراقية.

ج. **فترة حكم حزب البعث (1968–2003):**

- **أحمد حسن البكر:** تعزيز سلطة حزب البعث.
- **صدام حسين:** تولي الرئاسة عام 1979، حرب العراق وإيران (1980–1988)، حرب الخليج الأولى (1990–1991).

6. **العراق المعاصر:**

أ. **فترة ما بعد صدام حسين (2003–الآن):**

- **الغزو الأمريكي:** سقوط نظام صدام حسين في عام 2003.
- **التحديات الأمنية والسياسية:** ظهور الجماعات الإرهابية مثل داعش، الصراعات الطائفية.
- **الانتقال السياسي:** تأسيس حكومة ديمقراطية وانتخابات متعاقبة.

التفاصيل الحالية:

1. **التحديات الأمنية والسياسية:**

- **الإرهاب:** استمرار التهديد من قبل الجماعات الإرهابية مثل داعش، وبمستوى أقل من السنوات السابقة.
- **الاستقرار السياسي:** جهود مستمرة لتحقيق الاستقرار السياسي وإعادة البناء.

2. **التنمية الاقتصادية:**

- **التنويع الاقتصادي:** محاولات لتقليل الاعتماد على النفط من خلال تطوير قطاعات أخرى.
- **إعادة الإعمار:** جهود لإعادة بناء البنية التحتية المتضررة.

3. **التطورات الاجتماعية:**

- **تحسين التعليم والصحة:** مشاريع لتحسين النظام التعليمي والخدمات الصحية.
- **العدالة الاجتماعية:** العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوات الاقتصادية.

سابعاً: العراقولوجي.. لماذا؟

مصطلح "عراقولوجي" (Iraqology) يمكن تعريفه بأنه الدراسة العلمية المتخصصة في تاريخ، ثقافة، آثار، وحضارات العراق القديمة والحديثة. يشابه هذا المصطلح مفهوم "علم المصريات" (Egyptology) الذي يركز على دراسة مصر القديمة، ولكنه يختص بالعراق بكل ما يزخر به من تراث حضاري وثقافي، وقد تناوله الباحث العراقي د.خزعل الماجدي في مؤلفاته وحوارته العديدية، وبُغية فهمه وترسيخه وتسويقه، يتم بيان الاتي:

1. **مجالات الدراسة في عراقولوجي:**

أ. **الآثار والتاريخ القديم:**

- **الحضارات القديمة:** تشمل دراسة حضارات العراق القديمة مثل السومرية، البابلية، الآشورية، والأكدية. تتضمن هذه الدراسات تحليل الآثار، النقوش، النصوص القديمة، والفنون.
- **المواقع الأثرية:** الاهتمام بالمواقع الأثرية الرئيسية مثل بابل، أور، نينوى، وآشور. يشمل ذلك الحفريات الأثرية وتحليل البقايا المعمارية والفنية.

ب. **النصوص واللغات القديمة:**

- **الكتابة المسمارية:** دراسة النصوص المكتوبة بالكتابة المسمارية على الألواح الطينية، والتي تعد من أقدم أشكال الكتابة في العالم.
- **اللغات القديمة:** تحليل اللغات القديمة مثل السومرية، الأكدية، والبابلية لفهم التطورات اللغوية والثقافية.

ج. **الثقافة والفن:**

- **الفنون:** دراسة الفنون البصرية مثل النقوش، التماثيل، والمجوهرات. تشمل أيضاً تحليل الفنون الأدبية مثل الشعر والأدب السردي.
- **الممارسات الثقافية:** دراسة التقاليد والعادات والطقوس الدينية التي كانت جزءًا من الحياة اليومية في العراق القديم.

د. **التاريخ السياسي والاجتماعي:**

- **النظم السياسية:** تحليل تطور النظم السياسية والحكومية في العراق عبر العصور، بدءًا من الممالك القديمة وصولاً إلى الإمبراطوريات الكبرى.
- **التاريخ الاجتماعي:** دراسة الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الطبقات الاجتماعية، الاقتصاد الزراعي والتجاري، والتنظيم الحضري.

2. **المصادر والأدوات في عراقولوجي:**

أ. **المصادر الأثرية:**

- **الحفريات الأثرية:** استخدام تقنيات الحفر الحديثة لاستكشاف المواقع الأثرية واستخراج القطع الأثرية.

- **المتاحف**: دراسة القطع الأثرية والنقوش الموجودة في المتاحف العالمية والمحلية.

ب. **المصادر النصية**:

- **الألواح الطينية**: قراءة وتحليل الألواح الطينية المكتوبة بالكتابة المسمارية والنقوش الحجرية.
- **المخطوطات**: دراسة المخطوطات القديمة التي تمثل التراث الأدبي والعلمي للعراق.

ج. **الأدوات العلمية**:

- **التقنيات الجيوفيزيائية**: استخدام التقنيات الجيوفيزيائية مثل التصوير بالرادار والماسحات ثلاثية الأبعاد لاستكشاف المواقع الأثرية.
- **التحليل الكيميائي**: تحليل المواد الكيميائية المستخدمة في الصناعات القديمة لفهم تقنيات التصنيع والتجارة.

3. **أهداف وأهمية عراقولوجي**:

أ. **الحفاظ على التراث**:

- **التوثيق والحفظ**: توثيق المواقع الأثرية والقطع الفنية والمخطوطات للحفاظ عليها من الاندثار والتدمير.
- **التوعية الثقافية**: تعزيز الوعي الثقافي بأهمية التراث العراقي والتشجيع على حمايته.

ب. **الفهم التاريخي**:

- **التعليم والبحث**: توفير معلومات دقيقة وشاملة عن تاريخ وثقافة العراق من خلال الأبحاث الأكاديمية والتعليم.
- **التفسير التاريخي**: تقديم تفسيرات علمية للتطورات التاريخية والاجتماعية في العراق عبر العصور.

ج. **السياحة الثقافية**:تعزيز السياحة استغلال المواقع الأثرية والموروث الثقافي لجذب السياحة الثقافية إلى العراق، مما يسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي.

4. **الأنشطة والتخصصات الفرعية في عراقولوجي**:

أ. **الحفريات والتنقيب الأثري**:

- **التنقيب الأثري**: إجراء الحفريات في المواقع الأثرية لاكتشاف القطع الأثرية والمعالم التاريخية.
- **التحليل الأثري**: تحليل المعثورات الأثرية لتحديد تاريخها واستخدامها وسياقها الثقافي.

ب. **الدراسات اللغوية والنصية**:

- **اللغويات التاريخية**: دراسة تطور اللغات القديمة في العراق وتحليل النصوص المسمارية.
- **الأدب القديم**: تحليل النصوص الأدبية والدينية والفلسفية لفهم الأفكار والمعتقدات القديمة.

ج. **الدراسات الثقافية والاجتماعية:**

- **الأنثروبولوجيا**: دراسة المجتمعات القديمة وأنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية.
- **الدين والطقوس**: تحليل الطقوس الدينية والمعتقدات والديانات القديمة.

ثامناً: العراق.. والحصارات الخانقة

العراق، كدولة ذات تاريخ طويل ومعقد، يواجه مجموعة متنوعة من التهديدات والمخاطر والتحديات التي يمكن تصنيفها بناءً على الأفق الزمني إلى مستقبل قريب، مستقبل متوسط المدى، ومستقبل بعيد المدى، ومثالها كالاتي:

1. **التهديدات والمخاطر والتحديات في المستقبل القريب (1–5 سنوات):**

أ. **الأزمات الأمنية والسياسية:**

- **الإرهاب والجماعات المسلحة**: استمرار تهديد الجماعات الإرهابية مثل داعش التي قد تعيد تنظيم صفوفها أو تشن هجمات متفرقة.
- **الصراعات الطائفية والعرقية**: احتمالية تصاعد التوترات بين المكونات العرقية والطائفية بسبب السياسات الداخلية أو التدخلات الخارجية.
- **عدم الاستقرار السياسي**: الصراعات السياسية الداخلية التي قد تؤدي إلى تعطل الحكومة وعدم القدرة على تنفيذ السياسات بفعالية.

ب. **الأزمات الاقتصادية:**

- **تقلبات أسعار النفط**: اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على النفط يجعل البلاد عرضة لتقلبات أسعاره، مما يؤثر على الإيرادات الحكومية والتنمية الاقتصادية.
- **البطالة والفقر**: معدلات البطالة المرتفعة والفقر يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وزيادة الجريمة.

ج. **الأزمات البيئية:**

- **شحة المياه**: تحديات نقص المياه نتيجة التغيرات المناخية وسياسات الدول المجاورة المتعلقة بمصادر المياه، مما يهدد الزراعة والاستقرار المعيشي.

- **التلوث البيئي**: التلوث الناتج عن الصناعات النفطية والنفايات الصلبة يهدد الصحة العامة والبيئة.

2. **التهديدات والمخاطر والتحديات في المستقبل المتوسط المدى (5–15 سنوات)**:

أ. **البنية التحتية والتنمية الاقتصادية**:

- **البنية التحتية المتدهورة**: الحاجة إلى تحديث وإصلاح البنية التحتية مثل الطرق، الكهرباء، والمياه، وهو أمر ضروري لدعم التنمية الاقتصادية.
- **تنويع الاقتصاد**: ضرورة تنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط لتقليل المخاطر المالية وضمان استدامة النمو الاقتصادي.

ب. **النمو السكاني والتحديات الديموغرافية**:

- **النمو السكاني السريع**: النمو السكاني السريع يزيد الضغط على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والإسكان.
- **الهجرة والنزوح**: التعامل مع العائدين من النزوح الداخلي والخارجي بسبب النزاعات السابقة يتطلب موارد كبيرة وإدارة فعالة.

ج.**التعليم والموارد البشرية**:

- **نظام تعليمي غير كفؤ**: الحاجة إلى إصلاح جذري في النظام التعليمي لتلبية احتياجات السوق وتعزيز القدرة التنافسية.
- **تطوير المهارات**: الحاجة إلى برامج تدريب وتأهيل لتزويد القوى العاملة بالمهارات اللازمة لقطاعات الاقتصاد المتنوعة.

3. **التهديدات والمخاطر والتحديات في المستقبل البعيد المدى (15–30 سنوات)**:

أ. **التغيرات المناخية والبيئية**:

- **التغير المناخي**: التأثيرات الطويلة الأمد للتغير المناخي على الموارد المائية، الزراعة، والظواهر الجوية القاسية مثل الجفاف والفيضانات.
- **التصحر**: تزايد التصحر وفقدان الأراضي الزراعية بسبب التغيرات البيئية وسوء الإدارة الزراعية.

ب. **التطورات الجيوسياسية**:

- **التوترات الإقليمية**: استمرار التوترات الجيوسياسية في المنطقة قد يؤدي إلى تحديات جديدة في العلاقات مع الدول المجاورة وتأثيرات على الأمن القومي.

- **التحولات العالمية**: التغيرات في النظام العالمي والاقتصاد الدولي قد تتطلب من العراق التكيف مع متغيرات جديدة في التجارة والعلاقات الدولية.

ج. **الابتكار والتكنولوجيا:**

- **الثورة التكنولوجية**: الحاجة إلى مواكبة التطورات التكنولوجية والرقمية لضمان أن يكون العراق جزءًا من الاقتصاد العالمي الحديث.
- **البنية التحتية الرقمية**: تطوير البنية التحتية الرقمية لضمان استدامة الاقتصاد الرقمي وتعزيز القدرة التنافسية.

تاسعاً: العراق..بوارق الأمل

العراق كدولة، وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها، فأنه يتمتع بعدد من المؤشرات الوطنية التي يمكن أن تميزه وتضعه في موقع متقدم ومتميز بين الدول الإقليمية والعربية والدولية، فيما يأتي بعض من أبرز هذه المؤشرات:

1. **الموارد الطبيعية:**

أ. **النفط والغاز:**

- **الاحتياطيات النفطية**: العراق يمتلك واحدًا من أكبر احتياطيات النفط المؤكدة في العالم، حيث يقدر احتياطيه بأكثر من 145 مليار برميل، مما يجعله من بين أكبر 5 دول في العالم من حيث احتياطي النفط.
- **إنتاج النفط**: يعتبر العراق من أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم، وهو عضو مهم في منظمة أوبك. الإنتاج النفطي يشكل العمود الفقري للاقتصاد العراقي، حيث يمثل الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية.

ب. **الموارد الطبيعية الأخرى:**

- **الفوسفات**: العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي من الفوسفات في العالم.
- **الموارد المائية**: نهرا دجلة والفرات يوفران موارد مائية هامة للري والزراعة، رغم التحديات المتعلقة بإدارة الموارد المائية.

2. **الموقع الجغرافي:**

- **موقع استراتيجي**: العراق يتمتع بموقع جغرافي استراتيجي يربطه بشمال إفريقيا، جنوب آسيا، وأوروبا. هذا الموقع يمنحه إمكانيات هائلة في مجال النقل والتجارة الدولية.

- **البوابات التجارية**: يعتبر العراق بوابة مهمة لدخول الأسواق في الشرق الأوسط، ويملك منافذ بحرية على الخليج العربي، مما يعزز من قدرته على أن يكون مركزاً للتجارة الإقليمية.

3. **الثقافة والتاريخ**:

- **الإرث الحضاري**: العراق هو موطن لأقدم الحضارات البشرية مثل حضارة السومريين، البابليين، والآشوريين، والمدن التاريخية مثل بابل وأور تُعَد من أقدم المدن التي أسهمت في تطوير الحضارة الإنسانية.
- **التنوع الثقافي**: يتمتع العراق بتنوع ثقافي وديني غني، مما يساهم في إثراء التراث الثقافي العالمي.

4. **السكان والقوى العاملة**:

- **التركيبة السكانية**: يبلغ عدد سكان العراق حوالي 40 مليون نسمة، يتميزون بشبابية النسبة السكانية حيث يشكل الشباب نسبة كبيرة من السكان، مما يعزز من إمكانيات التنمية المستقبلية.
- **التعليم**: بالرغم من التحديات، يوجد في العراق عدد كبير من الجامعات والمؤسسات التعليمية العريقة التي تخرج كوادر مؤهلة في مختلف المجالات.

5. **البنية التحتية**:

- **البنية التحتية النفطية**: يمتلك العراق بنية تحتية قوية في قطاع النفط تشمل مصافي ومرافق تخزين وشبكة واسعة من الأنابيب.
- **التكنولوجيا والاتصالات**: هناك تطور ملحوظ في قطاع التكنولوجيا والاتصالات، مع نمو خدمات الإنترنت والهواتف المحمولة.

6. **الزراعة**:

- **الأراضي الخصبة**: العراق يمتلك أراضي زراعية خصبة، خاصة في منطقة السهول الرسوبية لنهر دجلة والفرات، ما يؤهله ليكون من كبار المنتجين الزراعيين في المنطقة.
- **تنوع المحاصيل**: القدرة على إنتاج مجموعة متنوعة من المحاصيل الزراعية مثل التمر، الحبوب، والخضروات.

7. **القدرات الصناعية**:

- **الصناعات البتروكيماوية**: العراق لديه إمكانيات كامنة كبيرة في تطوير الصناعات البتروكيماوية بفضل موارده الوفيرة من النفط والغاز.

- **الصناعات التحويلية**:إمكانيا السعي لتطوير قطاعات صناعية أخرى مثل الصناعات التحويلية يمكن أن يعزز من القدرة الاقتصادية للعراق.

8. **التكنولوجيا والابتكار**:

- **البحث والتطوير**: هناك مبادرات لتحفيز البحث العلمي والتكنولوجي في الجامعات ومراكز الأبحاث العراقية.
- **الابتكار**: تشجيع الابتكار والتكنولوجيا يمكن أن يساعد العراق في تحقيق تقدم في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

9. **العلاقات الدولية**:

- **الانفتاح الدولي**:يسعى العراق لتعزيز علاقاته الدولية مع مختلف الدول والمنظمات العالمية، مما يمكن أن يعزز من مكانته الإقليمية والدولية.
- **التعاون الاقتصادي**: تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول المجاورة والعالمية يمكن أن يسهم في تحسين المناخ الاقتصادي والاستثماري في العراق.

10. **الاستقرار الأمني النسبي**:تحسن الأوضاع الأمنية رغم التحديات الأمنية، هناك تحسن نسبي في الوضع الأمني في بعض المناطق، مما يمهد الطريق لعودة الاستثمارات والنشاط الاقتصادي.

11. **الإرادة السياسية للإصلاح**: جهود الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تهدف إلى تحسين الإدارة ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.

وهنالك حُزمة من المميزات الفريدة لدولة العراق من النواحي الجغرافية السياسية، الجيوبوليتيك، والجيو استراتيجية، ومالاتي:

1. **الجغرافية السياسية (Geopolitics)**:

أ. **الموقع الاستراتيجي**:

- **المركزية في الشرق الأوسط**: يقع العراق في قلب الشرق الأوسط، ويعتبر حلقة وصل بين آسيا وأوروبا وإفريقيا. هذه المركزية تعطيه دوراً محورياً في السياسة الإقليمية والدولية.
- **الجوار مع دول مؤثرة**: يحد العراق كل من إيران، تركيا، سوريا، الأردن، السعودية، والكويت. هذا الجوار يجعله محوراً للتفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة.

ب. الموارد الطبيعية:احتياطيات النفط والغاز يمتلك العراق أحد أكبر احتياطيات النفط المؤكدة في العالم، مما يمنحه نفوذاً كبيراً في أسواق الطاقة العالمية.

ج. **التنوع السكاني والثقافي**: التنوع العرقي والديني يضم العراق مجموعة متنوعة من الأعراق والطوائف، بما في ذلك العرب، الأكراد، التركمان، والمجموعات الدينية مثل المسلمين (الشيعة والسنة)، المسيحيين، والأيزيديين. هذا التنوع يعزز من ثراء الثقافة ولكنه يفرض تحديات في إدارة التوازنات الداخلية.

2. الجيوبوليتيك (Geopolitics):

أ. **التحكم في الطرق التجارية:**

- **الممرات التجارية**: العراق يمثل معبراً رئيسياً للطرق التجارية البرية التي تربط بين الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا. تحكم العراق في هذه الممرات يعطيه ميزة جيوبوليتيكية كبيرة.
- **الموانئ البحرية**: الموانئ العراقية على الخليج العربي، مثل ميناء أم قصر وميناء الفاو – قيد الانجاز، تتيح للعراق الوصول إلى الأسواق العالمية وتوفر إمكانيات كبيرة للنقل البحري.

ب. **التأثير الإقليمي**:

- **التوازن بين القوى الإقليمية**: العراق يقع بين قوتين إقليميتين كبيرتين، إيران وتركيا، ويشكل توازنًا مهمًا بينهما. هذا الموقع يجعله محورًا في الصراعات والتوازنات الإقليمية.
- **الدور في التحالفات الدولية**: بفضل موقعه وموارده، يمكن للعراق أن يلعب دوراً مهماً في التحالفات الدولية، سواء من خلال التعاون الأمني أو الشراكات الاقتصادية.

3. الجيو استراتيجية (Geostrategy):

أ. **القدرات الدفاعية والعسكرية:**

- **العمق الاستراتيجي**: الأراضي الواسعة للعراق توفر عمقاً استراتيجياً يمكن استغلاله في الدفاع عن البلاد وفي العمليات العسكرية.
- **التواجد العسكري**: القواعد العسكرية والمرافق الدفاعية المنتشرة في مناطق مختلفة من العراق تعزز من قدرته على التصدي للتحديات الأمنية الداخلية والخارجية.

ب. **التحكم في الموارد:**

- **السيطرة على موارد الطاقة**: التحكم في حقول النفط والغاز ليس فقط يساهم في الاقتصاد الوطني ولكن أيضاً يعطي العراق ورقة ضغط مهمة في السياسات الدولية.
- **الموارد المائية**: القدرة على التحكم في تدفق المياه من دجلة والفرات يمنح العراق ميزة استراتيجية مهمة، خاصة في ظل التنافس على الموارد المائية في المنطقة.

ج. **البنية التحتية للنقل**:وتشمل الطرق السريعة، السكك الحديدية، والموانئ، مما يسهل حركة البضائع والأشخاص عبر البلاد ويعزز من موقعه كمركز لوجستي، فضلاً عن امكانيات الانفتاح والتطوير الهائل والحيوي فيها.

عاشراً: معالم الفرادة العراقية

1. **الحضارية:**

حضارات قديمة: العراق هو موطن الحضارات القديمة التي طالت (12) حضارة انسانية كان أهمها السومريةوالاكدية والبابلية والآشورية، هذه الحضارات القديمة ساهمت في تطوير العديد من الجوانب الإنسانية مثل الكتابة (الكتابة المسمارية)، القانون (قوانين حمورابي)، والهندسة المعمارية (الزقورات).

ب. **المعالم الأثرية:**

- **المواقع الأثرية**: توجد في العراق العديد من المواقع الأثرية الهامة مثل بابل، أور، ونينوى. هذه المواقع تعتبر كنوزاً تاريخية تعكس تطور الحضارة البشرية على مر العصور.
- **التراث العالمي**: بعض المواقع العراقية مثل مدينة بابل الأثرية تم إدراجها ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو.

ج. **التأثير على الحضارات الأخرى:**

- **الإسهامات العلمية**: علماء العراق القدماء مثل البتاني والخوارزمي قدموا إسهامات كبيرة في مجالات الرياضيات والفلك والجغرافيا.
- **الأدب والفن**: الأدب العراقي القديم، بما في ذلك ملحمة جلجامش، يعتبر من أقدم وأهم النصوص الأدبية في العالم.

2. **الدينية:**

أ. **التنوع الديني:**

- **الأديان التوحيدية**: العراق هو موطن للعديد من الأديان التوحيدية مثل الإسلام (الشيعي والسني)، المسيحية، واليهودية.
- **الأديان القديمة**: توجد أيضاً مجتمعات دينية قديمة مثل الأيزيدية والمندائية.

ب. **المواقع الدينية المقدسة:**

- **العتبات المقدسة**: مدن النجف وكربلاء وسامراء وبغداد والحلة ونينوى تحتضن مواقع مقدسة مهمة للمسلمين (الشيعة والسنة).

- **الكنائس والأديرة**: يوجد في العراق العديد من الكنائس والأديرة القديمة التي تعكس التاريخ المسيحي الطويل في البلاد.

التعايش السلمي: رغم التحديات، هناك تاريخ طويل من التعايش بين مختلف الطوائف الدينية في العراق، مما يعزز من ثراء التعدد الثقافي والديني في البلاد.

3. **الفكرية**:

أ. **التراث الفكري**:

- **الفلسفة والعلم**: العراق قدم للعالم العديد من العلماء والفلاسفة الذين ساهموا في تطور المعرفة الإنسانية. مثال ذلك الفيلسوف الكندي والطبيب ابن البيطار.
- **المكتبات الكبرى**: مكتبة بغداد الشهيرة، التي دمرت في العصور الوسطى، كانت من أهم مراكز المعرفة في العالم الإسلامي.

ب. **الأدب والشعر**:

- **الشعراء والأدباء**: العراق هو موطن للشعراء العظام مثل المتنبي والجواهري والسياب، والذين ساهموا في إثراء الأدب العربي.
- **الأدب المعاصر**: الأدب العراقي الحديث يعكس التحديات الاجتماعية والسياسية ويتميز بنصوص تعبر عن الروح العراقية.

4. **الثقافية**:

أ. الفنون التقليدية:

- **الموسيقى**: الموسيقى العراقية، بما في ذلك المقامات التقليدية، تعتبر جزءاً هاماً من التراث الثقافي العراقي.
- **الحرف اليدوية**: الحرف اليدوية مثل صناعة السجاد والنحاسيات والزخارف الخشبية تعكس مهارات الحرفيين العراقيين.

ب. **المهرجانات الثقافية**:

- **المهرجانات الشعبية**:يحتفل العراق بالعديد من المهرجانات الثقافية والدينية التي تعكس تنوعها الثقافي والديني، مثل مهرجان بابل الثقافي.
- **الفن المعاصر**: الفنون البصرية والمسرح والسينما الحديثة في العراق تعبر عن تفاعل الثقافات والتراث العراقي مع العصر الحديث.

ج. **التعليم والفكر:**

- **الجامعات العريقة:** جامعة بغداد وغيرها من المؤسسات التعليمية العريقة تساهم في نشر الثقافة والمعرفة بين الأجيال.
- **الأبحاث والدراسات:** الأبحاث الأكاديمية في مجالات متعددة تسهم في تطوير الفكر والثقافة العراقية.

5. **القدرات غير الملموسة:**

أ. **الهوية الوطنية:**الشعور الوطني بالرغم من التحديات، يمتلك الشعب العراقي شعوراً قوياً بالهوية الوطنية والتاريخ المشترك، مما يساعد على تجاوز الصعاب.

ب. **الروح الإبداعية:**

- **القدرة على التكيف والإبداع:** العراقيون لديهم قدرة ملحوظة على التكيف مع الظروف الصعبة وإيجاد حلول إبداعية للمشاكل.
- **المواهب الفنية والأدبية:** يبرز العديد من العراقيين في مجالات الفن والأدب والموسيقى، مما يعكس عمق الإبداع الثقافي في البلاد.

ج. **التعدد والتنوع:**

- **التعددية الثقافية:** التنوع العرقي والديني والثقافي في العراق يشكل قاعدة غنية للتعايش والتفاعل الثقافي.
- **القدرة على التعايش:** تاريخ العراق يعكس قدرة مجتمعه على التعايش بين مختلف الطوائف والأعراق، مما يعزز من قوته الداخلية.

الحادي عشر: العراق.. ضمانات النجاح وارهاصات الانهيار

العراق ليس بدعاً من باقي الدول والاهم، إذ تحكمه السُنن الصارمة وتتقاذفه الموجّات العاصفة، فلا شفيع لبقائه ونمائه إلا التمسك بتلابيب الحضارة وشروطها الحازمة ومعاييرها الخلاقة واستخلاصاً لمعطيات التاريخ يمكن استنتاج الاتي:

1. **ضمانات نجاح وديمومة العراق كدولة**

أ. **الإدارة الرشيدة والحكم الرشيد:**

- **الشفافية والمساءلة:** تطبيق ممارسات شفافة ومحاسبة المسؤولين يساهم في تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين.

- **محاربة الفساد**: تعزيز مؤسسات مكافحة الفساد وتطبيق القوانين بحزم يقلل من الهدر والسرقة، مما يحسن الأداء الحكومي.

ب. **الاستقرار الأمني**:

- **تقوية الجيش والأمن**: بناء جيش قوي وقوات أمنية محترفة تضمن الأمن الداخلي وتواجه التحديات الخارجية.
- **التعاون الدولي**: الاستفادة من الدعم الدولي في التدريب والتجهيز والتعاون الاستخباراتي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

ج. **التنمية الاقتصادية**:

- **تنويع الاقتصاد**: تقليل الاعتماد على النفط من خلال تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة، الصناعة، السياحة، والخدمات.
- **البنية التحتية**: الاستثمار في تطوير البنية التحتية مثل الطرق، الكهرباء، المياه، والاتصالات لتحفيز النمو الاقتصادي.

د. **التعليم والتدريب**:

- **نظام تعليمي قوي**: إصلاح وتطوير النظام التعليمي لتلبية احتياجات سوق العمل وتحسين جودة التعليم في جميع المراحل.
- **التدريب المهني**: إنشاء برامج تدريب مهني لتزويد الشباب بالمهارات اللازمة للمشاركة في الاقتصاد الحديث.

هـ. **التنمية الاجتماعية**:

- **الرعاية الصحية**: تحسين جودة الخدمات الصحية وضمان الوصول إليها لجميع المواطنين.
- **العدالة الاجتماعية**: تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتقليل الفجوات بين الطبقات الاجتماعية.

و. **التعددية والشمولية**:

- **التعايش السلمي**: تعزيز التعايش بين مختلف الطوائف والأعراق والمكونات الثقافية من خلال سياسات شاملة تعترف بحقوق الجميع.
- **التمثيل السياسي**: ضمان تمثيل عادل لجميع المكونات في المؤسسات السياسية والحكومية.

ز. **السياسة الخارجية المتوازنة:**

- **علاقات دبلوماسية جيدة:** بناء علاقات دبلوماسية متوازنة مع الدول الإقليمية والدولية لتعزيز الاستقرار ودعم التنمية.
- **التحالفات الاستراتيجية:** الدخول في تحالفات استراتيجية تدعم مصالح العراق على المستويين الإقليمي والدولي.

2. عوامل مسببات الانهيار الشامل:

أ. **الفساد المالي والإداري:**

- **انتشار الفساد:** الفساد الواسع النطاق يضعف المؤسسات الحكومية ويؤدي إلى هدر الموارد.
- **غياب الشفافية:** غياب الشفافية والمساءلة يجعل الحكومة غير فعالة ويزيد من عدم الثقة بين المواطنين والدولة.

ب. **الأزمات الأمنية:**

- **الصراعات الداخلية:** النزاعات الطائفية والعرقية يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار والعنف.
- **الإرهاب:** عدم قدرة الدولة على مواجهة الإرهاب والجماعات المسلحة يمكن أن يؤدي إلى تدهور الأمن العام.

ج. **التحديات الاقتصادية:**

- **الاعتماد على النفط:** الاعتماد الشديد على النفط يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية.
- **البطالة والفقر:** ارتفاع معدلات البطالة والفقر يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية واقتصادية.

د. **الضعف المؤسسي:**

- **ضعف المؤسسات الحكومية:** ضعف المؤسسات الحكومية وعدم قدرتها على تقديم الخدمات بكفاءة يؤدي إلى تآكل الثقة في الدولة.
- **غياب سيادة القانون:** ضعف سيادة القانون يزيد من الشعور بعدم الأمان ويشجع على الفوضى.

هـ. **التدخلات الخارجية:**

- **التدخلات الأجنبية:** التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- **التوترات الإقليمية:** الانخراط في صراعات إقليمية يمكن أن يستنزف الموارد ويزيد من عدم الاستقرار.

و. **الأزمات السياسية:**

- **عدم الاستقرار السياسي:** الخلافات السياسية المستمرة وعدم القدرة على تشكيل نظام حكم مستقر يمكن أن يؤدي إلى شلل في اتخاذ القرارات وتعويق التنمية والاضطرابات الشعبية.
- **غياب التوافق الوطني:** عدم وجود توافق وطني حول القضايا الرئيسية يمكن أن يؤدي إلى انقسامات عميقة تهدد الوحدة الوطنية.

مصادر مهمة

- **الكتب العربية:**

1. تاريخ العراق: من الفتح الإسلامي إلى العصر الحديث، د.عبداللطيف الحمداني، ط.الثانية، 2020، دار الحامد للنشر والتوزيع، العراق.
2. تاريخ العراق الحديث والمعاصر، د.محمد الشيخ لوته، ط. الأولى، 2018، دار العراق للنشر، العراق.
3. "الدولة الحديثة: النشأة والتطور والتحديات"، عبد العزيز عبد الغني الهادي، ط. الأولى، 2017، دار الفكر العربي، السعودية.
4. "نظرية الدولة الحديثة: دراسة في التكوين والتطور"، د.عبد الوهاب العمري، ط. الثانية، 2019، دار الكتب العلمية، لبنان.

- **الكتب الأجنبية:**

1. "A History of Iraq", Charles Tripp, 2007, Cambridge University Press.
2. "The Making of Modern Iraq, 1900-1963", Samir al-Khalil, 1997, Syracuse University Press.

3. "Iraq: A Political History", Adeed Dawisha, 2013, Oxford University Press.
4. "The Modern History of Iraq", Phebe Marr, 2004, Westview Press.
5. "The Modern State", Christopher Pierson, 2018, Routledge.
6. "The Modern State: An Introduction to Political Science", Gianfranco Poggi, 1990, Stanford University Press.

• المصادر الأخرى:

1. "The State: Past, Present, Future", Bob Jessop, Theory and Society, 1990.
2. "Understanding Modern States: A Comparative Perspective", Brian Nelson, Annual Review of Political Science", 2015.

الدولة؛
والايديولوجية الذكيّة

المحاضرة الثالثة

الدولة؛ والايديولوجية الذكيّة

"دولة بلا هوية؛ كمناضلٍ بلا قضيّة"

د.عقيل محمود الخزعلي

اولاً: مفهوم وتعريف الأيديولوجية

أ. **الأيديولوجية:** هي مجموعة من الأفكار والمعتقدات التي تُكوّن نظامًا فكريًا يتبناه الأفراد أو الجماعات لتفسير الواقع والمواقف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتوجيه سلوكهم وفقًا لهذه المعتقدات. يُستخدم مصطلح "الأيديولوجية" أيضًا للإشارة إلى العقائد أو النظم الفكرية التي تحاول تقديم تفسير شامل للعالم المحيط، بما في ذلك الأساليب التي يجب اتباعها لتحقيق التغيير الاجتماعي أو المحافظة على الوضع القائم.

ب. **أيديولوجية الدولة:** هي مجموعة من المبادئ والأفكار الأساسية التي تتبناها الدولة وتُستخدم كإطار مرجعي لتوجيه سياساتها العامة. تمثل هذه الأيديولوجية النظام القيمي الذي يُبنى عليه هيكل الدولة ومؤسساتها، وتحدد مسارها في مجالات السياسة، الاقتصاد، الثقافة، والقانون. تكون أيديولوجية الدولة غالبًا جزءًا من الدستور أو الوثائق التأسيسية للدولة، وهي تؤثر بشكل كبير على كيفية تعامل الدولة مع مواطنيها والعالم الخارجي.

ج. **أركان وعناصر الأيديولوجية:** تتألف ايديولوجية من عدة أركان وعناصر أساسية تشكل بنيتها وتوجهاتها، أهمها:

1. **القيم والمبادئ الأساسية:** هذه هي الأسس الأخلاقية والفلسفية التي تقوم عليها الأيديولوجية. تشمل القيم مثل الحرية، العدالة، المساواة، التضامن، وسيادة القانون. هذه المبادئ هي التي توجه سياسات الدولة وتصرفاتها.

2. **النظرة إلى الإنسان والمجتمع**: يتضمن هذا العنصر كيف ترى الأيديولوجية طبيعة الإنسان ودوره في المجتمع. هل الإنسان بطبيعته فردي أم اجتماعي؟ ما هو دوره في بناء المجتمع؟ كيف تُعرّف الأيديولوجية علاقة الفرد بالمجتمع والدولة؟
3. **النظرة إلى السلطة والدولة**: كيف ترى الأيديولوجية دور الدولة في حياة المواطنين؟ هل الدولة هي القائد والموجه الرئيس للمجتمع، أم أنها موجودة فقط لتوفير الحماية وتهيئة الظروف للمبادرات الفردية؟ هذا العنصر يشمل أيضًا كيفية توزيع السلطة بين مختلف المؤسسات.
4. **النظام الاقتصادي**: هذا العنصر يتعلق بكيفية تنظيم الأيديولوجية للاقتصاد. هل تؤيد الأيديولوجية اقتصادًا سوقيًا حرًا، أم تخطط اقتصاديًا مركزيًا، أم تتبنى نظامًا مختلطًا؟ يشمل هذا أيضًا كيفية توزيع الثروات والموارد في المجتمع.
5. **النظام السياسي**: يتضمن هذا العنصر الأفكار حول طبيعة النظام السياسي الذي يجب أن تتبناه الدولة. هل يجب أن يكون النظام ديمقراطيًا، استبداديًا، شيوعيًا، أو ليبراليًا؟ ما هي الأشكال والمؤسسات السياسية التي تعززها الأيديولوجية؟
6. **العلاقات الخارجية**: يشمل هذا العنصر كيف ترى الأيديولوجية دور الدولة على الساحة الدولية، وما هي المبادئ التي توجه سياساتها الخارجية، مثل السيادة الوطنية، التعاون الدولي، أو العولمة.

د. **أبعاد الأيديولوجية**: يمكن تحليل الأيديولوجية عبر عدة أبعاد رئيسية، والتي تساعد في فهم مدى تأثيرها وانتشارها في المجتمع والدولة:

1. **البُعد الفلسفي**: يتناول هذا البُعد الأسس النظرية والفكرية للأيديولوجية، بما في ذلك الفلسفة التي تستند إليها والمفاهيم التي تتبناها حول الحياة، الوجود، والقيم.
2. **البُعد الاجتماعي**: يتناول هذا البُعد كيفية تأثير الأيديولوجية على البنية الاجتماعية، مثل تأثيرها على العائلة، الدين، التعليم، والفئات الاجتماعية المختلفة.
3. **البُعد الاقتصادي**: يركز هذا البُعد على كيف تؤثر الأيديولوجية في توزيع الموارد الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، حقوق الملكية، ودور الحكومة في الاقتصاد.
4. **البُعد السياسي**: يشمل هذا البُعد تأثير الأيديولوجية على النظام السياسي، بما في ذلك كيفية تنظيم السلطة، توزيع السلطات بين مختلف المؤسسات، ودور المواطنين في عملية صنع القرار.

5. **البُعد الثقافي:** يتناول هذا البُعد تأثير الأيديولوجية على القيم الثقافية، الهوية الوطنية، اللغة، والتراث الثقافي. كما يشمل كيفية تعامل الأيديولوجية مع التنوع الثقافي وحقوق الأقليات.

الأيديولوجية ليست مجرد مجموعة من الأفكار المعزولة، بل هي نظام شامل ومتكامل يؤثر على كل جانب من جوانب الحياة العامة والخاصة. عندما نتحدث عن أيديولوجية الدولة، فإننا نتحدث عن الإطار الفكري والقيمي الذي يحدد مسار الدولة ويؤثر على جميع سياساتها. فهم الأيديولوجية بجميع أركانها وعناصرها وأبعادها يساعد على فهم كيفية تشكيل الدول لسياساتها واستراتيجياتها، وكيفية تفاعلها مع مواطنيها والعالم الخارجي.

ثانياً: صياغة الايديولوجية

تتطلب صياغة أيديولوجية الدولة عملية معقدة تتضمن دمج مجموعة من المبادئ والقيم التي تمثل هوية وتوجهات الدولة. هذه الأيديولوجية عادة ما تستند إلى رؤية واضحة لأهداف الدولة على المدى القصير والطويل، وتحتاج إلى توازن بين التطلعات النظرية والتطبيقات العملية، وتتضمن:

1. **تحديد هوية الدولة:**

- **التاريخ والثقافة:** تحليل التراث التاريخي والثقافي للدولة، وفهم العناصر التي تشكل هوية الأمة.
- **الدين والقيم الاجتماعية:** أخذ الدين والقيم الاجتماعية السائدة بعين الاعتبار في تحديد ملامح الأيديولوجية.
- **اللغة:** الاهتمام باللغة الرسمية للدولة وعلاقتها بالهوية الثقافية.

2. **تحديد المبادئ الأساسية:**

- **العدالة الاجتماعية:** تحديد موقف الدولة من العدالة الاجتماعية وكيفية تحقيقها.
- **الحرية:** وضع معايير الحرية الفردية والجماعية وحدودها.
- **المساواة:** كيفية تحقيق المساواة بين المواطنين، سواء كانت مساواة أمام القانون أو في الفرص الاقتصادية والتعليمية.

3. **وضع رؤية وأهداف:**

- **الرؤية:** تحديد رؤية بعيدة المدى تعكس ما تسعى الدولة لتحقيقه، مثل تحقيق التنمية المستدامة، تعزيز الديمقراطية، أو الوصول إلى الريادة الإقليمية أو العالمية.
- **الأهداف:** تحديد الأهداف الاستراتيجية التي تساعد في تحقيق هذه الرؤية، مثل تحسين مستوى التعليم، زيادة فرص العمل، تقوية الاقتصاد الوطني، إلخ.

4. **تحليل السياق الداخلي والخارجي:**

- **السياق الداخلي:** تقييم الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، وتحديد القضايا والتحديات الداخلية التي يجب معالجتها.
- **السياق الخارجي:** النظر في العلاقات الدولية والتحالفات والتهديدات الخارجية التي قد تؤثر على الأيديولوجية.

5. **التعاون المجتمعي والسياسي:**

- **التشاور العام:** إجراء حوارات ومشاورات مع مختلف فئات المجتمع من أجل تحديد الأولويات وصياغة الأيديولوجية بناءً على تطلعات المواطنين.
- **التوافق السياسي:** ضمان وجود توافق سياسي بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية حول المبادئ الأساسية للأيديولوجية.

6. **صياغة الوثائق الرسمية:**

- **الدستور:** يمكن أن تكون الأيديولوجية مدمجة في دستور الدولة، مما يجعلها مرجعية قانونية وأخلاقية ملزمة.
- **الوثائق الاستراتيجية:** صياغة وثائق استراتيجية تعكس الأيديولوجية في المجالات المختلفة مثل التعليم، الاقتصاد، والدفاع.

7. **تنفيذ الأيديولوجية:**

- **التعليم والإعلام:** نشر الأيديولوجية من خلال برامج تعليمية وإعلامية لتعزيز القيم والمبادئ بين المواطنين.
- **السياسات العامة:** تطوير سياسات عامة تعكس الأيديولوجية وتساهم في تحقيق أهدافها.

8. المراجعة والتقييم:

- **التقييم الدوري:** إجراء تقييم دوري للأيديولوجية وسياساتها لضمان ملاءمتها مع التغيرات الداخلية والخارجية.
- **التحديث والتعديل:** تعديل الأيديولوجية عند الضرورة لضمان استمرار فعاليتها وتوافقها مع المستجدات.

ثالثاً: العراق؛ معالم ايديولوجية الدولة

تستند الأيديولوجية المقترحة لدولة العراق على دستور جمهورية العراق لعام 2005، الذي يعتبر الوثيقة الأساسية التي تحدد هوية الدولة ومبادئها الأساسية. تمثل هذه الأيديولوجية رؤية متكاملة تهدف إلى تحقيق الاستقرار، العدالة، والتنمية المستدامة في العراق، مع الأخذ بعين الاعتبار الثوابت الوطنية، المصالح الحيوية والرئيسية، المطالب العامة، والمستجدات والمتغيرات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

1. الهوية الوطنية للعراق:

- **التاريخ والثقافة:** العراق هو مهد الحضارات الإنسانية، ويتمتع بتاريخ طويل وغني يشمل الحضارات السومرية، البابلية، الآشورية، والعصر الإسلامي المزدهر في بغداد. هذه الهوية التاريخية والثقافية تشكل الأساس الذي تقوم عليه الدولة العراقية، وتساهم في تعزيز الفخر الوطني والوحدة بين مختلف مكونات المجتمع.
- **التعددية الثقافية والدينية:** العراق هو دولة متعددة الأعراق والأديان، تشمل العرب، الأكراد، التركمان، وغيرهم، بالإضافة إلى المسلمين والمسيحيين واليزيديين. يجب على الدولة أن تعزز الوحدة الوطنية من خلال احترام هذا التنوع وحمايته، مع التأكيد على أن التعددية هي مصدر قوة وثراء للمجتمع العراقي.

2. المبادئ الأساسية:

- **العدالة الاجتماعية:** تلتزم الدولة العراقية بتحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع مواطنيها، بغض النظر عن العرق، الدين، الجنس، أو الانتماء السياسي. ويشمل ذلك ضمان توزيع عادل للثروات الوطنية، وتوفير فرص متساوية في التعليم، الصحة، والعمل للجميع.
- **الحرية والديمقراطية:** العراق هو دولة ديمقراطية تلتزم بضمان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. يجب على الدولة أن تحترم حرية التعبير، والتجمع، والمعتقد، وأن تضمن أن يكون القانون هو الأساس الذي يُحتكم إليه في حل النزاعات.
- **المساواة:** تسعى الدولة إلى تحقيق المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، وتضمن فرصاً متساوية للجميع في الوصول إلى الخدمات العامة، مثل التعليم والرعاية الصحية، بغض النظر عن خلفياتهم الثقافية أو الدينية.
- **سيادة القانون:** يعتبر القانون هو الفيصل في كل النزاعات والمشاكل داخل الدولة، ويجب أن يكون احترام القانون جزءًا لا يتجزأ من الأيديولوجية العراقية، مع ضمان العدالة والنزاهة في تطبيقه.

3. **الرؤية والأهداف:**

أ. **الرؤية:** أن يكون العراق دولة مستقرة، آمنة، مزدهرة، وقادرة على التأثير في محيطها الإقليمي والدولي، معتمدة على أسس المدنية والحداثة والعدالة، الحرية، المساواة، واحترام التعددية.

ب. **الأهداف:**

- **إعادة بناء البنية التحتية:** التركيز على إعادة بناء وتطوير البنية التحتية التي دمرتها الحروب والنزاعات، بما في ذلك الطرق، المدارس، المستشفيات، ومحطات الطاقة.
- **تنويع الاقتصاد:** بناء اقتصاد وطني متنوع ومستدام يقلل من الاعتماد على النفط، مع تعزيز القطاعات الزراعية، الصناعية، والخدمية، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- **تعزيز التعليم:** إصلاح النظام التعليمي ليتماشى مع المتطلبات الحديثة، مع التركيز على التعليم التقني والمهني الذي يساهم في التنمية الاقتصادية.
- **تحقيق الأمن والاستقرار:** بناء قوات أمنية وعسكرية قوية، تعمل تحت سيادة القانون، وتحمي حقوق الإنسان، لضمان استقرار وأمن البلاد.

- **التكامل الإقليمي والدولي**: تعزيز العلاقات مع الدول المجاورة والمجتمع الدولي، والالتزام بسياسة خارجية متوازنة تخدم مصالح العراق وتحافظ على سيادته.

4. **الثوابت الوطنية والمصالح الحيوية**:

- **الوحدة الوطنية**: الحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه هو من الثوابت الوطنية التي لا يمكن التنازل عنها. يتعين على الدولة تعزيز روح الانتماء الوطني وتقوية العلاقات بين مختلف مكونات الشعب العراقي.
- **سيادة الدولة**: سيادة العراق واستقلاله الكامل هو أساس العلاقات الدولية والإقليمية. يجب على الدولة أن تحافظ على سيادتها من خلال سياسات داخلية وخارجية تتسم بالاستقلالية والحكمة.
- **حماية الموارد الطبيعية**: تعتبر موارد العراق الطبيعية، وخاصة النفط، ملكًا للشعب العراقي، ويجب استغلالها بشكل يحقق التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي لكل المواطنين.
- **الاستقرار الأمني والسياسي**: يعتبر الاستقرار الأمني والسياسي من المصالح الحيوية للدولة. لذلك، يجب على الحكومة العمل على إنهاء النزاعات المسلحة، تعزيز سيادة القانون، وضمان أمن المواطنين.

5. **المطالب العامة**:

- **مكافحة الفساد**: يعتبر الفساد من أكبر التحديات التي تواجه العراق. لذلك، يجب على الدولة وضع استراتيجيات فعالة لمكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة في جميع مؤسسات الدولة.
- **تحسين الخدمات العامة**: يتعين على الدولة تحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، مثل التعليم، الصحة، والمرافق الأساسية، وضمان وصولها بشكل عادل لجميع فئات المجتمع.
- **تشجيع المشاركة السياسية**: تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين من خلال توسيع القاعدة الديمقراطية، وضمان انتخابات حرة ونزيهة تعكس إرادة الشعب.

6. **المستجدات والمتغيرات**:

- **التكيف مع التغيرات العالمية:** الاستعداد للتكيف مع التغيرات العالمية مثل التغيرات المناخية، التطورات التكنولوجية، والأزمات الاقتصادية. يجب أن تكون السياسات الوطنية مرنة وقابلة للتكيف مع هذه المتغيرات لضمان استدامة التنمية.
- **تعزيز العلاقات الدولية:** في ظل التغيرات الجيوسياسية، يتعين على العراق بناء تحالفات قوية مع دول الجوار والمجتمع الدولي، بما يضمن حماية مصالحه الوطنية ويعزز دوره الإقليمي.
- **الإصلاحات الاقتصادية:** في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، يجب على العراق إجراء إصلاحات اقتصادية ضرورية لتعزيز النمو الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

7. **التنفيذ والمراجعة:**

- **آليات التنفيذ:** يتعين على الدولة إنشاء مؤسسات وآليات لتنفيذ هذه الأيديولوجية على أرض الواقع، وضمان تفاعل جميع مؤسسات الدولة مع المبادئ والأهداف المحددة.
- **المراجعة الدورية:** يجب إجراء مراجعات دورية لهذه الأيديولوجية وسياساتها لضمان توافقها مع التطورات الداخلية والخارجية، وتعديلها عند الضرورة.

مصادر مهمة

- **المصادر العربية:**

1. "الأيديولوجية في الفكر العربي: دراسة تحليلية" د. هشام شرابي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.
2. "الدولة والدين: قراءة في الفكر السياسي العربي" د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
3. "فلسفة الدولة في الفكر العربي المعاصر" ، د. علي حرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2004 .

- **المصادر الأجنبية:**

1. "Francis Fukuyama "The Ideological Origins of Political Order، Farrar, Straus and Giroux، 2011

2. "Ideology and Utopia: An Introduction to the Sociology of Knowledge" Karl Mannheim، Routledge، 1936 (إعادة الطبع 1991).
3. "The End of Ideology: On the Exhaustion of Political Ideas in the Fifties" Daniel Bell، Harvard University Press، 1960.
4. "Political Ideologies: An Introduction" Andrew Heywood، Palgrave Macmillan، 2017.

- **المصادر الأكاديمية (أبحاث ودراسات):**

1. "The Role of Ideology in the Modern State" Robert A. Dahl، American Political Science Review، 1961.
2. "Ideological State Apparatuses" Louis Althusser، Lenin and Philosophy and Other Essays، 1971 .

التفكير الاستراتيجي للدولة

– الإطار المنهجي المقترح للعراق –

المحاضرة الرابعة

التفكير الاستراتيجي للدولة

– الإطار المنهجي المقترح للعراق –

"إذا أردت أن تعرف ماضيك فانظر في أوضاعك الراهنة وإذا أردت ان تعرف مستقبلك فانظر في أفعالك الحاضرة"

د.عقيل محمود الخزعلي

المقدمة

عالم اليوم (افراد وجماعات ودول)؛ يترنح في دوامة المتغيرات، ويصارع البقاء في محيط التحديات والتداخلات المتكاثرة، والتي زاد من إذكاء تفاعلاتها (السلبية والايجابية) هو سمة التواصل المفتوح وسعة التأثيرات المتبادلة في العالمين: الواقعي والافتراضي، وهو ماحتّم قيام العديد من الدول في تغيير بناها وبنيتها في (التفكير والتحليل والتخطيط) لتضمن (البقاء والاستقرار والنمو)، عبر قطاعاتها المتشابكة: (السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية والثقافية والادارية).

ولان (الماضي والحاضر والمستقبل) عبارة عن تماهي زمني تصنعه الأحداث والمواقف، والاستشعارات والتنبؤات، المستندة إلى الحقائق والمعطيات، والمستشرفة للوقائع والتغيرات، لذا؛ كان لزاماً على الدول الواثقة الانخراط في استحقاقات هذا التماهي، لتنطلق في رحاب صناعة المستقبل المرجو، من خلال توظيف أحدث التطورات في المجالات (العلمية والعقلية والتخطيطية والمؤسسية) لتضمن الوقوف على أرض صلبة في معالجة التحديات التي تحاصرها والتوقعات التي ستواجهها، عاكسة بذلك وعيّها الحضاري المتجدد وارادتها الوطنية الخلّاقة.

إستناداً على ماتقدم، يمثل التفكير الاستراتيجي للدولة واحد من أبرز تجليات القدرة والوعي والثقة على المستوى الوطني، كونه يجسّد درجات التحسس وعمق الاستشعار وقدرة الاستشراف، كي لاتجازف – أي

الدولة – بوجودها ولاتقامر بحاضرها واستحقاقات أجيالها، ولتضمن لنفسها الحضور الفاعل والميزة التنافسية الفريدة في خارطة العالم الجديد الذي تتكالب فيه الصراعات والنزاعات والتدافعات – الصلبة والناعمة –.

من هنا تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على الإطار المنهجي الذي يمكن أن تتبناه دولة مثل العراق والتي تزخر بالامكانات والكفاءات والطاقات – الملموسة وغير الملموسة–، كي تصنع لها قدراً مغايراً وطموحاً، لان الدول غير المتأهبة للمستقبل بوثوق واقتدار فانها تقامر بوجودها وثرواتها ومستقبل مواطنيها!.

أولاً: مفهوم العقل والتفكير الاستراتيجي للدولة

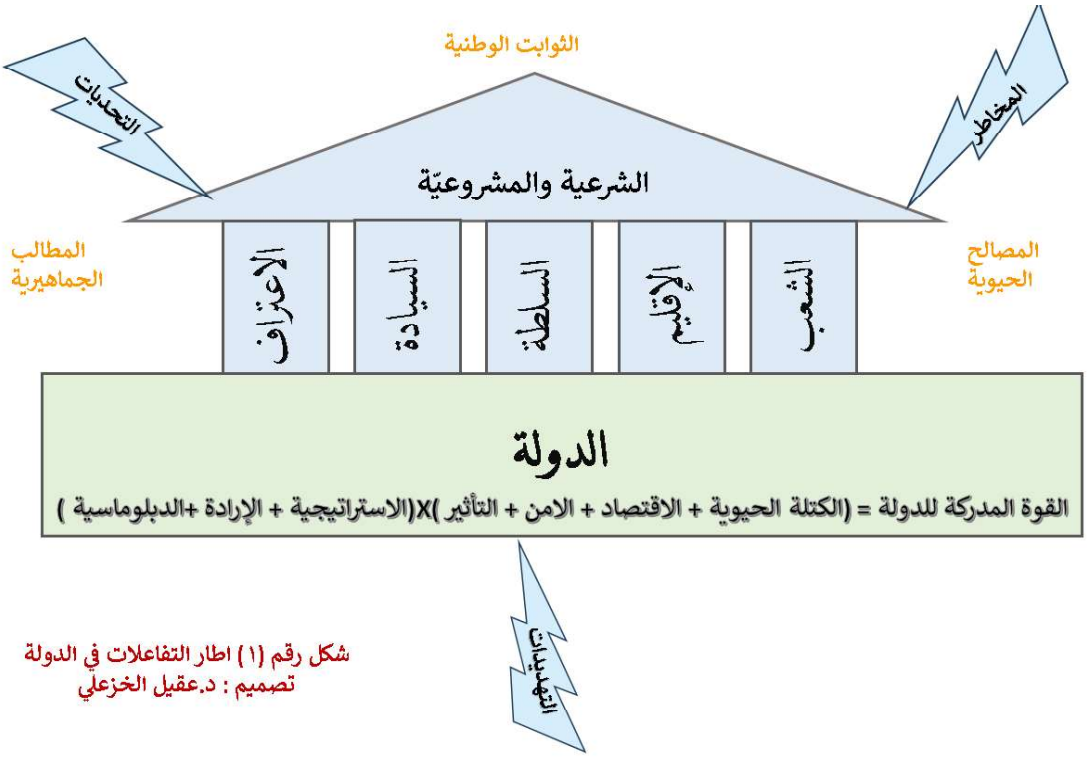
يُشير العقل الاستراتيجي للدولة يشير إلى القدرة على التفكير والتخطيط بشكل شامل ومتعمق لتحديد الأهداف الوطنية ووضع السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها؛ إنها القدرة على رؤية المستقبل وتوجيه الجهود نحو تحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع وهو التفكير الشامل والمستدام الذي يمثل استجابة واعية للاحداث والتحديات الراهنة والمستقبلية بالاسناد على التحليل الدقيق للوضع الداخلي والخارجي، ويهدف إلى تحديد الأولويات وتوجيه الموارد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات بشكل كفوء وفعّال لضمان بقاء الدولة واستقرارها ونمّوها.

أما دلالات العقل الاستراتيجي للدولة فيتمثل بالآتي:

1. **الرؤية المستقبلية:** قدرة الدولة على وضع رؤية استراتيجية مستقبلية وتحديد الأهداف والتوجهات الاستراتيجية لتحقيقها.
2. **التحليل الاستراتيجي:** القدرة على تحليل الوضع الداخلي والخارجي للدولة لتحديد القدرات والتهديدات والفرص المتاحة.
3. **التخطيط الاستراتيجي:** القدرة على وضع الخطط والبرامج الاستراتيجية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة.
4. **التنفيذ الفعّال:** قدرة الدولة على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات بكفاءة وفاعلية وتحقيق النتائج المرجوة.
5. **التقييم والتحسين المستمر:** القدرة على تقييم أداء السياسات والاستراتيجيات واتخاذ الإجراءات التصحيحية لتحسين الأداء في المستقبل.

إن ابرز مايميّز عصرنا الحالي هو كونه: (عصر الآلات والمعلوماتية، عصر الغليان الحراري، عصر التحكم، عصر الوظائف الجديدة، عصر التنقل السريع، عصر العولمة والأسواق الناشئة، عصر الكوكب المتصل

(تأكل السيادة)، عصر الهندسة الطبية والوراثية، عصر الاختلالات الاقتصادية، عصر فقدان الخصوصيات المجتمعية)، وهو مايتوجب التمسك بتلابيب التفكير التشعبي الفاعل لضمان التموضع التنافسي الفاعل والكفوء.



شكل رقم (١) اطار التفاعلات في الدولة
تصميم : د.عقيل الخزعلي

ثانياً: خصائص التفكير الاستراتيجي للدولة

يجب أن يتميز العقل والتفكير الاستراتيجي بمجموعة خصائص تضمن له الموضوعية والإنتاجية الحقيقية، وتحول دون تكريس المزاجية والعفوية والارتجال والمصالح الضيقة، ولعل أهم هذه الخصائص هي:

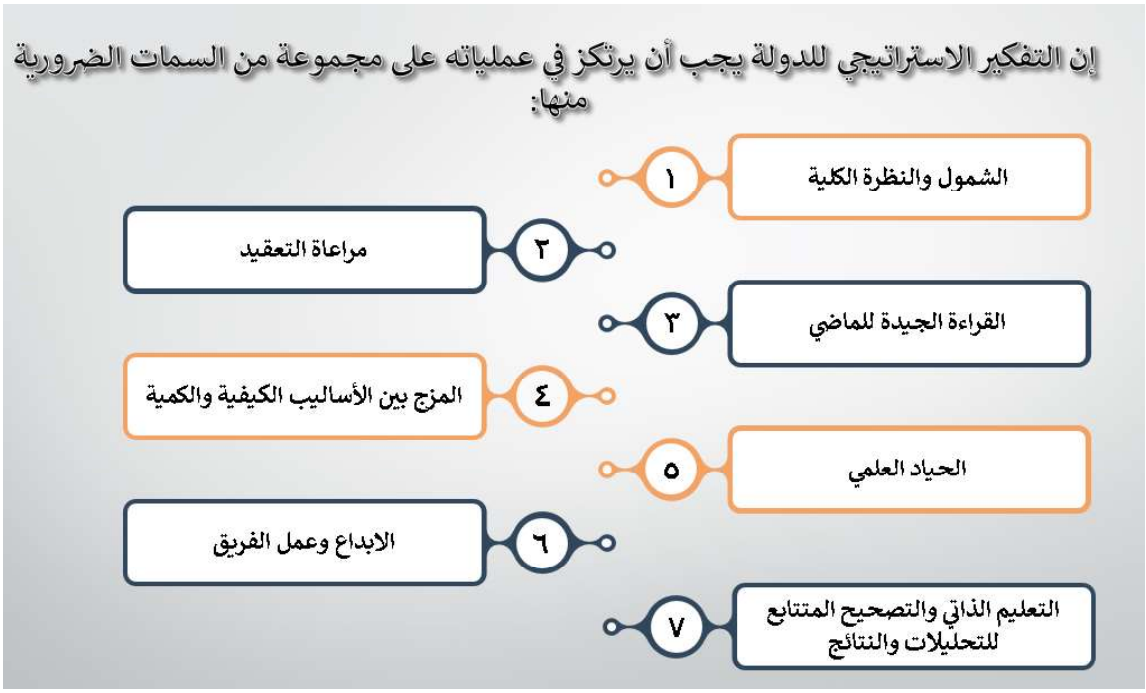
1. **الشمولية**: يأخذ العقل الاستراتيجي للدولة في الاعتبار جميع الجوانب والعناصر المؤثرة على التنمية الوطنية، بما في ذلك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والتكنولوجية.
2. **الطموح والتحدي**: يتميز التفكير الاستراتيجي برؤية طموحة للمستقبل واستعداد للتحديات، حيث يسعى إلى تحقيق تطور مستدام وتحسين الحياة للمواطنين.
3. **الاستراتيجية والتكتيك**: يتمتع العقل الاستراتيجي بالقدرة على التفكير بشكل استراتيجي في وضع الأهداف الكبيرة وتحديد الطرق والتكتيكات الفعالة لتحقيقها.
4. **التحليل والتقييم**: يعتمد التفكير الاستراتيجي على التحليل الدقيق للوضع الداخلي والخارجي للدولة، وتقييم القدرات والتهديدات والفرص المتاحة.

5. **الابتكار والتطوير**: يشجع التفكير الاستراتيجي على الابتكار والتطوير في جميع القطاعات لضمان التحسين المستمر ومواكبة التطورات العالمية.

6. **الرشاقة والمرونة**: يجب أن يتمتع العقل الاستراتيجي بالقدرة على التكيف مع التغيرات السريعة وتعديل السياسات والخطط وفقًا للظروف الجديدة.

7. **الشفافية والمساءلة**: يتميز التفكير الاستراتيجي بالشفافية في عملية اتخاذ القرارات والمساءلة عن الأداء وتقديم الحسابات للمواطنين والشركاء الدوليين.

8. **التعاون والتواصل**: يشجع التفكير الاستراتيجي على التعاون والتواصل بين مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الدوليين.



شكل رقم (2): سمات التفكير الاستراتيجي للدولة
تصميم: د.عقيل الخزعلي

ثالثاً: العقل والتفكير الاستراتيجي للدولة..عوامل الفشل والنجاح

أسفرت دراسة تجارب التفكير الاستراتيجي عن مجموعة من مغذيات الفشل وعوامل النجاح، وكالاتي:

1- عوامل الفشل:

أ. **قلة الرؤية والتحليل**: عدم وجود رؤية واضحة للمستقبل وقلة التحليل الدقيق للوضع الحالي.

ب. **التوتر والصراعات**: وجود توترات وصراعات داخلية تعيق عملية صنع القرارات وتنفيذ السياسات.

ج. **التنفيذ القلق**: عدم قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات والخطط بشكل فعّال بسبب قلة الموارد أو الكفاءة.

د. **المرونة غير الفاعلة**: عدم القدرة على التكيف مع التغيرات السريعة وتعديل الاستراتيجيات والخطط بشكل مناسب.

هـ. **فشل الرقابة**: عدم القدرة في صياغة آليات للمتابعة والتقييم والمسائلة والمحاسبة والتغذية الراجعة.

2- عوامل النجاح:

من أجل ضمان تنجيز التفكير الاستراتيجي للدولة لاستحقاقاته وغاياته النبيلة فأنه يتوجب تحقيق عدّة عوامل أهمها:

1. **التوافق الوطني**: وجود توافق واسع بين الجهات المعنية حول الأهداف والسياسات الوطنية.
2. **الموارد**: وجود الكوادر والاختصاصات البشرية المؤهلة والممكّنة.
3. **الهوية**: الاتفاق على (هوية وانموذج) التخطيط في الدولة بكل مستوياته ومجالاته.
4. **التخطيط الشامل**: وضع خطط استراتيجية شاملة ومتكاملة تغطي جميع الجوانب المختلفة.
5. **التنفيذ الفعال**: تنفيذ السياسات والخطط بشكل فعال وفقًا للجداول الزمنية المحددة.
6. **التقييم والتحسين المستمر**: إجراء تقييم دوري للأداء وتحسين السياسات والاستراتيجيات بناءً على النتائج.

رابعاً: بناء العقل الاستراتيجي..الخطوات والسُبُل

تعتمد الكثير من المؤسسات على مجموعة من الخطوات الاساسية لتشييد منظومة العقل الاستراتيجي فيها، أهمها:

1. **تحديد الاحتياجات**:

أ. إجراء استطلاعات واستبيانات لتحديد الاحتياجات التدريبية والتطويرية للموظفين والقادة في مختلف القطاعات والمستويات.

ب. تحليل نتائج الاستطلاعات والاستبيانات لتحديد المهارات والمعرفة المطلوبة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة.

2. **تصميم البرامج التدريبية:**

أ. تحديد أهداف ومخرجات البرامج التدريبية بشكل واضح ومحدد.

ب. تصميم المحتوى التدريبي بناءً على الاحتياجات المحددة، مع توفير مواد تعليمية متنوعة ومتخصصة.

3. **تنفيذ البرامج التدريبية:**

أ. تنظيم جلسات التدريب بشكل منتظم وفعّال، سواء كانت وجهاً لوجه أو عبر منصات التعلم عن بعد.

ب. توفير بيئة تعليمية مناسبة ومريحة للمشاركين.

4. **التدريب العملي والتطبيق:**

أ. توفير فرص التدريب العملي والتطبيق العملي من خلال محاكاة السيناريوهات الواقعية والمشاركة في مشاريع استراتيجية حقيقية.

ب. توجيه المشاركين لتطبيق المهارات المكتسبة في مهامهم اليومية.

5. **التقييم والمتابعة:**

أ. إجراء تقييم دوري لأداء المشاركين وفهم مدى تطبيقهم للمهارات التي تعلموها.

ب. تقديم ردود فعل بناءة ومعلومات مفصلة للمشاركين لمساعدتهم في التحسين المستمر.

6. **توفير الدعم والموارد:**

أ. توفير دعم فني وتقني وإداري للمشاركين أثناء فترة التدريب.

ب. توفير الموارد المالية واللوجستية اللازمة لضمان سلامة ونجاح البرامج التدريبية.

7. **التحفيز والتشجيع:**

أ. تحفيز المشاركين وتشجيعهم على المشاركة الفعّالة في البرامج التدريبية من خلال تقديم مكافآت وترقيات وتقدير الجهود.

ب. إبراز أمثلة النجاح والإنجازات للتشجيع على التعلم المستمر وتطوير المهارات.

8. **الشراكات والتعاون:**

أ. التعاون مع الجامعات والمعاهد التعليمية والمؤسسات البحثية لتطوير برامج تدريبية متقدمة ومناسبة.

ب. الاستفادة من التجارب الناجحة وتبادل الخبرات مع الشركاء والجهات ذات الصلة لتعزيز جودة البرامج التدريبية.

وبالامكان صياغة برنامج تدريبي مفصل وشامل لبناء قدرات العقل والتفكير الاستراتيجي في الدولة وفقاً للمنظور الآتي:

❖ **الهدف العام:**

تطوير قدرات ومهارات العقل والتفكير الاستراتيجي للمشاركين لتعزيز القدرة على صنع القرارات الاستراتيجية وتحقيق الأهداف الوطنية.

❖ **الهدف الخاص:**

توفير المعرفة والمهارات والأدوات اللازمة للمشاركين لفهم وتحليل التحديات الاستراتيجية وتطوير الخطط الاستراتيجية الفعالة.

❖ **تفاصيل البرنامج التدريبي:**

الجلسة 1: مقدمة في التفكير الاستراتيجي

أ. تعريف التفكير الاستراتيجي وأهميته.

ب. فهم العناصر الرئيسية للتفكير الاستراتيجي.

ج. تحليل أمثلة لاستخدام التفكير الاستراتيجي في السياسة والاقتصاد والعلوم.

الجلسة 2: تحليل الوضع الحالي

أ. أساليب تحليل الوضع الداخلي والخارجي.

ب. استخدام أدوات التحليل مثل تحليل SWOT ومصفوفة القوى والضعف والفرص والتهديدات.

ج. تقديم تمارين تطبيقية لتحليل الوضع الحالي للدولة.

الجلسة 3: وضع الرؤية والأهداف الاستراتيجية

أ. أهمية وضع رؤية وأهداف استراتيجية للدولة.

ب. تطوير الرؤية والأهداف بشكل محدد وقابل للقياس.

ج. تحديد الأولويات والاتجاهات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف.

الجلسة 4: تطوير السياسات والخطط الاستراتيجية

أ. أسس ومبادئ تطوير السياسات والخطط الاستراتيجية.

ب. تطوير خطط عمل استراتيجية متكاملة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

ج. تحليل الخيارات واختيار الخطط الأمثل.

الجلسة 5: تنفيذ ومتابعة الخطط الاستراتيجية

أ. أدوار ومسؤوليات الجهات المعنية بتنفيذ الخطط الاستراتيجية.

ب. تنظيم العمل والتنسيق بين الأقسام والجهات المعنية.

ج. مراقبة وتقييم أداء الخطط واتخاذ التدابير التصحيحية.

الجلسة 6: التحليل والتقييم

أ. تقنيات وأساليب تحليل أداء الخطط الاستراتيجية.

ب. استخدام البيانات والمعلومات لتقييم النتائج واتخاذ القرارات.

ج. تقديم توصيات لتحسين الأداء الاستراتيجي.

الجلسة 7: الابتكار والتطوير المستمر

أ. أهمية الابتكار في التفكير الاستراتيجي وتطوير العمليات.

ب. تعزيز ثقافة الابتكار والتغيير المستمر داخل المؤسسات والأقسام.

ج. تطوير آليات وأساليب لجمع الأفكار وتقديم الاقتراحات وتنفيذ المشاريع الابتكارية.

الجلسة 8: التواصل والتشارك

أ. أهمية التواصل الفعال وبناء العلاقات في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

ب. تقنيات التواصل الفعّال مع الفرق والأقسام والجهات المعنية.

ج. تعزيز ثقافة التشارك والعمل الجماعي لتحقيق التكامل في العمل.

الجلسة 9: القيادة الاستراتيجية

أ. دور القيادة في تحقيق الرؤية والأهداف الاستراتيجية.

ب. مهارات القيادة الاستراتيجية وكيفية تطبيقها في إدارة العمليات واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

ج. تطبيق أساليب القيادة الفعّالة في تحفيز وتوجيه الفرق نحو تحقيق الأهداف المحددة.

الجلسة 10: الاستدامة والتطوير المستمر

أ. أهمية الاستدامة في العمليات الاستراتيجية وتطويرها.

ب. تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في صنع القرارات وتخطيط السياسات.

ج. استخدام آليات التقييم المستمر للأداء وتحديث الخطط لضمان استمرارية النجاح.

❖ **طرق التدريب:**

أ. جلسات تدريبية تفاعلية تشمل المحاضرات، والنقاشات، والتمارين العملية، ودراسات الحالة.

ب. استخدام تقنيات التعلم النشطة مثل التعلم القائم على المشكلات والتعلم القائم على الأداء.

ج. توفير مواد تعليمية متنوعة تشمل الكتب، والمقالات، والفيديوهات، والدوريات العلمية.

❖ **المراقبة والتقييم:**

أ. تقديم استبانات للمشاركين لتقييم جودة البرنامج التدريبي ومدى استفادتهم.

ب. تحليل النتائج واستخلاص الدروس المستفادة لتحسين البرنامج في المستقبل.

ج. متابعة أداء المشاركين خلال فترة التطبيق العملي وتقديم الدعم اللازم.

خامساً: المعايير الحاكمة على التفكير الاستراتيجي للدولة

توجد عدة معايير ومحددات تحكم التفكير الاستراتيجي للدولة لضمان تحقيق الأهداف المستقبلية وتحقيق التنمية المستدامة أهمها:

1. **الثوابت الوطنية:** تعتبر الثوابت الوطنية السور الجامع لكل التفاعلات السياسية والمجتمعية والتي يجب أن تُحدد بوضوح وجُرأة، كما يجب أن تكون محط الاجماع الوطني التام أو المتاح.

2. **المصالح الحيويّة:** يجب أن تتماشى الأهداف الاستراتيجية مع المصالح الوطنية للدولة، وأن تكون موجّهة نحو تعزيز الاستقرار والتنمية ورفاهية المواطنين.

3. **المطالب العامة:** وهي مجموعة التطلعات والرغبات والمطالب التي تعكس ارادة الجماهير بمجموعها الوطني العام.

4. **الرؤية الاستراتيجية:** يجب وضع رؤية استراتيجية واضحة تحدد الاتجاه الذي تريد الدولة الوصول إليه على المدى الطويل، وتحدد القيم والمبادئ التي ترغب في تحقيقها.

5. **التحليل الاستراتيجي:** يجب أن يقوم التفكير الاستراتيجي على تحليل شامل للوضع الحالي للدولة والعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على مستقبلها.

6. **القدرة على التنفيذ:** يجب أن تكون الأهداف الاستراتيجية قابلة للتحقيق وأن يتوفر لدى الدولة الموارد اللازمة لتنفيذها.

7. **التكيف والمرونة:** يجب أن تكون الاستراتيجية قادرة على التكيف مع التحديات المتغيرة والمرونة في التعامل مع التغيرات السريعة في البيئة الدولية والمحلية.

8. **المشاركة والشراكات:** يجب أن تشمل الاستراتيجية آراء ومشاركة مختلف الفئات والجهات المعنية، وأن تعتمد على الشراكات المستدامة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

9. **العدالة والمساواة:** يجب أن تضمن الاستراتيجية العدالة والمساواة في توزيع الثروات والفرص والخدمات بين جميع شرائح المجتمع.

10. **الاستدامة البيئية:** يجب أن تأخذ الاستراتيجية في الاعتبار الحفاظ على البيئة واستدامتها لضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

11. **الابتكار والتطوير**: يجب أن تشجع الاستراتيجية على الابتكار والتطوير في مختلف القطاعات لتعزيز التنافسية وتحقيق الازدهار الاقتصادي.

12. **الأمن والاستقرار**: يجب أن تهتم الاستراتيجية بتحقيق الأمن القومي والاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة.

13. **الميزة**: يجب أن تُعبّر الاستراتيجية عن الميزة (الاستثنائية والفريدة والتنافسية) للدولة.

14. **الخطة الدفاعية**: يجب أن تُركز الاستراتيجية على الاستجابة الفاعلة للتهديدات والمخاطر والتحديات.

هنالك مجموعة من سيناريوهات التفكير الاستراتيجي المحتملة التي يمكن أن يتوقعها التفكير الاستراتيجي في مجمل مخرجاته ونتائجه، وهي:

1. السيناريو الاتجاهي أو الخطي: (خال من المفاجئات/استمرار الوضع).
2. السيناريو الإصلاحي (التفاؤلي): (تغيرات إيجابية نحو الافضل).
3. السيناريو التشاؤمي: (تحولات سلبية ومهمة).
4. السيناريو الكارثي: (الأوضاع تسوء بشكل مرعب).
5. سيناريو الانقلاب: (شيء مدهش ورائع لم يكن متوقعاً).

سادساً: المنهجية العلمية للتفكير الاستراتيجي للدولة

تحكم المحددات والضوابط المنهجية العلمية على التفكير الاستراتيجي في الدولة لضمان التحليل الدقيق واتخاذ القرارات المستنيرة، وأهمها:

1. **البحث العلمي**: يجب أن يقوم التفكير الاستراتيجي على البحث العلمي المستند إلى الأدلة والمعطيات الصحيحة والموثوقة.

2. **تحليل البيانات**: يجب أن يتم تحليل البيانات والمعلومات بشكل دقيق وعلمي لفهم الوضع الحالي وتحديد الاتجاهات المستقبلية.

3. **الاستنتاجات المدروسة**: يجب أن تكون الاستنتاجات والتوصيات المستخلصة من التحليلات مدروسة ومبنية على المعرفة العلمية والمنطقية.

4. **النقد البناء**: يجب أن يكون هناك تفكير نقدي بناء لتقييم الأفكار والاستراتيجيات المقترحة، وتحسينها بناءً على الملاحظات والتعليقات.

5. **التفكير الإبداعي**: يجب تشجيع التفكير الإبداعي والابتكار في وضع الاستراتيجيات وحل المشكلات المعقدة.

6. **التعلم المستمر:** يجب أن يكون التفكير الاستراتيجي مرتبطًا بعملية التعلم المستمرة، وتطبيق الأفضليات والتحسين المستمر.

7. **التعاون والمشاركة:** يجب أن يشمل التفكير الاستراتيجي على التعاون والمشاركة مع مختلف الجهات والمهتمين لضمان شمولية وفاعلية الاستراتيجية.

8. **الشفافية والمساءلة:** يجب أن تكون عملية التفكير الاستراتيجي شفافة ومفتوحة للمراجعة والمساءلة العلمية.

9. **تقييم الأثر:** يجب أن يتم تقييم أثر الاستراتيجيات المقترحة بشكل منهجي وعلمي لقياس فعالية تحقيق الأهداف.

10. **الالتزام بالأخلاقيات:** يجب أن يكون التفكير الاستراتيجي ملتزمًا بالقيم الأخلاقية والمبادئ العلمية لضمان النزاهة والموضوعية.

وهناك عدة متطلبات وعوامل ومؤثرات يجب أخذها في الاعتبار لضمان نجاح عمل الفريق الوطني للتفكير الاستراتيجي في الدولة، أهمها:

1. **التزام القيادة:** حيث يجب الالتزام بتوجيهات وأهداف الفريق، وتوفير الدعم اللازم والموارد لضمان تحقيق الأهداف.

2. **التنسيق والتعاون:** حيث يجب وضع آليات فعالة للتنسيق بين أعضاء الفريق والجهات المعنية الأخرى لضمان تكامل الجهود وتجنب التضارب.

3. **التنوع والخبرة:** حيث يجب أن يتكون الفريق من أعضاء ذوي خبرات ومهارات متنوعة في مجالات مختلفة لضمان تقديم وجهات نظر متعددة وحلول شاملة، تشجيع التبادل المستمر للمعرفة والخبرات بين أعضاء الفريق لتعزيز التعلم المشترك وتحسين الأداء.

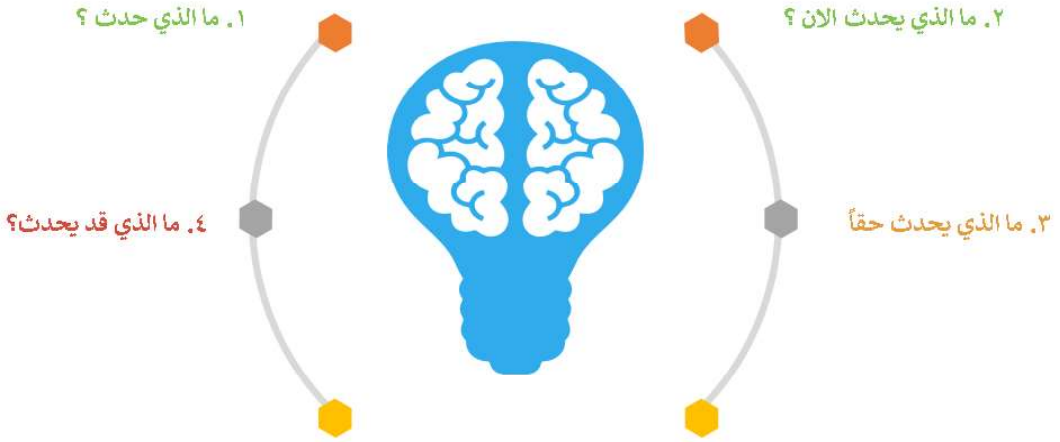
4. **الشفافية والمساءلة:** حيث يجب أن يكون هناك تواصل مستمر وشفافية فيما يتعلق بالقرارات والأهداف والتقدم، مع تحديد المسؤوليات بوضوح وتوضيح الدور الذي يلعبه كل عضو في تحقيق أهداف الفريق.

5. **الموارد الكافية:** حيث يجب توفير الموارد الكافية للفريق من حيث الأموال والموظفين المؤهلين والتكنولوجيا اللازمة لتنفيذ مهامه بفعالية.

6. **الثقافة التنظيمية:** يجب أن تكون الثقافة التنظيمية مشجعة للابتكار والتفكير الاستراتيجي، وتشجيع الاقتراحات والفكر الإبداعي.

7. **التقييم والتحسين المستمر**: يجب أن يتم تقييم أداء الفريق بانتظام لتحديد نقاط القوة والضعف واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الأداء.

وهناك حزمة من الأسئلة المفتاحية المهمة للتفكير الاستراتيجي المثمر وهي



شكل رقم (3): اسئلة التفكير الاستراتيجي
تصميم: د.عقيل الخزعلي

سابعاً: أهم النماذج للتفكير التحليلي لإستراتيجية الدولة

تستند الدول عادة على إنتخاب أنموذج محدد للاستغراق في التفكير التحليلي والذي يسبق عملية التخطيط المباشر، وأهم هذه النماذج المعروفة هي:

1. نموذج SWOT التحليلي:

أ. **التحليل الداخلي** (Strengths & Weaknesses): يركز على تحليل القوى والضعف الداخلية للدولة، مثل الموارد البشرية، والبنية التحتية، والمؤسسات الحكومية. على سبيل المثال، يمكن لدولة معينة أن تحتل موقعًا جيوسياسيًا متميزًا (قوة)، ولكن قد تعاني من تقلبات اقتصادية داخلية (ضعف).

ب. **التحليل الخارجي** (Opportunities & Threats): يركز على تحليل الفرص والتهديدات الخارجية التي تؤثر على الدولة، مثل التكنولوجيا الجديدة، والتغيرات السياسية العالمية، والتحديات البيئية. على سبيل المثال، يمكن أن توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة (فرصة) فرصًا لتحسين التنافسية، بينما قد تشكل الاضطرابات الجيوسياسية (تهديد) تحديات للاستقرار الدولي.

التطبيقات: يتم استخدام نموذج SWOT في تحليل الوضع الحالي وتحديد الاستراتيجيات المناسبة للتعامل مع القضايا المحددة. على سبيل المثال، بعد تحليل SWOT، قد تقرر الحكومة تعزيز الاستثمار في تطوير التكنولوجيا المحلية (قوة) للاستفادة من الفرص الناشئة في السوق العالمية (فرصة)، بينما تعمل على تعزيز الاستقرار السياسي لتقليل التهديدات الجيوسياسية (تهديد).

2. نموذج بورتر للميزة التنافسية الوطنية:

أ. **المجالات الأساسية** (**Factor Conditions**): يشير إلى الموارد الأساسية التي تؤثر على الميزة التنافسية، مثل التعليم والبنية التحتية والبحث والتطوير.

ب. **الطلب المحلي** (Demand Conditions): يتعلق بشروط الطلب المحلي على المنتجات والخدمات، وكيف يمكن تشجيع الابتكار والجودة من خلالها.

ج. **الصناعات المتعلقة والمؤسسات الداعمة** (Related and Supporting Industries): يركز على كفاءة وتنوع الصناعات والمؤسسات التي تدعم وتتمم الصناعة المحلية.

د. **التهيئة والمنافسة** (Firm Strategy, Structure, and Rivalry): يتعلق بطريقة تنظيم الشركات والاستراتيجيات التي تتبعها والمنافسة بينها.

التطبيقات: يمكن استخدام نموذج بورتر لتحليل ميزة تنافسية معينة للدولة وتطوير استراتيجيات لتحسينها. على سبيل المثال، إذا كانت الدولة ترغب في تعزيز ميزتها التنافسية في مجال التصنيع، يمكنها التركيز على تطوير التعليم والتدريب للعمالة (Factor Conditions) وتشجيع الابتكار والجودة (Demand Conditions) ودعم صناعات ذات صلة (Related Industries)، وتحسين هيكلية الشركات وتنظيمها (Firm Strategy and Structure).

3. نموذج بيت الاستراتيجية:

أ. **الهدف الأساسي** (Mission): يحدد غرض ووجود الدولة والقيمة التي تسعى إليها، ويعبر عن الرسالة الأساسية للدولة.

ب. **الموارد** (Resources): يشير إلى الموارد المتاحة للدولة، مثل المال والبنية التحتية والموارد البشرية والتكنولوجيا.

ج. **القدرات** (Capabilities): يتعلق بقدرة الدولة على استخدام الموارد بشكل فعال لتحقيق الأهداف المحددة، وقدرتها على التكيف والابتكار.

د. **الأنشطة الرئيسية** (Core Activities): يشير إلى الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها الدولة لتحقيق أهدافها، مثل السياسة الاقتصادية والتعليم والصحة والدفاع.

هـ. القيمة المضافة (Value Proposition): يعبر عن القيمة التي تقدمها الدولة للمواطنين والمجتمع بشكل عام، وكيفية تميزها عن الدول الأخرى.

التطبيقات: يمكن استخدام نموذج بالنسبة لبيت الاستراتيجية لتحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأداء والتنافسية الدولية، وتحديد الخطوات اللازمة لتعزيز القدرات وتحقيق الأهداف المحددة. على سبيل المثال، بعد تحليل عناصر البيت، قد تقرر الحكومة تطوير برامج تدريبية متخصصة لتعزيز مهارات العمالة (Capabilities)، وتحسين البنية التحتية للنقل والاتصالات (Core Activities)، وتعزيز الخدمات الصحية والتعليمية للمواطنين (Value Proposition).

4. نموذج بطاقات النجاح المتوازن (Balanced Scorecard):

أ. يستخدم لترجمة الرؤية والاستراتيجية إلى أهداف قابلة للقياس في مجموعة متنوعة من الأبعاد الأساسية مثل الأداء المالي والعمليات والعملاء والتعلم والنمو.

ب. يمكن استخدامه لتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) في كل منطقة من المجالات الرئيسية للدولة، ومتابعة التقدم بانتظام واتخاذ الإجراءات التصحيحية حسب الحاجة.

5. نموذج التخطيط الاستراتيجي الذي يستند إلى الرؤية:

أ. يركز على وضع رؤية طويلة الأمد للدولة وتحديد الأهداف والاستراتيجيات لتحقيقها.

ب. يشمل عملية استشرافية لتحديد الاتجاهات المستقبلية وتحديد الأولويات والخطط الفعالة لتحقيقها.

ومن أجل تحديد الانموذج الأمثل لدولة العراق فأن ذلك يعتمد على عدة عوامل؛ بما في ذلك طبيعة الأهداف الاستراتيجية والتحديات التي تواجهها الدولة، وكذلك مدى توافر الموارد والقدرات، ويمكن النظر إلى نموذج التحليل SWOT كواحد من النماذج المحتملة الأكثر ملاءمة لدولة العراق، وذلك للأسباب التالية:

1. **تحليل شامل للوضع الداخلي والخارجي:**

حيث يوفر نموذج SWOT فرصة لتقييم العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على أداء العراق وتنميتها. وهذا يشمل عناصر مثل القدرات البشرية والبنية التحتية والثقافة المؤسسية (القوة والضعف)، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (الفرص والتهديدات).

2. **تحديد التوجهات الاستراتيجية الرئيسية:**

بناءً على التحليل الشامل، يمكن للعراق تحديد التوجهات الاستراتيجية الرئيسية التي يجب أن تكون محوراً للتنمية المستدامة والنجاح في المستقبل.

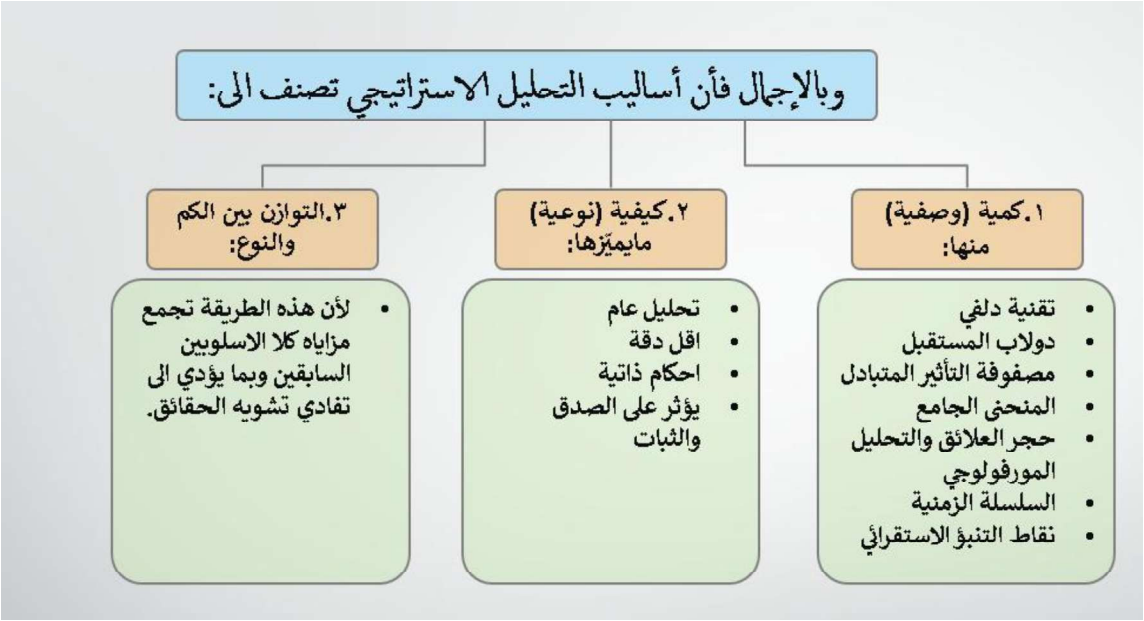
3. **تحديد الأولويات وتوجيه الموارد:**

من خلال تحليل SWOT، يمكن للعراق تحديد الأولويات وتوجيه الموارد نحو الجوانب الأكثر أهمية والأكثر تأثيراً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

4. **تخطيط للتغيير والتحسين المستمر:**

حيث يمكن استخدام نموذج SWOT لتطوير خطط عمل محددة تستهدف تحسين نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف، بالإضافة إلى الاستفادة من الفرص والتصدي للتهديدات.

على الرغم من أن نموذج SWOT يعتبر ملائمًا لتحليل الوضع الحالي وتحديد الاتجاهات الاستراتيجية، إلا أنه يتطلب استخدامه بشكل متزن ومعتدل، حيث يجب أن يتم توجيه التحليل بواسطة فريق متخصص ومعرفة جيدة بالسياق الثقافي والسياسي والاقتصادي للعراق.



شكل رقم (4): اساليب التحليل الاستراتيجي
تصميم: د.عقيل الخزعلي

ثامناً: تقييم لاستراتيجيات التفكير

يتضمن تقييم المناهج الاستراتيجي؛ جُملة من المزايا والعيوب، بالإمكان تخليصها وفق الآتي:

1. **نموذج الرؤية والرسالة:**

أ. **المزايا:**

- يساعد في تحديد الهدف الرئيسي والرؤية المستقبلية للدولة.

– يلهم الموظفين والمواطنين ويوجه الجهود نحو تحقيق الأهداف.

ب. **العيوب**:

– قد يكون عامًا جدًا وغير محدد بما فيه الكفاية لتوجيه العمليات اليومية.

– قد يكون صعبًا في قياس تحقيق الأهداف بشكل ملموس.

2. **نموذج التحليل الSWOT**:

أ. **المزايا**:

– يساعد في تحديد نقاط القوة والضعف الداخلية، والفرص والتهديدات الخارجية.

– يوفر فهمًا شاملًا للبيئة التنافسية والتحديات التي تواجه الدولة.

ب. **العيوب**:

– قد يكون التحليل غير متجانس أو متباين بين القطاعات المختلفة.

– قد يكون التحليل محدودًا بسبب عدم القدرة على تحديد جميع العوامل المؤثرة.

3. **نموذج التخطيط الاستراتيجي**:

أ. **المزايا**:

– يوفر خطة عمل محددة ومنهجية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

– يساعد في تخصيص الموارد وتحديد الأولويات وتقديم مسار واضح للتنفيذ.

ب. **العيوب**:

– قد يكون النموذج قابل للتحديث بطيئًا وغير مرن بما يكفي للتكيف مع التغيرات السريعة.

– قد يتطلب وقتًا وموارد كبيرة لإعداد وتنفيذ الخطط الاستراتيجية.

4. **نموذج التحكم بالأهداف**:

أ. **المزايا**:

– يساعد في تحقيق التركيز والتوجيه من خلال تحديد الأهداف القابلة للقياس والمحددة زمنيًا.

– يساهم في تحفيز الأداء وتعزيز التفاعل بين القادة والموظفين.

ب. **العيوب**:

– قد يؤدي التركيز الزائد على الأهداف القصيرة الأجل إلى إهمال الرؤية الطويلة الأجل.

– قد يؤدي التركيز الزائد على الأهداف الكمية إلى تجاهل الجوانب النوعية وغير الملموسة.

يعتمد اختيار النموذج الأمثل على طبيعة واحتياجات الدولة، وقد يتطلب التفكير الاستراتيجي استخدام مزيج من النماذج المختلفة لضمان تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

1. **نموذج SWOT التحليلي**:

يتضمن تحليل القوى (Strengths) والضعف (Weaknesses) والفرص (Opportunities) والتهديدات (Threats)، وهو يساعد على فهم النقاط القوية والضعيفة للدولة والفرص المتاحة والتحديات التي يجب التعامل معها.

2. **نموذج بورتر للميزة التنافسية الوطنية:**

يركز على عوامل الميزة التنافسية الفريدة للدولة، مثل التكنولوجيا والبنية التحتية والموارد البشرية، مما يساعد في تحديد المجالات التي يمكن للدولة أن تتفوق فيها على المنافسين.

3. **نموذج بيت الاستراتيجية:**

يتكون من عدة عناصر بناءًا على فكرة بناء منزل، يتضمن الهدف الأساسي والموارد والقدرات والأنشطة الرئيسية والقيمة المضافة، وهو يساعد على تحديد مكونات الاستراتيجية بشكل شامل.

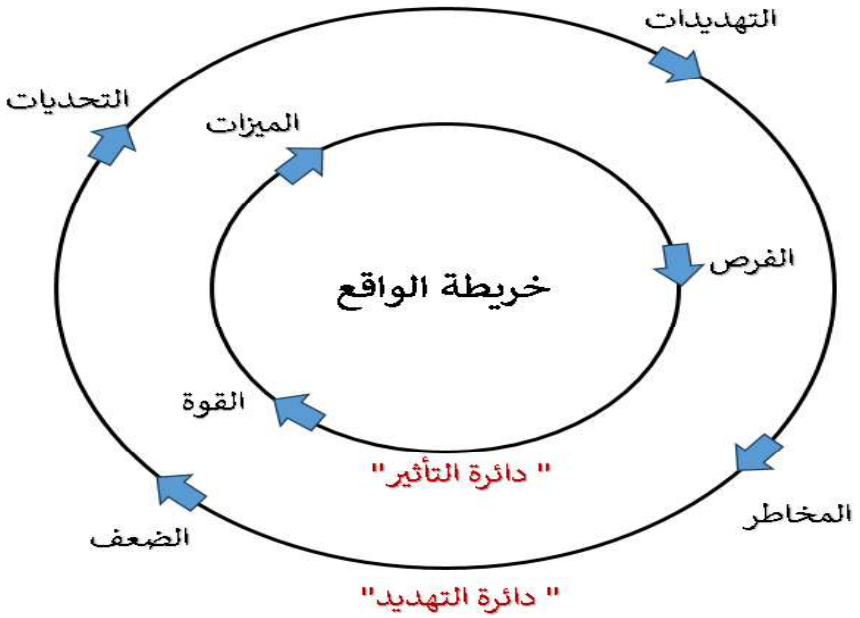
4. **نموذج النجاح المتوازن (Balanced Scorecard)**:

يساعد في ترجمة الرؤية والاستراتيجية إلى أهداف ملموسة وقياسية تعكس أداء الدولة في مجالات مختلفة مثل الأداء المالي والعمليات والعملاء والتعلم والنمو.

5. **نموذج التخطيط الاستراتيجي الذي يستند إلى الرؤية:**

يركز على تحديد الرؤية المستقبلية للدولة وتحديد الأهداف والاستراتيجيات لتحقيق هذه الرؤية، مما يساعد على توجيه القرارات والتحركات بشكل متسق نحو الأهداف المحددة.

باستخدام هذه الطرق والنماذج، يمكن للدول تطوير استراتيجيات فعّالة ومنتجة لتحقيق التنمية المستدامة والتفوق في مختلف المجالات.



شكل رقم (5): دائرتي التأثير والتهديد
تصميم: د.عقيل الخزعلي

تاسعاً: العالم الرقمي في التفكير الاستراتيجي

إنبلج العصر الجديد من ثورة التقنيات والمعلومات والذي تغلغل كل مناحي الحياة ومن ضمنها منظومة الاستراتيجيات، إذ أن هنالك، العديد من البرامج المعلوماتية والتقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي التي تستخدم في مجال التفكير الاستراتيجي للدولة ومنها:

1. **برامج إدارة الأداء والمشاريع:**

أ. Microsoft Project: تستخدم لإدارة المشاريع وتحديد الموارد وجداول المواعيد ومراقبة التقدم.

ب. Primavera P6: تستخدم لإدارة وتخطيط المشاريع الكبيرة والمعقدة.

2. **منصات التحليل الاستراتيجي:**

أ. Tableau: تستخدم لتحليل البيانات وتصويرها بشكل بصري وسهل الفهم.

ب. Power BI:تستخدم لتحليل البيانات وإنشاء تقارير ديناميكية وتفاعلية.

3. **برامج النمذجة والمحاكاة:**

أ. AnyLogic:تستخدم لإنشاء نماذج محاكاة للعمليات والأنظمة المعقدة لاختبار السيناريوهات وتحليل الأثر.

ب.: Vensimتستخدم لإنشاء نماذج ديناميكية لتحليل التغييرات الطويلة الأمد والتفاعلات بين المتغيرات.

4. **تقنيات الذكاء الاصطناعي**:

أ. تحليل البيانات والتعلم الآلي: يستخدم لتحليل البيانات الكبيرة واكتشاف الاتجاهات وتوقع المستقبل.

ب. تحليل الشبكات الاجتماعية: يستخدم لفهم العلاقات والتفاعلات بين الأفراد والمجموعات وتحليل الشبكات.

5. **برامج التخطيط الاستراتيجي**:

- Strategic Planning Software:تساعد في وضع الأهداف وتقييم الوضع الحالي وتحديد الاستراتيجيات ومراقبة التنفيذ.

6. **منصات العمل الجماعي والتواصل**:

أ.:Microsoft Teamsتساعد في التواصل وتبادل الملفات وتنظيم الاجتماعات والتعاون على المشاريع.

ب.: Slackتستخدم للتواصل الفوري وإنشاء قنوات للمناقشات وتنظيم العمل الجماعي.

ان التقنيات آنفة الذكر هي مصداق للتجارب مع معطيات الثورة الصناعية الرابعة التي تسود فيها:

- ✓ **المعرفة ستتضاعف كل (١٢) ساعة**
- ✓ **انترنيت (IOT) / المدن ، المؤسسات ، المنازل الذكية**
- ✓ **الطائرات بدون طيار (Drones)**
- ✓ **البيانات الضخمة (Big Data)**
- ✓ **أجهزة الواقع الافتراضي (Virtual Reality)**
- ✓ **الذكاء الصناعي في كافة المجالات (AI)**
- ✓ **الطابعات ثلاثية الابعاد (3D Printing)**
- ✓ **الطابعات الحيوية (Bioprinting 3D)**
- ✓ **طابعات شرائح اللحم (Meat Slice Printing 3D)**
- ✓ **الحوسبة العصبية الالكترونية (Electronic neural Computing)**
- ✓ **السيارات ذاتية القيادة (Self Driving cars)**
- ✓ **الهايبرلوب (hyperloop)**
- ✓ **الحوسبة الوجدانية (Emotional Computing)**
- ✓ **السحابة الالكترونية (E-Cloud)**
- ✓ **المصدر المفتوح (Open Source)**
- ✓ **الخلايا الجذعية (Stem Cell)**
- ✓ **تقنية كرسبر (Crispr)**
- ✓ **الواقع المعزز**
- ✓ **الطب الجينومي**
- ✓ **البرامج التجسسية**

عاشراً: آليات توظيف الذكاء الاصطناعي في التفكير الاستراتيجي

تقدم تطبيقات الذكاء الاصطناعي (AI) فرصًا هائلة لتعزيز التفكير الاستراتيجي للدولة من خلال استخدام التحليلات الذكية والتنبؤات المبتكرة، ومنها:

1. **تحليل البيانات الضخمة:**

من خلال توظيف تعلم الآلة وتحليل البيانات الكبيرة (Big Data) تحليل مجموعات ضخمة من البيانات من مصادر متعددة، مما يساعد في استخلاص الأنماط والاتجاهات والتوجهات المستقبلية.

2. **التنبؤ بالاتجاهات الاقتصادية والسياسية:**

من خلال تحليل البيانات الاقتصادية والسياسية وتقديم توقعات دقيقة حول الاتجاهات المستقبلية، مما يمكن القادة الحكوميين من اتخاذ القرارات الاستراتيجية بناءً على معلومات دقيقة وموثوقة.

3. **تحسين عمليات الحكومة:**

من خلال التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية، وتحسين توزيع الموارد، وتحسين تجربة المواطنين.

4. **تحسين الأمن الوطني:**

من خلال تحليل البيانات لتحديد الأنماط غير المعتادة وتنبؤ الأحداث الأمنية المحتملة.

5. **تحسين الخدمات الصحية والتعليمية:**

من خلال تحليل البيانات الطبية والتعليمية لتحديد الاتجاهات الصحية والتعليمية وتقديم الإرشادات والتوصيات الملائمة.

6. **تنمية الاقتصاد الرقمي:**

من خلال تحليل البيانات وتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في الابتكار والتطوير التكنولوجي.

7. **تحسين تجربة المواطنين:**

من خلال توفير خدمات حكومية مبتكرة وفعالة، وتحسين التفاعل بين الحكومة والمواطنين.

الحادي عشر: أدوار مراكز الدراسات والابحاث

تضطلع مراكز الابحاث والدراسات والاستشارات ـ الحكومية وغير الحكومية ـ بمهام أساسية في جودة مجريات التفكير الاستراتيجي للدولة باعتبارها جُزءً أصيلاً في بُنية الدولة حيث تمثل زخمها المعرفي وعقلها الخلاّق، ووفقاً للنطاق الاتي:

1. المراكز الحكومية

أ. **البحث والتحليل:**

- **الدور:** إجراء البحوث والتحليلات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لفهم التحديات والفرص التي تواجه الدولة.
- **المسؤوليات:** تصميم وتنفيذ الدراسات العلمية والبحوث الأصلية، وتحليل البيانات وتقديم التقارير والتوصيات اللازمة.

ب. تقديم الاستشارات:

- **الدور:** تقديم الاستشارات للحكومة والمنظمات الحكومية والقطاع الخاص في مجالات متنوعة.
- **المسؤوليات:** تقديم النصائح والتوجيهات الاستراتيجية بناءً على الأبحاث والتحليلات، وتطوير السياسات والبرامج التي تعكس الحاجات والتطلعات الوطنية.

ج. تنظيم الأنشطة الأكاديمية:

- **الدور:** تنظيم الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية لتبادل المعرفة وتعزيز التفكير الاستراتيجي.
- **المسؤوليات:** تنظيم الفعاليات التعليمية والتدريبية التي تساهم في بناء القدرات ونقل المعرفة والخبرات.

د. توفير البيانات والمعلومات:

- **الدور:** توفير البيانات والمعلومات اللازمة لدعم عملية صنع القرار في الحكومة والقطاع الخاص.
- **المسؤوليات:** جمع البيانات وتحليلها وتقديمها بطريقة موثوقة ومفهومة، وتطوير قواعد البيانات والأدوات التحليلية.

هـ. البحث في السياسات العامة:

- **الدور:** البحث في السياسات العامة وتقييم فعاليتها وتأثيرها.
- **المسؤوليات:** تحليل السياسات العامة وتقديم التوصيات لتحسينها، وتقديم الدعم الفني للمسؤولين الحكوميين في صنع القرار.

و. تعزيز التعاون الدولي:

- **الدور:** تعزيز التعاون والشراكات مع مؤسسات الأبحاث والجامعات والمنظمات الدولية.
- **المسؤوليات:** بناء شبكات العمل مع الشركاء الدوليين، وتبادل المعرفة والخبرات وتنظيم البرامج المشتركة.

2. المراكز غير الحكومية

الجهد الساند والداعم للمراكز– غير الحكومية – المختصة المستقلة يمثل عنصراً رئيساً في تحقيق شمولية الرؤية والتوجهات وتلبية حاجات كل الجهات المتفاعلة في إطار الدولة، ويمكن لها أن تمارس هذا الدور من خلال:

أ. **تقديم التحليلات العميقة:**

تقديم تحليلات عميقة ومتخصصة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه الدولة، مما يمكن القادة الحكوميين من اتخاذ القرارات الاستراتيجية المستنيرة.

ب. **توفير البحوث الأصلية:**

إجراء البحوث الأصلية وتطوير الدراسات التي تقدم رؤى جديدة ومعرفة متعمقة في المجالات المختلفة، مما يساعد في وضع سياسات فعّالة ومستدامة.

ج. **تقديم الاستشارات الاستراتيجية:**

تقديم الاستشارات للحكومة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية.

د. توفير التحليلات المستقبلية:

تحليل الاتجاهات العالمية والتطورات المستقبلية وتوقع تأثيرها على الدولة، مما يمكن من وضع استراتيجيات تنموية متجددة ومتطورة.

هـ. **تطوير السياسات العامة:**

المساهمة في تطوير وتحسين السياسات العامة في مجالات مثل التعليم والصحة والبيئة والتكنولوجيا، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

و. التواصل وبناء الشراكات:

بناء الشراكات مع الحكومة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتبادل المعرفة والخبرات وتعزيز التعاون في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ز. تحفيز الابتكار وريادة الأعمال:

تعزيز الابتكار وريادة الأعمال من خلال دعم الأبحاث التطبيقية وتطوير حلول جديدة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية.

ح. **التوعية والتثقيف العام:**

توعية المجتمع بالقضايا الحيوية وتثقيفهم حول أهمية التفكير الاستراتيجي وضرورة اتخاذ القرارات المستنيرة.

الثاني عشر: التفكير الاستراتيجي..تجارب دولية

هناك العديد من الحكومات التي قامت بإنشاء مراكز رسمية خاصة بها للتفكير الاستراتيجي لتطوير السياسات وتحقيق الأهداف الوطنية، منها على سبيل المثال:

1. **المملكة المتحدة:** مركز التفكير الاستراتيجي الدفاعي:DSCيهتم بتطوير السياسات الدفاعية والأمنية وتقديم الاستشارات للحكومة البريطانية في هذا الشأن.

2. **الولايات المتحدة الأمريكية:** المعهد الوطني للتفكير الاستراتيجي:NSIيقدم البحوث والتحليلات الاستراتيجية لدعم صنع القرار الوطني.

3. **الصين:** المعهد الصيني للتفكير الاستراتيجي: CISSيعمل على تقديم الاستشارات الاستراتيجية والبحوث للحكومة الصينية في مجالات الأمن والسياسة الخارجية.

4. **الإمارات العربية المتحدة:** مركز محمد بن راشد للتفكير الاستراتيجي: يعمل على تطوير السياسات والاستراتيجيات الوطنية لدعم التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع.

5. **استراليا:** معهد ستراتيجيات الأمن الوطني:NSIيقدم البحوث والتحليلات الاستراتيجية في مجال الأمن والدفاع للحكومة الاسترالية.

6. **الهند:** معهد الدراسات والأبحاث الدفاعية:IDSAيعمل على تقديم البحوث والتحليلات الاستراتيجية لدعم صنع القرار في الهند في مجالات الأمن والسياسة الخارجية.

7. **فرنسا:** معهد الدراسات الاستراتيجية: IESيقدم الاستشارات الاستراتيجية والبحوث للحكومة الفرنسية في مختلف المجالات.



شكل رقم (٦): اساليب التعامل مع الاحداث
تصميم : د.عقيل الخزعلي

الثالث عشر: الجهات المسؤولة عن التفكير الاستراتيجي للدولة

ان تحديد الجهات المسؤولة يعتمد بالضرورة على طبيعة النظام السياسي للحكم في تلك الدولة، ولعل أهم الجهات تتمثل بـ:

1. الحكومة المركزية أو الاتحادية:

أ. **الدور**: تحديد الرؤية والأهداف الاستراتيجية للدولة، ووضع السياسات والاستراتيجيات لتحقيقها، وتوجيه الإدارات الحكومية والوزارات في تنفيذ هذه السياسات.

ب. **المسؤوليات**: تطوير السياسات الوطنية والاستراتيجيات، وتوجيه الأجهزة الحكومية لتنفيذ هذه السياسات بفعالية، وتقييم ومتابعة التقدم نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

2. المؤسسات الحكومية المعنية:

أ. **الدور**: تطبيق السياسات والاستراتيجيات التي تحددها الحكومة الرئيسية في مجالات معينة، مثل الاقتصاد، والتعليم، والصحة، والبيئة، والدفاع.

ب. **المسؤوليات**: تنفيذ البرامج والمشاريع الحكومية، وإدارة الموارد المالية والبشرية بفعالية، وتقديم الخدمات وفقاً لاحتياجات المواطنين وأولويات التنمية الوطنية.

3. المجالس واللجان الاستشارية:

أ. **الدور**: تقديم النصائح والتوجيهات للحكومة الرئيسية فيما يتعلق بالتحديات الاستراتيجية وتطوير السياسات.

ب. **المسؤوليات**: تحليل الوضع الحالي وتقديم الخبرات والتوصيات في مجالات محددة، ومساعدة الحكومة في صنع قرارات مستنيرة وفعالة.

4. القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية:

أ. **الدور**: المساهمة في عملية التفكير الاستراتيجي من خلال تقديم المشورة والخبرات والموارد في مجالات متنوعة.

ب. **المسؤوليات**: المشاركة في الحوار العام بشأن السياسات الوطنية، وتوفير الدعم المالي والفني للمشاريع التنموية، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الأهداف المشتركة.

فضلاً عن الادوار الرئيسة التي تسهم بها السلطتين: التشريعية والقضائية، وكالاتي:

1. السلطة التشريعية:

أ. **الدور**: صياغة وتمرير القوانين واللوائح التي تحكم العملية الحكومية وتوجه السياسات العامة.

ب. المسؤوليات: مناقشة وتقديم القوانين والمقترحات، وتبنيها أو رفضها بناءً على تقييمها، والعمل على تحقيق التوازن بين السلطات والضمانات الدستورية وممارسة الرقابة التشريعية على مؤسسات الحكومة.

2. السلطة القضائية:

أ. الدور: تطبيق القوانين وفصل النزاعات وحماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية.

ب. المسؤوليات: النظر في القضايا المدنية والجنائية والدستورية، واتخاذ القرارات بناءً على القانون والعدالة، وضمان تحقيق المساءلة والعدالة في المجتمع.

أن السلطات التشريعية والقضائية تلعبان دوراً حاسماً في ضمان توازن السلطات وتعزيز الديمقراطية وسلطة القانون في الدولة. وبالتعاون مع السلطات الأخرى، يمكن لهذه السلطات المساهمة في تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية بطريقة متوازنة وفعّالة.

الرابع عشر: منظومة العلائق في الاطروحة الاستراتيجية

تُشّكل العلاقة بين: (المفكر الاستراتيجي والمخطط الاستراتيجي والمنفذ الاستراتيجي والمراقب الاستراتيجي) نظامًا متكاملًا يعمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة أو الدولة وحسب الادوار المؤداة من كل اختصاصٍ منهم، وكالاتي:

1. **المفكر الاستراتيجي:**
   - **أ.** يقوم بتحليل الوضع الحالي والمستقبلي للمؤسسة أو الدولة.
   - **ب.** يطور الرؤية والأهداف الاستراتيجية ويحدد التوجهات الرئيسية.
   - **ج.** يقوم بتطوير الأفكار والمفاهيم الاستراتيجية الجديدة.
2. **المخطط الاستراتيجي:**
   - أ. يقوم بتحويل الرؤية والأهداف الاستراتيجية إلى خطط وبرامج عمل محددة.
   - ب. يوضح الأهداف الفرعية والخطوات التنفيذية اللازمة لتحقيق الرؤية الاستراتيجية.
   - ج. يعتمد على الأسس والمفاهيم التطبيقية التي وضعها المفكر الاستراتيجي.
3. **المنفذ الاستراتيجي:**
   - أ. يتولى تنفيذ الخطط والبرامج الاستراتيجية المحددة.
   - ب. يضمن تنفيذ الأنشطة والمشاريع وفقًا للجداول الزمنية والموارد المخصصة.
   - ج. يعمل بشكل مباشر على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط الاستراتيجية.
4. **المراقب الاستراتيجي:**
   - أ. يقوم بمراقبة أداء التنفيذ الاستراتيجي وقياس النتائج.

ب. يقوم بتقييم مدى تحقيق الأهداف والمؤشرات الاستراتيجية.

ج. يقدم التقارير والتحليلات للمسؤولين لاتخاذ القرارات التصحيحية.

وانطلاقاً من اختلاف، مضمون الوظائف المذكورة آنفاً، فأنه يمكن تصور طبيعة العلاقة بينهم وفقاً للسياق الآتي:

أ. يعمل المفكر الاستراتيجي على وضع الأسس والاتجاهات العامة.

ب. يستند المخطط الاستراتيجي إلى الرؤية والأهداف التي وضعها المفكر الاستراتيجي.

ج. يقوم المنفذ الاستراتيجي بتنفيذ الخطط والبرامج المطلوبة والتي وضعها المخطط الاستراتيجي.

د. يقوم المراقب الاستراتيجي بمراقبة أداء التنفيذ وتقييمه بناءً على المعايير التي وضعها المفكر الاستراتيجي والمخطط الاستراتيجي.

ان النجاح في تحقيق الأهداف الاستراتيجية يعتمد على التنسيق والتعاون الفعال بين المفكر الاستراتيجي والمخطط الاستراتيجي والمنفذ الاستراتيجي والمراقب الاستراتيجي، حيث يعملون سويًا كفريق واحد لتحقيق الغايات المشتركة في اطار الثوابت والمصالح والمطالب ولابد من التنويه على أن السياق الافضل هو انتقاء أكثر متخصص بكل موضوع أو توزيع الانماط الاربعة آنفاً على شكل فرق عمل اختصاصية تؤدي المهام المطلوبة بصورة تحقق: (التنوّع والشمولية والتكامل).

الخامس عشر: منهجيات التنسيق بين الجهات ذات العلاقة

ان من مبادئ نجاح التفكير الاستراتيجي هو اعتماده على التكامل والتشارك والتنسيق من كافة المعنيين بالموضوعات ذات الصلة، ويتم ذلك من خلال اعتماد الاتي:

1. **منهجية إدارة المشاريع:**

أ. تحديد أهداف مشتركة ومواعيد نهائية واضحة لتحقيق التنسيق والتعاون.

ب.استخدام أساليب إدارة المشاريع مثل تقنيات تحديد المدخلات والمخرجات وجداول المواعيد وإدارة المخاطر لتحقيق الأهداف بنجاح.

2. **نهج العمل الجماعي:**

أ. تعزيز روح الفريق والتعاون بين جميع الجهات المعنية.

ب.إقامة جلسات عمل جماعية منتظمة لتبادل الأفكار وتحليل التحديات ووضع الحلول بشكل مشترك.

3. **التخطيط الاستراتيجي المشترك:**

أ. تطوير خطط استراتيجية مشتركة تعكس أهداف ورؤى جميع الجهات المعنية.

ب.إجراء جلسات تخطيط استراتيجية مشتركة لوضع استراتيجيات متكاملة ومتناغمة.

4. **استخدام التقنيات الرقمية:**

أ. استخدام البرامج والتطبيقات التقنية لتسهيل التواصل وتبادل المعلومات بين الجهات المختلفة.

ب.استخدام البرامج السحابية ومنصات التعاون عبر الإنترنت لتحقيق التواصل والتنسيق الفعّال.

5. **تعزيز الشفافية والاتصال المفتوح:**

أ. تشجيع الشفافية والاتصال المفتوح بين جميع الجهات المعنية.

ب.إقامة جلسات استماع منتظمة لتقديم الملاحظات والاقتراحات وحل المشكلات بشكل فعّال.

6. **التوجيه القيادي:**

أ. تقديم القيادة والتوجيه السليم لجميع الجهات المعنية لضمان التنسيق والتعاون.

ب.تعزيز ثقافة القيادة المشتركة وتحفيز المسؤولية المشتركة بين الجميع.

7. **استخدام أساليب تقييم الأداء:**

أ. تطبيق أساليب تقييم الأداء لتقدير التقدم المحرز وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

ب.إجراء اجتماعات تقييم دورية لضمان استمرارية التحسين وتعزيز التعاون.

كيفية تنفيذ الاتصال الإداري بين الجهات ذات العلاقة بين الجهات ذات العلاقة، فيمكن تصورّها بالاتي:

1. **وضع الهياكل التنظيمية الصحيحة:** تحديد الهياكل التنظيمية التي تسهل الاتصال الفعّال بين الأقسام المختلفة.

2. **تحديد نقاط الاتصال:** تحديد نقاط الاتصال الرئيسية والمسؤوليات بين الأقسام المختلفة.

3. **تنظيم الاجتماعات الدورية:** تنظيم اجتماعات دورية لتبادل المعلومات والتنسيق بين الأقسام.

4. **استخدام الوسائل التكنولوجية:** استخدام التكنولوجيا مثل البريد الإلكتروني والمنصات الرقمية لتسهيل التواصل.

السادس عشر: الجدارات المطلوبة للتفكير الاستراتيجي للدولة

يتطلب التفكير الاستراتيجي للدولة مجموعة من المعايير والمؤهلات لتحقيق النجاح الناجز، والتي يجب توافرها في من يُكلّف للانخراط في اللجان أو الفرق أول المؤسسات العاملة في هذا المجال، أهمها:

1. **الخبرة؛)السياسية والحكومية والوظيفية):** فهم عميق للعمل الحكومي والسياسات العامة وآليات صنع القرار في الدولة.

2. **المعرفة بالاقتصاد والتنمية:** فهم شامل للقضايا الاقتصادية والتنموية وتأثيرها على استراتيجيات التنمية الوطنية.

3. **البحث العلمي والتحليل:** القدرة على إجراء البحوث والتحليلات العميقة للوضع الداخلي والخارجي للدولة.

4. **القيادة والتوجيه:** القدرة على تحديد الرؤية ووضع الأهداف الاستراتيجية وتوجيه الجهود نحو تحقيقها.

5. **التخطيط والإدارة والجودة:** القدرة على وضع الخطط الاستراتيجية وإدارة المشاريع والموارد بشكل فعال والجودة عالية.

6. **التواصل والتفاعل:** القدرة على التواصل مع مختلف الجهات والشركاء لتحقيق التوافق والتعاون.

7. **المرونة والابتكار:** القدرة على التكيف مع التحديات المتغيرة وابتكار الحلول الجديدة.

8. **القانون والتشريع:** فهم للأنظمة القانونية والتشريعات المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات الوطنية.

9. **التكنولوجيا والابتكار:** القدرة على استخدام التكنولوجيا والابتكار في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

10. **القدرة على العمل الجماعي:** القدرة على العمل كفريق واحد وتنسيق الجهود لتحقيق الأهداف المشتركة.

لذلك؛ يكون من الاجدى أن يتم إختيار قيادة وعضوية فرق العمل واللجان المختصة بالتفكير الاستراتيجي مُنتقاة من المحددات أعلاه وبصورة شاملة تضمن الشمولية التخصصية والاحترافية.

السابع عشر: متخصصو التفكير الاستراتيجي في الدولة

يمكن تصنيف المفكرين الاستراتيجيين في الدولة إلى عدة أصناف بناءً على مجموعة من العوامل والمعايير، ومن بين هذه الأصناف:

1. **المفكرين السياسيين:** يتمتع هؤلاء المفكرون بفهم عميق للسياسة الداخلية والخارجية للدولة، ويقومون بتطوير الاستراتيجيات التي تعزز مكانة الدولة في المجتمع الدولي وتحقق أهدافها السياسية.

2. **المفكرين الاقتصاديين:** يتمتعون بفهم شامل للأوضاع الاقتصادية والمالية للدولة، ويعملون على وضع استراتيجيات لتعزيز التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات وتحسين مستوى المعيشة.

3. **المفكرين الأمنيين والعسكريين:** يركزون على تحليل الأمن القومي والتهديدات العسكرية التي تواجه الدولة، ويقومون بوضع الخطط الاستراتيجية لتعزيز القدرة العسكرية وحماية المصالح الوطنية.

4. **المفكرين الاجتماعيين:** يهتمون بتحليل التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجه المجتمع، ويعملون على وضع سياسات وبرامج لتعزيز التنمية الاجتماعية وتعزيز التواصل والتعايش السلمي.

5. **المفكرين البيئيين**: يدرسون تأثير التغيرات المناخية والبيئية على الدولة، ويعملون على وضع استراتيجيات للحفاظ على البيئة واستدامة الموارد الطبيعية.

6. **المفكرين التكنولوجيين**: يتابعون التطورات التكنولوجية ويعملون على تطوير الاستراتيجيات الرقمية وتبني التقنيات الحديثة لتعزيز التنمية وتحسين جودة الخدمات.

7. **المفكرين الثقافيين**: يهتمون بالحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز الهوية الوطنية، ويعملون على تطوير السياسات الثقافية التي تعزز التنوع والتعايش الثقافي.

هذه بعض الأصناف الرئيسية للمفكرين الاستراتيجيين في الدولة، ومن الممكن أن تتفاوت هذه الأصناف وتتغير تبعاً لظروف واحتياجات كل دولة على حدة.

ومن أجل تحقيق تفكير استراتيجي شامل وفعّال في الدولة، يجب على المفكرين الاستراتيجيين التنسيق بشكل متميز وفعّال من خلال:

1. **توفير بيئة للتواصل والتشارك**:
   أ. تعزيز ثقافة التعاون والتشارك بين جميع الأصناف المفكرة الاستراتيجية.
   ب. إنشاء منصات وفرص للتواصل المنتظم بين المفكرين من خلال اجتماعات، ورش عمل، ومنتديات تبادل الأفكار.
2. **تعزيز التنسيق والتكامل**:
   أ. وضع آليات وميكانيزمات لتنسيق جهود المفكرين الاستراتيجيين، مثل إنشاء لجان أو فرق عمل مشتركة.
   ب. تحديد مسؤوليات واضحة ومشتركة بين المفكرين لضمان التكامل في العمل.
3. **العمل بروح الفريق**:
   أ. تعزيز روح الفريق والتعاون بين المفكرين عبر تشجيع المشاركة الفعّالة ودعم التفاعل الإيجابي.
   ب. تشجيع التعاون في حل المشكلات وتطوير الحلول المبتكرة.
4. **استخدام الأدوات والتقنيات الحديثة**:
   أ. استخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة لتسهيل التواصل والتنسيق بين المفكرين، مثل البريد الإلكتروني والمنصات الرقمية وتطبيقات الاجتماعات عبر الإنترنت.
   ب. استخدام الأنظمة والأدوات التكنولوجية لمشاركة المعلومات وتتبع تقدم الأعمال بشكل متزامن.
5. **تشجيع التفاعل المستمر**:
   أ. تحفيز المفكرين لتبادل الأفكار والتجارب والمعرفة بانتظام.

ب.إنشاء منصات للنقاش المستمر وتقديم الردود الفعّالة على الأفكار والمقترحات.

6. **التعلم المستمر:**

أ. تشجيع المفكرين على تحديث معرفتهم وتطوير مهاراتهم بشكل دوري.

ب.تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية متخصصة لتبادل المعرفة وتعزيز التنمية الشخصية والمهنية.

7. **مراعاة التنوع والشمولية:**

أ. ضمان تمثيل جميع الأصناف المفكرة الاستراتيجية والتعبير عن وجهات النظر المتنوعة.

ب.التركيز على تعزيز الشمولية والمساواة في الفرص والمشاركة لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

الثامن عشر: اطار العمل المقترح للفريق الوطني

❖ **منهجية العمل:**

1. **تحليل الوضع الحالي:**

أ. إجراء تحليل شامل للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في العراق.

ب. تحديد القضايا والتحديات الرئيسية التي تواجه البلاد.

2. **وضع الأهداف الاستراتيجية:**

أ. تحديد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للفريق بناءً على التحليل السابق.

ب. تحديد أهداف فرعية قابلة للقياس والتحقق.

3. **تطوير السياسات والإجراءات:**

أ. وضع السياسات والإجراءات الاستراتيجية الضرورية لتحقيق الأهداف المحددة.

ب. تحديد الخطط الزمنية والموارد المطلوبة لتنفيذ السياسات.

4. **تنفيذ الخطة الاستراتيجية:**

أ. توزيع المهام والمسؤوليات بين أعضاء الفريق.

ب. متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية بانتظام وضمان تحقيق الأهداف المحددة.

5. **مراقبة الأداء والتقييم:**

أ. تطوير مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس تقدم العمل.

ب. إجراء تقييم دوري لأداء الفريق وتحديد النقاط القوية والضعيفة.

6. **التحسين المستمر:**

أ. اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الأداء وتحقيق الأهداف.

ب. تعديل السياسات والإجراءات عند الضرورة بناءً على تقييم الأداء.

❖ **الأهداف الاستراتيجية والفرعية:**

✓ **أهداف استراتيجية:**

1. تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق.
2. تعزيز الاستقرار السياسي والأمني.
3. تحسين جودة الحياة للمواطنين.
4. تعزيز التعليم والتدريب لتطوير القوى العاملة.
5. تعزيز البنية التحتية والخدمات العامة.

✓ **أهداف فرعية:**

1. زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة معينة خلال فترة معينة.
2. تقليل معدلات البطالة وتوفير فرص عمل جديدة.
3. تحسين جودة الخدمات الصحية والتعليمية.
4. زيادة معدلات التحصيل الدراسي والتدريب المهني.
5. تطوير البنية التحتية للنقل والطاقة والاتصالات.

❖ **مؤشرات الأداء وجداول التقدم:**

✓ **مؤشرات الأداء:**

1. معدل النمو الاقتصادي السنوي.
2. معدلات البطالة ومعدلات الفقر.
3. جودة الخدمات الصحية والتعليمية.
4. معدلات التحصيل الدراسي والتدريب المهني.
5. تقييم رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية.

✓ **جداول التقدم:**

1. جدول زمني مفصل لتنفيذ السياسات والإجراءات.
2. جدول تقدم دوري لمتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتحقيق الأهداف.

✓ **قياس الأثر:**

1. إجراء تقييم للأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للسياسات والبرامج المطبقة.
2. تحليل تأثير السياسات على الفئات الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.

التاسع عشر: الفريق الوطني للتفكير الاستراتيجي..التأليف والوظيفة

يتوجب على أية دولة الانسياق صوب الاليات المحددة والواضحة والفاعلة لإنجاح عملية التفكير الاستراتيجي لحاضرها ومستقبلها، وفقاً لما تُمثله الحاجات والتطلعات وفي إطار تشريعاتها النافذة ومصالحها الرئيسة، ولايتحقق ذلك الا بتسمية فريق وطني متخصص يؤدي مهام محددة ومُنتِجة، وفي سبيل ذلك يمكن إقتراح الاتي:

1. الهيكل التنظيمي للفريق:

أ. رئيس الجهة القيادية العليا للفريق: يتولى رئاسة الجهة القيادية العليا ويوجه العمل الاستراتيجي ويحدد الأولويات والسياسات الرئيسية.

ب. أعضاء الجهة القيادية العليا في الفريق: يتكون الفريق من عدد من الأعضاء المتخصصين والذين يمثلون مختلف القطاعات والجوانب المتعلقة بالتفكير الاستراتيجي وإدارة السياسات العامة.

2. الوظائف والصلاحيات:

أ. وضع الاستراتيجيات الوطنية: تطوير وصياغة الاستراتيجيات الوطنية التي تحدد الاتجاهات الرئيسية والأهداف الاستراتيجية للدولة.

ب. توجيه وتوجيه الموارد: توجيه الموارد المالية والبشرية نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتحديد الأولويات وتوجيه الجهود لتحقيقها.

ج. المراجعة والتقييم: مراجعة وتقييم تقدم تنفيذ الاستراتيجيات وتحليل النتائج واتخاذ القرارات التصحيحية عند الضرورة.

د. تعزيز التعاون والتكامل: تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة لضمان التكامل والتنسيق في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

هـ. التوجيه السياسي: توجيه الجهة القيادية العليا من قبل السلطة التنفيذية العليا في الدولة وفقًا للسياسات الوطنية والأولويات الاستراتيجية.

و. التعاون مع الخبراء والمستشارين: استشارة خبراء التفكير الاستراتيجي والسياسات العامة للحصول على النصائح والتوجيهات في سياق القرارات الاستراتيجية.

باستخدام هذه الهيكلية التنظيمية والوظيفية، يمكن للجهة القيادية العليا تحقيق التوجيه والإشراف الفعال على موضوع التفكير الاستراتيجي في الدولة وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية بكفاءة وفعالية.

العشرون: توحيد منظومة التفكير.. أمثلة ونماذج

ان الجهة المختصة بتوحيد التفكير والتخطيط الاستراتيجي في الدولة هي عادة ما تكون هيئة أو مجلس حكومي مخصص لذلك الغرض. هذه الجهات تعمل على وضع السياسات والخطط الاستراتيجية التي تهدف إلى تحقيق أهداف الدولة على المدى الطويل، وتنسيق الجهود بين مختلف الوزارات والهيئات الحكومية لضمان التكامل والانسجام في تنفيذ هذه السياسات، ومن هذه الأمثلة:

1. **الولايات المتحدة الأمريكية:**
   أ. مجلس الأمن القومي (NSC): يعمل على تنسيق السياسات الأمنية الوطنية.
   ب. مكتب الإدارة والميزانية (OMB): يشرف على التخطيط الاستراتيجي للميزانية وتنفيذ السياسات المالية.
2. **المملكة المتحدة:**
   أ. مكتب مجلس الوزراء (Cabinet Office): يساعد رئيس الوزراء في تنسيق السياسات الاستراتيجية على مستوى الحكومة.
   ب. مؤسسة الاستراتيجية الحكومية (Government Strategy Unit): توفر دعمًا استراتيجيًا للحكومة في تطوير السياسات طويلة الأجل.
3. **الإمارات العربية المتحدة:**
   أ. وزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل: تركز على التخطيط المستقبلي ووضع استراتيجيات طويلة الأمد.
   ب. مجلس الإمارات للتنافسية: يعمل على تعزيز التنافسية والريادة في مختلف المجالات.
4. **السعودية:**
   أ. مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية: يتولى وضع ومتابعة تنفيذ السياسات الاقتصادية والتنموية.
   ب. رؤية 2030: مثال على خطة استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

مصادر مهمة

- **المصادر والمراجع العربية:**

1. الشيخ، نزار. (2018). "التفكير الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: دراسة تحليلية". القاهرة: دار المنظومة.
2. البقالي، محمد. (2019). "التفكير الاستراتيجي وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة". الرياض: دار النشر المتقدمة.
3. الصقر، عبد العزيز.(2020)."مفاهيم التخطيط والتنمية الاقتصادية: تحليل نظري". بيروت: دار النشر الجامعية.
4. الهنداوي، د.احمد.(2017) "استشراف المستقبل وصناعته" الامارات العربية المتحدة: قنديل للطباعة والنشر والتوزيع.

- **المصادر والمراجع الأجنبية:**

1. Mintzberg, H., Ahlstrand, B., & Lampel, J. (1998). "Strategy Safari: A Guided Tour Through The Wilds of Strategic Management". New York: Free Press.
2. Porter, M. E. (1980). "Competitive Strategy: Techniques for Analyzing Industries and Competitors". New York: Free Press.
3. Grant, R. M. (2008). "Contemporary Strategy Analysis". Hoboken, NJ: Wiley.
4. Johnson, G., Whittington, R., & Scholes, K. (2017). "Exploring Strategy: Text and Cases". Harlow, England: Pearson.

عراق المستقبل..
من الإستحالة إلى الإمكان

المحاضرة الخامسة

عراق المستقبل.. من الإستحالة إلى الإمكان

"الأقدارُ صناعةُ القرار، والقرارُ صناعة الإختيار، والاختيار صناعة مُركب الأنوار(القِيَّمُ والمشاعِرُ والأفكار)"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: الرؤية والوِجهة

العراق الذي يتعكّز على إرثه الحضاري الوضّاء وحضوره التاريخي الفريد زخمه الحيوي الخلاق، العراق الذي يروم السير بخطى واثقة ومستنيرة في رحلة التعافي والتجديد والتحديث والريادة، من خلال إقتلاع اليأس وبراثن السلبية وبثّ روح الأمل والتفاؤل بإستهداف مختلف القطاعات والمحاور التنموية والخدمية والاقتصادية والاجتماعية. عراق اليوم بأمس الحاجة للإستناد على صحة الرؤية وعمق الإرادة وموفور الجدّية في تحريك الواقع الكاسد والارادات المتلكئة، ليستجيب لمكنون هموم شعبنا وتطلعاته في العيش الكريم والتلاحم المتراص والأمل الواعد، حيثُ (ماضَعُفَ بدنٌ عمّا قويت عليهِ النّيّة).

اليوم، والعالم الذي يموجُ بتحديات جمّة وتعقيداتٍ متناسلة، نَعي بالضرورة أنه وعلى الرُغم من البيئات (المحلية والاقليمية والدولية) المختنقة بالتوجّس والتعقيد والريبة واللايقين، ألا أننا واثقون أن المستقبل هو إستجلاءٌ للحاضر، وأن (النتيجة تتبع المقدمات)، وهو مايستدعي إطلاق حملة الإستنهاض الوطني الشامل لقيادة اللحظة الراهنة المتسلّحة بطاقة الإيمان ونور العلم وروح العصر والعمل الجماعي لتمخر سفينتنا في عباب التحديات والمجاهيل صوب القدر الذي تنسجه خياراتنا وقراراتنا كدول وأمم وشعوب ومؤسسات في إطار النواميس التي أودعها الله –عز وجل–في الكون، والسنن التي تحكم حركة التاريخ، والأقدار التي تصنعها المواقف.

إن الإستغراق في السلبية وإدمان التشاؤمية والكآبة الحضارية، لن يُنتج إلا المزيد من الكوارث والانزلاق الفادح صوب المجاهيل القاتمة، وهو مايحدونا لإستشعار السخونة والطاقة من مقولة: (بدل أن تلعن الظلام، إشعل شمعة).

تأسيساً على ذلك، نشرعُ اليوم لإسدال الستار عن ملامح رؤية طموحة تهندس الوجهة والشعار والمنظور والطموح الذي نبتغيه أن يؤطّر –كشعبٍ – حركتنا ومسارات عملنا ومادة لإلهامنا وتحفيزنا من حيثُ أن " أول العمل آخر الفكرة، وأول الفكرة آخر العمل"، **إذ تتمثل محاور هذه الرؤية بثماني مرتكزات وكالآتي:**

1. **دولةٌ أكثر حداثةً:** من خلال الإرتكاز على منظومة جديدة توظّف خصوصيّة الإرث الحضاري والتاريخي، وتستعين بالمناهج الحديثة في صناعة رافعة التغيير الايجابي عبر استثمار الميزة التنافسيّة للكتلة الحيوية للعراق – جُغرافياً وسكانياً –، وحسن إدارة التنوّع الشعبي والحقوق الأساسية والموارد البشرية والقدرات الطبيعية والفرادة المكانية والبيئية والهبّة الديموغرافية والجيوسياسية، وخلق المجال الحيوي للدولة الناهضة المقتدرة المعتمدة على الإمكانات المتاحة والقدرات الخلاّقة لصناعة واقعٍ مغايرٍ عبر الاستثمار في الاصول الذكية والمؤسسات المنتِجة وركائز الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، وتسخير القوة المدركة للدولة سواء الملموسة منها وغير الملموسة والتي تشمل عدّة مناحي متوزّعة على عناصر القوة: (الجغرافية والسكانية والاقتصادية والعسكرية والامنية، وفواعل التأثير الفكري والحضاري، والدبلوماسية المنتجة والإرادة الموحّدة والقيم الدافعة)، وتفعيل أسس المجتمع المدني والمؤسسات السياسية والقطّاع الخاص والنخب الثقافية والاجتماعية، وجعلها شريكاً أساساً في إدارة الدولة والتنمية الشاملة، وبما يضمن إستعادة العراق لدوره المحوري كقوة إقليمية مؤثرة.
2. **حياةٌ أكثر جودةً:** حيث أن الرفاه والازدهار والرضا والسعادة للمواطن العراقي هو السبب الاصيل والعمود الأطول في خيمة الدولة وأصل وجودها وغاية نشؤها واستمرارها، مما يستدعي الإحاطة والتسخير لأحدث الممكّنات في حُسن إدارة الموارد: (البشرية والمادية والمالية والتقنيّة والفكرية والثقافية)، لتحقيق مديات أقصى في سُلَّم الرضا الشعبي والسعادة الفردية والمجتمعية، وهو ما يمكن تطبيقه عبر تشكيل الاقتصاد المستقر والمرن والمتوازن والمستدام، واعتماد اصول بناء مجتمع واقتصاد المعرفة والمعلومات والذكاء الاصطناعي ورعاية الابداع والابتكار، وهندسة الهياكل التنظيمية والاستباقية ذات الاستجابة الفعّالة لإدارة المخاطر والأزمات والكوارث، والاخذ بأسباب الطاقة المتجددة والنظيفة والاقتصاد البيئي الاخضر، والإستعانة بأحدث الوسائل والادوات لتحسين العيش الرغيد والخدمات العامة والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية والمستدامة.

3. **مؤسساتٌ حكوميةٌ أكثر تميّزاً:** إن مرتكز التحديث والتطوّر يبدأ من حيث إيجاد قطاعٍ عامٍ يعتمد على التحوّل المؤسسي الآمن والذكي والمستدام، وهو مايمكن تحقيقه عبر الإستناد على المناهج الحديثة في الإدارة الاستراتيجية، وإحكام الاداء الوظيفي ضمن محددات الجودّة الشاملة وقواعد الثقافة والعمل المؤسسي، وترسيخ منظومة الإدارة بالاهداف والنتائج والتحوّل الرقمي والتحسين المستمر والتميّز الاداري والريادة في بيئة الاعمال والاستثمار، وجعل القطاع العام وسيلةً لإلهام التحديث، ومثابةً لتحفيز التغيير والارتقاء بواقع الدولة والمجتمع، من خلال الخدمات والسلع التي توفرها للمواطنين والمتعاملين.
4. **أمةٌ أكثر تلاحماً:** إن دور الدولة الحديثة الابرز يتمثل في تعزيز روح التلاحم الشعبي والإندكاك الجماهيري صوب ترسيخ السِلم الأهلي والتوافق الجامع في الثوابت الوطنية والمصالح الحيويّة (للدولة / الأمة) من خلال؛ سيادة الهوية الوطنية وإعتماد المواطنة كأصلٍ متفردٍ في التفاعلات المجتمعية الوطنية، وكعنصرٍ حيوي يستحضر الإرث الحضاري والتاريخي للعراق ويستلهم من موروثه الثقافي والقيمي مادةً لإغناء الحاضر، ووقوداً لبث روح الحماس والمبادرة، وطاقةً لصناعة التغيير الناجز في المشاريع الوطنية الكبرى وعلى مختلف الأصعدة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية والثقافية والفكرية والاخلاقية، ومفازةً لصياغة عناصر الجذب والتأثير الداخلي والخارجي.
5. **ديموقراطية أكثر فاعليةً:** لقد بات من الضروري الاستجابة لوازع التغيير الجاد في مسارات الاداء السياسي من خلال مراجعة واثقة وحازمة لهيكلية النظام السياسي ووظائفه، والعمل مع كل الشركاء بالوطن لدراسة واقع الدروس المستفادة من تجربة الدولة العراقية بعد عقود من ولادتها، خصوصاً بعد عام 2003م، والاتجاه صوب البحوث الحفرية التنقيبية لنقد وتقويم هذه التجربة بايجابياتها وسلبياتها وتوليد افكار ابداعية جديدة في مجمل وتفاصيل النظام السياسي، والذي يستوجب مراجعة دستور العراق لعام 2005 والفضاء التشريعي العام، ونقله من حالة (الجمود) إلى ظاهرة (الحراك والاستجابة والفاعلية)، حيث أن التطورات المتسارعة والمستجدات المتكاثرة تقتضي نكران الذات ومُغادرة الحيز الفئوي المنغلق والانفتاح على التجارب الدولية في تحديث مسارات العمل السياسي وهندسة نظام الحكم بما يستجيب لثلاثية: (الثوابت والمصالح والمطالب)، والتحرّك صوب الانتهاء من حالة (الإنتقال الديموقراطي) إلى حالة (التحوّل الديموقراطي) ومن ثم إلى (الديموقراطية التشاركيّة الناجزة) التي تستجيب للمتغيرات والمستجدات، بحيث تتحول إلى ثقافة سياسية متوطّنة يشارك فيها الجمهور في كل المراحل والمستويات للعملية السياسية، وتبث روح التطوير المتسلسل في البُنى والممارسات السياسية المستندة على التنمية والوعي السياسيين، وبما يضمن إيجاد هياكل ووظائف مرنة للنظام السياسي الوطني، ليُمكّنه من إمتصاص الاختلالات والارتدادات أيّاً كان حجمها ونوعها، وهو ما يفضي إلى تماسك وإستقرار داخلي

يسهم في تسريع وتائر التنمية الشاملة ويعزز الثقة ويُجسّر العلاقة بين الشعب والمنظومة السياسية: (شخوصاً ومؤسسات وممارسات)، وبما يُتيح للدولة إنشاء قاعدة إستقرار وسكينة للإنطلاق صوب تحقيق التنميةوالرُّقّي والتقدم والريادة في اطار الاستقلال والسيادة.

6. **إستراتيجيات قطاعية اكثر انتاجية**: لاتعبّر الاستراتيجيات والخطط بالضرورة عن غايات جادّة ونهج قويم ما لم تلتزم هذه الاستراتيجيات بالمنهجية الموضوعية العلمية والغائية الملهمة، حيث أن اكبر تهديد يواجهها هو إعتبار البعض أن صياغتها تمثّل نهاية مطاف، بينما أن الاصل يكمن من انها_أي الاستراتيجيات_ يجب أن تكون كاشفة عن: (**عقل إستراتيجي** مستنير ومتمكّن وحيوي وخلاّق ومتسلح بادوات العلم والمعرفة والطّلاقة والاصالة والابداع،**وتفكير استراتيجي** قادرٍ على التحليل والاستقراء والاستنباط والتنبؤ والاستشراف، **وتطبيق استراتيجي** قائم على الامكانات وفقه السياسات وفاعلية القرارات وعملانية المبادرات والاجراءات والمشروعات، **وتقويمٍ استراتيجي** مستند على المؤشرات والحوكمة والانظمة الفعّالة في المتابعة والتقييم والتغذية العكسية)، وهذه المنظومة لايمكن تحصيلها إلا عبر التوفر على كوادر نخبوية في التفكير والتخطيط والتنفيذ والرقابة، ومؤسسات جديرة ومؤهلة لقيادة إدارة دفة العمل والتنجيز والمسائلة والمحاسبة، وقيادة عُليا صاحبة رؤية وإلهام ودافعيّة مستدامة.

إن الوجهة الاستراتيجية يجب أن تُترجم الاستراتيجية العظمى للدولة والتي تمُثل التعبير الخالص عن الإرادة الوطنية الجامعة والشاملة للثوابت والمصالح والمطالب، وعنها تنبثق كافة الاستراتيجيات والسياسات العمومية والقطاعية والوظيفية والتشغيلية، على نحو يعكس التكامل والتناغم والانسجام ووحدة التوجّه، مما يوفّر قدراً كافياً وواضحاً في تفعيل مسارات الاداء لجميع مؤسسات الدولة وعناصرها واركانها وسلطاتها، وبما يتيح التحرر من التبعية والابتزاز بكافة صوره وتمثلاته.

7. **تربيةٌ أكثر رصانةً وتعليمٌ أكثر تفوقاً**: أن منظومة التنشئة والتعليم تستوجب المبادرة في تعزيز محورية الأُسرة واعتبارها اللبنة الاساس في تطوير الافراد والمجتمعات، وهو ما يستدعي إطلاق حملات وطنية في التنميّة الأُسرية الفاعلة وتحويلها إلى مؤسسات صغرى تنهض بالوظائف المقّدسة في زرع القيّم والاخلاقيات المتجهّة صوب الارتقاء بدور الفرد في التنمية المجتمعية، وغرس الولاء الوطني وإشعال روح الحماس للبذل والعطاء وتعزيز روح التفاني في طلب العلم والتحصيل المهاري وترسيخ القيموالتوجّهات الذهنية للأهداف النبيلة، فضلاً عن ضرورة الانتقال بالمؤسسات التربوية والتعليمية للتحّول إلى بيئات لتصدير الابداع والابتكار وصناعة القيادات الخلاّقة والفاعلة في المجتمع، وجعلها مثابات للصحة النفسية وبناء القدرات والجدارات المستجيبة للحاجات الوطنية وسوق العمل والتحديات الراهنة والمستقبلية في المجالات والقطاعات كافة.

8. **نُظُمً أكثر مرونةً**: حيثُ تمثّل منظومة الاجراءات والاساليب قلب الرحى في عمليات الإدارة والتوجيه وممارسة القيادة، وآليات صنع القرارات الاجدى والأكثر موضوعية، من خلال التعامل العقلاني والمدروس للمدخلات، وخلق فضاء للعمليات الكفوءة والفاعلة لإحكام المخرجات والنتائج وفق أحدث النماذج والطرق العملية.

إن صياغة مجال حيوي ومتفاعل ومستجيب ومتواكب ومستدام، يتطلب معايير متكيّفة مع ضغط الحاجات والمستجدات، وتفاعلات مرنّة تستجيب للمخاطر والتهديدات والتحديات، وهو مايمكن إستيلاده بإحداث نقلة نوعية في مجال التنظيم والاساليب والانماط الادارية الحاكمة في مهام وأعمال دوائر القطاع العام وتشكيلاته كافة، فضلاً عن استحداث أنظمة تنسيق وتواصل فعّالة بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية (المحلية والاقليمة والدولية).

❖ **ملخص المرتكزات الثماني للرؤية:**

أ. **دولة أكثر حداثة:** تطوير البنية التحتية والتكنولوجيا لتحقيق التقدم والابتكار.

ب. **حياة أكثر جودة:** تحسين المعيشة من خلال رعاية صحية جيدة وفرص عمل مستدامة.

ج. **مؤسسات حكومية أكثر تميزًا:** تطوير القطاع الحكومي لتحقيق الشفافية والكفاءة.

د. **أمة أكثر تلاحماً:** تعزيز الوحدة الوطنية وتقبل التنوع الثقافي.

هـ. **ديمقراطية أكثر فاعلية:** تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار وتعزيز حقوق الإنسان.

و. **استراتيجيات قطاعية أكثر إنتاجية:** تعزيز القطاعات الاقتصادية لتحقيق النمو والتنمية.

ز. **تربية أكثر رصانة وتعليم أكثر تفوقًا:** تعزيز نظام التعليم وتطوير مهارات العمل والابتكار.

ح. **أنظمة أكثر مرونة:** تطوير الأنظمة والقوانين لتكون أكثر مرونة وقابلة للتكيف مع التغييرات.

ثانياً: بوادر الأمل

هنالك العديد من بوادر للأمل والتفاؤل الممكنة والمحتملة لمستقبل العراق، ومنها:

1. **الإرادة السياسية للتغيير:** قد تكون ظهور إرادة سياسية قوية للإصلاح والتغيير بمثابة بادرة إيجابية لتحسين الأوضاع في البلاد.

2. **التقدم في مجالات معينة:** يمكن أن تظهر علامات تحسن في بعض المجالات مثل التعليم، والصحة، والبنية التحتية، مما يعزز الثقة في قدرة الحكومة على تحقيق التقدم.

3. **تحسين الأمن والاستقرار:**إذا تمكنت السلطات من استعادة الأمن والاستقرار في البلاد، فسيشكل ذلك بادرة إيجابية للتطور السياسي والاقتصادي.

4. **تحسين العلاقات الدولية:** قد يؤدي تحسن العلاقات مع الدول المجاورة والمجتمع الدولي إلى دعم أكبر للعراق في جهوده للتنمية والاستقرار.

5. **الابتكار وريادة الأعمال:** يمكن لظهور رواد الأعمال والابتكار في العراق أن يفتح الباب أمام فرص جديدة للتنمية وتحسين الاقتصاد.

6. **مشاركة المجتمع المدني:** قد يسهم دور المجتمع المدني في تعزيز الشفافية والمساءلة، وتعزيز الديمقراطية وتحقيق التغيير الإيجابي.

هذه البوادر تمثل بعض العوامل التي قد تساهم في خلق بيئة مواتية لتحقيق التقدم والاستقرار في العراق. ومع ذلك، يجب أن تتبنى الحكومة والمجتمع الدولي وجميع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين جهودًا مشتركة لتحقيق هذه البوادر وتحويلها إلى واقع ملموس.

وبالنظر إلى المعطيات الحالية في العراق، يمكن القول إن هناك بعض البوادر المشجعة والتحسنات التي تعكس بعض الأمل والتفاؤل بمستقبل البلاد، ولكن في الوقت نفسه تظل هناك تحديات كبيرة وعقبات تحتاج إلى تجاوزها.

ثالثاً: الاستراتيجية.. من المرتكزات إلى الاهداف

❖ الاهداف ومؤشرات قياس الاداء:

من الاجدى – تخطيطياً – تقسيم المرتكزات الثماني للرؤية إلى مجموعة من الاهداف الذكية، ووفقاً للامثلة الاتية:

1. **دولة أكثر حداثة:**

أ. **سياسات وبرامج:**

- إطلاق برنامج لتحسين البنية التحتية الطرقية وتخصيص ميزانية كبيرة لتطوير الطرق والجسور.
- تعزيز البحث العلمي والتطوير من خلال تشجيع الجامعات والمؤسسات البحثية وتقديم تمويل إضافي للأبحاث.

ب. **إجراءات:**

- تشكيل لجان لمتابعة تقدم مشاريع البنية التحتية وضمان جودة العمل.
- تقديم دورات تدريبية للعاملين في مجال البحث العلمي لتعزيز مهاراتهم.

ج. **مشاريع:**

- إنشاء وتوسيع الطرق السريعة والشوارع الرئيسية.

- تأسيس مراكز بحثية متخصصة في مجالات محددة مثل التكنولوجيا النظيفة والطاقة المتجددة.

2. **حياة أكثر جودة:**

أ. **سياسات وبرامج:**

- تنفيذ برامج لتحسين الخدمات الصحية الأساسية في المناطق النائية.
- تشجيع الاستثمار في الصناعات الواعدة لخلق فرص عمل مستدامة.

ب. **إجراءات:**

- تطبيق نظام تأمين صحي شامل لجميع المواطنين.
- تنظيم فعاليات توظيف ودورات تدريبية للشباب لتطوير مهاراتهم.

ج. **مشاريع:**

- بناء وتجهيز مستشفيات ومراكز صحية في المناطق الريفية.
- إقامة مناطق صناعية جديدة وتوفير البنية التحتية اللازمة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

3. **مؤسسات حكومية أكثر تميزًا:**

أ.**سياسات وبرامج:**

- تطبيق قوانين ولوائح تعزز الشفافية وتقلل من الفساد.
- تنفيذ برامج تدريب وتطوير لموظفي الحكومة لرفع مستوى الكفاءة والأداء.

ب. **إجراءات**

- إنشاء آليات رقابية فعالة للمساءلة في حالات الفساد.
- تنظيم جلسات تقييم دورية لأداء الموظفين والمؤسسات الحكومية.

ج.**مشاريع:**

- إنشاء نظام إلكتروني متكامل لإدارة الوثائق والمعاملات الحكومية.
- إطلاق برامج توعية للموظفين بأهمية النزاهة والشفافية في العمل الحكومي.

4. **أمة أكثر تلاحمًا:**

أ. **سياسات وبرامج:**

- تعزيز التواصل الثقافي والاجتماعي بين مختلف الفئات الاجتماعية والثقافية.
- تطوير برامج توعية لتعزيز قيم التعاون والتضامن الاجتماعي.

ب. **إجراءات:**

- تنظيم فعاليات ثقافية واجتماعية مشتركة للتفاعل بين مختلف الثقافات والجماعات.
- إنشاء منصات للحوار والتفاعل المجتمعي لحل المشكلات المشتركة.

ج.**مشاريع:**

- تنظيم مهرجانات ثقافية وفنية متعددة الثقافات.
- إقامة برامج تطوير مهارات التعاون وحل المشكلات بين الشباب من مختلف الثقافات.

5. **ديمقراطية أكثر فاعلية:**

أ.**سياسات وبرامج:**

- تعزيز دور المجتمع المدني في صنع القرار ومراقبة الحكومة.
- تطوير برامج تدريب وتثقيف لتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين.

ب.**إجراءات:**

- ضمان إجراء انتخابات نزيهة وشفافة بمشاركة واسعة من المواطنين.
- تشجيع تأسيس وتنظيم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية لمراقبة الحكومة.

ج. **مشاريع:**

- تنظيم حملات توعية حول أهمية المشاركة السياسية وحقوق المواطنين.
- تقديم دعم فني ومالي للجمعيات المدنية لمراقبة العمل الحكومي وتعزيز الديمقراطية المحلية.

أما اذا ماأريد تحويل تلك الاجراءات والبرامج إلى خطط تنفيذية، فيمكن توضيحها بالأمثلة الآتية:

❖ **المرتكز الاول / دولة أكثر حداثة:**

خطة عمل تنفيذية:

1. **تحديث البنية التحتية:**

- تعيين مهندسين مشرفين لكل مشروع لمتابعة التنفيذ وضمان الجودة.
- تحديد الطرق الرئيسية التي تحتاج إلى تحديث وتحديد الأولويات.
- تحديد الموردين المحتملين وتوقيع اتفاقيات لتوريد المواد اللازمة.

2. **تعزيز البحث والتطوير:**

- إنشاء لجنة علمية لتقييم احتياجات البحث والتطوير في المجتمع.

- توفير تمويل للمشاريع البحثية الواعدة بناءً على توصيات اللجنة.
- تقديم منح دراسية وزمالات للباحثين الواعدين لدعم أبحاثهم.

❖ **المرتكز الثاني / حياة أكثر جودة:**

خطة عمل تنفيذية:

1. **تحسين الخدمات الصحية:**

- بناء مستشفيات جديدة في المناطق النائية وتوفير المعدات الطبية اللازمة.
- تدريب الكوادر الصحية على أحدث التقنيات الطبية وتحسين خدمات العناية بالمرضى.
- تنظيم حملات توعية للمواطنين حول الوقاية من الأمراض وتعزيز الصحة العامة.

2. **خلق فرص عمل مستدامة:**

- إنشاء مراكز تدريب مهني وتقديم دورات تدريبية في الصناعات الواعدة.
- تقديم دعم مالي وفني للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تنظيم معارض العمل وفعاليات التوظيف لتوفير فرص العمل للشباب.

❖ **المرتكز الثالث / مؤسسات حكومية أكثر تميزًا:**

خطة عمل تنفيذية:

1. **تعزيز الشفافية والمساءلة:**

- إنشاء آليات للإبلاغ عن الفساد ومكافحته وتوفير حماية للمبلغين.
- تطوير نظام إلكتروني لمتابعة معاملات الحكومة وضمان الشفافية.
- إجراء تحقيقات شاملة في القضايا المشتبه فيها ومحاسبة المسؤولين.

2. **تطوير الكفاءات الإدارية:**

- تقديم برامج تدريب مستمرة للموظفين على مهارات الإدارة والتواصل.
- إعادة هيكلة الأقسام الحكومية لزيادة الكفاءة وتحسين تنظيم العمل.
- تحسين الإجراءات الإدارية وتبسيط الإجراءات لتسريع العمليات الحكومية.

❖ **المرتكز الرابع / أمة أكثر تلاحمًا:**

خطة عمل تنفيذية:

1. **تعزيز التواصل الثقافي والاجتماعي:**

- تنظيم فعاليات ثقافية ورياضية مشتركة لتعزيز التفاعل بين الثقافات.

- إطلاق برامج تبادل ثقافي بين المجتمعات المحلية المختلفة.
- تنظيم حملات توعية ومناقشات عامة حول قضايا التعايش والتضامن الاجتماعي.

2. **تطوير برامج توعية:**

- تنظيم ورش عمل وندوات توعية حول قيم التعاون والاحترام المتبادل.
- تشجيع الشباب على المشاركة في برامج التطوع والعمل الخيري.
- إطلاق حملات إعلامية تعزز التعايش السلمي وتقبل الآخر.

❖ **المرتكز الخامس / ديمقراطية أكثر فاعلية:**

خطة عمل تنفيذية:

1. **تعزيز دور المجتمع المدني:**

- تنظيم دورات تدريبية لأعضاء المنظمات غير الحكومية حول مراقبة الحكومة.
- توفير دعم فني ومالي للمنظمات المدنية لزيادة فعاليتها وتأثيرها.
- إطلاق حملات توعية للمواطنين حول أهمية المشاركة السياسية ومراقبة الحكومة.

2. **تنظيم الانتخابات:**

- تطوير نظام انتخابات شفاف ونزيه وتوفير الدعم الفني والمالي للجهات المعنية.
- توفير وسائل التواصل والإعلام لتثقيف الناخبين حول العملية الانتخابية.
- مراقبة العملية الانتخابية بواسطة المجتمع المدني والمنظمات الدولية لضمان نزاهتها.

رابعاً: خريطة الثوابت والمصالح

ان تحقيق الرؤية والأهداف الاستراتيجية والفرعية بانسيابية وفاعلية، يقتضي توافر العديد من الثوابت الوطنية التي يجب أن تكون موجودة ومتجذرة في الوعي الوطني والثقافي والسياسي للمجتمع،واهمها:

1. **الوحدة الوطنية:** تعزيز الوحدة والتضامن بين جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن اختلافاتهم الثقافية أو الدينية أو العرقية.

2. **المسؤولية الاجتماعية:** تعزيز الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع والوطن، والاهتمام بالمصلحة العامة قبل المصلحة الشخصية.

3. **التفاعل والتعاون:** تعزيز ثقافة التعاون والتفاعل بين مختلف شرائح المجتمع، سواء في القطاعين الحكومي والخاص أو بين المواطنين أنفسهم.

4. **العدالة والمساواة:** ضمان العدالة والمساواة في توزيع الفرص والموارد بين جميع أفراد المجتمع دون تمييز.

5. **الشفافية والنزاهة:** تعزيز ثقافة الشفافية والنزاهة في جميع القطاعات، وضمان حسن الإدارة ومكافحة الفساد.

6. **التعليم والتعلم:** تعزيز أهمية التعليم والتعلم باعتبارهما أدوات لتحقيق التطور والتقدم في المجتمع.

7. **الابتكار والإبداع:** تشجيع ثقافة الابتكار والإبداع في جميع المجالات، وتقديم الدعم اللازم للمبتكرين والمبدعين.

8. **التسامح واحترام الآخر:** تعزيز قيم التسامح واحترام الآخر وقبول التنوع الثقافي والفكري.

9. **الاستدامة:** الحرص على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والبيئية لضمان استمرارية التنمية دون التأثير السلبي على البيئة.

10. **التطور والتحديث:**الاستعداد للتطور والتحديث ومواكبة التقنيات والمعرفة الحديثة في جميع المجالات.

يجب أن تتجسد هذه الثوابت الوطنية في قيم ومبادئ توجه السياسات والقرارات والسلوكيات في المجتمع، ويجب تعزيزها وترسيخها من خلال التعليم والتوعية والتشريعات والممارسات الحكومية والمجتمعية.

يعي جميع المهتمين بالشأن العراقي أن تحقيق الاتفاق على الثوابت الوطنية في وسط الانقسام السياسي والمجتمعي الحاد يمثل تحديًا كبيرًا، ولكنه ليس مستحيلاً،وبالامكان العمل سوية من أجل تخفيف علواء هذه التحديات من خلال:

1. **الحوار والتفاهم:** تشجيع كافة الأطراف على الجلوس معًا والمشاركة في حوار بناء وموضوعي يهدف إلى تحديد القضايا المشتركة والبحث عن حلول لها.

2. **المصالح المشتركة:** التركيز على المصالح المشتركة بدلاً من التركيز على الخلافات، والعمل على تعزيز التعاون في المجالات التي تخدم مصلحة الوطن بشكل عام.

3. الوساطة والتوسط: استخدام وسائل الوساطة والتوسط من قبل جهات محايدة أو منظمات دولية للمساعدة في التوصل إلى اتفاقات وحلول مقبولة للجميع.

4. **تعزيز الثقة:** بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة من خلال التفاهم والالتزام بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة والتعامل بنزاهة وشفافية.

5. **التوعية والتثقيف:** توعية الجمهور بأهمية الوحدة الوطنية وضرورة التعاون والتضامن لتحقيق التنمية والاستقرار.

6. **المشاركة المدنية:** تشجيع المجتمع المدني على المشاركة الفعّالة في العملية السياسية والمجتمعية، وتعزيز دوره في تعزيز الوحدة والتضامن الوطني.

7. **التسامح والاحترام:** التأكيد على قيم التسامح والاحترام المتبادل بين جميع الأطراف، وعدم اللجوء إلى التحريض أو التجريح في الخصوم السياسيين.

خامساً: ثلاثية: (الثوابت، المصالح، المطالب)

شكّل منظومة: (الثوابت، المصالح، المطالب) الوطنية أعمدة المشروع الوطني وركائزه الحقيقية وبنيته المعرفية والعقدية التي يجب تشييد مشروع الدولة العراقية الحديثة والفاعلة على أساسها، لذا لابد من التمييز بين مفهوم كل من: (الثوابت الوطنية، والمصالح الحيوية الرئيسية، والمطالب الشعبية الجماهيرية)، بالإضافة إلى الفروق بينها وفقاً للاتي:

1. **الثوابت الوطنية:**

- التعبير عن القيم والمبادئ الأساسية التي تجمع أفراد المجتمع وتشكل جزءًا من هويتهم الوطنية.
- تشمل القيم مثل الوحدة الوطنية، والتضامن الاجتماعي، والعدالة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، واحترام التنوع الثقافي.
- تعكس الثوابت الوطنية القيم والمبادئ التي يجب على المجتمع الالتزام بها والعمل على تعزيزها لتحقيق الاستقرار والتقدم، وتحول دون تهديدٍ لوجود الدولة وبقاءها.

2. **المصالح الحيوية الرئيسية:**

- تمثل الحاجات والاحتياجات الأساسية التي يسعى الأفراد والمجتمع إلى تحقيقها لضمان البقاء والازدهار.
- تشمل المصالح الحيوية الرئيسية الغذاء، والمأوى، والأمان، والصحة، والتعليم، وسبل العيش المستدامة، والاقتصاد المتوازن المستدام المرن المستقر.
- تعكس المصالح الحيوية الرئيسية الاحتياجات الأساسية التي يجب على الحكومة والمجتمع تلبيتها لضمان الرفاهية والاستقرار.

3. **المطالب الشعبية الجماهيرية:**

- تمثل المطالب التي يطرحها الشعب بصورة جماهيرية وواسعة الانتشار للتعبير عن احتياجاته ومطالبه.
- يمكن أن تكون المطالب الشعبية الجماهيرية تتعلق بالسياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والبيئة، والحقوق الإنسانية.
- تعكس المطالب الشعبية الجماهيرية الطموحات والمطالب التي يسعى الشعب لتحقيقها وتحسين وضعه.

أما فيما يخص الفروق بينهم فيتم توضيحها وفقاً للاتي:

1. **شكليًا:** الثوابت الوطنية والمصالح الحيوية الرئيسية عادة ما تكون عبارة عن مفاهيم أو قيم تجمع المجتمع، بينما المطالب الشعبية الجماهيرية تُعبّر عن حاجات محددة يرغب الشعب في تلبيتها.
2. **مضمونًا:** الثوابت الوطنية تعبر عن قيم ومبادئ تجمع المجتمع وتشكل جزءًا من هويته، بينما المصالح الحيوية الرئيسية تعبر عن الحاجات الأساسية للفرد والمجتمع. أما المطالب الشعبية الجماهيرية فتتعلق بمطالب محددة يرغب الشعب في تحقيقها.
3. **دلالات:** الثوابت الوطنية والمصالح الحيوية الرئيسية تعبر عن القيم والاحتياجات الأساسية للمجتمع، بينما المطالب الشعبية الجماهيرية تعكس الطموحات والمطالب التي يسعى الشعب لتحقيقها.
4. **الاسبقية:** لكثير من الدول فأن الأهم بالأولوية القصوى لديها هو تحقيق المصالح الحيوية الرئيسية. فهذه المصالح تمثل الحاجات الأساسية التي يحتاجها الأفراد والمجتمع لضمان البقاء والازدهار، مثل الغذاء، والمأوى، والأمان، والصحة، والتعليم، وسبل العيش المستدامة. تلبية هذه المصالح يمثل الأساس لبناء مجتمع مستقر ومزدهر، ومن ثم يمكن العمل على تحقيق الثوابت الوطنية وتلبية المطالب الشعبية الجماهيرية بنجاح، وبالنسبة لدول اخرى، فأن تحقيق الثوابت الوطنية يعتبر الأهم ويجب أن يكون ذلك بالأولوية القصوى. فالثوابت الوطنية تعبر عن القيم والمبادئ التي يقوم عليها المجتمع، وتشكل جوهر هويته وتلاحمه. إذا تم تحقيق الثوابت الوطنية بنجاح، فسيكون هناك إطار قوي يدعم التعايش السلمي والتنمية المستدامة في البلاد.

ومع ذلك، يمكن أن يكون تحقيق المصالح الحيوية الرئيسية أولوية أكثر في بعض الحالات، خاصة عندما تواجه المجتمعات تحديات حادة مثل الفقر المدقع، ونقص الغذاء، والأمن الشخصي. في هذه الحالات، يجب أن تكون الأولوية الأساسية للحكومات هي تلبية احتياجات المواطنين الأساسية للبقاء والعيش بكرامة.

لذا، يمكن القول بأن الثوابت الوطنية والمصالح الحيوية الرئيسية تتكاملان، ويجب على الحكومات العمل على تحقيق كليهما بشكل متوازن لضمان الاستقرار والازدهار للمجتمع ككل.

سادساً: الجهات المسؤولة

أن المعنيين بتحقيق الاتفاق على الثوابت الوطنية والمصالح الحيوية في العراق يمكن أن يكونوا من مختلف الجهات والأطراف في المجتمع، وابرز أمثلتهم:

1. **السياسيون والحكومة**: يتحمل السياسيون والمسؤولون الحكوميون مسؤولية القيادة وتشجيع الحوار بين الأطراف المتنازعة، والعمل على وضع السياسات والإجراءات التي تعزز الوحدة الوطنية والتضامن الاجتماعي.
2. **المجتمع المدني**:تمارس المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأهلية دورًا مهمًا في تعزيز ثقافة الحوار والتفاهم ونشر الوعي بأهمية الوحدة الوطنية والتضامن الاجتماعي.
3. **الشخصيات الدينية والعلماء**: يمكن للشخصيات الدينية والعلماء أن يكونوا وسطاء في التوصل إلى حلول مقبولة وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال دعم القيم الإنسانية العالمية.
4. **القادة القبليون والعشائريون**: تلعب العشائر والقبائل دورًا هامًا في الوساطة وتحقيق التواصل بين الأطراف المختلفة، ويمكن أن تكون لها دور فاعل في تحقيق الوحدة الوطنية.
5. **المؤسسات الدولية**:تسهم المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني الدولية دورًا هامًا في تقديم الدعم والمساعدة في تحقيق الحوار والتوصل إلى اتفاقات سلمية.
6. **الشباب**: يمثل الشباب جزءًا هامًا من المجتمع، ويمكن أن يكون له دور فعّال في تعزيز ثقافة الحوار والتسامح ونشر الوعي بأهمية الوحدة الوطنية والتضامن الاجتماعي.

سابعاً: مهددات الثوابت والمصالح

في العراق، تواجه الحكومة والمجتمع مجموعة من التحديات والتهديدات التي تؤثر على الاستقرار والتنمية، والتي يمكن معالجتها وفقاً لطبيعتها وكالاتي:

1. **الأمن ومكافحة الإرهاب:**
   - **تحقيق الثوابت الوطنية**: تعزيز الوحدة الوطنية والتضامن لمكافحة الإرهاب وضمان الأمن والسلام الداخلي.
   - **تحقيق المصالح الحيوية الرئيسية**: ضمان الأمان والسلام العام للمواطنين، وتوفير بيئة آمنة لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.
2. **الفساد وسوء الإدارة:**
   - **تحقيق الثوابت الوطنية**: تعزيز العدالة والنزاهة في الإدارة ومكافحة الفساد.
   - **تحقيق المصالح الحيوية الرئيسية**: ضمان توزيع الثروات بشكل عادل، وتحقيق التنمية المستدامة لتحسين جودة الحياة.

3. **البطالة ونقص الفرص الاقتصادية:**

- **تحقيق الثوابت الوطنية:** تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وتوفير فرص العمل للشباب.
- **تحقيق المصالح الحيوية الرئيسية:** توفير فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين، وتقليل معدلات الفقر والبطالة.

4. **التحديات البيئية ونقص المياه:**

- **تحقيق الثوابت الوطنية:** حماية البيئة والموارد الطبيعية وضمان استدامتها.
- **تحقيق المصالح الحيوية الرئيسية:** توفير مياه نظيفة وصالحة للشرب وللزراعة لضمان صحة المواطنين واستدامة الزراعة والإنتاج الغذائي.

5. **الانقسامات السياسية والمجتمعية:**

- **تحقيق الثوابت الوطنية:** تعزيز الوحدة والتضامن الوطني وتقديم الحلول السياسية الشاملة للأزمات.
- **تحقيق المصالح الحيوية الرئيسية:** تقديم الخدمات الحكومية بشكل عادل ومتساوٍ لجميع الشرائح، وتقليل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي.

ثامناً: معالم الطريق نحو الثوابت والمصالح

من الاجدى قيام الفاعلين السياسيين وجميع أصحاب الشأن السعي لتحقيق الرؤية والأهداف والثوابت والمصالح التي تم ذكرها أنفاً، من خلال:

1. **الحوار والتفاهم:**

- تعزيز الحوار بين الأطراف المتخالفة في العراق من خلال عقد جلسات موسعة للحوار والتشاور.
- تبني مبادرات لتحقيق التفاهم والتوافق على القضايا الرئيسية التي تؤثر على مستقبل العراق.

2. **تعزيز الشراكة والتعاون:** تشجيع جميع الأطراف على التعاون والشراكة لتحقيق الأهداف المشتركة، بما في ذلك الحكومة، والمجتمع المدني، والقادة الدينيين، والأطراف السياسية.

3. **تطوير السياسات والبرامج:**

- وضع سياسات وبرامج تنموية شاملة تستند إلى الثوابت الوطنية وتستهدف تحقيق المصالح الحيوية الرئيسية للمواطنين.
- توفير الدعم اللازم لتنفيذ هذه السياسات والبرامج بفعالية وشفافية.

4. **تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان:**

- تعزيز دور المؤسسات الديمقراطية وضمان حماية حقوق الإنسان وحريات المواطنين.
- تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد لبناء مؤسسات حكومية قوية وموثوقة.

5. **التركيز على التنمية المستدامة:**

توجيه الجهود نحو تعزيز التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين، مع التركيز على قضايا مثل التعليم، والصحة، والبيئة.

6. **تعزيز الأمن والاستقرار:**

- تكثيف الجهود لتعزيز الأمن الداخلي والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتعزيز الأمن الحدودي.

7. **تشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل:**

- توفير بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة.
- دعم ريادة الأعمال وتشجيع الابتكار والتنوع الاقتصادي.

8. **تعزيز الوحدة الوطنية والتضامن الاجتماعي:**

- تعزيز الوحدة الوطنية وتقديم الحلول الشاملة للتحديات التي تواجه البلاد.
- تشجيع التعايش السلمي واحترام التنوع الثقافي والديني.

أما في موضوع الخطوات المطلوبة لتحقيق ذلك فأنه يتم التوافق على المسار الآتي:

1. **البداية:** يجب أن يكون هناك الإرادة السياسية والاجتماعية للتعاون والتوافق على تحقيق الأهداف المشتركة.
2. **التخطيط:** عقد اجتماعات ومنتديات وطنية تشارك فيها جميع الفاعلين لوضع خطط واستراتيجيات لتحقيق الأهداف المحددة.
3. **تحديد الأولويات:** تحديد الأولويات الرئيسية وتحديد الخطوات التي يجب اتخاذها بأسرع وقت ممكن.
4. **التنفيذ:** يجب على الحكومة والفاعلين السياسيين والمجتمع المدني بدء تنفيذ السياسات والبرامج المتفق عليها.
5. **الرصد والتقييم:** مراقبة تقدم العمل وتقييم النتائج بانتظام لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.
6. **التواصل والتوعية:** القيام بحملات توعية وتثقيف للمواطنين حول أهمية العمل المشترك والتضامن الوطني.

7. **الدعم الدولي**:يمكن أن يلعب المجتمع الدولي دورًا مساندًا في تقديم الدعم المالي والتقني والفني لتنفيذ البرامج والمشاريع.

8. **الاستدامة**:يجب أن يتم تكرار هذه العمليات بانتظام لضمان استمرارية التقدم والتحسين المستمر في جميع المجالات.

تاسعاً: ضمانات النجاح

تتطلب ضمانات النجاح في تحقيق الخطوات المذكورة مجموعة من العوامل والممارسات التي يجب توافرها وتنفيذها بشكل فعّال، واهمها:

1. **الإرادة السياسية والشعبية:**

- أن تكون هناك إرادة سياسية قوية من قبل الحكومة والفاعلين السياسيين لتحقيق الأهداف والثوابت المشتركة.
- أن يتمتع العمل بدعم وتأييد واسع من قبل الشعب والمجتمع المدني.

2. **التعاون والشراكة**:تعاون فعّال بين جميع الفاعلين في المجتمع، بما في ذلك الحكومة، والمؤسسات الخاصة، والمجتمع المدني، والمؤسسات الدينية والثقافية.

3. **القيادة القوية والفاعلة**:يحتاج العمل إلى قادة قويين يتمتعون بالرؤية والإلهام والقدرة على تحفيز الآخرين وتوجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف المحددة.

4. **التخطيط والإدارة الفعّالة**:وضع خطط محكمة وبرامج عمل واضحة ومنظمة لتحقيق الأهداف، ويجب إدارة هذه العمليات بفعالية لتحقيق النتائج المرجوة.

5. **المراقبة والتقييم**:إجراء مراقبة دورية وتقييم لتقدم العمل وتحديد النقاط القوية والضعف واتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية.

6. **الشفافية والمساءلة**:أن تكون العمليات شفافة ومفتوحة، ويجب على الفاعلين أن يتحملوا المسؤولية عن أداءهم ونتائجهم.

7. **التواصل الفعّال**:تعزيز التواصل الفعال بين جميع الأطراف لضمان تبادل المعرفة والخبرات وتنسيق الجهود بشكل فعّال.

8. **الموارد الكافية**:توفير الموارد اللازمة، سواء كانت مالية أو بشرية أو تقنية، لتنفيذ البرامج والمشاريع بنجاح.

9. **التكيف والمرونة**:أن يكون العمل قادرًا على التكيف مع التحديات المتغيرة والاستجابة بشكل مرون للتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية.

وفيما يتعلق بالجهات المعنية والمسؤولة عن تحقيق الرؤية والأهداف والثوابت المطلوبة في العراق فأنها تشمل عدة أطراف ومؤسسات، أهمها:

1. **الحكومة الاتحادية:**
   - تمارس الحكومة دورًا رئيسيًا في وضع السياسات والبرامج وتنفيذها لتحقيق الأهداف الوطنية.
   - تحديد الأولويات وتنسيق الجهود بين الجهات المختلفة لتحقيق التقدم.
2. **البرلمان والسلطة التشريعية:**
   - وضع التشريعات التي تدعم تحقيق الأهداف الوطنية وتعزز الثوابت والمصالح.
   - المراجعة والمراقبة لضمان تنفيذ السياسات بشكل فعّال.
3. **مؤسسات المجتمع المدني:**
   - يمثل المجتمع المدني جزءًا هامًا من العملية الديمقراطية ويمكنه المساهمة في تعزيز الحوار والتواصل بين الحكومة والمواطنين.
   - تقديم المشورة والدعم والمراقبة لتحقيق الأهداف المحددة.
4. **القطاع الخاص:** يمكن للشركات والمؤسسات الخاصة المشاركة في الجهود التنموية من خلال الاستثمارات والتعاون مع الحكومة في تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات.
5. **المؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية:** تلعب المؤسسات الدولية والإقليمية دورًا مهمًا في تقديم الدعم المالي والتقني والفني، بالإضافة إلى تقديم المشورة والمساعدة في تنفيذ البرامج والمشاريع.

عاشراً: الرقابة الفاعلة

يتبدد أي جهدٍ تخطيطي عند إفتقار عنصر الرقابة الجادّة والحازمة والفاعلة، لذا يمكن ان تسهم مجموعة من الجهات الرقابية المحتملة والممكنة في مراقبة ومتابعة تقدم العمل على تحقيق الرؤية والأهداف المتعلقة بالثوابت والمصالح والمطالب وتشمل:

1. **المؤسسات الحكومية:** تشمل الجهات الحكومية المعنية بالتنمية والتخطيط والمالية والتنفيذ، والتي يمكن أن تضطلع بدور الرقابة والمتابعة على تنفيذ السياسات والبرامج.
2. **المجالس الرقابية والتشريعية:** يمكن للبرلمان واللجان البرلمانية المختصة بالرقابة والتشريع أن تقوم بمراقبة تقدم العمل والتحقق من مدى تنفيذ القوانين والسياسات بشكل صحيح.
3. **المؤسسات الخارجية:** تتضمن المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المانحة التي قد تقوم بمراقبة وتقييم البرامج والمشاريع الممولة منها.

4. **الهيئات القضائية**:مراقبة ومتابعة تنفيذ القوانين والقرارات القضائية المتعلقة بالمسائل المتعلقة بالتنمية والتقدم الوطني.

5. **المجتمع المدني**:يمكن للمنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية والمؤسسات الأكاديمية والشبكات الاجتماعية أن تلعب دورًا في رصد وتقييم تقدم العمل وتقديم التوصيات لتحسينه.

6. **وسائل الإعلام**:تمارس وسائل الإعلام دورًا هامًا في إطلاع الجمهور على تقدم العمل ورصد أي مخاطر أو تحديات تواجه التنفيذ، مما يمكنها من المساهمة في زيادة الشفافية والمساءلة.

تعتمد فعالية الرقابة والمتابعة على التعاون والتنسيق بين هذه الجهات، ويجب أن تكون مستقلة ونزيهة ومهنية لضمان تحقيق أفضل النتائج.

الحادي عشر: معادلة الميزة والدفاع

1. **معادلة الميزة التنافسية للعراق:**

الميزة التنافسية = (الثروات الطبيعية + الموقع الجغرافي + البنية التحتية المتطورة + العمالة الماهرة + التكنولوجيا والابتكار + الثقافة والتاريخ) / (الفساد وضعف الإدارة + الاعتماد المفرط على النفط + التحديات الأمنية + التدخلات الخارجية + الانقسامات السياسية والطائفية).

2.**معادلة الخطة الدفاعية للعراق:**

الخطة الدفاعية = (مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة + التنويع الاقتصادي + تعزيز الأمن ومكافحة التهديدات + التوافق الوطني وتحقيق الوحدة + تعزيز القدرات الوطنية والدولية).

ان كِلا المعادلتين الافتراضيتين أعلاه، تأخذ في الاعتبار العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على قدرة العراق على التنافس والدفاع عن نفسه، وتشمل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والأمنية، وتحديد الوزن المناسب لكل عامل في المعادلة يعتمد على تحليل شامل للوضع الحالي والتوقعات المستقبلية للعراق.

الثاني عشر: طبيعة النظام الامثل

من البداهة النظرية والعملية من أنه لا يوجد نظام حكم مثالي ينطبق على جميع الدول بنفس الطريقة، ويجب أن يتم اختيار النظام الحكومي بناءً على الظروف الفريدة والتحديات التي تواجهها كل دولة، حيث ان تحديد النظام المناسب يعتمد على عدة عوامل مثل تاريخ البلاد وثقافتها وهوية سكانها والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، وفي حالة العراق، فأن الحل الأمثل هو نظام ديمقراطي في إطار فيدرالي يحترم التنوع الطائفي والعرقي والثقافي في البلاد.

قد يكون نظام الحكم شبه الرئاسي خيارًا مناسبًا يجمع بين الاستقرار والتوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية، حيث يمكن لهذا النظام توفير الاستقرار السياسي والمسؤولية في صنع القرارات، بينما يحترم في الوقت نفسه توازن السلطات ويضمن نظامًا تشريعيًا قويًا.

على الرغم من ذلك، يجب أن يتم تصميم نظام حكم شبه الرئاسي بعناية لضمان توازن السلطات وتحقيق الشفافية والمساءلة. ويجب أن يتم تحديد صلاحيات الرئيس والبرلمان بشكل واضح لتجنب الصراعات الدستورية والسياسية.

يعتمد اختيار النظام الحكومي المناسب للعراق على عدة عوامل، بما في ذلك التاريخ، والثقافة، والتنوع السكاني، والظروف السياسية والاقتصادية الحالية. سأقدم لك نظرة عامة على كل من النظام المركزي والاتحادي الفيدرالي والكونفدرالي مع إشارة إلى سلبيات وإيجابيات كل نظام:

أ. **النظام المركزي:**

1. **الإيجابيات:**

- يسهل التنظيم وإدارة البلاد بشكل مركزي، مما يقلل من التعقيدات الإدارية والبيروقراطية.
- يمكن أن يساعد في توحيد السياسة الوطنية وتعزيز الوحدة الوطنية.
- يقلل من التكاليف الإدارية والتكرار في البنية الحكومية.

2. **السلبيات:**

- قد يؤدي إلى تهميش المناطق النائية والأقليات العرقية والدينية.
- يمكن أن يزيد من الاحتكار السلطوي ويقلل من مرونة الحكومة في التعامل مع احتياجات المجتمعات المحلية.
- قد يؤدي إلى زيادة التوترات بين المناطق المختلفة بسبب تفضيل القرارات المركزية.

ب. **النظام الاتحادي الفيدرالي:**

1. **الإيجابيات:**

- يمنح المناطق الإقليمية حرية أكبر في اتخاذ القرارات وتنفيذ سياسات محلية تناسب احتياجاتها الفريدة.
- يسمح بتمثيل أفضل للأقليات العرقية والدينية ويعزز التعددية الثقافية.
- يمكن أن يخفف من التوترات السياسية بين المناطق المختلفة من خلال تقاسم السلطة والموارد.

2. **السلبيات:**

- قد يؤدي إلى تفكك الوحدة الوطنية إذا لم يتم توزيع السلطة بشكل عادل بين المناطق.
- يمكن أن يزيد من التكاليف الإدارية ويؤدي إلى زيادة التعقيدات في الحكم والتشريع.
- قد يؤدي إلى تعقيدات في التعاون واتخاذ القرارات على المستوى الوطني.

ج.**النظام الكونفدرالي:**

1. **الإيجابيات:**

- يمنح الولايات أو المقاطعات العضوية حرية كاملة في صنع القرارات والسيطرة على شؤونها الداخلية.
- يمكن أن يحقق توازنًا بين السلطات الوطنية والمحلية ويمنح المجتمعات المحلية القدرة على تحقيق الاستقلالية الكبيرة.

2. **السلبيات:**

- قد يؤدي إلى تفكك الوحدة الوطنية والضعف الإداري إذا لم يتم التوافق على القوانين والسياسات الوطنية.
- يمكن ان يزيد من احتمالية حدوث صراعات بين الولايات العضوية والحكومة الوطنية بسبب التفاوت في الأولويات والمصالح.
- يمكن أن يعقد من التعاون والتنسيق بين الولايات العضوية ويقلل من فعالية الحكومة الوطنية في التصدي للتحديات الوطنية والدولية.

الثالث عشر: الإصلاح الشامل.. معادلات وأطروحة

- **المعادلات:**

يتجه العالم اليوم إلى قولبة بعض المفاهيم في صيغ وفي إطار معادلات تنضوي في طرفيها المفاهيم والعلاقات التي تعكس طبيعة العلاقات التأثيرية (المباشرة، وغير مباشرة)، حيث يتم استنتاج ذلك من خلال الدراسات والابحاث المتراكمة في كل مفهوم، وفق هذا المنطق يتم التدليل على بعض المفاهيم الكلية ذات العلاقة بالدولة واركانها وعناصرها ووظائفها بالمعادلات الآتية:

1. **التفكير الاستراتيجي**: (التفكير الاستراتيجي) = (رؤية مستقبلية) + (تحليل بيئي) + (إبداع) + (اتخاذ قرارات)

2. **التخطيط الاستراتيجي**: (التخطيط الاستراتيجي) = (تحديد الأهداف) + (تحليل SWOT) + (تطوير استراتيجيات) + (تنفيذ) + (تقييم ومراجعة)

3. **القوة الشاملة للدولة:** (القوة الشاملة للدولة) = (القوة العسكرية) + (القوة الاقتصادية) + (القوة السياسية) + (القوة الثقافية) + (القوة الدبلوماسية)

4. **القوة الشاملة للعراق:** (القوة الشاملة للعراق) = (القوة العسكرية) + (القوة الاقتصادية) + (القوة السياسية) + (القوة الثقافية) + (القوة الدبلوماسية) + (الموارد الطبيعية)

5. **الإدارة الحديثة:** (الإدارة الحديثة) = (التخطيط) + (التنظيم) + (القيادة) + (التنسيق) + (الرقابة) + (الابتكار)

6. **المؤسسة:** (المؤسسة) = (الهيكل التنظيمي) + (الأنظمة والسياسات) + (الثقافة المؤسسية) + (الموارد البشرية)

7. **القيادة:** (القيادة) = (الرؤية) + (التواصل) + (التأثير) + (اتخاذ القرارات) + (التحفيز)

8. **المجتمع:** (المجتمع) = (العلاقات الاجتماعية) + (الثقافة) + (الاقتصاد) + (النظام السياسي) \]

9. **الفرد:** (الفرد) = (الاحتياجات الأساسية) + (القدرات الشخصية) + (العلاقات الاجتماعية) + (التعليم) + (العمل)

10. **القائد:** (القائد) = (الرؤية) + (القدوة) + (التواصل) + (التحفيز) + (اتخاذ القرارات)

11. **المواطنة:** (المواطنة) = (الحقوق) + (الواجبات) + (المشاركة الاجتماعية) + (الوعي الوطني)

12. **الفكر:** (الفكر) = (المعرفة) + (التحليل) + (الابتكار) + (النقد)

13. **العاطفة:** (العاطفة) = (الإحساس) + (الاستجابة الوجدانية) + (التعبير) + (العلاقات الشخصية)

14. **الروح:** (الروح) = (الإيمان) + (القيم) + (الهدف في الحياة) + (الرفاهية الروحية)

15. **العقل:** (العقل) = (الذاكرة) + (التركيز) + (التفكير النقدي) + (حل المشكلات)

16. **المنطق:** (المنطق) = (الاستدلال) + (التحليل) + (التفسير) + (الاستنتاج)

17. **السياسة:** (السياسة) = (النظام السياسي) + (الحكومة) + (القوانين) + (العلاقات الدولية) + (الرأي العام)

18. **الاقتصاد:** (الاقتصاد) = (الإنتاج) + (التوزيع) + (الاستهلاك) + (الأسواق) + (السياسات الاقتصادية)

19. **الثقافة:** (الثقافة) = (العادات) + (التقاليد) + (القيم) + (المعتقدات) + (الفنون)

20. **التربية:** (التربية) = (التنشئة الاجتماعية) + (التعليم الأسري) + (القيم المجتمعية) + (التوجيه الأخلاقي)

21. **التعليم**: (التعليم) = (المناهج الدراسية) + (المدرسين) + (البنية التحتية التعليمية) + (التقنيات التعليمية) + (التقييم)

22. **الدبلوماسية**: (الدبلوماسية) = (العلاقات الدولية) + (المفاوضات) + (الاتفاقيات) + (التمثيل الدولي) + (السياسة الخارجية)

23. **التأثير الفردي**: (التأثير الفردي) = (الشخصية) + (القيادة) + (العلاقات الاجتماعية) + (الاتصالات)

24. **تأثير الدولة**: (تأثير الدولة) = (القوة الاقتصادية) + (القوة العسكرية) + (القوة السياسية) + (القوة الثقافية)

25. **الإرادة الوطنية**: (الإرادة الوطنية) = (الوحدة الوطنية) + (القيادة الوطنية) + (التعبئة الشعبية) + (الأهداف المشتركة)

26. **الإستراتيجية**: (الإستراتيجية) = (الرؤية) + (الأهداف) + (التخطيط) + (التنفيذ) + (التقييم)

27. **الأهداف**: (الأهداف) = (الرؤية) + (التخطيط) + (الاستراتيجية) + (التنفيذ)

28. **القيم**: (القيم) = (المبادئ) + (المعتقدات) + (السلوك) + (التوجيه الأخلاقي)

29. **الرؤية**: (الرؤية) = (الأهداف المستقبلية) + (الطموح) + (الإلهام) + (التخطيط الاستراتيجي)

30. **الرسالة**: (الرسالة) = (الأهداف) + (الغايات) + (القيم الأساسية) + (التوجيه)

31. **التنفيذ الاستراتيجي**: (التنفيذ الاستراتيجي) = (التخطيط) + (التنظيم) + (التوجيه) + (الرقابة)

32. **المراقبة الاستراتيجية**: (المراقبة الاستراتيجية) = (تقييم الأداء) + (تحليل النتائج) + (التصحيح) + (التحسين المستمر)

33. **التربية**: (التربية) = (التنشئة) + (التعليم) + (القيم) + (التوجيه)

34. **التعليم**: (التعليم) = (المناهج الدراسية) + (المدرسين) + (البنية التحتية) + (التكنولوجيا)

35. **الصحة العامة** (الصحة العامة) = (الخدمات الصحية) + (الوقاية) + (التوعية الصحية) + (البحوث الطبية)

36. **التوجهات الذهنية**: (التوجهات الذهنية) = (التفكير النقدي) + (التحليل) + (الإبداع) + (المرونة العقلية)

37. هذه المعادلات تهدف إلى تبسيط وتعريف كل موضوع بطريقة منهجية وشاملة.

38. **الجيوبولتيك**: (الجيوبولتيك) = (الموقع الجغرافي) + (الموارد الطبيعية) + (العلاقات الدولية) + (القوة السياسية) + (التغيرات الجغرافية)

39.**الجيواستراتيجية**: (الجيواستراتيجية) = (الأهداف الوطنية) + (القدرات العسكرية) + (العلاقات الدولية) + (التخطيط طويل الأمد) + (التحليل الجغرافي)

40.**المجال الحيوي**: (المجال الحيوي) = (الموارد الطبيعية) + (الموقع الجغرافي) + (الامتداد الثقافي) + (الأهمية الاقتصادية) + (الأمن القومي)

4.41. **القوة التنافسية**: (القوة التنافسية) = (الابتكار) + (القدرات الإنتاجية) + (الجودة) + (الكفاءة الاقتصادية) + (البحث والتطوير) + (القدرة التسويقية)

42.**الاستدامة**: (الاستدامة) = (التنمية الاقتصادية) + (الحفاظ على البيئة) + (المسؤولية الاجتماعية) + (الكفاءة في استخدام الموارد)

43.**الحوكمة**: (الحوكمة) = (الشفافية) + (المسائلة) + (المشاركة) + (الفعالية والكفاءة) + (سيادة القانون)

44.**الخطط**: (الخطط) = (الأهداف) + (الاستراتيجيات) + (الموارد) + (الجدول الزمني) + (التقييم)

45.**الجودة**: (الجودة) = (المعايير) + (التقييم المستمر) + (التحسين المستمر) + (رضا العملاء) + (الكفاءة)

46.**إدارة الأزمة**: (إدارة الأزمة) = (التخطيط للأزمات) + (الاستجابة السريعة) + (التواصل الفعّال) + (التعافي) + (التعلم من الأزمات)

47.**القرار**: (القرار) = (جمع المعلومات) + (تحليل البدائل) + (اختيار الأنسب) + (التنفيذ) + (التقييم)

48.**التغذية الراجعة**: (التغذية الراجعة) = (المعلومات المرتدة) + (التحليل) + (التحسين) + (التنفيذ) + (المتابعة)

49.**الدفاع**: (الدفاع) = (القوة العسكرية) + (التكتيكات) + (التحصينات) + (التكنولوجيا) + (الاستخبارات) \]

50.**السلم**: (السلم) = (التفاوض) + (التعاون الدولي) + (العدالة الاجتماعية) + (التنمية المستدامة) + (إدارة النزاعات)

51.**الحرب**: (الحرب) = (الصراع المسلح) + (الأهداف السياسية) + (التكتيكات العسكرية) + (الموارد) + (التحالفات)

52.**المعرفة**: (المعرفة) = (المعلومات) + (التعلم) + (التجربة) + (الفهم) + (التحليل)

53.**المهارة**: (المهارة) = (التدريب) + (الممارسة) + (المعرفة) + (الإتقان) + (الابتكار)

54.**الماضي**: (الماضي) = (الأحداث التاريخية) + (التجارب السابقة) + (التراث) + (الذاكرة الجماعية)

55.**الحاضر**: (الحاضر) = (الواقع الحالي) + (الأنشطة الجارية) + (الظروف الراهنة) + (القرارات الحالية)

56. **المستقبل**: (المستقبل) = (التوقعات) + (الخطط الاستراتيجية) + (الابتكار) + (التطورات التكنولوجية) + (الأهداف المستقبلية)

57. **السياسات**: (السياسات) = (الأهداف) + (التوجيهات) + (القوانين واللوائح) + (الإجراءات التنفيذية) + (التقييم والمراجعة)

58. **العمليات**: (العمليات) = (الأنشطة) + (الإجراءات) + (الموارد) + (الإدارة) + (التقييم والتحسين)

59. **التكتيكات**: (التكتيكات) = (الاستراتيجيات قصيرة المدى) + (التحليل الموقعي) + (التنفيذ الفعّال) + (التعديل السريع)

60. **الإجراءات**: (الإجراءات) = (الخطوات) + (التوجيهات) + (الموارد) + (التنفيذ) + (التقييم)

61. **البرامج**: (البرامج) = (الأهداف) + (المشاريع) + (الإدارة) + (التنفيذ) + (التقييم والتحسين)

62. **المشاريع**: (المشاريع) = (الأهداف المحددة) + (الميزانية) + (الموارد) + (الجدول الزمني) + (التنفيذ) + (التقييم)

63. **الحكم**: (الحكم) = (السلطة التنفيذية) + (السلطة التشريعية) + (السلطة القضائية) + (الشفافية) + (المسائلة)

64. **الدستور**: (الدستور) = (المبادئ الأساسية) + (القوانين) + (حقوق المواطنين) + (الواجبات) + (الأحكام التنظيمية)

65. **الديمقراطية**: (الديمقراطية) = (الانتخابات الحرة) + (المشاركة الشعبية) + (سيادة القانون) + (حرية التعبير) + (الفصل بين السلطات)

66. **النظام**: (النظام) = (القوانين) + (الأنظمة والإجراءات) + (الاستقرار) + (التنظيم) + (الرقابة)

67. **الفريق**: (الفريق) = (التعاون) + (التواصل الفعّال) + (الأهداف المشتركة) + (التنسيق) + (الدعم المتبادل)

68. **الاستشارات**: (الاستشارات) = (الخبرة) + (التحليل) + (التوجيه) + (الحلول المبتكرة) + (التقييم)

69. **المدير**: (المدير) = (التخطيط) + (التنظيم) + (التوجيه) + (الرقابة) + (اتخاذ القرارات)

70. **المفكر**: (المفكر) = (التحليل النقدي) + (الإبداع) + (المعرفة الواسعة) + (القدرة على الاستنتاج) + (الرؤية المستقبلية)

71. **المخطط**: (المخطط) = (تحديد الأهداف) + (وضع الاستراتيجيات) + (تحليل الموارد) + (تقييم المخاطر) + (وضع الجداول الزمنية)

72. **المنفذ**: (المنفذ) = (التخطيط) + (التنظيم) + (العمل الفعلي) + (التنسيق) + (التحكم في العمليات)

73. **المراقب**: (المراقب) = (جمع البيانات) + (تحليل الأداء) + (التقييم) + (الإبلاغ) + (اتخاذ الإجراءات التصحيحية)

74. **الأديان**: (الأديان) = (المعتقدات) + (الشعائر والطقوس) + (النصوص المقدسة) + (القيم الأخلاقية) + (المجتمع الديني)

75. **الهوية**: (الهوية) = (الثقافة) + (التاريخ) + (اللغة) + (القيم والمعتقدات) + (الانتماء الاجتماعي)

76. **الوحدة**: (الوحدة) = (الأهداف المشتركة) + (التعاون) + (التفاهم المتبادل) + (التضامن) + (المشاركة الفعالة)

77. **اللامركزية**: (اللامركزية) = (توزيع السلطة) + (الاستقلال المحلي) + (الكفاءة الإدارية) + (مشاركة المجتمعات المحلية) + (الشفافية)

78. **القضاء**: (القضاء) = (السلطة القضائية) + (القوانين) + (العدالة) + (النزاهة) + (سيادة القانون)

79. **البرلمان**: (البرلمان) = (السلطة التشريعية) + (تمثيل الشعب) + (سن القوانين) + (الرقابة على الحكومة) + (النقاشات العامة)

80. **التشريع**: (التشريع) = (سن القوانين) + (التقييم) + (المراجعة) + (التصويت) + (التنفيذ)

81. **الأمن**: (الأمن) = (الوقاية) + (الحماية) + (الاستجابة) + (التعافي) + (الاستقرار)

82. **القوة**: (القوة) = (القدرة) + (التأثير) + (الموارد) + (التحكم) + (الاستراتيجية)

83. **الحرية**: (الحرية) = (حقوق الأفراد) + (الاستقلال) + (حرية التعبير) + (حرية التنقل) + (حرية الاختيار)

84. **العدالة**: (العدالة) = (المساواة) + (الإنصاف) + (سيادة القانون) + (المحاسبة) + (حماية الحقوق)

85. **الحقوق**: (الحقوق) = (الحريات الأساسية) + (الحماية القانونية) + (المساواة) + (الفرص) + (الرفاهية الاجتماعية)

86. **الواجبات**: (الواجبات) = (المسؤوليات) + (الالتزامات القانونية) + (المشاركة الاجتماعية) + (العمل) + (الاحترام)

87. **الإصلاح**: (الإصلاح) = (تحليل المشكلات) + (وضع الحلول) + (التنفيذ) + (التقييم) + (التعديل المستمر)

88. **التنمية**: (التنمية) = (النمو الاقتصادي) + (التقدم الاجتماعي) + (تحسين البنية التحتية) + (التعليم) + (الصحة)

89. **التطوير**: (التطوير) = (التقييم) + (الابتكار) + (تحسين العمليات) + (تنفيذ الأفكار الجديدة) + (التدريب المستمر)

90. **التغيير**: (التغيير) = (التخطيط) + (التنفيذ) + (إدارة المقاومة) + (التكيف) + (التقييم المستمر)

91. **الانضباط**: (الانضباط) = (التقيد بالقواعد) + (الالتزام) + (المسؤولية) + (التحكم الذاتي) + (المتابعة)

92. **النجاح**: (النجاح) = (الأهداف المحددة) + (العمل الجاد) +(التفاني) + (التخطيط الجيد) + (التكيف مع التحديات)

93. **الفوز**: (الفوز) = (الإستراتيجية) + (التكتيكات الفعّالة) + (الأداء المتميز) + (التحفيز) + (الروح القتالية)

94. **الربح**: (الربح) = (الإيرادات) – (التكاليف) + (إدارة الموارد) + (الاستراتيجيات التجارية) + (الابتكار في المنتجات والخدمات)

95. **الانتصار**: (الانتصار) = (التخطيط الاستراتيجي) + (التكتيكات الفعّالة) + (القيادة القوية) + (التحفيز) + (التفاني)

96. **الاكتفاء الذاتي**: (الاكتفاء الذاتي) = (الإنتاج المحلي) + (الاستهلاك المحلي) + (الكفاءة في استخدام الموارد) + (الاستقلال الاقتصادي) + (التخطيط المستدام)

97. **القطاع العام**: (القطاع العام) = (الخدمات الحكومية) + (المؤسسات الوطنية) + (التنظيم والإدارة) + (التمويل العام) + (السياسات العامة)

98. **القطاع الخاص**: (القطاع الخاص) = (الشركات الخاصة) + (الابتكار التجاري) + \(الاستثمار) + (التنافسية) + (خلق فرص العمل)

99. **مؤسسات المجتمع المدني**: (مؤسسات المجتمع المدني) = (المنظمات غير الحكومية) + (الجمعيات الخيرية) + (المبادرات المجتمعية) + (الدفاع عن الحقوق) + (المشاركة المدنية)

100. **الإعلام** :(الإعلام) = (الأخبار) + (المعلومات) + (التواصل الجماهيري) + (التأثير الثقافي) + (حرية الصحافة)

101. **الفضاء العام**: (الفضاء العام) = (المساحات العامة) + (النقاش المجتمعي) + (التفاعل الاجتماعي) + (التنظيم المدني) + (المشاركة السياسية)

102. **المرونة**: (المرونة) = (التكيف) + (التغيير) + (التحفيز) + (التكنولوجيا) + (القيادة الجيدة)

103. **الأصالة**: (الأصالة) = (التقاليد) + (الهوية الثقافية) + (التمسك بالقيم) + (التاريخ) + (الابتكار المحافظ)

104. **الإبداع**: (الإبداع) = (التفكير الإبداعي) + (التحفيز) + (البيئة المحفزة) + (التعاون) + (التجريب والاختبار)

105. **النزاهة**: (النزاهة) = (الأخلاق) + (الشفافية) + (المساءلة) + (العدالة) + (القيم الأخلاقية)

106. **الفشل**: (الفشل) = (عدم تحقيق الأهداف) + (التحليل السلبي) + (التعلم من الأخطاء) + (الإعادة التقييم) + (التحفيز للتحسين)

107. **الانهيار**: (الانهيار) = (التدهور الشديد) + (فقدان الثقة) + (فشل الأنظمة) + (الاستعادة والإعادة البناء) + (تغيير الاتجاهات)

108. **التخلف**: (التخلف) = (نقص التقدم الاجتماعي والاقتصادي) + (ضعف البنية التحتية) + (قلة الابتكار والتطوير) + (تراجع التعليم والثقافة) + (التفاقم الاقتصادي)

109. **النهضة**: (النهضة) = (التغيير الإيجابي) + (التطور الاقتصادي والاجتماعي) + (التقدم التكنولوجي) + (الابتكار والابداع) + (إعادة بناء الهوية الوطنية)

110. **الحضارة**: (الحضارة) = (التقدم الثقافي والفني) + (التطور الاقتصادي) + (التنوع الثقافي) + (التعايش السلمي) + (الابتكار والتطور التكنولوجي)

111. **الأداء**: (الأداء) = (النتائج) + (الكفاءة) + (الفاعلية) + (الانجاز) + (التميز)

112. **الإنجاز**: (الإنجاز) = (الأهداف المحققة) + (التفوق) + (الإبداع) + (التميز) + (التأثير الإيجابي)

113. **الكفاءة**: (الكفاءة) = (الاستخدام الأمثل للموارد) + (الجودة) + (التوقيت) + (التكلفة) + (التنظيم)

114. **الفاعلية**: (الفاعلية) = (التحقيق الأهداف) + (التأثير) + (التغيير الإيجابي) + (النتائج الملموسة) + (التفوق)

115. **الإنتاجية**: (الإنتاجية) = (المخرجات) (المدخلات)

116. **المدخلات**: (المدخلات) = (الموارد) + (العوامل البشرية) + (التكنولوجيا) + (الوقت) + (المال)

117. **المخرجات**: (المخرجات) = (المنتجات) + (الخدمات) + (النتائج) + (التأثيرات) + (النتائج)

118. **النواتج / النتائج**: (النواتج / النتائج) = (التغيير) + (التحسن) + (التأثير) + (النتائج الملموسة) + (التحقيق الأهداف)

119. **التاريخ**: (التاريخ) = (الأحداث) + (الزمان) + (المكان) + (التأثيرات) + (التحليل)

120. **الاستنتاج**: (الاستنتاج) = (المعلومات) + (التحليل) + (التفسير) + (التوصيات) + (النتائج)

121. **الاستنباط**: (الاستنباط) = (المعرفة) + (التفكير) + (المنطق) + (التحليل) + (التوقعات)

122. **الاستشراف**: (الاستشراف) = (التوقعات) + (التحليل) + (التنبؤ) + (التخطيط المستقبلي) + (التكهنات)

123. **الاستباقية**: (الاستباقية) = (التنبؤ) + (التحليل المستقبلي) + (التخطيط) + (التحرك المبكر) + (التكهنات)

124. **المنهاج**: (المنهاج) = (الأهداف التعليمية) + (المحتوى) + (الوسائل التعليمية) + (التقييم) + (التطوير)

125. **العمل**: (العمل) = (الجهد) + (المهارة) + (الإدراك) + (التفاني) + (التحسين المستمر)

126. **النهضة**: (النهضة) = (التحول الإيجابي) + (التطور) + (الابتكار) + (الإصلاحات) + (التغيير الثقافي)

127. **اليقظة**: (اليقظة) = (الوعي) + (الحس الدقيق) + (التحليل السريع) + (التنبؤ) + (الاستعداد)

128. **الوعي**: (الوعي) = (الإدراك) + (الفهم) + (التحليل) + (الاستيعاب) + (التنبؤ)

129. **الإدراك**: (الإدراك) = (التفاعل مع البيئة) + (الاستشعار) + (التفكير) + (التمييز) + (الفهم)

130. (الموضوع) = ((المعرفة) + (التحليل) + (التفكير) + (التوقعات) + (التغيير)) ((المهارة) + (الإدراك) + (التفاني)) ((الزمان) + (المكان) + (الموارد))

الرابع عشر:الاطروحة

تشتمل اطروحة الإصلاح عدّة موضوعات رئيسية تمثّل مرتكزات أساس يتوجب دراستها واستهدافها في عملية البحث والتقصي والتحليل، منها:

- **الموضوعات السياسية**:

أ. **النظم السياسية**: تحليل نظم الحكم المختلفة مثل الديمقراطية، والديكتاتورية، والنظم الهجينة.

ب. **العلاقات الدولية**: دور الدبلوماسية في العلاقات الدولية، وتأثير التحالفات السياسية على الاستقرار العالمي.

ج. **السياسة الخارجية**: استراتيجيات الدول الكبرى في السياسة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي.

- **الموضوعات الاقتصادية**:

أ. **الاقتصاد الكلي**: مفاهيم النمو الاقتصادي، التضخم، والبطالة.

ب. **الأسواق المالية**: دور الأسواق المالية في الاقتصاد، وأثرها على الاستثمارات.

ج. **التجارة الدولية**: فوائد وأضرار التجارة الحرة، وتأثير العولمة على الاقتصادات المحلية.

- **الموضوعات الاجتماعية:**

أ. **التركيبة السكانية:** التحولات الديموغرافية وتأثيرها على السياسات العامة.

ب. **القضايا الاجتماعية:** مثل الفقر، التمييز، والتفاوت الاجتماعي.

ج. **الأسرة والمجتمع:** دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية والتغيرات التي تطرأ على البنية الأسرية.

- **الموضوعات الإدارية:**

أ. **إدارة الأعمال:** استراتيجيات الإدارة الفعالة، والقيادة التنظيمية.

ب. **إدارة الموارد البشرية:** أفضل الممارسات في توظيف الموظفين وتطويرهم.

ج. **إدارة المشاريع:** الأساليب الحديثة في إدارة المشاريع والابتكار.

- **الموضوعات التخطيطية:**

أ. **التخطيط الاستراتيجي:** أهمية التخطيط بعيد المدى في المؤسسات.

ب. **التخطيط العمراني:** تصميم المدن والمجتمعات الحضرية المستدامة.

ج. **تخطيط السياسات العامة:** كيفية صياغة وتنفيذ السياسات العامة الفعالة.

- **الموضوعات التعليمية:**

أ. **التعليم الإلكتروني:** فوائد وتحديات التعليم عن بعد.

ب. **إصلاح التعليم:** استراتيجيات تحسين نظم التعليم وجودته.

ج. **تقنيات التعليم:** استخدام التكنولوجيا في تحسين العملية التعليمية.

- **الموضوعات الفكرية:**

أ. **الفلسفة والأخلاق:** تأثير الفلسفة على التفكير الأخلاقي في المجتمع.

ب. **النظريات الفكرية:** نظريات الفكر السياسي والاجتماعي.

ج. **الابتكار الفكري:** دور الفكر الابتكاري في تقدم المجتمع.

- **الموضوعات الثقافية:**

أ. **الثقافات العالمية:** دراسة التنوع الثقافي وأثره على التفاهم الدولي.

ب. **الثقافة الشعبية:** تأثير الثقافة الشعبية على القيم والمعتقدات.

ج. **الفنون والأدب:** دور الفنون والأدب في التعبير الثقافي.

- **الموضوعات الدبلوماسية:**

أ. **الدبلوماسية العامة:** استخدام الدبلوماسية في تعزيز العلاقات الدولية.

ب. **الدبلوماسية الثقافية:** تأثير التبادل الثقافي على تحسين العلاقات بين الدول.

ج. **المنظمات الدولية**: دور المنظمات الدولية في الحفاظ على السلام والأمن العالمي.

- **الموضوعات التاريخية:**

أ. **التاريخ القديم**: حضارات العالم القديم وإنجازاتها.

ب. **التاريخ الحديث**: الحروب العالمية وتأثيرها على السياسة العالمية.

ج. **الشخصيات التاريخية**: تأثير القادة التاريخيين على مجريات الأحداث.

- **الموضوعات المستقبلية:**

أ. **التكنولوجيا المستقبلية**: الابتكارات التكنولوجية المستقبلية وتأثيرها.

ب. **التحديات المستقبلية**: التحديات البيئية والاجتماعية التي قد تواجهنا.

ج. **الرؤى المستقبلية**: استشراف المستقبل وتوقعات الاتجاهات العالمية.

- **الحوكمة والجودة:**

أ. **الشفافية والمساءلة**: أهمية الشفافية في المؤسسات والحكومة.

ب. **إدارة الجودة**: معايير الجودة في المؤسسات وأثرها على الأداء.

ج. **حوكمة الشركات**: دور الحوكمة في تحسين أداء الشركات والمجتمعات.

- **الهوية الوطنية:**

أ. **تعريف الهوية الوطنية**: كيفية تكوين الهوية الوطنية وعوامل تأثيرها مثل اللغة، الدين، والثقافة.

ب. **أهمية الهوية الوطنية**: دور الهوية الوطنية في تعزيز الوحدة والاستقرار داخل الدولة.

ج. **تحديات الهوية الوطنية**: التحديات التي تواجه الحفاظ على الهوية الوطنية في ظل العولمة والهجرة.

- **قوة الدولة:**

أ. **عناصر قوة الدولة**: العوامل التي تساهم في قوة الدولة مثل القوة العسكرية، الاقتصاد القوي، والدبلوماسية الفعالة.

ب. **توازن القوة**: كيفية تحقيق توازن بين مختلف عناصر القوة لضمان الاستقرار.

ج. **قياس قوة الدولة**: مؤشرات ومقاييس لقياس قوة الدولة على المستوى العالمي.

- **الإرادة الوطنية:**

أ. **مفهوم الإرادة الوطنية**: الإرادة الجماعية للشعب في تحقيق أهداف معينة.

ب. **تعزيز الإرادة الوطنية**: أساليب تعزيز الإرادة الوطنية من خلال التعليم والتوعية.

ج. **تحديات الإرادة الوطنية**: العقبات التي تواجه تكوين إرادة وطنية قوية مثل الانقسامات السياسية والاجتماعية.

- **التأثير الوطني:**

أ. **تأثير الدولة على المستوى الدولي:** كيفية تأثير الدولة على الساحة الدولية من خلال السياسة الخارجية والاقتصاد.

ب. **التأثير الثقافي:** دور الثقافة الوطنية في التأثير على الدول الأخرى.

ج. **التأثير الإعلامي:** استخدام الإعلام كأداة للتأثير الوطني.

- **مكانة الدولة إقليمياً ووطنياً:**

أ. **العوامل المحددة للمكانة الإقليمية:** العوامل الجيوسياسية، الاقتصادية، والعسكرية التي تحدد مكانة الدولة في الإقليم.

ب. **التحالفات الإقليمية:** دور التحالفات والشراكات في تعزيز مكانة الدولة.

ج. **المكانة الوطنية:** كيف تعزز الدولة مكانتها داخلياً من خلال التنمية والابتكار.

- **الفساد:**

أ. **أنواع الفساد:** الفساد الإداري، المالي، والسياسي.

ب. **آثار الفساد:** تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج. **مكافحة الفساد:** استراتيجيات وآليات مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.

- **الإرهاب:**

أ. **تعريف الإرهاب:** فهم الإرهاب وأسبابه.

ب. **مكافحة الإرهاب:** الاستراتيجيات والأدوات المستخدمة في مكافحة الإرهاب.

ج. **آثار الإرهاب:** الآثار الاجتماعية والاقتصادية للإرهاب على الدول.

- **الإصلاح:**

أ. **إصلاحات سياسية:** الإجراءات والتغييرات المطلوبة لتحسين النظام السياسي.

ب. **إصلاحات اقتصادية:** السياسات والتدابير لتحسين الاقتصاد وزيادة الإنتاجية.

ج. **إصلاحات اجتماعية:** تحسين الظروف الاجتماعية والحد من الفقر والتفاوت.

- **التنمية:**

أ. **التنمية المستدامة:** استراتيجيات التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة.

ب. **التنمية الاقتصادية:** تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار والإصلاحات الهيكلية.

ج. **التنمية الاجتماعية:** تحسين جودة الحياة من خلال التعليم، الصحة، والخدمات الاجتماعية.

- **التغيير:**

أ. **أهمية التغيير**: ضرورة التغيير المستمر لمواكبة التطورات العالمية.

ب.**إدارة التغيير**: كيفية إدارة عمليات التغيير بفعالية داخل المؤسسات والدول.

ج. **التحديات المصاحبة للتغيير**: مقاومة التغيير وكيفية التغلب عليها.

- **القطاع العام:**

أ. **دور القطاع العام**: الخدمات التي يقدمها القطاع العام وأهميته في الاقتصاد.

ب.**إصلاح القطاع العام**: تحسين كفاءة وفعالية القطاع العام.

ج. **التحديات التي تواجه القطاع العام**: الفساد، البيروقراطية، ونقص الموارد.

- **القطاع الخاص:**

أ. **أهمية القطاع الخاص**: دوره في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

ب.**تشجيع الاستثمارات الخاصة**: السياسات والإجراءات التي تحفز الاستثمار الخاص.

ج. **التعاون بين القطاعين العام والخاص**: الشراكات بين القطاعين لتعزيز التنمية المستدامة.

- **منظمات المجتمع المدني:**

أ. **دور منظمات المجتمع المدني**: تعزيز الديمقراطية، حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة.

ب.**التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني**: التمويل، الاستقلالية، والبيئة السياسية.

ج. **التعاون مع الحكومة**: كيفية تعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومات لتحقيق الأهداف المشتركة.

- **الإعلام:**

أ. **دور الإعلام في المجتمع**: تأثير الإعلام على الرأي العام وتشكيل الوعي.

ب.**الإعلام الجديد**: تأثير وسائل الإعلام الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي.

ج. **أخلاقيات الإعلام**: التحديات الأخلاقية التي تواجه الإعلام وكيفية التعامل معها.

- **الاقتصاد المعرفي:**

أ. **تعريف الاقتصاد المعرفي**: هو الاقتصاد الذي يعتمد على المعرفة والمعلومات كمحركات رئيسية للنمو الاقتصادي.

ب. **أهمية الاقتصاد المعرفي:**

- **تحفيز الابتكار**: يشجع على البحث والتطوير وابتكار منتجات وخدمات جديدة.

- **زيادة الإنتاجية**: يمكن الشركات من تحسين العمليات وزيادة الكفاءة.
- **تنمية الموارد البشرية**: الاستثمار في التعليم والتدريب لرفع مستوى مهارات العاملين.
- **التنافسية العالمية**: يساعد الدول في البقاء والتفوق في السوق العالمية من خلال تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة.

- **الاقتصاد الرقمي**:

أ. **تعريف الاقتصاد الرقمي**: هو الاقتصاد الذي يعتمد على التقنيات الرقمية مثل الإنترنت، الحوسبة السحابية، والتجارة الإلكترونية.

ب. **أهمية الاقتصاد الرقمي**:

- **نمو التجارة الإلكترونية**: يساهم في زيادة حجم التجارة الإلكترونية وتحسين الوصول إلى الأسواق العالمية.
- **تعزيز الخدمات المالية**: تطوير خدمات الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية الرقمية.
- **تحفيز الابتكار**: يوفر بيئة مواتية للابتكار وتطوير تقنيات جديدة.
- **زيادة الشمول المالي**: يساهم في تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة.

- **التحول الرقمي**:

أ. **تعريف التحول الرقمي**: هو عملية تحويل العمليات التجارية والنماذج الاقتصادية إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية لتعزيز الأداء والكفاءة.

ب. **أهمية التحول الرقمي**:

- **تحسين الكفاءة والإنتاجية**: تقليل التكاليف وتحسين جودة الخدمات المقدمة.
- **تعزيز التفاعل مع العملاء**: تحسين تجربة العملاء من خلال القنوات الرقمية.
- **دعم اتخاذ القرار**: استخدام البيانات والتحليلات لتعزيز عملية صنع القرار.
- **تطوير الخدمات الحكومية**: تقديم خدمات حكومية أكثر فعالية وسهولة الوصول.

- **الذكاء الاصطناعي**:

أ. **تعريف الذكاء الاصطناعي**: هو مجال من مجالات علوم الحاسوب يركز على تطوير أنظمة قادرة على أداء مهام تتطلب ذكاء بشري مثل التعلم، التفكير، واتخاذ القرارات.

ب. **أهمية الذكاء الاصطناعي:**

- **تحسين الخدمات الصحية:** استخدام الذكاء الاصطناعي في التشخيص الطبي والعلاج.
- **تطوير الصناعات:** تحسين العمليات الإنتاجية في مختلف الصناعات من خلال الأتمتة والتحليل الذكي.
- **الأمن الوطني:** تعزيز القدرات الدفاعية والاستخباراتية.
- **التعليم والتدريب:** تحسين جودة التعليم من خلال أدوات تعليمية ذكية وتحليل بيانات الطلاب.
- **تحسين البنية التحتية:** استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة المدن الذكية وتحسين النقل والمواصلات.

تأسيساً على ما ورد أعلاه، فأنه يمكن صياغةأطروحة شاملة لإصلاح الدولة في العراق، تشمل الإطار الاسترشادي الآتي:

- **المقدمة**

- **أهمية الإصلاح الشامل:** في ظل التحديات التي يواجهها العراق، من الضروري إجراء إصلاحات شاملة لضمان استقراره وتقدمه.
- **تحديات الإصلاح في العراق:** تشمل الفساد، التوترات السياسية، الأزمات الاقتصادية، التحديات الأمنية، والتنوع الاجتماعي.
- **أهداف الأطروحة:** تقديم خارطة طريق متكاملة للإصلاح تشمل كافة جوانب الدولة.

- **الفصل الأول: السلطات ونظام الحكم**

أ. **إصلاح السلطة التشريعية:**

- **تعزيز الشفافية والمساءلة في البرلمان:**
- إنشاء لجان مراقبة مستقلة.
- تطوير نظم محاسبة شفافة لأعضاء البرلمان.

ب.**إصلاح النظام الانتخابي لضمان تمثيل عادل وشفاف:**

- تطبيق نظام الانتخاب بالنسبية.
- مراقبة الانتخابات من قبل منظمات دولية ومحلية لضمان نزاهتها.

ج. **إصلاح السلطة التنفيذية:**

- تقوية المؤسسات الحكومية:
- تحسين الهيكل التنظيمي للإدارات الحكومية.

- تعزيز التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المختلفة.

د. تحسين الكفاءة الإدارية وتقليل البيروقراطية:

- تبسيط الإجراءات الإدارية.
- تطبيق الحكومة الإلكترونية.

هـ. إصلاح السلطة القضائية:

- ضمان استقلالية القضاء:
- حماية القضاء من التدخلات السياسية.
- تحسين ظروف عمل القضاة.

و. تعزيز العدالة وسيادة القانون:

- تطوير نظام قانوني شامل وعادل.
- توفير التدريب المستمر للقضاة والمحامين.

- **الفصل الثاني: السياسة والاقتصاد**

أ. السياسة:

- **تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية:**
- تعزيز دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.
- تشجيع المشاركة السياسية للشباب والنساء.
- **مكافحة الفساد السياسي وتعزيز الشفافية:**
- إنشاء هيئات مستقلة لمكافحة الفساد.
- تطبيق قوانين صارمة ضد الفساد.

ب. الاقتصاد:

- **تنويع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد على النفط:**
- تطوير القطاعات الزراعية والصناعية.
- تشجيع الابتكار وريادة الأعمال.
- **تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي:**
- تقديم حوافز ضريبية للمستثمرين.
- تحسين البنية التحتية لدعم الأعمال.

- **-تطوير البنية التحتية الاقتصادية:**
- تحديث شبكات النقل والاتصالات.
- تطوير الموانئ والمطارات.

- **الفصل الثالث: القضايا الاجتماعية والتنمية**

أ. **القضايا الاجتماعية:**

- **مكافحة الفقر والبطالة:**
- تنفيذ برامج اجتماعية لدعم الفقراء.
- خلق فرص عمل من خلال مشاريع تنموية.
- **تعزيز حقوق الإنسان والمساواة:**
- تطبيق قوانين حقوق الإنسان بصرامة.
- دعم الفئات المهمشة في المجتمع.

ب. **التنمية:**

- **تعزيز التنمية المستدامة:**
- تطوير استراتيجيات بيئية مستدامة.
- استخدام الطاقة المتجددة.
- **تطوير القطاع الزراعي والصناعي:**
- تحسين تقنيات الزراعة والري.
- دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- **الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية (الصحة، التعليم):**
- بناء مستشفيات ومدارس جديدة.
- تحسين جودة الخدمات الصحية والتعليمية.

- **الفصل الرابع: الأمن والدفاع**

أ. **الأمن:**

- **تطوير استراتيجيات لمكافحة الإرهاب:**
- تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.

- تحسين قدرات الأجهزة الأمنية.

- **تحسين الأمن الداخلي وحماية المواطنين:**

- تطوير نظم مراقبة فعالة.

- تدريب قوات الشرطة والأمن.

ب. **الدفاع:**

- تحديث وتطوير القوات المسلحة:

- تحديث المعدات العسكرية.

- تحسين التدريب والتطوير للقوات المسلحة.

- تعزيز التعاون العسكري الدولي:

- الانضمام إلى تحالفات أمنية دولية.

- تعزيز التعاون مع الدول المجاورة في مجال الدفاع.

- **الفصل الخامس: المعرفة والثقافة**

أ. **المعرفة:**

- **تعزيز البحث العلمي والتكنولوجيا:**

- زيادة التمويل للبحث العلمي.

- إنشاء مراكز بحثية متخصصة.

- **دعم الاقتصاد المعرفي والرقمي:**

- تشجيع الابتكار في المجالات التكنولوجية.

- تحسين البنية التحتية الرقمية.

ب. **الثقافة:**

- **الحفاظ على التراث الثقافي:**

- حماية المواقع الأثرية والتراثية.

- تشجيع الفنون والثقافات التقليدية.

- **تعزيز الثقافة الوطنية والتنوع الثقافي:**

- دعم الأنشطة الثقافية والفنية.

- تعزيز التعايش السلمي بين مختلف الثقافات.

- **الفصل السادس: التخطيط والتفكير**

أ. **التخطيط:**

- **تطوير خطط استراتيجية وطنية شاملة:**
- إعداد خطط طويلة الأمد تشمل كافة القطاعات.
- إشراك جميع الفئات المجتمعية في عملية التخطيط.
- **تعزيز القدرات التخطيطية في المؤسسات الحكومية:**
- تدريب الموظفين الحكوميين على التخطيط الاستراتيجي.
- استخدام التكنولوجيا في عمليات التخطيط.

ب. **التفكير:**

- **تشجيع التفكير النقدي والإبداعي:**
- إدخال مناهج تعليمية تدعم التفكير النقدي.
- إقامة ورش عمل ومؤتمرات لتشجيع التفكير الإبداعي.
- **دعم الابتكار وريادة الأعمال:**
- إنشاء حاضنات أعمال لدعم المشاريع الناشئة.
- تقديم دعم مالي وإداري لرواد الأعمال.

- **الفصل السابع: التربية والتعليم**

أ. **التربية:**

- **تحسين جودة التعليم الابتدائي والثانوي:**
- تحديث المناهج الدراسية لتلبية احتياجات السوق.
- تحسين ظروف العمل للمعلمين.
- **تحديث المناهج الدراسية لتعزيز المهارات الأساسية:**
- تضمين مهارات التفكير النقدي والإبداعي في المناهج.
- تعزيز التعليم العملي والتطبيقي.

ب. **التعليم:**

- **تطوير التعليم العالي والبحث العلمي:**
- زيادة التمويل للجامعات ومراكز البحوث.

- تعزيز التعاون بين الجامعات والشركات.

- **تعزيز التعليم المهني والتقني:**

- إنشاء معاهد تدريب مهني وتقني.

- تقديم برامج تدريبية متخصصة لسد الفجوات في سوق العمل.

- **الفصل الثامن: السياحة والدبلوماسية**

أ. **السياحة:**

- **تطوير البنية التحتية السياحية:**

- تحسين المرافق السياحية والنقل.

- تطوير مناطق جذب سياحية جديدة.

- **الترويج للعراق كوجهة سياحية آمنة ومميزة:**

- تنظيم حملات ترويجية عالمية.

- إقامة مهرجانات وفعاليات ثقافية.

ب. **الدبلوماسية والعلاقات الخارجية:**

- **تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى:**

- فتح سفارات وقنصليات جديدة.

- تعزيز الحوار الدبلوماسي مع الدول الأخرى.

- **تعزيز التعاون الدولي في مختلف المجالات:**

- توقيع اتفاقيات تعاون في مجالات الاقتصاد، التعليم، والصحة.

- المشاركة الفعالة في المنظمات الدولية.

- **الفصل التاسع: مكافحة الفساد والحوكمة**

أ. **مكافحة الفساد:**

- **تعزيز الشفافية والمساءلة:**

- تطوير نظم المحاسبة والمراجعة المالية.

- نشر تقارير دورية عن أداء المؤسسات الحكومية.

- **تطوير مؤسسات مكافحة الفساد:**
- تعزيز دور الهيئات الرقابية.
- توفير الدعم القانوني والمؤسسي لهذه الهيئات.

ب. **الحوكمة والجودة:**

- **تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في المؤسسات العامة والخاصة:**
- تطوير سياسات وإجراءات حوكمة فعالة.
- تعزيز مشاركة المجتمع في صنع القرار.
- **تعزيز ثقافة الجودة في كافة القطاعات:**
- إنشاء برامج تدريبية لتطوير مفهوم الجودة.
- تطبيق معايير الجودة العالمية في الخدمات والمنتجات.

- **الفصل العاشر: الرقمنة والميزة التنافسية**

أ.**الرقمنة:**

- **تطوير البنية التحتية الرقمية:**
- توسيع نطاق الإنترنت وتطوير الشبكات.
- تعزيز الأمن السيبراني.
- **تعزيز التحول الرقمي في كافة القطاعات:**
- رقمنة الخدمات الحكومية.
- دعم الشركات في التحول الرقمي.

ب. **الميزة التنافسية:**

- **تعزيز قدرات الابتكار والتكنولوجيا:**
- دعم البحث والتطوير في المجالات التكنولوجية.
- إنشاء مراكز ابتكار وتطوير تكنولوجي.
- **تحسين تنافسية العراق على المستوى العالمي:**
- تعزيز التعليم والتدريب المهني.
- تطوير سياسات تشجيع التصدير والاستثمار الأجنبي.

- **الفصل الحادي عشر: العدالة والديمقراطية**

أ. **العدالة:**

- **ضمان عدالة الوصول إلى الخدمات والموارد:**
- تطوير أنظمة توزيع عادلة للموارد.
- تقديم الخدمات الحكومية بشكل متساوٍ في جميع المناطق.
- **تعزيز العدالة الاجتماعية:**
- تطبيق سياسات تنموية تهدف إلى تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية.
- توفير الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة.

ب. **الديمقراطية:**

- **تعزيز المشاركة الديمقراطية:**
- تشجيع المواطنين على المشاركة في الانتخابات.
- تعزيز دور المجتمع المدني في العملية الديمقراطية.
- **تطوير مؤسسات ديمقراطية فعالة:**
- تحسين نظام الحكم المحلي لتقديم خدمات أفضل.
- تعزيز الشفافية والمساءلة في العمليات الحكومية.

- **الفصل الثاني عشر: التنوع وجودة الحياة**

أ. **التنوع:**

- **تعزيز التعايش السلمي بين مختلف الطوائف والأعراق:**
- دعم سياسات شاملة تعترف بالتنوع الثقافي والديني.
- تنظيم حملات توعية لتعزيز التفاهم المتبادل.

- **دعم السياسات التي تعزز التنوع الثقافي والديني:**

- إدراج مواد تعليمية تبرز التنوع الثقافي والديني في المناهج الدراسية.
- تشجيع الفعاليات الثقافية والفنية التي تعكس التنوع.

ب. **جودة الحياة:**

- **تحسين مستوى المعيشة:**

- رفع الحد الأدنى للأجور وتحسين ظروف العمل.
- تطوير برامج إسكانية توفر سكنًا لائقًا بأسعار معقولة.
- **توفير خدمات عامة عالية الجودة:**
- تحسين خدمات الرعاية الصحية والتعليم والنقل.
- توفير بنية تحتية متقدمة ومستدامة.

- **الفصل الثالث عشر: القطاع الخاص والعام**

أ. **القطاع الخاص:**

- **دعم نمو القطاع الخاص:**
- تقديم حوافز مالية وضريبية للشركات الناشئة والصغيرة.
- تسهيل الإجراءات البيروقراطية لتأسيس الشركات.
- **توفير بيئة مواتية للأعمال:**
- تحسين نظام القضاء التجاري لضمان حقوق الشركات.
- تشجيع الابتكار وريادة الأعمال.

ب. **القطاع العام:**

- تحسين كفاءة وفعالية القطاع العام:
- تحسين نظم الإدارة والرقابة في المؤسسات الحكومية.
- تعزيز تدريب الموظفين العموميين على الكفاءة والنزاهة.
- **تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة:**
- نشر تقارير دورية عن أداء المؤسسات الحكومية.
- تعزيز دور الرقابة الداخلية والخارجية.

- **الفصل الرابع عشر: مؤسسات المجتمع المدني**

- **دور المجتمع المدني:** تعزيز المشاركة المدنية من خلال تمكين منظمات المجتمع المدني لتلعب دوراً أكبر في عمليات الإصلاح والمراقبة.

- **الشراكة مع الحكومة:** تطوير شراكات فعالة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز التنمية المستدامة والمساءلة الاجتماعية.

- **الفصل الخامس عشر: المواطنة والإعلام**

أ. **المواطنة:**

- **تعزيز الانتماء الوطني:**
- تعزيز قيم المواطنة والانتماء في المناهج الدراسية.
- تنظيم فعاليات وطنية تعزز الوحدة الوطنية.
- **دعم الحقوق والواجبات المدنية:**
- نشر التوعية بحقوق وواجبات المواطنين.
- تطبيق قوانين تحمي حقوق الأفراد وتضمن مشاركتهم الفعالة.

ب. **الإعلام:**

- **تعزيز حرية الإعلام:**
- تطبيق قوانين تحمي حرية الصحافة والإعلام.
- مكافحة الرقابة والتضييق على الصحفيين.
- **تحسين دور الإعلام في بناء المجتمع:**
- تشجيع الإعلام على نشر الوعي وتعزيز الحوار المجتمعي.
- دعم الإعلام المستقل لتعزيز الشفافية والمساءلة.

- **الفصل السادس عشر: الإرادة والثوابت الوطنية**

أ. **الإرادة الوطنية:**

- **تعزيز الوحدة الوطنية:**
- تنظيم حملات وطنية لتعزيز الوحدة بين مختلف فئات المجتمع.
- تعزيز الحوار الوطني لحل النزاعات وتعزيز التوافق.
- **تطوير استراتيجيات وطنية تحقق الإرادة الجماعية:**
- وضع استراتيجيات تنموية تعكس تطلعات جميع فئات المجتمع.
- إشراك المواطنين في عملية صنع القرار.

ب. **الثوابت والمصالح الوطنية:**

- **تحديد وحماية المصالح الوطنية:**
- تطوير سياسات تحمي المصالح الاقتصادية والسياسية للدولة.

- تعزيز العلاقات الدبلوماسية بما يخدم المصالح الوطنية.

- **تعزيز الثوابت الوطنية في كافة السياسات العامة:**

- تعزيز التعليم الوطني والقيم الوطنية في المناهج الدراسية.

- تنظيم فعاليات وطنية تعزز الانتماء والقيم الوطنية.

تستوجب الاطروحة تحديد أدوار ومسؤوليات وواجبات الجهات وفقًا للدستور والتشريعات النافذة، وتشمل:

- **السلطة التشريعية / مجلس النواب**

- **المسؤوليات:**

- سن القوانين والتشريعات.
- مراقبة أداء السلطة التنفيذية.
- المصادقة على الميزانية العامة.
- منح الثقة للحكومة أو سحبها.

- **الواجبات:**

- تمثيل مصالح المواطنين.
- تعزيز الشفافية والمساءلة.
- ضمان تنفيذ القوانين بما يخدم الصالح العام.

- **السلطة التنفيذية الاتحادية**

أ. **المسؤوليات:**

- تنفيذ القوانين والتشريعات.
- إعداد وتنفيذ السياسات العامة.
- إدارة الشؤون المالية والاقتصادية.

ب. **الواجبات:**

- تحسين الخدمات العامة.
- تعزيز الأمن والاستقرار.
- مكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية.

- **مجلس القضاء الأعلى**

أ. **المسؤوليات:**

- إدارة وتنظيم السلطة القضائية.

- الإشراف على تعيين القضاة.
- ضمان استقلالية القضاء.

ب. **الواجبات:**

- حماية حقوق الإنسان.
- تحقيق العدالة وسرعة الفصل في القضايا.
- مكافحة الفساد داخل الجهاز القضائي.

- **المحكمة الاتحادية العليا**

أ. **المسؤوليات:**

- تفسير الدستور.
- الفصل في النزاعات بين السلطات الاتحادية والأقاليم.
- الحكم في القضايا الدستورية.

ب. **الواجبات:**

- ضمان تطبيق الدستور واحترامه.
- حماية الحقوق والحريات الدستورية.
- تحقيق العدالة في النزاعات الدستورية.

- **رئيس الجمهورية**

أ. **المسؤوليات:**

- تمثيل الوحدة الوطنية.
- التصديق على القوانين.
- تعيين السفراء والممثلين الدوليين.

ب. **الواجبات:**

- حماية الدستور.
- تعزيز العلاقات الدولية.
- ضمان التوازن بين السلطات.

- **رئيس مجلس الوزراء**

أ. **المسؤوليات:**

- قيادة السلطة التنفيذية.

- تنفيذ السياسات العامة.
- إدارة شؤون الدولة اليومية.

ب. **الواجبات:**

- ضمان فعالية الحكومة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- مكافحة الفساد وتحسين الخدمات.

- **الجهات الوزارية والقطاعية**

أ. **المسؤوليات:**

- تنفيذ السياسات الحكومية في مجالاتهم المحددة.
- إدارة وتطوير قطاعاتهم.
- تقديم الخدمات للمواطنين.

ب. الواجبات:

- تحسين جودة الخدمات.
- تحقيق الأهداف التنموية.
- تعزيز الكفاءة والشفافية.

- **الأقاليم والمحافظات:**

أ. المسؤوليات:

- إدارة شؤونهم الداخلية.
- تنفيذ السياسات المحلية.
- تطوير البنية التحتية والخدمات.

ب. الواجبات:

- تحسين مستوى المعيشة للمواطنين.
- تعزيز التنمية المحلية.
- تحقيق العدالة في توزيع الموارد.

- **مكتب رئيس مجلس الوزراء:**

أ. المسؤوليات:

- دعم رئيس الوزراء في تنفيذ مهامه.

- تنسيق عمل الوزارات.
- إدارة الأزمات والطوارئ.

ب. الواجبات:

- ضمان فعالية العمل الحكومي.
- تحسين التخطيط والتنسيق.
- تعزيز الاستجابة السريعة للأزمات.
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء

أ. المسؤوليات:

- دعم مجلس الوزراء في إعداد وتنفيذ السياسات.
- تنسيق العمل بين الوزارات.
- متابعة تنفيذ القرارات الحكومية.

ب. الواجبات:

- تحسين التنسيق الحكومي.
- ضمان تنفيذ القرارات بفعالية.
- تعزيز الشفافية والمساءلة.

- **هيئة المستشارين:**

أ. المسؤوليات:

- تقديم المشورة لرئيس الوزراء والحكومة.
- إعداد الدراسات والتقارير.
- تقييم السياسات العامة.

ب. الواجبات:

- ضمان تقديم مشورة دقيقة وموضوعية.
- دعم اتخاذ القرارات المستنيرة.
- تعزيز التحليل والتقييم المستمر للسياسات.

- **القطاع العام**

أ. المسؤوليات:

- تقديم الخدمات العامة.
- إدارة الموارد العامة.
- تحقيق التنمية المستدامة.

ب. الواجبات:

- تعزيز الكفاءة والشفافية.
- تحسين جودة الخدمات.
- تحقيق العدالة الاجتماعية.

- **القطاع الخاص:**

أ. **المسؤوليات:**

- دعم الاقتصاد الوطني.
- توفير فرص العمل.
- تعزيز الابتكار والتنمية.

ب.الواجبات:

- الالتزام بالقوانين والتشريعات.
- تعزيز المسؤولية الاجتماعية.
- تحقيق التنمية المستدامة.

- **الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني:**

أ.المسؤوليات:

- تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية.
- تمثيل مصالح الفئات المختلفة.
- مراقبة ومساءلة الحكومة.

ب.الواجبات:

- العمل بموضوعية وشفافية.

- تعزيز التوعية المجتمعية.
- دعم الحقوق والحريات.

- **الإعلام:**

أ. **المسؤوليات:**

- نشر المعلومات والتوعية.
- مراقبة الحكومة والمؤسسات.
- تعزيز الحوار المجتمعي.

ب. الواجبات:

- العمل بحرية ونزاهة.
- تعزيز الشفافية والمساءلة.
- مكافحة الأخبار الزائفة.

- **الشعب والمجتمع:**

أ. **المسؤوليات:**

- المشاركة في العملية الديمقراطية.
- المساهمة في التنمية المجتمعية.
- دعم الإصلاحات الحكومية.

ب. **الواجبات:**

- الالتزام بالقوانين والأنظمة.
- تعزيز الوحدة الوطنية.
- المشاركة الفعالة في صنع القرار.

- **المواطن:**

أ. **المسؤوليات:**

- ممارسة حقوقه وواجباته.
- المساهمة في تطوير المجتمع.
- دعم السياسات التنموية.

ب. الواجبات:

- الالتزام بالقوانين والأنظمة.
- المشاركة الفعالة في المجتمع.
- تعزيز القيم الوطنية والأخلاقية.

الخامس عشر: انبعاث العراق.. مسؤوليات تكاملية

يتوجب على من يدعو إلى صناعة نهضة عراقية متجددة وفاعلة أن يستجمع أمام ناظريه كافة قطاعات الدولة واركانها، إذ أن عملية الإصلاح الجذري لا يُمكن إحالتها إلى العامل الواحد أو المؤشر الوحيد أو الفاعل المتفرد، بل حاصل إستجماع لكل الارقام في معادلة صناعة التغيير، وبالاجمال يمكن تصوّر الادوار هذه وفق الآتي:

أ. **الدولة:**

- تعزيز الحوار الوطني وتعزيز الشمولية في صنع القرار لتمثيل جميع الفئات العراقية.
- تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية لتقليل الفجوات بين الطبقات الاجتماعية والمناطق الجغرافية.
- تعزيز العدالة والشفافية في الإدارة ومكافحة الفساد بفعالية.

ب. **الحكومة:**

- تطوير استراتيجيات شاملة للتنمية المستدامة تركز على تحسين البنية التحتية وتعزيز القدرات الاقتصادية.
- تعزيز الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية لضمان وصول جميع المواطنين إليها.
- تشجيع الاستثمارات الوطنية والدولية من خلال توفير بيئة أعمال ملائمة وضمان حماية الملكية وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال.

ج. **الشعب:**

- تعزيز روح المواطنة والتضامن الاجتماعي وتجنب التمييز والانقسامات الطائفية.
- المشاركة المدنية الفعّالة والمسؤولة في العملية السياسية والمجتمعية.
- الاستثمار في التعليم والتطوير المهني لبناء مجتمع مثقف ومهنياً قادر على تحقيق التنمية المستدامة.

د. **المؤسسات:**

- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعزيز دور المؤسسات غير الربحية في تحقيق التنمية المستدامة.

- تعزيز القدرات التقنية والإدارية للمؤسسات الحكومية والخاصة لتعزيز الكفاءة والفعالية.
- تعزيز ثقافة الابتكار والتطوير المستمر داخل المؤسسات لمواكبة التحديات وتحقيق النمو المستدام.

أما المجالات المستهدفة في الفعل الحضاري الحقيقي، فتشمل:

أ. **السياسة والحكم:**

- **الدولة:** تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، وضمان احترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات.
- **الحكومة:** تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار والحوكمة الرشيدة، وتعزيز القدرة على الاستجابة لاحتياجات المواطنين.
- **الشعب:** المشاركة الفعالة في العملية السياسية، وتعزيز ثقافة السلمية وحل النزاعات بالحوار والتفاهم.

ب. **الاقتصاد:**

- **الدولة:** تعزيز الاستثمارات وتوفير بيئة أعمال ملائمة، وتنويع مصادر الدخل بعيدًا عن الاعتماد النفطي.
- **الحكومة:** تطوير سياسات اقتصادية تعزز النمو المستدام وتقليل معدلات البطالة والفقر.
- **الشعب:** تعزيز الوعي المالي والاقتصادي، وتشجيع ريادة الأعمال والابتكار، وتعزيز ثقافة العمل والمثابرة.

ج. **التعليم والثقافة:**

- **دولة:** توفير التعليم الجيد والمتاح للجميع، ودعم الثقافة والفنون كجزء من الهوية الوطنية.
- **حكومة:** تطوير المناهج التعليمية لتكون متنوعة ومتطورة، وتعزيز البحث العلمي والابتكار.
- **شعب:** التحفيز على القراءة والتعلم المستمر، وتعزيز قيم التعاون والتسامح واحترام التنوع الثقافي.

د. **البنية التحتية والبيئة:**

- **الدولة:** تطوير البنية التحتية بما في ذلك الطرق والجسور والمياه والكهرباء، وحماية البيئة والموارد الطبيعية.
- **الحكومة:** تخصيص الموارد اللازمة لتحسين البنية التحتية، وتطبيق قوانين بيئية صارمة وتشجيع الاستدامة.

- **الشعب**: المشاركة في حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، والاستخدام الفعال للموارد البيئية المتجددة.

مصادر مهمة

- **كتب عربية**

1. فالح عبد الجبار، "العراق: المجتمع والدولة"، 2004، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
2. رفيق عبدالسلام، "العراق: التحديات والآفاق"، 2005، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر
3. عبد الأمير الركابي، "العراق: خيارات المستقبل"، 2012، دار المدى، بغداد، العراق

- **كتب أجنبية:**

1. Charles Tripp: "A History of Iraq", 2007, Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom.
2. Toby Dodge: "Iraq: From War to a New Authoritarianism", 2013, Routledge, London, United Kingdom.
3. Phebe Marr: "The Modern History of Iraq", 2012, Westview Press, Boulder, Colorado, USA.

العراق في المؤشرات الدولية.. قراءة وتقويم

المحاضرة السادسة

العراق في المؤشرات الدولية.. قراءة وتقويم

"عندما تصرخ الأرقام قد تُجندلُ دول"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: العراق في جدول المؤشرات

ت	المؤشر	الجهة المسؤولة عن المؤشر	مرتبة العراق	الموقف	النتيجة
1	مؤشر مدركات الفساد CPI	منظمة الشفافية الدولية	154 من 180	تقدم طفيف عن عام 2022 حيث كان في المرتبة 157	لا يزال هذا الترتيب منخفضاً للغاية، ويشير إلى ان العراق لا يزال يعاني من مستويات عالية من الفساد.
2	مؤشر الحرية الاقتصادية GFI	مؤسسة (هيريتج فاونديشن) ومجلة (وال ستريت جورنال).	خارج التصنيف	جاء العراق ضمن 8 دول لم يتم تصنيفها	يُعدّ عدم تصنيف العراق ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية مؤشراً سلبياً خطيراً، ولذلك له العديد من التأثيرات السلبية على

					مختلف جوانب الحياة في البلاد
3	مؤشر التنافسية العالمية GCI	المنتدى الاقتصادي العالمي	خارج التصنيف		عدم توافر البيانات الكافية من مصادر موثوقة لدى جهة اصدار المؤشر وضعف بيئة الاعمال في العراق أدى إلى عدم دخول العراق ضمن التصنيف
4	مؤشر التنمية البشرية HDI	برنامج الأمم المتحدة الانمائي	128	انخفاض 123 في 2020	مما يعني ان العراق لازال بعيدا عن الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة.
5	مؤشر الفجوة بين الجنسين GGI	المنتدى الاقتصادي العالمي	خارج التصنيف	يواجه المؤشر قيوداً عديدة أهمها الاخذ بالاعتبار التمثيل النيابي الوطني واستبعاد التمثيل على المستوى المحلي. كما تفتقر بيانات العمل لإحصائيات	يُعدّ عدم تصنيف العراق ضمن مؤشر الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أمراً سلبياً له العديد من الآثار والتداعيات على مختلف جوانب الحياة ابرزها تفاقم المشكلات الاجتماعية.

				حول فرض العمل والدخل والعمل غير المدفوع الاجر.	
6	مؤشر راس المال البشري HCI	مجموعة البنك الدولي	143 من 174	/	يشير هذا التصنيف إلى أنّ العراق يُعاني من ضعف في مستوى رأس المال البشري.
7	مؤشر ريادة الاعمال العالمي GEI	المعهد العالمي لريادة الاعمال والتنمية	125 من 137	انخفاض	يعني أن العراق ضمن الدول ذات معدلات ريادة الأعمال المنخفضة.
8	مؤشر العولمة GI	المعهد السويسري للأبحاث الاقتصادية	99 من 193	ارتفاع كان في المرتبة 116 في 2023	القفزة 17 مرتبة جاءت بسبب تراجع عدد من البلدان التي كانت تسبقه.
9	مؤشر اجيلتي اللوجستي	شركة اجيلتي العالمية لخدمات النقل واللوجستيات	خارج التصنيف		يُعتبر هذا المؤشر مرجعاً مهماً في قطاع اللوجستيات
10	مؤشر الأداء اللوجستي LPI	البنك الدولي (ادارتي التجارة والنقل)	115 من 138		
11	مؤشر المعرفة العالمي GKI	الأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد	خارج التصنيف	/	/

12	مؤشر الإرهاب العالمي GTI	معهد الاقتصاد والسلام	11 من 163 الأكثر ضرراً من الارهاب		
13	تقرير ممارسة الاعمال	مجموعة البنك الدولي	172 من 190		يعني أنّ العراق يُعاني من بيئة أعمال صعبة نسبياً
14	مؤشر الجريمة المنظمة العالمي	المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية	8 من 193		يعني ان العراق يعاني من مستوى مرتفع من الجريمة المنظمة
15	مؤشر الحكومة الالكترونية EGI	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الأمم المتحدة	146 من 193	انخفاض 3 مراكز	يعني ان العراق يعاني من مستوى متدن من الحكومة الإلكترونية
16	مؤشر الامن السيبراني GCI	الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية	129 من 193	انخفاض 107 في 2020	/
17	مؤشر الامن الصحي العالمي GHSI	مركز جونز هوبكنز للأمن الصحي ومبادرة التهديد النووي ووحدة الاستخبارات الاقتصادية	177 من 195		يشير هذا إلى ان العراق لديه قدرات ضعيفة في مواجهة المخاطر الصحية العالمية

18	مؤشر الامن الغذائي العالمي GFSI	الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)	125		مرتبة متدنية على قائمة المؤشر
19	مؤشر المرأة والسلام والامن WPS	معهد جورج تاون للمرأة والسلام والامن	168 من 177		العراق من بين البلدان العشرة الأخيرة، منذ الإصدار الافتتاحي لمؤشر المرأة والسلام والامن 2017-2018.
20	مؤشر الديموقراطية DI	وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU)	128	انخفاض تراجع 4 مراتب	وضع النظام السياسي في العراق ضمن فئة "الأنظمة الاستبدادية"
21	مؤشر البؤس MI	جامعة هوبكنز الامريكية	33 من 157		بسبب البطالة
22	مؤشر الحرية العالمية FI	منظمة فريدوم هاوس الامريكية	128 من 210		وذلك يعني أنّ العراق يُصنّف ضمن الدول ذات الحرية الجزئية، لا يزال تُعاني من محدوديات كبيرة في مجال الحريات المدنية والحريات السياسية.
23	مؤشر دول العالم من حيث الرخاء	معهد ليجاتوم	140		يحتل العراق دائماً المراتب الأخيرة

	والازدهار GPI				
24	مؤشر السلام العالمي	معهد الاقتصاد والسلام	158 من 163	انخفاض	
25	مؤشر النمو الاقتصادي	صندوق النقد الدولي	121		
26	مؤشر التقدم الاجتماعي SPI		113 من 170	ارتفاع طفيف	
27	مؤشر جودة الحياة QLI		خارج التصنيف		لهذا التصنيف العديد من الآثار على مختلف جوانب الحياة في العراق. على سبيل المثال، التأثير على الاقتصاد، التأثير على المجتمع، التأثير على السياسة، التأثير على مستوى الرعاية الصحية)
28	مؤشر السعادة العالمي WHI	شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة	92 من 143		العراق ضمن الدول ذات مستويات السعادة المنخفضة
29	مؤشر حرية الصحافة	منظمة مراسلون بلا حدود	169 من 180		

30	مؤشر الابتكار العالمي GII	المنظمة العليا للملكية الفكرية التابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع ملية انسياد	131 من 132	انخفاض	
31	مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الاعمال EDBI	البنك الدولي	172 من 190	/	
32	مؤشر التنمية المستدامة SDI	الجمعية العامة للأمم المتحدة	يحتل العراق مراتب ادنى من المتوسط	/	هذا يعني أن العراق يواجه تحديات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في مجالات الصحة والتعليم وحماية البيئة.
33	مؤشر الدول الهشة FSI	صندوق السلام	يحتل العراق مراتب متقدمة في مستوى الهشاشة	/	
44	مؤشر جودة الطرق RQI	منتدى الاقتصاد العالمي	يحتل العراق	/	

			مراتب متاخرة		
45	مؤشر مخاطر العنف السياسي	بل مجموعة المخاطر السياسية (Maplecroft)	208 من 240		صنف العراق ضمن فئة "المخاطر العالية جداً".

* للمزيد مراجعة الملحق

ثانياً: المفهوم والخصائص والنقد

في عالمنا المعاصر، تُعدّ المؤشرات الدولية أدوات قيّمة لقياس أداء الدول في مختلف المجالات، مثل الاقتصاد والحكم والتنمية البشرية والامن. تُقدم هذه المؤشرات معلومات قيّمة لصانعي السياسات والباحثين والمستثمرين، وتساعد في تحديد نقاط القوة والضعف في الدول المختلفة.

ببساطة يمكن تشبيه المؤشرات بالآتي:

تخيل أنك تقود سيارة،

- **المؤشرات الدولية** هي مثل لوحة القيادة التي تُظهر لك معلومات حاسمة حول "مسار" بلدك أو منطقتك أو منظمتك في مختلف المجالات، مثل التنمية البشرية والحكم الرشيد والاقتصاد.
- **تُساعدك هذه المعلومات على:**
  - **فهم** ما إذا كان بلدك أو منطقتك أو منظمتك تسير في الاتجاه الصحيح أم لا.
  - **تحديد** المجالات التي تحتاج إلى تحسين.
  - **مُقارنة** أدائك مع أداء الدول أو المناطق أو المنظمات الأخرى.
  - **اتخاذ** قرارات أفضل لتحقيق التقدم.

مثال بسيط على بعض المؤشرات الدولية:

- **سرعة السيارة** :تُشير إلى مدى سرعة تقدم بلدك أو منطقتك في تحقيق أهدافها.
- **مستوى الوقود** :يُشير إلى مدى توفر الموارد اللازمة لتحقيق أهدافك.
- **حالة الطريق** :تُشير إلى التحديات التي تواجهها بلدك أو منطقتك أو منظمتك في تحقيق أهدافها.

اهمية هذه المؤشرات، تكمن أهمية هذه المؤشرات في:

1- قياس التقدم:

تتيح هذه المؤشرات للدول قياس تقدمها على مدار الزمن في مجالات محددة، مثل الاقتصاد، التعليم، الصحة، الحكم، البيئة ومقارنة أدائها مع أداء الدول الأخرى، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

2- تحديد نقاط القوة والضعف:

تساعد المؤشرات الدول على تحديد نقاط قوتها ونقاط ضعفها في مختلف المجالات، مما يمكنها من وضع خطط استراتيجية لتحسين أدائها.

3- جذب الاستثمارات:

تلعب المؤشرات دوراً هاماً في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدول، حيث تفضل رؤوس الأموال والشركات الاستثمارية الدول ذات التصنيفات العالية في المؤشرات المتعلقة ببيئة الاعمال، مثل مؤشر حرية الاقتصاد، ومؤشر التنافسية العالمية.

4- تعزيز التنافسية العالمية:

تشجع المؤشرات الدول على تحسين أدائها في مختلف المجالات، مما يعزز قدرتها على التنافس على المستوى الدولي.

5- تحسين السياسات الحكومية:

تستخدم نتائج المؤشرات من قبل الحكومات لتحسين السياسات الحكومية وتطوير برامج وخطط تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: خصائص المؤشرات الدولية

تصدر العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية وبشكل دوري عدداً من التقارير والمؤشرات وقواعد البيانات حول القضايا الاقتصادية والمالية والبيئية والاجتماعية، وذلك بهدف استعمالها من طرف واضعي الخطط والسياسات التنموية والمهتمين بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي والمستثمرين ووكالات التصنيف الدولية. ان اعداد هذه المؤشرات يقوم على منهجيات ومفاهيم إحصائية موحدة تسهل دراسة وتقييم أداء الدول من فترة إلى أخرى وبالمقارنة مع بقية دول العالم. اهم خصائص هذه المؤشرات هي:

1- يتم حساب قيم المؤشرات باستخدام طرق متسقة.

2- تُستند المؤشرات الدولية إلى بيانات واقعية وموضوعية.

3- لا تتأثر قيم المؤشرات بآراء أو تحيزات شخصية

4- تُتيح المؤشرات الدولية مقارنة أداء الدول أو المناطق أو المنظمات في مختلف المجالات يمكن استخدام المؤشرات الدولية لتتبع التقدم بمرور الوقت.

5- تخضع المؤشرات الدولية لمراجعة وتدقيق صارمين لضمان موثوقيتها.

6- يمكن أن تُستخدم المؤشرات الدولية لتنسيق الجهود بين الدول أو المناطق أو المنظمات لتحقيق أهداف مشتركة.

رابعاً: الملاحظات حول المؤشرات الدولية

تتعرض بعض المؤشرات لانتقادات مستمرة حول **دقة ومصداقية** هذه المؤشرات، لأسباب منها:

1. اعتماد بعض التقارير في حساب مؤشراتها وترتيب الدول وفقاً لهذه المؤشرات على بيانات واحصاءات ومعلومات مستمدة من تقارير أخرى، وهي اصلاً عرضه لانتقادات مستمرة حول دقتها ومصداقيتها.
2. يعتبر البعض بانه قد تكون البيانات المصدرية متحيزة لصالح دول أو مناطق أو منظمة معينة، مما قد يؤدي إلى نتائج غير عادلة في المؤشرات الدولية. على سبيل المثال، قد تُعطي بعض مؤشرات الحكم وزناً أكبر للمؤسسات الديمقراطية، وتتجاهل فعالية هذه المؤسسات في تحقيق العدالة والرفاهية للناس.
3. قد لا تأخذ المؤشرات الدولية التي تعتمد على بيانات تقارير أخرى في الاعتبار السياق الخاص بكل دولة أو منطقة أو منظمة.
4. قد تكون البيانات المصدرية غير دقيقة أو غير كاملة أو قديمة. مما قد يؤدي إلى نتائج مضللة في المؤشرات الدولية. على سبيل المثال، قد تعتمد بعض مؤشرات الفقر على بيانات المسح التي لا تشمل جميع السكان.

على الرغم مما تتعرض له هذه المؤشرات من انتقادات عديدة، الا انها أصبحت مرجعاً اساسياً وضرورياً للحكومات والمستثمرين ومنظمات الاعمال والقطاع الخاص في العالم.

خامساً: أبرز المؤشرات

1- مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perception Index (CPI))

2- مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index)

3- مؤشر رأس المال البشري (Human Capital Indicator)

4- مؤشر الامن الغذائي العالمي (Global Food Security Index)

5- مؤشر العادة العالمي (World Happiness Index)

6- مؤشر الفقر متعدد الابعاد (Global Multidimensional Poverty Index)
7- مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الاعمال (Ease of Doing Business Index)
8- مؤشر الحرية الاقتصادية (Economic Freedom Index)
9- مؤشر التنافسية العالمي (Global Competitiveness Index)
10- مؤشر التنافسية (Competitiveness Index)
11- مؤشر الفجوة بين الجنسين (The Global Gender Gap Index)
12- مؤشر ريادة الاعمال العالمي (Global Entrepreneurship Index)
13- مؤشر المعرفة العالمي (Global Knowledge Index)
14- مؤشر الامن السيبراني العالمي (Global Cybersecurity Index)
15- مؤشر الحكومة الالكترونية (E-Government Index)
16- مؤشر دول العالم من حيث الرخاء والازدهارGlobal Prosperity Index
17- مؤشر الامن الصحي العالمي ((Global Health Security Index
18- مؤشر البؤس (Misery index)
19- مؤشر دول العالم من حيث الرخاء والازدهار (Global Prosperity Index)
20- مؤشر جودة الحياة (Quality of Life Index)
21- مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الاعمال (Ease of Doing Business Index)
22- مؤشر المرأة والسلام والامن (Women, Peace and Security Index (WPS Index))
23- مؤشر الديموقراطية (Democracy Index)
24- مؤشر الدول الهشة (Fragile states Index)
25- مؤشر "أجيليتي" اللوجستي
26- مؤشر الامن الصحي العالمي (Global Health Security Index)
27- مؤشر الجريمة المنظمة العالمي The Global Organized Crime Index (OCIndex)
28- مؤشر المرأة والسلام والامن Women, Peace and Security Index (WPS Index)
29- مؤشر الإرهاب العالمي GTI

30- مؤشر الأداء اللوجستي Logistics Performance Index

31- مؤشر التقدم الاجتماعي (SPI)

سادساً: المؤشرات الدولية للفساد والتواطؤ

لكون الفساد يمثل الان أولوية حكومية عكسها المنهاج الوزاري النافذ، مما يستدعي ايلاء أسبقية له في المؤشرات الواجب ملاحقتها وتحسينها، وهنالك عدة مؤشرات دولية تقيس مستوى الفساد والتواطؤ، منها:

1. مؤشر الفساد الدولي (Corruption Perceptions Index – CPI):
   أ. يتم إصداره سنوياً من قبل منظمة الشفافية الدولية.
   ب. يقيس مستوى الفساد في القطاع العام في مختلف البلدان.
   ج. قد يحدث تلاعب في هذا المؤشر من خلال تقديم بيانات مضللة أو تأثير السياسة على العملية التقييمية.
2. مؤشر مكافحة الفساد في القطاع العام (Anti-Corruption in the Public Sector – ACP):
   أ. يُنشر من قبل البنك الدولي.
   ب. يقيس جودة التدبير والحوكمة في القطاع العام ومدى توافر إجراءات مكافحة الفساد.
   ج. قد يتم التلاعب في هذا المؤشر عبر إخفاء الفساد أو تزوير البيانات.
3. مؤشر التواطؤ في مجال الأعمال (Business Collusion Index):
   أ. يقيس مدى وجود التواطؤ بين القطاع العام والقطاع الخاص في بلد معين.
   ب. يمكن للشركات والمؤسسات التلاعب في هذا المؤشر من خلال عمليات التزوير أو الضغط على المؤسسات المسؤولة عن جمع البيانات.
4. مؤشر موقع البلد في التنافسية العالمية (Global Competitiveness Index – GCI):
   أ. يقيس مستوى التنافسية الاقتصادية للبلدان.
   ب. يمكن للحكومات والمؤسسات التلاعب في هذا المؤشر من خلال تحسين البيانات أو إخفاء المعلومات السلبية.
5. مؤشر الحرية الاقتصادية (Index of Economic Freedom):
   أ. يقيس درجة الحرية الاقتصادية في البلدان.
   ب. قد يتم التلاعب في هذا المؤشر عبر تزوير البيانات الاقتصادية أو تأثير السياسة على البيئة الاقتصادية.

الخطورة في هذه المؤشرات قد تكون عرضة للتلاعب والتواطؤ من قبل بعض المنظمات أو الحكومات أو الشركات، إما عن طريق تقديم بيانات مضللة أو تأثير السياسة على عملية التقييم. لذلك، يتطلب استخدام هذه المؤشرات الرصد الرصين التقدير الحذر والتحليل الشامل للبيانات والمعلومات المتاحة.

سابعاً: أهمية المؤشرات الدولية للعراق

ان رصد وضع وموقع العراق في المؤشرات الدولية يعتبر أمرًا ذا أهمية شاملة وتفصيلية بسبب عدة أسباب:

1. التقييم الدولي: يساعد على فهم موقع العراق في المقارنة مع دول أخرى، مما يسهل على الحكومة والمجتمع المدني تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير.

2. التخطيط الاقتصادي: يسمح بتحديد فرص الاستثمار والتطوير الاقتصادي، ويمكن للمؤشرات الدولية أن تكشف عن القطاعات التي تحتاج إلى تعزيز ودعم.

3. تحسين السياسات العامة: يعمل كدافع للتغيير وتحسين السياسات العامة في العراق، بما في ذلك التعليم والصحة والبنية التحتية وغيرها.

4. جذب الاستثمارات الخارجية: يعتبر تقييم إجراءات العراق وفعاليته في مختلف المجالات عاملاً مهماً في جذب الاستثمارات الخارجية.

5. التقدم الاجتماعي والثقافي: يسهم في فهم التقدم الاجتماعي والثقافي في العراق، مما يساعد على تحسين جودة الحياة للمواطنين.

6. المقارنة مع الأهداف الدولية: يسمح بمقارنة أداء العراق مع الأهداف الدولية مثل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، مما يساعد على تحديد المجالات التي تتطلب اهتمامًا أكبر.

في النهاية، يتطلب رصد وتحليل المؤشرات الدولية في جميع المجالات والقطاعات والمستويات جهداً شاملاً لتحسين الأداء وتعزيز التنمية في العراق.

ثامناً: منهجية التعاطي مع مصادر المؤشرات الدولية

ان التعامل والتنسيق والتعاون مع الجهات والمؤسسات المسؤولة عن إصدار المؤشرات الدولية يتطلب خطوات محددة ومنهجية فعّالة تتمحور بالاتي:

1. تحديد الجهات المعنية: يجب تحديد الجهات والمؤسسات المسؤولة عن إصدار المؤشرات الدولية المهمة للعراق في مختلف المجالات، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة وغيرها.

2. إقامة قنوات اتصال مباشرة: يجب إقامة قنوات اتصال مباشرة مع هذه الجهات والمؤسسات، سواء عبر البريد الإلكتروني أو الاجتماعات الرسمية أو وسائل التواصل الاجتماعي.

3. التواصل الدوري: يتطلب التعاون التواصل الدوري والمستمر مع الجهات المعنية لمتابعة أحدث التطورات والمستجدات في المؤشرات الدولية.

4. مشاركة البيانات والمعلومات: يجب مشاركة البيانات والمعلومات ذات الصلة مع الجهات المعنية بشكل منتظم، بما في ذلك تقارير الأداء والتقييمات الدورية.

5. التعاون في التحليل والتقييم: يمكن تنسيق الجهود لتحليل وتقييم المؤشرات الدولية المشتركة، وتبادل الخبرات والمعرفة لتحسين الجودة والدقة.

6. المشاركة في الفعاليات والمؤتمرات: يمكن للعراق المشاركة في الفعاليات والمؤتمرات الدولية ذات الصلة لتبادل الخبرات والمعرفة وبناء العلاقات مع الجهات المعنية.

7. تقديم الملاحظات والمقترحات: يجب تقديم الملاحظات والمقترحات لتحسين الأداء وجودة المؤشرات الدولية، وذلك من خلال التعاون المستمر مع الجهات المعنية.

8. الشفافية والمساءلة: يتعين على الجهات المعنية الالتزام بالشفافية وتقديم المعلومات بشكل شفاف ومفتوح، والتعامل بمسؤولية لضمان المساءلة.

9. تقديم الدعم والتوجيه: يمكن للجهات المسؤولة تقديم الدعم الفني والتوجيه للعراق لضمان الالتزام بالمعايير والمنهجيات الدولية في تحليل وتقييم المؤشرات.

من خلال اتباع هذه الخطوات والمنهجية، يمكن للعراق بناء علاقات قوية وفعالة مع الجهات والمؤسسات المسؤولة عن إصدار المؤشرات الدولية وتعزيز التعاون لتحسين الأوضاع ورفع مستوى الأداء في مختلف المجالات.

تاسعاً: الفريق الوطني للمؤشرات الدولية.. التأليف والمهام

ان تأليف فريق وطني لرصد وتحليل المؤشرات الدولية يعتبر خطوة مهمة لتعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية وضمان جودة البيانات والتقارير، وفق النسق الاتي:

- ✓ **تشكيلة الفريق:**

1. **رئيس الفريق**: مسؤول عن توجيه العمل وتنسيق جهود الفريق بشكل عام.
2. **ممثلو الحكومة الرئيسيون**: يتمثلون في مسؤولين من وزارة التخطيط وقطاعات التنمية الاقتصادية والهيئات الإحصائية والتنموية الوطنية.
3. **خبراء في التحليل الإحصائي**: يشمل هذا القسم علماء الإحصاء والباحثين ذوي الخبرة في تحليل البيانات الكبيرة والمؤشرات الدولية.

4. **ممثلو المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية**: يضم هذا القسم ممثلين عن المنظمات غير الحكومية والجمعيات المدنية لتمثيل صوت المواطنين وضمان شمولية العمل.

5. **خبراء في التكنولوجيا والبيانات الضخمة**: يساهم هؤلاء الخبراء في تحسين استخدام التكنولوجيا وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في عملية جمع وتحليل البيانات.

6. **ممثلو الجهات الدولية والمنظمات الدولية**: يضمن وجود ممثلين عن المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي لتقديم الدعم الفني والتوجيهات الدولية – كجهات دعم وإسناد، لايحق لها التدخل أو التصويت–.

✓ **مهام وواجبات الفريق:**

1. تحديد الأولويات في جمع المؤشرات الدولية وتحليلها وتقديم التقارير اللازمة للحكومة والجهات المعنية.
2. توحيد المنهجيات والمعايير لجمع وتحليل المؤشرات الدولية لضمان الجودة والموثوقية.
3. تطوير وتنفيذ خطط عمل متكاملة لتحليل المؤشرات وتقديم التوصيات لتحسين الأداء في مختلف القطاعات.
4. تعزيز التواصل والتعاون بين الجهات المعنية وضمان تبادل المعرفة والخبرات.
5. متابعة وتقييم تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالمؤشرات الدولية وتقديم التقارير الدورية بشأن تقدم العمل.

عاشراً: منهجية الرصد والتحليل

يمكن للحكومة اعتماد عدة طرق ومنهجيات في رصد وتحليل المؤشرات الدولية بشكل فعال، ومن بينها:

1. **تحديد الأولويات**: تحديد القطاعات والمجالات التي تحتاج إلى متابعة وتقييم دوري، وتحديد المؤشرات الأساسية التي تساهم في تقييم أداء هذه القطاعات.
2. **ضمان الجودة والموثوقية في البيانات**: يجب تطبيق معايير عالية لجمع البيانات وتحليلها، وضمان دقتها وموثوقيتها من خلال استخدام أساليب الإحصاء العلمية وتقنيات التحليل البياني.
3. **التعاون والشراكة**: يمكن للحكومة تعزيز التعاون مع الجهات المختلفة، بما في ذلك الهيئات الاحصائية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، لضمان استفادة كل الأطراف من البيانات والتقارير المتاحة.
4. **استخدام التكنولوجيا الحديثة**: يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لتحسين جودة وفعالية عملية جمع وتحليل المؤشرات.
5. **الشفافية والإفصاح**: يجب على الحكومة أن تكون شفافة في عملية جمع وتحليل المؤشرات، وأن تقوم بنشر البيانات والتقارير بشكل منتظم للمواطنين والمهتمين.

6. **تقييم السياسات واتخاذ القرارات**: يجب أن تستفيد الحكومة من نتائج تحليل المؤشرات في تقييم السياسات الحالية واتخاذ القرارات المستقبلية، مع التركيز على تحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المواطنين. باختيار الطرق والمنهجيات المناسبة واتباعها بشكل دقيق، يمكن للحكومة تعزيز قدرتها على رصد وتحليل المؤشرات الدولية وتحسين الأوضاع في العراق بشكل فعال.

الحادي عشر: خطة الإرتقاء الوطني في المؤشرات الدولية

لتحسين وضع العراق في المؤشرات الدولية، بالامكان تنفيذ خطة شاملة تعتمد على منهجية موضوعية تتضمن الخطوات التالية:

1. تحليل الوضع الحالي:
   أ. استعراض وتحليل مؤشرات الأداء الحالية في مختلف القطاعات والمجالات.
   ب. تحديد النقاط القوية والضعف والفجوات التي تؤثر على أداء العراق في المؤشرات الدولية.
2. تحديد الأولويات:
   أ. تحديد المجالات والقطاعات التي تحتاج إلى تحسين أدائها بناءً على التحليل السابق.
   ب. تحديد المؤشرات الرئيسية التي يجب التركيز عليها لتحقيق التحسين.
3. وضع الأهداف:
   أ. تحديد أهداف محددة وقابلة للقياس لتحسين أداء العراق في المؤشرات الدولية.
   ب. تحديد الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق تلك الأهداف.
4. تطوير السياسات والبرامج:
   أ. وضع سياسات وبرامج محددة تستهدف تحسين الأداء في المجالات المحددة.
   ب. توجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف المحددة بأفضل السبل الممكنة.
5. تنفيذ الخطة:
   أ. تنفيذ السياسات والبرامج المطروحة بشكل منهجي وفعال.
   ب. متابعة تقدم التنفيذ وتحديث الخطة حسب الحاجة.
6. تقييم الأداء:
   أ. قياس النتائج وتقييم أداء العراق في المؤشرات الدولية بانتظام.
   ب. تحليل الأسباب وراء أي تقدم أو تراجع واتخاذ الإجراءات اللازمة بناءً على النتائج.
7. تعزيز التعاون والشراكات:
   أ. تعزيز التعاون مع الجهات المختلفة داخل الحكومة ومن خارجها.

ب. العمل على بناء شراكات فعالة لتحقيق الأهداف المحددة.

8. الشفافية والإفصاح:

أ. الإفصاح عن البيانات والمعلومات ذات الصلة بشكل شفاف ومفتوح.

ب. توفير الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لضمان الشفافية والمساءلة.

9. التعلم والتحسين المستمر:

أ. تحليل الدروس المستفادة من التجارب السابقة وتطبيق التحسين المستمر.

ب. البحث عن فرص لتعزيز الأداء وتحسين المؤشرات بشكل مستمر.

من خلال تنفيذ هذه الخطوات وفقًا لمنهجية موضوعية، يمكن للعراق تحسين وضعه في المؤشرات الدولية وتحقيق التنمية والاستقرار المستدامين.

الثاني عشر: ادوار ومسؤوليات الجهات القطاعية

تتوزّع الأدوار والمسؤوليات بين الجهات المختلفة في الحكومة في موضوع رصد وتحليل المؤشرات الدولية على النحو التالي:

1. **وزارة التخطيط**: تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد الأولويات التنموية وتوجيه السياسات العامة لتحقيق التنمية المستدامة إذ تعمل على تنسيق جهود الجهات المعنية في جمع البيانات وتحليلها لتقديم تقارير دورية عن وضع العراق في مختلف المجالات.

2. **الجهاز المركزي للإحصاء**: يقوم بجمع البيانات الإحصائية من مختلف الجهات وتحليلها بما يتوافق مع المعايير الدولية للإحصاءات إذ يساهم في تطوير منهجيات جديدة لجمع البيانات وتوحيدها لضمان جودتها وموثوقيتها.

3. **الوزارات القطاعية**: تلعب وزارات مثل الصحة والتعليم والاعمار والاسكان دوراً مهماً في توفير البيانات والمعلومات ذات الصلة بقطاعاتها المختصة إذ تساهم في تحليل هذه البيانات وتقديم التقارير اللازمة لتقييم أداء القطاعات واتخاذ القرارات الملائمة.

4. **الهيئات البحثية والأكاديمية**: تقوم بدور هام في إجراء الأبحاث والدراسات التحليلية لتقديم التوصيات والمقترحات للحكومة في مختلف المجالات إذ تعمل على تطوير الأدوات والمنهجيات لتحليل المؤشرات الدولية وتحسين جودة البيانات والتقارير.

5. **المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية**: يلعب المجتمع المدني دورًا هامًا في رصد ومراقبة أداء الحكومة وتوفير المدخلات والتوصيات من وجهة نظر المواطنين والمجتمع المحلي إذ تساهم المنظمات غير الحكومية في تعزيز الشفافية والمساءلة وتعزيز التعاون مع الحكومة في مجال رصد وتحليل المؤشرات الدولية.

من خلال تعاون هذه الجهات وتبادل المعلومات والخبرات، يمكن للحكومة تحسين جودة عملية رصد وتحليل المؤشرات الدولية واتخاذ القرارات المستنيرة لتحسين الأوضاع في العراق.

الثالث عشر: أهم المؤشرات الوطنية المستهدفة

تتنوع المؤشرات الدولية التي يمكن رصدها لتقييم وضع العراق في مختلف المجالات، ومن بين المؤشرات الرصينة والمعتمدة:

1. **الناتج المحلي الإجمالي (نموذجًا للاقتصاد)**: يقيس الناتج المحلي الإجمالي النشاط الاقتصادي والتقدم الاقتصادي في البلد.
2. **معدل البطالة والتوظيف**: يعكس حجم العمالة الفعالة ومدى قدرة الاقتصاد على توفير فرص العمل.
3. **مؤشر التنمية البشرية (مثل مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة)**: يقيس جوانب الصحة والتعليم والدخل للمواطنين، مما يعكس جودة الحياة.
4. **مؤشر التنافسية العالمي**: يساعد في تقييم تنافسية الاقتصاد العراقي ومدى جاذبيته للاستثمار والأعمال.
5. **مؤشر الفساد (مثل مؤشر الفساد العالمي)**: يقيس مستوى الفساد في القطاعين العام والخاص، ويؤثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي.
6. **مؤشر حرية الصحافة**: يساهم في فهم مدى حرية الإعلام وحرية التعبير في البلد.
7. **مؤشر جودة البنية التحتية (مثل مؤشر البنية التحتية العالمي)**: يقيس جودة البنية التحتية، بما في ذلك النقل والطاقة والاتصالات والخدمات العامة.
8. **مؤشر السعادة العالمي**: يقيس مستوى السعادة والرضا في المجتمع، مما يساهم في تقييم جودة الحياة.

هذه بعض الأمثلة على المؤشرات الدولية الرصينة التي يمكن رصدها لتقييم وضع العراق في مختلف المجالات، وتوفر نقطة انطلاق قوية لتحليل الأداء واتخاذ القرارات.

الرابع عشر: التقييم الوطني للمؤشرات الدولية

تقييم جودة المؤشرات الدولية وموضوعيتها وحياديتها وعدم انحيازها يتطلب اتباع عملية منهجية دقيقة وشاملة، تكون أبرز معالمها الاتي:

1. تحليل المنهجية: يتعين تحليل المنهجية المستخدمة في تطوير وحساب المؤشرات، بما في ذلك المعايير والمنهجيات الإحصائية وطرق جمع البيانات المستخدمة.
2. التحقق من الدقة والموثوقية: يجب التحقق من دقة البيانات المستخدمة في حساب المؤشرات، وموثوقيتها من خلال استخدام أساليب الإحصاء العلمية والاختبارات الإحصائية المناسبة.

3. التحقق من الشمولية والتمثيلية: يتعين التحقق من شمولية المؤشرات وقدرتها على تمثيل الواقع بشكل صحيح وعدم التحيز لفئة معينة أو منطقة معينة.

4. تقييم الشفافية والمساءلة: يجب تقييم مدى شفافية المعلومات المستخدمة في حساب المؤشرات وكيفية جمعها وتحليلها، وضمان إمكانية الوصول إليها للجميع.

5. تقييم الحيادية وعدم الانحياز: يتعين التحقق من عدم وجود تحيز في اختيار المؤشرات أو تطويرها وتحليلها، وضمان عدم التأثير بشكل غير مبرر على النتائج.

6. التدقيق الخارجي: يمكن الاعتماد على تقييمات خارجية مستقلة للمؤشرات، مثل الاستعانة بخبراء مستقلين لتقديم تقييمات وتوصيات بشأن جودة وموضوعية المؤشرات.

7. المراجعة الدورية: يجب إجراء مراجعات دورية للمؤشرات وعملية حسابها للتأكد من استمرار جودتها وموضوعيتها وحياديتها.

8. الشفافية في المنهجية والعملية: يجب أن تكون المنهجية المستخدمة في تطوير واختبار المؤشرات شفافة، بمعنى أنه يجب أن تكون الطرق والأساليب المستخدمة واضحة ومعلنة للجميع.

9. استجابة للتحديثات والتطورات: يتعين على المؤشرات الدولية أن تكون مستجيبة للتطورات والتحديثات في البيئة والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

باعتماد هذه الخطوات والمنهجيات، يمكن تقييم جودة المؤشرات الدولية وضمان موضوعيتها وحياديتها، مما يسهم في استخدامها بشكل فعال في تقييم الأداء واتخاذ القرارات.

مصادر مهمة

- **العربية:**

1. "مؤشرات الأداء الدولية: النظرية والتطبيقات"، عبد الله الشيخ، (2020).
2. "مبادئ المنهجية في تحليل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية"، سمير ناجي، (2019).
3. "المؤشرات الدولية لتقييم النمو والتنمية في الدول العربية"، جمال الفيومي ونبيلة علي، (2018).
4. "تحليل البيانات واستخدام المؤشرات في البحوث الاقتصادية والاجتماعية"، محمد الحجي وفاطمة النجار، (2017).

- **الأجنبية:**

1. "Introduction to Social Research: Quantitative and Qualitative Approaches" ،by Keith F. Punch (2021).

2. "Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches" ،by John W. Creswell and J. David Creswell (2021).
3. "The SAGE Handbook of Research Methods" ،by Pertti Alasuutari, Leonard Bickman, and Julia Brannen (2020).
4. "Handbook of Research Methods in Health Social Sciences" ، Pranee Liamputtong (2019).
5. "Data Analysis with SPSS: A First Course in Applied Statistics" ،by Stephen A. Sweet and Karen A. Grace-Martin (2019).

- **اخرى:**

1. المنظمة العربية للتنمية الإدارية: توفر تقارير ومنشورات تحتوي على بيانات ودراسات حول المؤشرات الدولية في مختلف المجالات، وتستخدم منهجيات بحث علمية لتحليل البيانات واستنتاج النتائج.
2. مراكز الأبحاث والمؤسسات الأكاديمية في الدول العربية: تنتج دراسات وأبحاث تستخدم المنهجيات البحثية الحديثة لتقييم وتحليل المؤشرات الدولية وتطبيقاتها، وتنشر في المجلات العلمية المحكمة.
3. منظمة الأمم المتحدة:United Nations تقوم بجمع البيانات وتحليلها باستخدام المنهجيات الإحصائية الحديثة، وتنشر التقارير العلمية التي ترتكز على الأدلة والبيانات الموثوقة.
4. مؤسسة هيريتيج للحرية الاقتصادية والتنافسيةHeritage Foundation: تنشر تقارير سنوية تقوم فيها بتحليل المؤشرات الدولية باستخدام المنهجيات البحثية المتقدمة والمعترف بها عالمياً.
5. منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOECD: تقوم بإجراء البحوث والتحاليل باستخدام المنهجيات البحثية الحديثة لقياس الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
6. معهد بروكنغزBrookings Institution: يقوم بإنتاج أبحاث علمية تستخدم المنهجيات البحثية المتقدمة لتحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية الدولية.

المؤشرات الدولية

في عالمنا المعاصر تُعدّ المؤشرات الدولية أدوات قيّمة لقياس أداء الدول في مختلف المجالات، مثل الاقتصاد والحكم والتنمية البشرية والامن. تُقدم هذه المؤشرات معلومات قيّمة لصانعي السياسات والباحثين والمستثمرين، وتساعد في تحديد نقاط القوة والضعف في الدول المختلفة.

ببساطة يمكن تشبيه المؤشرات بالآتي:

تخيل أنك تقود سيارة،

- **المؤشرات الدولية** هي مثل لوحة القيادة التي تُظهر لك معلومات حاسمة حول "مسار" بلدك أو منطقتك أو منظمتك في مختلف المجالات، مثل التنمية البشرية والحكم الرشيد والاقتصاد.
- **تُساعدك هذه المعلومات على:**

– **فهم** ما إذا كان بلدك أو منطقتك أو منظمتك تسير في الاتجاه الصحيح أم لا.

– **تحديد** المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

– **مُقارنة** أدائك مع أداء الدول أو المناطق أو المنظمات الأخرى.

– **اتخاذ** قرارات أفضل لتحقيق التقدم.

مثال بسيط على بعض المؤشرات الدولية:

- **سرعة السيارة** :تُشير إلى مدى سرعة تقدم بلدك أو منطقتك في تحقيق أهدافها.
- **مستوى الوقود** :يُشير إلى مدى توفر الموارد اللازمة لتحقيق أهدافك.
- **حالة الطريق** :تُشير إلى التحديات التي تواجهها بلدك أو منطقتك أو منظمتك في تحقيق أهدافها.

اهمية هذه المؤشرات

تكمن أهمية هذه المؤشرات في:

1. **قياس التقدم:** تتيح هذه المؤشرات للدول قياس تقدمها على مدار الزمن في مجالات محددة، مثل الاقتصاد، التعليم، الصحة، الحكم، البيئة ومقارنة أدائها مع أداء الدول الأخرى، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.
2. **تحديد نقاط القوة والضعف:** تساعد المؤشرات الدول على تحديد نقاط قوتها ونقاط ضعفها في مختلف المجالات، مما يمكنها من وضع خطط استراتيجية لتحسين أدائها.

3. **جذب الاستثمارات:** تلعب المؤشرات دوراً هاماً في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدول، حيث تفضل رؤوس الأموال والشركات الاستثمارية الدول ذات التصنيفات العالية في المؤشرات المتعلقة ببيئة الاعمال، مثل مؤشر حرية الاقتصاد، ومؤشر التنافسية العالمية.
4. **تعزيز التنافسية العالمية:** تشجع المؤشرات الدول على تحسين أدائها في مختلف المجالات، مما يعزز قدرتها على التنافس على المستوى الدولي.
5. **تحسين السياسات الحكومية:** تستخدم نتائج المؤشرات من قبل الحكومات لتحسين السياسات الحكومية وتطوير برامج وخطط تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

خصائص المؤشرات الدولية

تصدر العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية وبشكل دوري عدداً من التقارير والمؤشرات وقواعد البيانات حول القضايا الاقتصادية والمالية والبيئية والاجتماعية، وذلك بهدف استعمالها من طرف واضعي الخطط والسياسات التنموية والمهتمين بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي والمستثمرين ووكالات التصنيف الدولية. ان اعداد هذه المؤشرات يقوم على منهجيات ومفاهيم إحصائية موحدة تسهل دراسة وتقييم أداء الدول من فترة إلى أخرى وبالمقارنة مع بقية دول العالم. اهم خصائص هذه المؤشرات هي:

1. يتم حساب قيم المؤشرات باستخدام طرق متسقة.
2. تُستند المؤشرات الدولية إلى بيانات واقعية وموضوعية.
3. لا تتأثر قيم المؤشرات بآراء أو تحيزات شخصية
4. تُتيح المؤشرات الدولية مقارنة أداء الدول أو المناطق أو المنظمات في مختلف المجالات يمكن استخدام المؤشرات الدولية لتتبع التقدم بمرور الوقت.
5. تخضع المؤشرات الدولية لمراجعة وتدقيق صارمين لضمان موثوقيتها.
6. يمكن أن تُستخدم المؤشرات الدولية لتنسيق الجهود بين الدول أو المناطق أو المنظمات لتحقيق أهداف مشتركة.

الملاحظات حول المؤشرات الدولية

تتعرض بعض المؤشرات لانتقادات مستمرة حول دقة ومصداقية هذه المؤشرات، لأسباب منها:

1. اعتماد بعض التقارير في حساب مؤشراتها وترتيب الدول وفقاً لهذه المؤشرات على بيانات واحصاءات ومعلومات مستمدة من تقارير أخرى، وهي اصلاً عرضه لانتقادات مستمرة حول دقتها ومصداقيتها.

2. يعتبر البعض بانه قد **تكون** البيانات المصدرية **متحيزة** لصالح دول أو مناطق أو منظمة معينة، **مما قد يؤدي إلى نتائج غير عادلة في المؤشرات الدولية. على سبيل المثال،** قد تُعطي بعض مؤشرات الحكم وزناً أكبر **للمؤسسات الديمقراطية، وتتجاهل فعالية** هذه المؤسسات في تحقيق **العدالة والرفاهية** للناس.
3. قد لا تأخذ المؤشرات الدولية التي تعتمد على بيانات تقارير أخرى في الاعتبار السياق الخاص بكل دولة أو منطقة أو منظمة.
4. قد تكون البيانات المصدرية غير دقيقة أو غير كاملة أو قديمة. مما قد يؤدي إلى نتائج مضللة في المؤشرات الدولية. على سبيل المثال، قد تعتمد بعض مؤشرات الفقر على بيانات المسح التي لا تشمل جميع السكان.

على الرغم مما تتعرض له هذه المؤشرات من انتقادات عديدة، الا انها أصبحت مرجعاً اساسياً وضرورياً للحكومات والمستثمرين ومنظمات الاعمال والقطاع الخاص في العالم.

المؤشرات الدولية وتصنيفات العراق فيها

على مدى السنوات الأخيرة تشير معظم المؤشرات الدولية إلى أنّ العراق يعاني من ضعف كبير وتصنيفات متدنية في المؤشرات، مثل مؤشر التنمية البشرية ومؤشر ريادة الاعمال ومؤشر مدركات الفساد، مما يُعيق تنافسيته على المستوى الدولي.

أبرز المؤشرات

1. **مؤشر مدركات الفساد (CPI) Corruption Perception Index**

مؤشر مدركات الفساد هو مؤشر سنوي يُنشر من قبل **منظمة الشفافية الدولية** منذ عام 1995. ويصنف المؤشر الدول حسب مستوياتها المتصورة من الفساد في القطاع العام، على النحو الذي تحدده تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي.

حيث يقوم المؤشر بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين. تعرف المنظمة الفساد **بانه إساءة استغلال السلطة المؤتمنة من اجل المصلحة الشخصية.** **احتل العراق المرتبة 154 من مجموع 180** دولة لتصنيف عام 2023 وبذلك يعتبر العراق **حقق تقدماً طفيفاً** عن عام 2022 حيث احتل المركز 157.

لا يزال هذا الترتيب منخفضاً للغاية، ويشير إلى ان العراق لا يزال يعاني من مستويات عالية من الفساد.

اثار المؤشر على العراق:

- **انخفاض الاستثمار الأجنبي**: يميل المستثمرون والشركات الأجنبية إلى تجنب الدول ذات المستويات العالية من الفساد، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي في العراق.
- **ارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال**: تضطرّ الشركات في العراق إلى دفع رشاوى ورسوم غير رسمية للتعامل مع البيروقراطية الفاسدة، مما يزيد من تكلفة ممارسة الأعمال ويُقلّل من ربحيتها.
- **ضعف النمو الاقتصادي**: يُؤدّي انخفاض الاستثمار وارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال إلى ضعف النمو الاقتصادي في العراق، مما يُؤثّر سلبًا على مستويات المعيشة والوظائف.
- **فقدان الثقة بالحكومة**: يُؤدّي الفساد إلى فقدان الثقة بالحكومة والمؤسسات العامة، مما يُضعف شرعيتها ويُقلّل من قدرتها على حُكم البلاد بشكل فعّال.
- **ازدياد عدم الاستقرار السياسي**: قد يُؤدّي فقدان الثقة بالحكومة إلى ازدياد عدم الاستقرار السياسي والاحتجاجات الاجتماعية، مما يُهدّد الأمن القومي للبلاد.
- **ضعف سيادة القانون**: يُؤدّي الفساد إلى ضعف سيادة القانون وتشجيع الإفلات من العقاب، مما يُؤدّي إلى انتشار الجريمة وانعدام الأمن.
- **ازدياد الفقر وضعف الخدمات العامة**: خصّص الموارد التي كان يُمكن استخدامها لتوفير الخدمات العامة، مثل التعليم والرعاية الصحية، للأنشطة الفاسدة، مما يُؤدّي إلى ضعف جودة هذه الخدمات.

✓ **لتحسين تصنيف العراق في هذا المؤشر يجب اتخاذ خطوات جادة وفعالة تشمل:**

أ. تحديد العوامل الرئيسية التي تساهم في مستويات الفساد العالية مثل البيروقراطية المفرطة وضعف سيادة القانون وغيرها.

ب. نشر المعلومات المالية والإدارية بشكل دوري ومنتظم.

ج. زيادة تفعيل دور المؤسسات الرقابية، مثل هيئة النزاهة ولجان مكافحة الفساد.

د. محاسبة الفاسدين دون تمييز.

هـ. تعزيز المشاركة المدنية في الرقابة على عمل الحكومة.

و. ضمان استقلال القضاء ونزاهته وعكس صورة إيجابية للمجتمع الدولي عن عمل القضاء.

ز. مقارنة تصنيف العراق بتصنيف دول الخليج والدول الإقليمية، وكذلك بتصنيف الدول التي حققت تقدماً كبيراً في مكافحة الفساد.

2. مؤشر الحرية الاقتصادية Global Freedom Index

يصدر المؤشر بشكل سنوي منذ عام 1995 بالتعاون **بين مؤسسة (هيريتج فاونديشن) ومجلة (وال ستريت جورنال)**.

يعمل هذا المؤشر على قياس وتقييم أربعة جوانب أساسية من جوانب البيئة الاقتصادية التي تمثل موضع عمل سياسات الحكومات على مستوى العالم (سيادة القانون، حجم الحكومة والانفتاح الاقتصادي والكفاءة التنظيمية).

ويتسم هذا المؤشر باعتماده الأساسي على قياس مؤشرات كمية الطابع في مختلف المجالات الاقتصادية التي تقوم بتقييمها، وهو ما يكسبه موضوعية اعلى كأداة لتتبع الأداء وللمقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول.

يصنف التقرير اقتصاديات 186 دولة حسب درجة الحرية الاقتصادية باحتساب النقاط على مقياس من 0 إلى 100. تجدر الإشارة إلى انه تتسم منهجية اعداد هذا المؤشر بالاعتماد على بيانات ومؤشرات ذات طابع كمي مما يكسبه ميزة الموضوعية والبعد عن تحيزات المنهجيات القائمة على الاستبيان.

العراق خارج التصنيف حيث جاء العراق ضمن 8 دول لم يتم تصنيفها عالميا بشأن الحرية الاقتصادية بسبب نقص البيانات.

يُعدّ عدم تصنيف العراق ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية **مؤشراً سلبياً خطيراً، ولذلك له العديد من التأثيرات السلبية على مختلف جوانب الحياة في البلاد.**

اثار المؤشر على العراق

- انخفاض الاستثمار الأجنبي.
- ضعف النمو الاقتصادي.
- ارتفاع معدلات البطالة.
- فقدان الثقة بالحكومة.

يُؤدّي عدم تصنيف العراق ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية إلى تشويه سمعة العراق على الصعيد الدولي، مما يُصعّب عليها جذب السياحة والاستثمارات الأجنبية.

أسباب عدم تصنيف العراق ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية هي:

أ. نقص البيانات، كون الحكومة العراقية لا تقدم البيانات الكافية لمؤسسة هيريتيج فاونديشن، الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر، لتقييم مختلف جوانب حرية الاقتصاد في البلاد بدقة.

ب. يُعدّ الفساد عقبةً كبيرةً أمام الاستثمار وممارسة الأعمال في العراق، حيث يُثبط المستثمرين ويُعيق نموّ القطاع الخاص.

ج. ضعف البنية التحتية في العراق.

د. تُعدّ الإجراءات البيروقراطية في العراق مُعقدةً ومُكلفةً، مما يُثبّط الاستثمار ويُعيق نموّ الشركات.

✓ **الإجراءات الحكومية التي يمكن اتخاذها لتحسين حرية الاقتصاد في العراق:**

أ. تقديم البيانات الكافية لمؤسسة هيريتيج فاونديشن، الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر.

ب. تعزيز سيادة القانون.

ج. تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتسهيل ممارسة الأعمال.

د. تقليل عدد اللوائح والأنظمة التي تنظم النشاط الاقتصادي.

هـ. تنظيم الضرائب وتبسيط نظامها وإلغاء الضرائب التي تعيق النشاط الاقتصادي.

و. الاستثمار في مشاريع البنية التحتية التي تعزز النمو الاقتصادي

ز. الانفتاح على التجارة الخارجية وتخفيف القيود على الاستيراد والتصدير.

ح. استشارة القطاع الخاص في عملية صنع السياسات.

3. مؤشر التنافسية العالمية Global Competitiveness Index

يصدر مؤشر التنافسية العالمي من قبل **المنتدى الاقتصادي العالمي** منذ عام 1979 وبشكل سنوي. يهدف المؤشر إلى قياس القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول التي يغطيها تقرير التنافسية وإيجاد تصنيف لهذه الدول حسب مستوى قدرتها التنافسية على المستوى الدولي والعوامل المحددة لها. ويستند ترتيب الدول وفقاً لمؤشر التنافسية العالمي إلى 114 مؤشر فرعي مجمعة في 12 ركيزة أساسية تمثل بمجموعها المرتكزات الأساسية للتنافسية.

العراق خارج التصنيف

أسباب عدم تصنيف العراق في المؤشر منها:

أ. **عدم توافر البيانات الكافية من مصادر موثوقة.**

ب. يعتمد مؤشر التنافسية العالمي على بيانات من مصادر موثوقة، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمسح العالمي للشركات. مما يجعل من الصعب على المنتدى الاقتصادي العالمي تقييم تنافسية العراق.

ج. **يعاني العراق من ضعفٍ في بيئة الأعمال،** مما يُعيق الاستثمار وجذب الشركات الأجنبية. وتشمل بعض مشاكل بيئة الأعمال في العراق: الفساد، عدم الاستقرار السياسي، ضعف البنية التحتية، الإجراءات البيروقراطية المعقدة.

د. **يُعاني العراق من أعمال عنفٍ من قبل الجماعات المسلحة،** مما يُشكل خطراً على الأرواح والممتلكات، فضلاً عن تفشي الجريمة المنظمة مما يعيق الاستثمار والاعمال التجارية.

تنافسية الاقتصادات العربية احتل العراق بالمرتبة الـ 15 بمؤشر تنافسية الاقتصادات العربية

حل العراق في المركز 21 في بيئة وجاذبية الاستثمار على مستوى المجموعة ككل في العدد السابع، مقارنة بالمركز السابع عشر في العدد السادس. في حين حلت في المركز 17 في مؤشر الاقتصاد الكلي مقارنة بالمركز 16 على مستوى المجموعة ككل في العدد السادس.

على المستوى المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية، حلت العراق 22 على المستوى المجموعة ككل، في حين استحوذت على المركز 21 في العدد السادس على مستوى المجموعة ككل.

✓ **الإجراءات الحكومية التي يمكن اتخاذها لتحسين تصنيف العراق:**

- التعاون مع المنظمات الدولية لتوفير البيانات اللازمة لتقييم تنافسية العراق.
- تحسين بيئة الأعمال.
- تحسين البنية التحتية.
- الانفتاح على التجارة الدولية والعالمية.
- الاستفادة من الموارد الطبيعية.
- تعزيز دور القطاع الخاص.

4. مؤشر التنمية البشرية Human Development Index

هو مؤشر مركب يصدره **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** بشكل سنوي منذ عام 1990، ويقيس مستوى التنمية البشرية في الدول والمكونة من الدخل والصحة والتعليم، ويقوم المؤشر على منهجية ترى ان التنمية تتمثل في توسيع قدرات وخيارات البشر.

يسمح مؤشر التنمية البشرية بتقييم جزء من متطلبات التنمية البشرية الواسعة. بالإضافة إلى ذلك، فانه لا يعكس عدم المساواة في الدخل والفقر والقدرة على النفاذ إلى التعليم والصحة والتفاوت بين الجنسين، وهذا ما دفع معدوا تقرير التنمية البشرية في عام 2010 إلى مراجعة المؤشر واقتراح مؤشر التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة Inequality-adjusted Human Development Index.

احتل العراق المرتبة 128 لتقرير البلدان حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022 حيث انخفض المؤشر عن السنوات السابقة حيث احتل المرتبة 123 عالمياً في عام 2020 والمرتبة 120 في عام 2019، مما يعني ان العراق لازال بعيدا عن الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة.

أسباب تدني تصنيف العراق في هذا المؤشر:

- اثرت النزاعات والأعمال المسلحة سلباً على جميع جوانب الحياة في العراق، وتُعيق تحقيق التنمية البشرية.
- يعاني العراق من أزمة اقتصادية خانقة، مما يُؤثّر على مستوى المعيشة والخدمات الأساسي.
- يعاني العراق من معدلات بطالة مرتفعة، خاصة بين الشباب.

- لا تزال جودة التعليم في العراق منخفضة، مما يُؤثّر على مهارات القوى العاملة.
- يعاني نظام الرعاية الصحية في العراق من نقص في الموارد والإمكانيات، مما يُؤثّر على صحة السكان.

الاثار المترتبة على العراق:

- التأثير على التنمية الاقتصادية والاستثمار الخارجي في العراق.
- ازدياد التوتر الاجتماعي وتفاقم مشكلتي الفقر والبطالة بالإضافة إلى انتشار الجريمة المنظمة.
- ضعف العراق في المنافسة في الاقتصاد العالمي.

✓ **ولمعالجة هذه التحديات وتحقيق التقدم في مؤشر التنمية البشرية، يجب على الحكومة العراقية:**

- العمل على إنهاء النزاعات والأعمال المسلحة وتحقيق السلام والاستقرار.
- معالجة الأزمة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي.
- خلق فرص عمل جديدة للشباب.
- الاستثمار في البنية التحتية.
- تحسين جودة التعليم.
- تعزيز نظام الرعاية الصحية.

5. مؤشر الفجوة بين الجنسين The Global Gender Gap Index

يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) بشكل سنوي، ويخدم كإطار مخصص لإدراك وقياس حجم التفاوت القائم بين الجنسين في العالم ومتابعة تقدمها من خلال عدد من المعايير الاقتصادية، والسياسية والتعليمية والصحية. ويقوم المؤشر بترتيب البلدان على سلم مقياس يسمح بعقد مقارنات بين مختلف المناطق ومختلف فئات الدخل. وقد صمم المؤشر لفتح النقاش ونشر الوعي حول التحديات التي تفرضها الفجوة بين الجنسين وتعريف العالم بالفرص الممكنة للحد من هذه الفجوة.

يواجه المؤشر قيوداً عديدة أهمها الاخذ بالاعتبار التمثيل النيابي الوطني واستبعاد التمثيل على المستوى المحلي. كما تفتقر بيانات العمل لإحصائيات حول فرص العمل والدخل والعمل غير المدفوع الاجر.

العراق خارج التصنيف

يُعدّ عدم تصنيف العراق ضمن مؤشر الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أمراً سلبياً له العديد من الآثار والتداعيات على مختلف جوانب الحياة في العراق، **ويمكن تلخيص أهمّ هذه الآثار على النحو التالي:**

- تُؤدّي الفجوة بين الجنسين إلى تفاقم مشكلة البطالة بين النساء، وذلك لضعف فرص العمل المتاحة لهن.

- تفاقم المشكلات الاجتماعية، مثل العنف الأسري والطلاق وجرائم الشرف.
- تُؤثّر الفجوة بين الجنسين سلباً على التماسك الاجتماعي

ويرجح أن انخفاض تصنيف العراق في مؤشر التنمية البشرية لعام 2023 قد إثر سلباً على تصنيفه في مؤشر الفجوة بين الجنسين، وذلك لارتباط مؤشري التنمية البشرية والفجوة بين الجنسين ببعضهما البعض.

✓ **الإجراءات الحكومية التي يمكن اتخاذها لتحسين تصنيف العراق:**

- العمل على تعزيز مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة، خاصة في القوى العاملة والمناصب القيادية.
- ضمان المساواة في الأجر بين الجنسين.
- تحسين فرص حصول المرأة على التعليم والرعاية الصحية.
- مكافحة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله.
- سنّ القوانين والتشريعات التي تُعزّز حقوق المرأة.

6. مؤشر راس المال البشري Human Capital Index

يصدر عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2015. يحدد هذا المؤشر مقدار مساهمة الصحة والتعليم في الإنتاجية المتوقع ان يحققها الجيل القادم من العمال. ويمكن هذا المؤشر مختلف الدول من تقييم مدى نجاح أو اخفاق سياساتها وبرامجها الرامية إلى تنمية مواردها البشرية والعناية برأسمالها البشري كما وكيفا من اجل تعزيز النمو الاقتصادي.

احتل العراق المرتبة 143 من أصل 174 دولة بدرجة (0.41) في عام 2020 وهو موقع متأخر مقارنة بدول الخليج العربي اذ افاد المؤشر بان دولة الامارات العربية جاءت في المرتبة 44 عالمياً والأولى عربياً وثالثاً على مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

ويشير هذا التصنيف إلى أنّ العراق يُعاني من ضعف في مستوى رأس المال البشري، وذلك لعدة أسباب، منها:

- انخفاض معدلات التعليم.
- ضعف جودة التعليم.
- ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب.
- انخفاض معدلات العمر المتوقع.
- سوء التغذية.

✓ **الإجراءات الحكومية التي يمكن اتخاذها من قبل الحكومة هي:**

- **زيادة الاستثمار في التعليم** من خلال بناء المزيد من المدارس وتحسين جودة التعليم وتوفير فرص التعليم للجميع.
- **خلق فرص عمل للشباب** من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحفيز الاستثمار في القطاع الخاص.
- **تحسين مستوى الرعاية الصحية** من خلال بناء المزيد من المستشفيات والمراكز الصحية وتوفير الأدوية المستلزمات الطبية.
- **مكافحة سوء التغذية** من خلال توفير برامج التغذية المدرسية وتحسين مستوى الوعي بأهمية التغذية.

7. مؤشر ريادة الاعمال العالمي Global Entrepreneurship Index

يصدر المؤشر من قبل **المعهد العالمي لريادة الاعمال والتنمية** منذ عام 1999. يقيس مؤشر ريادة الاعمال العالمي سلامة البيئة التنظيمية للمشاريع في 137 دولة يغطيها المؤشر. ويساعد المؤشر في تصنيف الدول حسب اداءها، كما يسهل عمليات المقارنة فيما بينها في كل ما يتعلق بجهود وسياسات دعم ريادة الاعمال.

في عام 2023، احتل العراق المرتبة 125 من بين 137 دولة في مؤشر ريادة الأعمال العالمي، وذلك يعني أن العراق ضمن الدول ذات معدلات ريادة الأعمال المنخفضة. ويُعدّ هذا التصنيف مؤشراً على ضعف بيئة الأعمال في العراق.

وتراجع العراق في الترتيب عن العام السابق، حيث احتل المرتبة 122 في عام 2022

8. مؤشر العولمة KOF Globalization Index

يصدر سنوياً عن المعهد السويسري للأبحاث الاقتصادية منذ عام 1970 ويقيس البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للعولمة. يتم استخدامه لرصد المتغيرات في مستوى العالم في مختلف البلدان.

جاء العراق في المرتبة 99 عالمياً من أصل 193 دولة في مؤشر القوى الناعمة العالمي، وبعدد نقاط بلغ (34.2) من (100)، وجاء في هذا الموقع مرتفعاً عن مرتبته السابقة في عام 2023، والتي بلغت (116).

9. مؤشر "أجيليتي" اللوجستي

مؤشر أجيليتي للأسواق الناشئة هو تقرير سنوي صادر عن **شركة أجيليتي العالمية لخدمات النقل واللوجستيات**. يقيم المؤشر 50 سوقاً ناشئاً رائداً في العالم من حيث قدرتها التنافسية الشاملة في مجال الخدمات اللوجستية. وذلك بناء على أربعة ابعاد رئيسية (كفاءة البنية التحتية اللوجستية، كفاءة الخدمات

اللوجستية، التكاليف اللوجستية، القدرة على الابتكار). ويُعتبر هذا المؤشر مرجعاً مهماً في قطاع اللوجستيات.

العراق خارج مؤشر "أجيليتي" اللوجستي لعام 2024

10. مؤشر الأداء اللوجستي Logistics Performance Index

هو مؤشر مركب يقيس جودة البنية التحتية المساندة للأنشطة اللوجستية للدول يصدر من قبل **البنك الدولي**

(ادارتي التجارة والنقل). وهو يساعد هذه الدول على تحديد الفرص والتحديات التي تواجهها في مجال اللوجستيات التجارية وبالتالي تحديد نوعية السياسات لتحسين أدائها في هذا المجال.

احتل العراق المركز 115 من أصل 138 في مؤشر الأداء اللوجستي لسنة 2023

11. مؤشر المعرفة العالمي Global Knowledge Index

يصدر المؤشر سنوياً. وهو نتاج مبادرة **مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم للمعرفة** بهدف قياس المعرفة باعتباره مفهوم شامل وثيق الصلة بمختلف ابعاد الحياة الإنسانية المعاصرة.

12. مؤشر الإرهاب العالمي GTI

هو تقرير سنوي ينشره **معهد الاقتصاد والسلام**. يقدم المؤشر ملخصاً شاملاً للتوجهات والأنماط العالمية التي تؤثر على الإرهاب منذ عام 2000. ينتج المؤشر عن مجموع نقاط مركب لتقديم تصنيف ترتيبي للدول حسب تأثير الإرهاب.

حل العراق في المرتبة 11 من أصل 163 دولة حول العالم، في قائمة الدول الأكثر تضررا من الإرهاب في مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2024. وبحسب المؤشر، فأن عدد نقاط العراق في مؤشر الإرهاب والذي يتم قياسه بحسب عدد الحوادث والوفيات والاصابات والرهائن، فأن نقاط العراق بلغت 7.07 من أصل 10 نقاط، فيما جاءت بوركينا فاسو بالمرتبة الأولى بعدد نقاط بلغ 8.5 نقاط.

13. تقرير ممارسة الأعمال

هو دراسة تقوم بها **مجموعة البنك الدولي** سنويا منذ سنة 2004 وهي موجهة لقياس التكلفة المترتبة على القطاع الخاص نتيجة للقوانين والإجراءات المنظمة للأنشطة الاقتصادية، وذلك في أكثر من 180 دولة.

تتضمن الدراسة تحليلا تفصيليا للتكاليف والإجراءات الإدارية المفروضة على شركات القطاع الخاص في كل من الدول المشاركة في التقرير، ومن ثم المقارنة بينها وإصدار قائمة بتصنيفاتها.

يقيس التقرير اللوائح التنظيمية في 190 اقتصاداً عبر 12 مجالاً (أو مؤشّراً) لتنظيم أنشطة الأعمال بغرض تقييم بيئة الأعمال في كل اقتصاد. وتم استخدام 10 من هذه المؤشرات لتقدير مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هذا العام. وهذا هو العدد السابع عشر من هذه الدراسة التي حفزت الحكومات حول العالم على إجراء إصلاحات في أنشطة الأعمال بهدف تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

ويأتي العراق في المرتبة 172 عالميّاً (من بين 190 دولة)، وبـ 44.7 نقطة فقط (من 100 نقطة)، ولا تأتي بعده في الترتيب إلاّ دول مثل أفغانستان وليبيا وجنوب السودان وأرتيريا وتشاد وتيمور وأنغولا والصومال.

وذلك يعني أنّ العراق يُعاني من بيئة أعمال صعبة نسبياً. ويعود ضعف بيئة الاعمال في العراق إلى العديد من العوامل، منها:

- انخفاض مستوى الاستقرار السياسي والأمني.
- الفساد
- ضعف البنية التحتية.
- صعوبة الحصول على التمويل.
- البيروقراطية.

✓ **الإجراءات الحكومية التي يمكن اتخاذها من قبل الحكومة هي:**

- تحسين مستوى الاستقرار السياسي والأمني من خلال مكافحة الفساد والإرهاب والجريمة.
- تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين سيادة القانون.
- تطوير البنية التحتية من خلال الاستثمار في الكهرباء والماء والمواصلات.
- تقديم قروض وامتيازات لرواد الاعمال.

14.مؤشر الجريمة المنظمة العالمي The Global Organized Crime Index (OCIndex)

يصدر عن المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية (GI-TOC). يقيس المؤشر القدرة على الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة في 193 دولة على ثلاث ركائز رئيسية – الأسواق الإجرامية –، والجهات الفاعلة الإجرامية، والقدرة على الصمود.

احتل العراق المرتبة 8 عالمياً من بين 193 دولة في مؤشر الجريمة المنظمة العالمي لعام 2023. هذا يعني أنّ العراق يُعاني من مستوى مرتفع من الجريمة المنظمة. **وتعود ارتفاع مستويات الجريمة المنظمة في العراق إلى العديد من العوامل، من أهمها:**

- الاضطرابات السياسية والأمنية المستمرة والتي توفر بيئة مواتية لنمو وانتشار الجريمة المنظمة.
- انتشار الفساد والذي يساهم في تفاقم الجريمة المنظمة.
- ضعف سيادة القانون.
- ارتفاع معدلات البطالة والتي تدفع بعض الأشخاص إلى الانخراط في الجريمة المنظمة.
- الموقع الجغرافي الاستراتيجي للعراق والذي يستخدم لتهريب المخدرات والأسلحة.

✓ **إنّ رفع تصنيف العراق في مؤشر الجريمة المنظمة العالمي يتطلب جهداً مُستمراً من قبل الحكومة العراقية، وأبرز الإجراءات الحكومية التي يمكن اتخاذها من قبل الحكومة هي:**

أ. تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد بشكل جادّ وفعال، وذلك من خلال إصلاحات قضائية وإدارية شاملة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، ومحاسبة الفاسدين.

ب. وإعادة هيكلة هذه الأجهزة لجعلها أكثر كفاءة ومهنية. وتعزيز التنسيق بين الوكالات.

ج. على الحكومة العراقية وضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الجريمة المنظمة كون الاستراتيجيات السابقة لم تحد من هذه الظاهرة، وتحديد الأهداف والغايات المراد تحقيقها، وتحديد الأولويات والموارد اللازمة، وآليات التنفيذ والمتابعة والتقييم.

د. تعزيز التعاون الدولي مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية، لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود. وتبادل المعلومات والخبرات، والمشاركة في العمليات المشتركة، والاستفادة من المساعدة التقنية والمالية.

15.مؤشر الحكومة الالكترونية E-Government Index

يصدر من قبل **إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الأمم المتحدة** كل سنتين. ويمثل التقرير دراسة استقصائية للحكومة الالكترونية تعمل على تقييم مستوى التطور في استخدام وتنمية الحكومة الالكترونية في الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة البالغ عددهم 193 دولة، ويستند المؤشر إلى ثلاث ابعاد رئيسية تتضمن، توفير الخدمات الالكترونية، والبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالإضافة إلى القدرة البشرية.

تراجع العراق ثلاثة مراكز بمؤشرات الحكومة الإلكترونية ليصل إلى المركز 146 عالمياً. وذلك يعني أنّ العراق يُعاني من مستوى متدن من الحكومة الإلكترونية.

ويعد العراق الدولة الوحيدة عالميا الذي يصنف من الدول متوسطة الدخل وحقق تراجعا في مؤشر الحكومة الالكترونية بالرغم من الاستراتيجيات والخطط واللجان والهيئات التي شكلت منذ 2008 لتحقيق الحكومة الالكترونية الا ان كل هذه الخطط بائت بالفشل وأدت إلى تراجع تسلسل العراق عالميا على مستوى الحكومة الالكترونية.

وبشكل عام، فإنّ العراق يُعاني من ضعف في جميع أبعاد الحكومة الإلكترونية. وذلك يعود إلى العديد من العوامل، من أهمها:

- ضعف البنية التحتية للاتصالات حيث يُعاني العراق من نقص في توفر الإنترنت ذي النطاق العريض، والتي تُعدّ ضرورية لتقديم الخدمات الإلكترونية.
- يُعاني موظفو الحكومة العراقية من نقص في المهارات اللازمة لتطوير وتقديم الخدمات الإلكترونية.
- تُعاني الحكومة العراقية من نقص في الموارد المالية اللازمة للاستثمار في الحكومة الإلكترونية.
- تُعاني الإجراءات الحكومية في العراق من البيروقراطية، والتي تُعيق تقديم الخدمات الإلكترونية بشكل سريع وفعّال.

✓ **الإجراءات الحكومية التي يمكن اتخاذها من قبل الحكومة هي:**

- تطوير استراتيجية وطنية شاملة للحكومة الالكترونية، تحدد الأهداف والغايات المراد تحقيقها، وتحديد الأولويات والموارد اللازمة، واليات التنفيذ والمتابعة والتقييم.
- انشاء جهة مستقلة وطنية تعنى بالحكومة الالكترونية تكون مسؤولة عن تنفيذ استراتيجية الحكومة الالكترونية، وتنسيق الجهود بين مختلف الجهات المعنية.
- تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق اهداف الحكومة الالكترونية.
- تحسين النية التحتية للاتصالات من خلال زيادة نطاق تغطية الانترنت ذي النطاق العريض وتحسين جودته، لضمان وصول جميع المواطنين إلى الخدمات الالكترونية.
- بالإضافة إلى تحسين الاستقرار السياسي ومكافحة الفساد.

16. مؤشر الامن السيبراني Global Cybersecurity Index

يصدر هذا المؤشر سنوياً عن **الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية**. ويعمل المؤشر على تقييم المشهد العام للامن السيبراني في الدول الأعضاء في الاتحاد والبالغ 193 دولة. ويستند المؤشر على خمسة ركائز رئيسية وهي العوامل القانونية والتقنية والترتيبات التنظيمية وبناء القدرات والتعاون.

يحتل العراق المرتبة 129 عالمياً من أصل 193 دولة، بينما كان في المركز 107 في مؤشر عام 2020

17. مؤشر الامن الصحي العالمي Global Health Security Index

هو أداة تقييم عالمية تقيس قدرة الدول على منع الاستعداد والاستجابة للتهديدات الصحية العالمية. يتم إعداده من قبل **مركز جونز هوبكنز للأمن الصحي ومبادرة التهديد النووي ووحدة الاستخبارات الاقتصادية**.

احتل العراق المرتبة 177 عالمياً ضمن 195 دولة. ويشير هذا إلى أن العراق لديه قدرات ضعيفة على مواجهة المخاطر الصحية العالمية.

18. مؤشر الامن الغذائي العالمي Global Food Security Index

يُعد مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) أداة تحليلية تُستخدم لقياس قدرة الدول على توفير الغذاء لشعوبها بشكل مستدام. **منظمة الفاو (الأمم المتحدة للأغذية والزراعة)** هي المسؤولة عن إصدار هذا المؤشر بشكل سنوي منذ عام 2012.

يعتبر المؤشر بمثابة نموذج لقياس كمي ونوعي وديناميكي يقيس العوامل الدافعة للأمن الغذائي في كل من البلدان النامية والمتقدمة. ويستند المؤشر إلى أربعة معايير أساسية، تتمثل في مدى توافر الغذاء، والقدرة على تحمل تكاليف الغذاء، فضلاً عن معايير الجودة والسلامة، والموارد والنظم الغذائية والمرونة، ينبثق عن هذه المعايير 28 مؤشراً فردياً.

احتل العراق المرتبة 125 عالمياً في الامن الغذائي وهي مرتبة متدنية على قائمة المؤشر.

19. مؤشر المرأة والسلام والامن (WPS Women, Peace and Security Index)

يصدر عن **معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن**. يقيّم المؤشر، 177 دولة، بناءً على وضع المرأة فيها، حيث يهدف إلى قياس حالة المرأة وواقعها الحقوقي، ودورها في تحقيق السلام وتعزيز الأمن في مختلف الدول، وذلك عبر مجموعة من المؤشرات التي تسلط الضوء على جوانب عدة، مثل المشاركة في العملية السياسية والتنموية، والحماية من العنف والتمييز، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي.

يأخذ المؤشر بعين الاعتبار 13 عاملاً في مقياس قابل للمقارنة عبر البلدان، معتمداً على ركائز متنوعة لوضع المرأة، ويجمع على سبيل المثال ما بين التعليم، والتصورات حول الأمن، والتمثيل البرلماني، وفيات الأمهات، الحماية القانونية والقرب من النزاعات المسلحة.

احتل العراق المركز 168 عالمياً، كان من بين البلدان العشرة الأخيرة، منذ الإصدار الافتتاحي لمؤشر المرأة والسلام والامن 2017–2018.

يحتل العراق مراتب متأخرة في مؤشر المرأة والسلام والأمن لعدة أسباب، منها:

- النزاعات المسلحة.
- العنف ضد المرأة.
- نقص الفرص الاقتصادية للمرأة.
- نقص تمثيل المرأة في صنع القرار.
- ضعف المؤسسات الحكومية
- نقص البيانات الحكومية حول أوضاع المرأة.
- قلة الوعي بأهمية مشاركة المرأة.

إنّ تحسين وضع المرأة في العراق يتطلب جهداً مُستمراً من قبل الحكومة العراقية.

✓ **الإجراءات الحكومية التي يمكن اتخاذها من قبل الحكومة هي:**

- معالجة أسباب النزاعات المسلحة، وخلق بيئة سلمية ومستقرة تُتيح للمرأة المشاركة الكاملة في الحياة العامة.
- سنّ القوانين الصارمة ضد العنف ضد المرأة وتوفير الخدمات والدعم للناجيات من العنف.
- تمكين المرأة اقتصادياً، من خلال توفير فرص العمل والوصول إلى الموارد المالية.
- تعزيز تمثيل المرأة في صنع القرار.

20. مؤشر الديموقراطية Democracy index

مؤشر الديمقراطية هو أداة لقياس حالة الديمقراطية في مختلف دول العالم. يتمّ إصدار المؤشر سنوياً من **قبل وحدة الاستخبارات الاقتصادية** (**EIU**)، وهي وحدة أبحاث تابعة لمجموعة إيكونومست. يتكون مؤشر الديمقراطية من خمسة فئات رئيسية (الحريات المدنية، المشاكل السياسية، الفعالية الحكومية، ثقافة الديموقراطية، والمساواة المدنية)

احتل العراق المرتبة 128 عالمياً اذ تراجع العراق 4 مراتب في المؤشر عن التصنيف السابق حيث وضع المؤشر النظام السياسي في العراق ضمن فئة **"الأنظمة الاستبدادية"**

تشير هذه النتائج إلى أنّ العراق يُعاني من ضعف في جميع جوانب الديمقراطية. وذلك يعود إلى العديد من العوامل، من أهمها (النزاعات المسلحة، الفساد، ضعف سيادة القانون، التقسيمات الطائفية)

الاثار المترتبة على تدني تصنيف العراق في هذا المؤشر

- **ضعف العلاقات الدولية**، وذلك يُعيق حصول العراق على المساعدة والدعم من الدول الأخرى.
- **ضعف الاستثمار**، وذلك يُعيق عملية النمو الاقتصادي ويُؤدّي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

- **هروب رؤوس الأموال**، وذلك يُؤدّي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية.
- **ضعف ثقة المستثمرين**، وذلك يُعيق عملية جذب الاستثمارات الأجنبية.

✓ **إنّ تحسين وضع الديمقراطية في العراق يتطلب جهداً مُستمراً من قبل الحكومة العراقية والمجتمع الدولي. وذلك من خلال (معالجة أسباب النزاعات المسلحة وخلق بيئة سليمة ومستقرة تتيح للمواطنين المشاركة الكاملة في الحياة العامة، مكافحة الفساد، تعزيز سيادة القانون، معالجة التقسيمات والنعرات الطائفية)**

21. مؤشر البؤس Misery index

جامعة جونز هوبكنز الأميركية، يصدره سنويا أستاذ الاقتصاد التطبيقي في ستيف هانكي. يضم المؤشر 157 دولة حول العالم هي الأكثر بؤسا استنادا على معدلات البطالة والتضخم ومعدل الإقراض والتغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

احتل العراق المرتبة 33 عالمياً

الاثار المترتبة على تدني تصنيف العراق في هذا المؤشر:

- تفاقم مشكلات الصحة النفسية، مثل الاكتئاب والقلق.
- ازدياد الاضطرابات الاجتماعية مثل الاحتجاجات والإضرابات.
- ارتفاع معدلات الجريمة.
- ازدياد نفوذ الجماعات المتطرفة، وذلك بسبب استغلالها للشعور باليأس والإحباط بين الناس.
- زيادة التحديات الاقتصادية.

يُعاني العراق من العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تُساهم في ارتفاع مؤشر البؤس في البلاد. ومن أهم هذه التحديات (البطالة بين الشباب، التضخم، الفساد، انعدام الامن، الصراعات السياسية)

يجب على الحكومة العراقية اتخاذ خطوات جادة لمعالجة هذه التحديات، ومن أهم هذه الخطوات (معالجة البطالة عن طريق دعم القطاع الخاص، توفير التدريب المهني وبرامج إعادة التأهيل، اتباع سياسة نقدية صارمة للحد من التضخم، تعزيز الامن، حل الصراعات السياسية).

22. مؤشر الحرية العالمي Freedom Index

تصدره **منظمة "فريدوم هاوس" الأميركية لتعزيز الديموقراطية**. يقيم درجة الحريات السياسية والحريات المدنية في كل بلد من بلدان العالم. يرصد التقرير السنوي الحريات في 210 دول حول العالم إن نطاق التدهور وعمقه كان واسع النطاق خلال العام المنصرم. التقرير تحدث عن تراجع الحقوق السياسية والحريات المدنية في 52 دولة، بينما حققت 21 دولة فقط بعض التقدم.

احتل العراق المرتبة 128 من أصل 210 دولة. اذ حصل العراق على 30 نقطة من أصل 100 نقطة في التقييم العام.

وذلك يعني أنّ العراق يُصنّف ضمن الدول ذات الحرية الجزئية، لا يزال تُعاني من محدوديات كبيرة في مجال الحريات المدنية والحريات السياسية.

الاثار المرتبة على تدني تصنيف العراق في هذا المؤشر

- يؤثر هذا التصنيف على سمعة العراق الدولية وصورته لدى المجتمع الدولي.
- يؤثر على العلاقات الدولية والتعاون مع الدول الأخرى.
- يؤثر على ثقة المستثمرين والوضع الاقتصادي.
- يؤثر سلباً على ثقة المواطنين بالحكومة.
- يساهم في انتشار العنف والجريمة.

أسباب انخفاض تصنيف العراق في هذا المؤشر

- تُمارس بعض أطراف الحكومة ضغوطاً على النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان.
- هيمنة بعض الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة على العملية السياسية.
- انعدام الامن والصراعات في بعض المناطق.

✓ **الإجراءات الحكومية التي يمكن اتخاذها من قبل الحكومة هي:**

أ. تعزيز الحريات المدنية وضمان حرية التعبير وحماية حرية الصحافة والوصول إلى المعلومات.

ب. اجراء إصلاحات انتخابية لضمان انتخابات شفافة ونزيهة ودعم مشاركة المواطنين في الحياة السياسية.

ج. ملاحقة مرتكبي الفساد ومحاسبتهم بصورة أكثر جدية.

د. محاربة الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون والتي تعرض حياة المواطنين للخطر.

23. مؤشر مخاطر العنف السياسي

أداة تحليلية تقيس مخاطر العنف السياسي في مختلف الدول. يتمّ إصدار المؤشر من قبل **مجموعة المخاطر السياسية(Maplecroft)**. يُستخدم المؤشر من قبل المستثمرين والشركات لتقييم المخاطر السياسية المرتبطة بالاستثمار والعمل في بلد ما. يتكون المؤشر من 10 مؤشرات فرعية تغطي جوانب مختلفة من البيئة السياسية.

احتل العراق المرتبة 208 من أصل من 240 في عام 2022

24. مؤشر دول العالم من حيث الرخاء والازدهار Global Prosperity Index

يصدر هذا المؤشر سنوياً من قبل **معهد ليجاتوم (Legatum Institute)**.
يقيس المؤشر عدة معايير أهمها مدى مدى جودة الاقتصاد، وسهولة ممارسة الاعمال، وتحقيق الامن والأمان والرعاية الصحية، والتعليم، والحوكمة والحريات الشخصية.

احتل العراق المرتبة 140 عالمياً. يحتل العراق دائماً المراتب الأخيرة لكل هذه الركائز.

25. مؤشر السلام العالمي

هو مؤشر سنوي يقيس حالة السلام في 163 دولة. يتم إصدار المؤشر من قبل **معهد الاقتصاد والسلام**.
ويعتمد على ثلاثة معايير رئيسية هي (مستوى الأمان والأمان المجتمعي، مستوى الصراع الداخلي والخارجي، مستوى العسكرة)

وتراجع العراق في الترتيب عن العام السابق، حيث احتل المرتبة 158 من بين 163 دولة في عام 2023.

26. مؤشر النمو الاقتصادي

هو مقياس سنوي يقيم أداء الاقتصاد في بلد ما من خلال قياس معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الحقيقي لفترة زمنية معينة، عادةً ما تكون سنة يصدر من صندوق النقد الدولي. يعتبر النمو الاقتصادي مؤشراً هاماً لتقدم البلد لأنه يشير إلى (زيادة الإنتاجية والكفاءة، ارتفاع مستوى المعيشة، خلق فرص عمل جديدة، تحسين فرص التعليم والرعاية الصحية).

احتل العراق المرتبة 121 عالمياً.

27. مؤشر التقدم الاجتماعي (SPI)

هو مقياس يقيم أداء البلدان على أساس ثلاثة أبعاد رئيسية (الاحتياجات الأساسية البشرية، أسس المعرفة، الإمكانيات). يتم قياس كل بعد من خلال مجموعة من المؤشرات التي يتم جمعها من مصادر موثوقة مثل المنظمات الدولية والوكالات الحكومية.

احتل العراق المرتبة 113 عالمياً من أصل 170 دولة عام 2023، مرتفعاً عن مرتبته السابقة في 2022 والتي بلغت 117 من أصل 170 دولة.

28. مؤشر جودة الحياة Quality of Life Index

يصدر المؤشر من **قاعدة البيانات العالمية نامبيو**. يعتبر مؤشر جودة الحياة هو تقدير لجودة الحياة الإجمالية باستخدام صيغة تجريبية تأخذ في الاعتبار مؤشر القوة الشرائية (الأعلى هو الأفضل)، ومؤشر التلوث (الأقل هو الأفضل)، ونسبة سعر المنزل إلى الدخل (الأقل هو أفضل)، ومؤشر

تكلفة المعيشة (الأقل هو الأفضل)، ومؤشر الأمان (الأعلى هو الأفضل)، ومؤشر الرعاية الصحية (الأعلى هو الأفضل)، ومؤشر وقت تنقل حركة المرور (الأقل هو الأفضل) ومؤشر المناخ (الأعلى هو الأفضل).

العراق خارج التصنيف، وذلك يرجع إلى نقص البيانات الكافية عن بعض جوانب جودة الحياة في العراق، وكذلك بسبب الوضع الأمني المتقلب الذي يُؤثّر على دقة البيانات وإمكانية إجراء دراسات ميدانية شاملة. لهذا التصنيف العديد من الآثار على مختلف جوانب الحياة في العراق. على سبيل المثال، التأثير على الاقتصاد، التأثير على المجتمع، التأثير على السياسة، التأثير على مستوى الرعاية الصحية)

29. مؤشر السعادة العالمي World Happiness Index

هو تقرير سنوي صادر عن شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة. يقيس التقرير مستوى السعادة في أكثر من 143 دولة بناءً على بيانات المسح. تأخذ هذه البيانات في الاعتبار عوامل مثل (دخل الفرد، متوسط العمر المتوقع، الدعم الاجتماعي، الحرية، الكرم، ثقة المؤسسات، الادراك للفساد)

احتل العراق المرتبة 92، وذلك يعني ان العراق ضمن الدول ذات مستويات السعادة المنخفضة.

30. مؤشر حرية الصحافة

هو تصنيف سنوي تقوم به **منظمة مراسلون بلا حدود** لتقييم مستوى حرية الصحافة في 180 دولة حول العالم.يعتمد المؤشر على خمسة معايير رئيسية (البيئة التعددية، الاستقلالية الإعلامية، البيئة الامنة، الإطار القانوني، أداء النظام)

احتل العراق المرتبة 169 من ضمن 180 دولة في عام 2024.

31. مؤشر الابتكار العالمي (GII)

هو مقياس سنوي يقيم قدرة الدول على الابتكار. يتم إصداره من قبل **المنظمة العالمية للملكية الفكرية (wipo) التابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع كلية إنسياد لإدارة الأعمال INSEAD**. يعتمد المؤشر

على 80 مؤشراً يتم تجميعها في سبع فئات رئيسية (المؤسسات، البنية التحتية، الرأسمال البشري، الاستثمار، الإنتاج المعرفي، التأثير على السوق، التطوير).

احتل العراق المرتبة باحتلاله المركز 131 من أصل 132 عام 2022

ان "جملة أسباب وراء تراجع العراق في مؤشر الابتكار منها ضعف تكنولوجيا المعلومات وضعف الاتصالات الخدمة الحكومية عبر الإنترنت والبنية التحتية العامة وضعف تنويع الصناعة المحلية والائتمان المحلي للقطاع الخاص ومدفوعات الملكية الفكرية"، مبينة ان "هناك بعض مؤشرات القوة في مجال الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانفاق على التعليم".

32. مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الاعمال Ease of Doing Business Index

يصدر من قبل **مجموعة البنك الدولي** منذ عام 2003. يقيس مستوى سهولة ممارسة أنشطة الاعمال في الدول التي يتضمنها التقرير وفقاً لـ 10 مؤشرات رئيسية ينبثق عن كل منها عدد من المؤشرات الفرعية. ويصنف مؤشر ممارسة أنشطة الاعمال أداء وترتيب الدول وفقاً لقدرتها على توفير بيئة اعمال وأنظمة مناسبة لتشجيع تأسيس المشاريع الجديدة وتطوير المشاريع القائمة وتحفيز الاستثمار المحلي والاجنبي.

احتل العراق المرتبة 172 من بين 190 دولة في مؤشر سهولة ممارسة الاعمال، وذلك يعني ان العراق ضمن الدول ذات البيئة الصعبة نسبياً.

33. مؤشر التنمية المستدامة (SDI)

هو مقياس سنوي يقيم تقدم البلدان في تحقيق 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي تم تبنيها من قبل **الجمعية العامة للأمم المتحدة** في عام 2015. يتكون المؤشر من 167 مؤشراً يتم تجميعها في أربع فئات رئيسية (الناس، الكوكب، الازدهار، السلام والعدالة)

يحتل العراق مراتب أداء أدني من المتوسط "في التنمية المستدامة. هذا يعني أن العراق يواجه تحديات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في مجالات الصحة والتعليم وحماية البيئة.

34. مؤشر الدول الهشة Fragile states Index

هو أداة تحليلية تقوم بتقييم هشاشة 179دولة في جميع أنحاء العالم .**يتم تطوير المؤشر من قبل صندوق السلام، وهو منظمة غير حكومية تعمل على منع الصراعات وبناء السلام .يعتمد مؤشر الدول الهشة على 12 مؤشراً يتم تجميعها في ثلاث فئات رئيسية (الضغوطات الاجتماعية مثل** الفقر وعدم المساواة والجريمة والبطالة) و(المؤسسات الاقتصادية مثل فعالية الحكومة وحكم القانون والفساد) و(المجموعات المسلحة: مثل وجود الجماعات المسلحة والعنف السياسي).

يحتل العراق مراتب متقدمة جداً في مستوى الهشاشة.

35. مؤشر جودة الطرق(RQI)

هو مقياس سنوي يقيم حالة شبكات الطرق في جميع أنحاء العالم. **يتم تطوير المؤشر من قبل منتدى الاقتصاد العالمي، وهو منظمة دولية تسعى إلى تحسين حالة العالم. يعتمد مؤشر جودة الطرق على خمسة مؤشرات فرعية (جودة الطلاء، سلامة الطرق، عرض الطريق، جودة الجسور، التكيف مع الطقس)**

يحتل العراق مراتب متأخرة عالمياً بجودة الطرق.

اثار وتداعيات تدني تصنيف العراق في المؤشرات الدولية بصورة عامة

1- **التأثير على الاقتصاد:**

- يُؤدي تدني تصنيف العراق في المؤشرات الدولية إلى ضعف جاذبية البلاد للاستثمار الأجنبي، وذلك لأن المستثمرين يميلون إلى استثمار أموالهم في الدول التي تتمتع ببيئة سياسية واقتصادية مستقرة ومؤشرات إيجابية في مجالات مثل مكافحة الفساد وسيادة القانون.
- هروب رؤوس الأموال العراقية من البلاد للبحث عن فرص استثمارية أفضل في دول أخرى مما يُؤدي ذلك إلى تفاقم مشكلة نقص السيولة في السوق العراقية.
- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتراجع القدرة التنافسية للعراق على المستوى الدولي.

2- **التأثير على المجتمع:**

- تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة مما يُؤدي ذلك إلى ازدياد التوتر الاجتماعي والاحتجاجات الشعبية.
- انتشار الجريمة المنظمة والأنشطة الغير قانونية.
- ضعف الخدمات العامة مثل التعليم والصحة.

3- **التأثير على السياسة الخارجية:**

- **ضعف مكانة العراق الدولية** وقلة تأثيره في الساحة الدولية.
- صعوبة الحصول على المساعدات الخارجية إذا استمرت مؤشراتها الدولية في التراجع ويُؤثر ذلك سلبًا على قدرتها على تنفيذ مشاريعها التنموية.
- ازدياد التبعية الخارجية والاعتماد على المساعدات الخارجية.

قوة الدولة..
كيف ندركها؟

المحاضرة السابعة

قوة الدولة.. كيف ندركها؟

"بالقوّة وحدها – ناعمة وصلبة – تستقيم الدول وتنتصر"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: النماذج

درجت المؤسسات البحثية الاكاديمية على صياغة عدة معادلات ونماذج تستخدم لقياس قوة الدولة بشكل شامل، منها:

1. **مؤشر القوة الشاملة:**

- يستخدم الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للقوة الاقتصادية.
- يأخذ في الاعتبار التكنولوجيا والبنية التحتية كمؤشرات للتطور التكنولوجي والقدرة على التحديث.
- يشمل التعليم ومستوى المعرفة كمؤشرات لقدرة الدولة على تطوير قوى العمل المهنية.
- يضم القدرات العسكرية مثل الجيوش والتسليح كمؤشرات للقوة العسكرية.
- يدرج القدرة على التأثير الدولي والدبلوماسي كمؤشرات للنفوذ الدولي.

2. **مؤشر القدرة التنافسية العالمية:**

- يقيس البنية التحتية كالطرق والموانئ والاتصالات كمؤشرات لقدرة الدولة على تحقيق التنمية والتجارة الدولية.
- يضم الابتكار والبحث والتطوير كمؤشرات للقدرة على التجديد والتقدم التكنولوجي.
- يشمل المؤسسات والقطاع الخاص كمؤشرات للقدرة على تشجيع الاستثمار وخلق بيئة تجارية ملائمة.
- يدرج الثقافة والتسامح كمؤشرات لقدرة الدولة على جذب المواهب والاستثمار الأجنبي.

3. **مؤشر القدرة العسكرية:**

- يقيس التكنولوجيا العسكرية والقوات المسلحة والإنفاق العسكري كمؤشرات لقوة الدولة في المواجهات العسكرية.
- يدرس الاحتمالات الاستراتيجية والتكتيكية والقدرة على الدفاع كمؤشرات لقدرة الدولة على تأمين حدودها ومصالحها.

4. **مؤشر النفوذ الدولي:**

- يراجع عوامل السيادة والقدرة على التأثير في الشؤون الدولية كمؤشرات للنفوذ السياسي والدبلوماسي.
- يشمل العضوية في المنظمات الدولية والتحالفات الإقليمية كمؤشرات لقدرة الدولة على تشكيل السياسات العالمية.
- يقيس التأثير الثقافي والديني واللغوي كمؤشرات لنفوذ الدولة في الساحة الدولية.

ثانياً: العراق في ميزان القوة الشاملة

تحتل دولة العراق موقعا متفاوتا في مختلف المؤشرات والتصنيفات التي تقيس قوة الدولة، ومنها:

1. **القوة الاقتصادية:** يعتبر العراق من الدول التي تمتلك موارد طبيعية غنية مثل النفط، لكن تحديات مثل الفساد وضعف البنية التحتية قد تؤثر على قوته الاقتصادية. مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي توضح تلك التحديات.

2. **القدرة العسكرية:** بعد عقود من النزاعات والحروب، يعتبر العراق لديه قوات مسلحة نسبيا كبيرة، لكنها تعاني من التحديث التكنولوجي والتدريب المناسب والتداخل في المهام والصلاحيات، الإنفاق العسكري وجاهزية الجيش يشكلان عاملين هامين في هذا السياق.

3. **النفوذ الدولي:** العراق يمتلك نفوذا محدودا على الساحة الدولية بسبب تاريخه الحديث من النزاعات والاضطرابات الداخلية. إن الجهود الرامية إلى استعادة الاستقرار والتنمية قد تزيد من نفوذه مع مرور الوقت.

4. **القدرة التنافسية العالمية:** يحتل العراق مراكز منخفضة في مؤشرات القدرة التنافسية العالمية، وذلك بسبب التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تواجهها، مثل الفساد وقلة الاستثمار في التعليم والبنية التحتية.

بشكل عام، يمكن تصنيف العراق كدولة تواجه تحديات عديدة في مجالات الاقتصاد والأمن والسياسة، مما يؤثر على موقعها في التصنيفات المختلفة التي تقيس قوة الدولة.

ثالثاً: الارتقاء بالقوة الوطنية.. كيف؟

لتحسين وضع العراق كدولة في المؤشرات العالمية يتطلب جهودا متعددة المجالات والمستويات، اهمها:

1. **مكافحة الفساد:**
   - تعزيز الشفافية وتحسين النظام القانوني للحد من الفساد في القطاعين العام والخاص.
   - تعزيز الرقابة وتعزيز الأداء الإداري لتعزيز النزاهة والمساءلة.
2. **تعزيز الاستثمار في التعليم والبنية التحتية:**
   - زيادة الاستثمار في التعليم لتحسين مستوى التعليم والمهارات للسكان.
   - تطوير البنية التحتية لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز التنافسية العالمية.
3. **تحسين البيئة الأعمالية:**
   - تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل التكاليف وتعزيز الحوكمة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.
   - توفير الدعم والتشجيع لرواد الأعمال المحليين وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال.
4. **تعزيز الأمن والاستقرار:**
   - مواصلة بناء القوات المسلحة وتحديث التكنولوجيا العسكرية لتعزيز القدرة الدفاعية.
   - تعزيز الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب وتحسين الأمن العام لجذب المزيد من الاستثمارات وتحسين الظروف المعيشية.
5. **تعزيز الدبلوماسية والعلاقات الدولية:**
   - تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع دول العالم والمشاركة بفعالية في المنظمات الإقليمية والدولية.
   - التركيز على بناء العلاقات الاقتصادية والتجارية القوية لتعزيز التبادل التجاري وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
6. **تعزيز التنمية المستدامة:**
   - اتخاذ إجراءات لتنويع الاقتصاد وتعزيز القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والسياحة والصناعات الأخرى.
   - تطوير استراتيجيات للحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

ان التنفيذ الجدّي والفعّال لهذه الخطوات يساهم قطعاً في رفع مستوى العراق في المؤشرات العالمية وتحسين وضعه كدولة على المستوى العالمي.

ومن أجل ضمات النجاح في تحسين وضع العراق كدولة في المؤشرات العالمية، يجب اتباع منهجية متكاملة تشمل عدة خطوات مهمة:

1. **تحليل الوضع الحالي:** قيام فريق متخصص بتقييم الوضع الحالي للعراق في المؤشرات المختلفة مثل الاقتصاد، الأمن، التعليم، الصحة، البنية التحتية، الفساد، وغيرها.
2. **تحديد الأهداف والرؤية:** وضع أهداف محددة وقابلة للقياس لتحسين وضع العراق في المؤشرات العالمية، مع تحديد رؤية طويلة الأمد لتطوير البلاد.
3. **وضع خطط العمل:** تطوير خطط عمل محددة لتحقيق الأهداف المحددة، مع تحديد المسؤوليات والموارد المطلوبة لتنفيذ تلك الخطط.
4. **تعزيز الشراكات والتعاون:** بناء شراكات مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لدعم تنفيذ الخطط وتوفير الموارد والخبرات.
5. **تنفيذ الإصلاحات الهيكلية:** القيام بإصلاحات هيكلية في مختلف القطاعات مثل الاقتصاد، والتعليم، والصحة، والبنية التحتية، والقطاع العسكري لتعزيز الكفاءة والفعالية.
6. **تعزيز الشفافية والمساءلة:** تعزيز الشفافية في العمل الحكومي وتعزيز ميكانيزمات المساءلة لضمان استخدام الموارد بكفاءة ومكافحة الفساد.
7. **تعزيز التعليم وتطوير المهارات:** الاستثمار في التعليم وتطوير المهارات للسكان لضمان وجود قوى عاملة مؤهلة ومتخصصة.
8. **تعزيز الاستثمار وتوفير الدعم للقطاع الخاص:** تقديم التسهيلات والدعم لرواد الأعمال والشركات المحلية والأجنبية لزيادة الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة.
9. **توجيه الاستثمار نحو القطاعات الاستراتيجية:** توجيه الاستثمار نحو القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة، والبنية التحتية، والصناعات التحويلية لتعزيز التنمية المستدامة.
10. **قياس وتقييم الأداء:** قياس وتقييم أداء البرامج والمشاريع بانتظام لضمان تحقيق الأهداف واتخاذ التدابير التصحيحية عند الضرورة.

هذه الخطوات، عندما تُتبَع بشكل دقيق وفعّال، يمكن أن تساهم في تحسين وضع العراق كدولة في المؤشرات العالمية وتعزيز مكانتها على الساحة الدولية.

رابعاً: الجهات المسؤولة

في العراق، هناك عدة جهات مختصة ومعنية بتحقيق التطور وتحسين الوضع في مختلف المجالات. من بين هذه الجهات:

1. **الحكومة العراقية:** الحكومة تلعب دورًا رئيسيًا في وضع السياسات والاستراتيجيات وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية في مختلف القطاعات.
2. **الوزارات والهيئات الحكومية ذات الصلة:** الوزارات والهيئات المعنية بالاقتصاد، والتعليم، والصحة، والبنية التحتية، والدفاع، والخارجية تلعب دوراً رئيسياً في تطوير وتنفيذ السياسات والبرامج في مجالاتها المختصة.
3. **الهيئات المستقلة والمنظمات الدولية:**
   - تقدم الهيئات المستقلة مثل هيئة النزاهة دعماً مهماً لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة.
   - منظمات دولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي قد تقدم الدعم الفني والمالي والتقني لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية.
4. **القطاع الخاص والمجتمع المدني:** يلعب القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية دورًا هامًا في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستثمارات والمشاريع الاجتماعية.
5. **البرلمان والهيئات التشريعية:** يلعب مجلس النواب ومجالس الاقاليم والمحافظات دوراً في وضع التشريعات والسياسات اللازمة لتعزيز التنمية ومكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة.
6. **المواطنون والمجتمع المحلي:** حيث يساهموا بشكل فعال في عملية التنمية من خلال المشاركة في العمل السياسي والمدني والمساهمة في تحسين البنية التحتية وتعزيز الوعي المجتمعي.

من هنا يتضح أن هناك تعددية في الجهات المعنية والمختصة بتحقيق التطور وتحسين الوضع في العراق، وتحقيق النجاح يتطلب تعاون وتنسيق بين هذه الجهات لتحقيق الأهداف المحددة.

مصادر مهمة

1. **للقوة الشاملة للدولة:**
   1. مرجع أجنبي: "The Global Competitiveness Report" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.
   2. مرجع عربي: "تقرير تنافسية الاقتصادات العربية" الصادر عن مؤسسة الدراسات العربية والإستراتيجية.

2. **للقدرة العسكرية:**

1. مرجع أجنبي: "Military Balance" الصادر عن معهد الدراسات الدولية (IISS).
2. مرجع عربي: "تقرير قدرات الدفاع العربية" الصادر عن مؤسسة الأهرام للدراسات والبحوث.

3. **للنفوذ الدولي:**

1. مرجع أجنبي: "Soft Power 30" الصادر عن Portland Communications وCPD بجامعة ساوثرن كاليفورنيا.
2. مرجع عربي: "النفوذ الدولي للدول العربية" دراسة ميدانية صادرة عن مراكز الأبحاث الدولية.

4. **للقدرة التنافسية العالمية:**

1. مرجع أجنبي: "Global Innovation Index" الصادر عن جامعة كورنيل وINSEAD.
2. مرجع عربي: "تقرير تنافسية الاقتصادات العربية" الصادر عن مؤسسة الدراسات العربية والإستراتيجية.

للإصلاح الوطني العراقي.. خريطة

المحاضرة الثامنة

للإصلاح الوطني العراقي.. خريطة

"الإصلاح؛ ضريبة الحاضر للفوز بالمستقبل"

د.عقيل محمود الخزعلي

تعتبر خطط الإصلاح الوطني في العراق أمرًا ضروريًا وواجبًا بالنسبة للحكومة والجهات المعنية. تأتي هذه الخطط كجزء لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية والاستقرار في البلاد. فالعراق يواجه تحديات متعددة على الصعيدين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني، وتصميم خطط إصلاح وطني يعد الأساس للتغلب على هذه التحديات.

بالتالي، فإن تطبيق الإصلاحات الوطنية ليس مجرد خيار، بل هو ضرورة ملحة لتحسين الوضع العام للبلاد ورفاهية مواطنيها. تنفيذ هذه الخطط يعكس التزام الحكومة والسلطات المعنية بتحقيق التقدم والتطور في مختلف المجالات وضمان تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق تطلعاته.

اولاً: مجالات الإصلاح

تشمل خريطة طريق الإصلاح الوطني الشامل في العراق مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد. فيما يلي أبرز ملامح هذه الخارطة:

أ. **الإصلاح السياسي:**

تعزيز الديمقراطية: ضمان نزاهة وشفافية الانتخابات من خلال تطوير قوانين انتخابية عادلة وإنشاء مفوضية مستقلة لإدارة الانتخابات.

محاربة الفساد: إنشاء هيئات رقابية قوية وفعالة، وتطبيق قوانين صارمة ضد الفساد، ومحاسبة المسؤولين المتورطين في قضايا فساد.

تحقيق العدالة: تطوير النظام القضائي لضمان استقلاليته وفعاليته في تحقيق العدالة، وحماية حقوق الإنسان.

ب. **الإصلاح الاقتصادي:**

تنويع الاقتصاد: تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي من خلال تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة.

تحسين البنية التحتية: تطوير شبكات النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي لدعم التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الحياة.

تشجيع الاستثمار: تسهيل الإجراءات الاستثمارية، وتحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ج. **الإصلاح الاجتماعي:**

تحسين التعليم: تطوير المناهج التعليمية وتوفير التدريب للمعلمين وتحسين البنية التحتية للمدارس والجامعات.

الرعاية الصحية: تحسين الخدمات الصحية من خلال تطوير المستشفيات والمراكز الصحية، وتوفير الأدوية والتجهيزات الطبية.

الحد من الفقر: تنفيذ برامج اجتماعية لدعم الفئات الأكثر فقراً، وتوفير فرص عمل من خلال برامج تدريب وتأهيل الشباب.

د. **الإصلاح الأمني:**

تعزيز الأمن والاستقرار: تقوية القوات الأمنية وتحديثها وتطوير قدراتها لمواجهة التحديات الأمنية المختلفة.

إعادة تأهيل المناطق المتضررة: إعادة إعمار المناطق التي تعرضت للتدمير بسبب النزاعات المسلحة وتوفير الدعم اللازم لعودة النازحين.

هـ. **الإصلاح الإداري:**

تحديث الإدارة الحكومية: تحسين كفاءة الإدارة العامة من خلال تبني تقنيات حديثة وتعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي.

اللامركزية: تعزيز السلطات المحلية ومنحها مزيداً من الصلاحيات والموارد لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

و. **تعزيز دور المجتمع المدني:**

دعم منظمات المجتمع المدني: تشجيع مشاركة المجتمع المدني في عملية الإصلاح من خلال تمكين هذه المنظمات وتوفير التمويل والدعم اللازمين لها.

زيادة الوعي العام: تنظيم حملات توعية لتعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، وتحفيزهم على المشاركة في العملية الديمقراطية.

ثانياً: خريطة الطريق.. الأعمدة والمضامين

المقدمة: تهدف هذه الخريطة الاستراتيجية إلى تحقيق إصلاح شامل في العراق يشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وذلك من خلال تنفيذ سلسلة من الإجراءات والتدابير المتكاملة وفق الأسس العلمية والأكاديمية.

ب. الأهداف:

تحقيق استقرار سياسي مستدام يعزز دولة القانون وحقوق الإنسان.

تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تنويع مصادر الدخل.

تحسين جودة الحياة للمواطنين من خلال توفير الخدمات الأساسية بشكل فعال ومنصف.

ضمان الأمن والسلم الاجتماعي ومواجهة التحديات الأمنية المختلفة.

تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي ومكافحة الفساد.

ج. الخطوات:

1. **الإصلاح السياسي:**

تطوير النظام الانتخابي لضمان نزاهة وشفافية الانتخابات.

إقرار قوانين تعزز استقلالية القضاء وتحقق العدالة.

تعزيز دور المجتمع المدني في مراقبة الحكومة ومحاسبتها.

2. **الإصلاح الاقتصادي:**

تعزيز الاستثمارات في القطاعات غير النفطية لتنويع الاقتصاد.

تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات الإدارية لجذب الاستثمارات.

تطوير البنية التحتية وتحسين إدارة الموارد الطبيعية.

3. **الإصلاح الاجتماعي:**

تحسين نوعية التعليم وتوفير فرص تعليمية متساوية للجميع.

تعزيز الخدمات الصحية وتوفير الرعاية الصحية الأساسية للجميع.

تطوير برامج الحماية الاجتماعية لدعم الفئات الضعيفة والفقيرة.

4. **الإصلاح الأمني:**

تقوية القوات الأمنية وتحديث تكنولوجيا المعلومات الأمنية.

تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

إعادة إعمار المناطق المتضررة وتوفير الدعم للنازحين واللاجئين.

د. التنفيذ والمتابعة:تتطلب هذه الاستراتيجية تعاوناً وتنسيقاً بين الحكومة والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني، ويجب تعيين آليات فعالة لمراقبة التنفيذ وتقييم النتائج بشكل دوري وعلمي.

ثالثاً: متطلبات النجاح

يقتضيتنفيذ خطة إصلاح وطني شامل مجموعة من المتطلبات لضمان نجاحه بالشكل الصحيح والمستدام، أهمها:

الإرادة السياسية: يجب أن تكون هناك إرادة سياسية قوية وملتزمة من الحكومة والقادة السياسيين لتنفيذ الإصلاحات بكل جدية وصدق.

الشراكة والتعاون: تحقيق الشراكة والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية يعزز فرص نجاح الخطة وتوفير الدعم والموارد اللازمة.

التمويل الكافي: يتوجب توفير التمويل الكافي لتنفيذ الإصلاحات المقررة، سواء كان ذلك من موارد محلية أو دعم دولي.

الشفافية والمساءلة: ضرورة توفير بيئة شفافة ومساءلة في عملية تنفيذ الإصلاحات، حيث يجب على الحكومة تقديم تقارير دورية ومفصلة حول تقدم العمل واستخدام الموارد.

التخطيط الدقيق والتنفيذ الفعال:من المهم وضع خطط تنفيذية مفصلة ودقيقة تحدد المسؤوليات والجداول الزمنية والموارد المطلوبة، ويجب تنفيذ هذه الخطط بفعالية وكفاءة.

تشجيع المشاركة الشعبية: يتحتم تشجيع المشاركة الفعالة للمواطنين في عملية اتخاذ القرار وتنفيذ الإصلاحات، وتوفير الفرص المناسبة للاستماع إلى آرائهم وملاحظاتهم.

تحسين البنية التحتية والقدرات الإدارية: تعزيز البنية التحتية وتطوير القدرات الإدارية للحكومة لضمان قدرتها على تنفيذ الإصلاحات بكفاءة.

الاستمرارية والمرونة: يجب أن تكون الخطة مرنة وقابلة للتكيف مع التحديات والتغيرات المحتملة، وأن يتم ضمان استمرارية تنفيذ الإصلاحات على المدى الطويل.

رابعاً: التوقيتات ومؤشرات القياس

تحديد التوقيتات المناسبة لتنفيذ الإصلاحات يعتمد على طبيعة كل إجراء وعلى الأهداف المحددة من خلال استيعاب المثال الاتي:

أ. **الإصلاح السياسي:**

تعزيز الديمقراطية: توقيت: عامين.

مؤشرات الأداء: نسبة تحقيق الانتخابات النزيهة والشفافة، زيادة مشاركة المجتمع المدني في العملية السياسية.

ب. **الإصلاح الاقتصادي:**

تنويع الاقتصاد: توقيت: ثلاثة إلى خمس سنوات.

مؤشرات الأداء: نسبة نمو القطاعات غير النفطية، تحسين الرصيد التجاري، زيادة نسبة الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ج. **الإصلاح الاجتماعي:**

تحسين التعليم والصحة:توقيت: أربعة إلى ستة سنوات.

مؤشرات الأداء: زيادة معدلات التحصيل الدراسي، تحسين معدلات الوفيات الناجمة عن أمراض قابلة للوقاية.

د. **الإصلاح الأمني:**

تعزيز الأمن والاستقرار: توقيت: ثلاثة إلى خمس سنوات.

مؤشرات الأداء: تقليل معدلات الجريمة، تحسين مستوى الثقة في القوات الأمنية، تحسين مستوى الأمان في المناطق المتضررة.

هـ. **الإصلاح الإداري:**

تطوير البنية التحتية والقدرات الإدارية: توقيت: ثلاثة إلى خمس سنوات.

مؤشرات الأداء: تحسين جودة الخدمات المقدمة، زيادة مستوى رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية.

مؤشرات قياس الأداء:

النسبة المئوية لتحقيق الأهداف المحددة.

المعدلات الزمنية لتنفيذ المشاريع والبرامج.

تقييم رضا المواطنين عن الخدمات والمؤسسات الحكومية.

معدلات النمو الاقتصادي والتوظيف.

مستوى الثقة العامة في الحكومة ومؤسسات الدولة.

يساعد توفير هذه المؤشرات وضمان استمرارية تقييمها وتحليلها بانتظام في مراقبة تقدم التنفيذ وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، مما يسهم في نجاح خطة الإصلاح بشكل صحيح وفعال.

خامساً: المبادئ والمعايير

يتطلب تصميم خطة إصلاح وطني شامل الاعتماد على مجموعة من المبادئ والمعايير والشروط لضمان نجاحها وفعاليتها، اهمها:

أ. **المبادئ:**

الشمولية والتفاعلية:تشمل الخطة جميع الجوانب الحيوية للمجتمع، وتتفاعل مع التحديات والفرص الحالية والمستقبلية.

الشراكة والتعاون: تعتمد على شراكة فعالة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية.

الشفافية والمساءلة: يتم تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة في جميع مراحل تنفيذ الخطة، مع تقديم التقارير الدورية للمتابعة والتقييم.

المرونة والتكيف: تصميم الخطة بطريقة مرنة تسمح بالتكيف مع التغيرات والتحديات التي قد تطرأ على المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

العدالة والمساواة: يجب أن تكون الخطة عادلة وتهتم بتحسين حياة جميع فئات المجتمع، وتقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية.

ب. **المعايير:**

المعايير القانونية والدستورية: يجب أن تتوافق الخطة مع القوانين والدساتير المعمول بها في البلاد.

المعايير الإنسانية: تأخذ الخطة بعين الاعتبار حقوق الإنسان وتضمن الحفاظ عليها وتعزيزها في جميع جوانب الحياة.

المعايير الاقتصادية: تعتمد الخطة على معايير الاقتصاد المستدام والفعالية في إدارة الموارد وتحقيق النمو الاقتصادي.

المعايير البيئية: تأخذ الخطة بعين الاعتبار حماية البيئة والاستدامة البيئية في جميع الأنشطة والمشاريع.

ج. **الشروط:**

التحليل الشامل والتقييم الدوري: يجب إجراء تحليل شامل للوضع الحالي وتقييم دوري لتقدم تنفيذ الخطة وفق معايير ومؤشرات محددة.

توافر الموارد اللازمة: يجب ضمان توفير الموارد المالية والبشرية والتقنية اللازمة لتنفيذ الخطة بنجاح.

التعليم والتوعية: ضرورة توفير التعليم والتوعية للمواطنين حول أهمية الإصلاحات ودورهم في تحقيق الأهداف المحددة.

التنسيق والتعاون: يجب ضمان التنسيق الفعال بين جميع الجهات المعنية بتنفيذ الخطة والتعاون لتحقيق الأهداف المشتركة.

سادساً: السند القانوني للإصلاح الوطني الشامل

النقاط الرئيسية لهذا السند:

أ. **الدستور العراقي:**

يعتبر الدستور العراقي الوثيقة الأساسية التي تحدد أهداف ومبادئ الحكم في البلاد.

يؤكد الدستور على ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة للمجتمع العراقي.

يلزم الدستور الحكومة بتوفير الخدمات الأساسية وتحسين جودة الحياة للمواطنين، وهذا يتطلب تنفيذ الإصلاحات الوطنية.

ب. **القوانين والتشريعات:**

تعتبر القوانين والتشريعات الواردة من السلطات التشريعية مثل مجلس النواب والرئاسة العراقية سندًا قانونيًا لتطبيق الإصلاحات.

يمكن أن تصدر القوانين والتشريعات التي تلزم كافة قطاعات الدولة بتنفيذ إصلاحات معينة في مجالات مختلفة مثل الاقتصاد والصحة والتعليم.

ج. **التزام الدولي:** يلتزم العراق بالاتفاقيات الدولية التي قد تلزمه بتنفيذ إصلاحات جادّة على صعيد التنمية الشاملة والمستدامة.

وبالامكان الفات النظر لبعض الأمثلة للمواد الدستورية والقوانين والالتزامات الدولية التي تعزز وجوب تطبيق خطط الإصلاح الوطني في العراق:

أ. **المواد الدستورية:**

المادة 14 من الدستور العراقي: تؤكد على أهمية العدالة الاجتماعية وتلزم الدولة بتوفير الفرص المتساوية لجميع المواطنين.

المادة 31 من الدستور العراقي: تحدد دور الدولة في توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والسكن.

ب. **القوانين والتشريعات:**

قانون الخدمة المدنية العراقي: ينظم شؤون الخدمة العامة ويحدد المسؤوليات والواجبات والحقوق للموظفين الحكوميين، مما يسهم في تحسين جودة الخدمات الحكومية.

قانون الموازنة العراقي: ينظم إعداد وتنفيذ الميزانيات الحكومية ويضع ضوابط لتوجيه الإنفاق العام، مما يساهم في تحقيق الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد.

ج. **الالتزامات الدولية:**

اتفاقية حقوق الإنسان الدولية: تلزم الدول الأطراف، بما في ذلك العراق، بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطنين.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: تلزم الدول باتخاذ تدابير لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية في الإدارة الحكومية.

توضح هذه الأمثلة كيف أن الدستور والقوانين الوطنية والالتزامات الدولية توفر الإطار القانوني والقانوني لتنفيذ الإصلاحات الوطنية في العراق، وتعزز وجوب تحقيق التنمية والاستقرار في البلاد.

مصادر مهمة

أحمد الدليمي، "تحولات النظام السياسي في العراق: القضايا والتحديات"، 2019، دار الكتب العلميةبغداد، العراق.

مصطفى كمال الدين الفقي، "المؤسسات السياسية والتحولات في الدول العربية"، 2018، دار الشروق، القاهرة، مصر.

التخطيط التنموي الوطني..
المنهجية والمسار

المحاضرة التاسعة

التخطيط التنموي الوطني.. المنهجية والمسار

"غالباً ما، الأمر لا يتعلق بالذكاء والمال والقوة، لذا؛ يقتدر من يُدرك، ويتصدر من يبتكر، ويربح من يُخطط، وينتصرُ من يتنبأ، ويفوز من يستبق"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: أنواع التخطيط في الدولة

للدول فلسفات وخلفيات تاريخية وعوامل داخلية وخارجية تدفعها لتبني نوع وسياق تخطيطي يختلف بطبيعة الحال – احدها عن الاخرى، فضلاً عن طبيعة الاختلاف في بنية نظام الحكم السائد فيها والمؤسسات التي تحكمة وطبيعة العلائق فيما بينها، ومنها:

1. التخطيط الشامل أو الجزئي: التخطيط الشامل يعني وضع استراتيجيات وخطط تغطي كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك النمو الاقتصادي، والتنمية البشرية، وحماية البيئة، والتحسين البنيوي. بينما التخطيط الجزئي يركز على قطاع محدد أو مشكلة محددة دون النظر إلى الصورة الكاملة.

2. التخطيط المركزي أو اللامركزي: في النظام المركزي، تكون الحكومة المركزية المسؤولة عن وضع السياسات والخطط وتنفيذها في كافة القطاعات. أما في اللامركزية، يتم تفويض سلطات التخطيط والتنفيذ لمستويات إقليمية أو محلية، مما يتيح مزيدًا من المرونة وتحسين التوزيع الإقليمي للموارد والخدمات.

3. التخطيط التأشيري أو غير التأشيري: التخطيط التأشيري يشمل مشاركة مختلف الجهات المعنية والمجتمع المدني في وضع الخطط وتحديد الأولويات وتوجيه السياسات، بينما يكون التخطيط غير التأشيري مبنيًا على قرارات الحكومة دون مشاركة واسعة النطاق.

4. التخطيط الملزِم أو الارشادي: التخطيط الملزِم يعني وضع خطط تنفيذية تكون ملزمة التنفيذ لها قانونيًا، بينما يكون التخطيط الارشادي هو ما يوفر توجيهات وتوصيات دون أن تكون ملزمة التنفيذ بها بشكل قانوني، مما يتيح مزيدًا من المرونة في تنفيذ السياسات والبرامج.

أن تحديد النوع المناسب من التخطيط يتطلب تقدير دقيق لظروف البلد واحتياجاته وتطلعاته المستقبلية، ويجب أن يتم بناءً على استشارة واسعة النطاق مع جميع الأطراف المعنية، وعلى الحكومة تقنين ذلك وفقاً لمخرجات هذه الاستشارة.

وإذا ما أردنا توضيح هذا المطلب عبر أمثلة توضيحية في إطار الواقع العراقي، فيتم الإلتفات إلى الاتي:

1. التخطيط الشامل أو الجزئي:

مثال على التخطيط الشامل في العراق يمكن أن يكون تطوير خطة شاملة لتنمية القطاع الزراعي تشمل تحسين البنية التحتية للري، وتعزيز التكنولوجيا الزراعية، وتطوير السوق المحلية والتصدير.

أما التخطيط الجزئي فقد يشمل وضع خطة لتحسين خدمات النقل العام في مدينة معينة دون التفكير في تطوير البنية التحتية الأخرى.

2. التخطيط المركزي أو اللامركزي:

مثال على التخطيط المركزي في العراق يمكن أن يكون توجيهات مركزية من الحكومة لتوزيع الموارد والاستثمارات في جميع أنحاء البلاد.

أما التخطيط اللامركزي فقد يشمل تفويض سلطات التخطيط والتنفيذ للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والاقاليم للمحافظات لتحديد الأولويات والمشاريع المحلية.

3. التخطيط التأشيري أو غير التأشيري:

مثال على التخطيط التأشيري في العراق يمكن أن يكون عقد جلسات استشارية مع مجموعات المجتمع المحلي لتحديد احتياجاتهم وتوجيهاتهم في تطوير البنية التحتية.

أما التخطيط غير التأشيري فقد يتضمن وضع خطط من قبل الحكومة دون مشاركة واسعة النطاق من المجتمع المدني.

4. التخطيط الملزِم أو الارشادي:

مثال على التخطيط الملزِم في العراق يمكن أن يكون إصدار قانون يلزم بتطوير خطة وطنية للتنمية الزراعية وتحديد الخطوات التنفيذية لتحقيقها.

أما التخطيط الارشادي فقد يكون تقديم توجيهات من الحكومة دون فرض التزام قانوني بها، مما يتيح للجهات المعنية حرية التنفيذ وفقًا للظروف المحلية.

ان خطة التنمية الوطنية قد تكون مُلزِمة أو غير مُلزِمة حسب النظام القانوني والسياسي في كل دولة، في بعض الدول، يتم تبني خطط التنمية الوطنية كوثيقة قانونية مُلزِمة تحتم على الحكومة والمؤسسات العامة

والخاصة اتخاذ إجراءات محددة لتحقيق الأهداف والتوجيهات التي وضعتها الخطة. على سبيل المثال، يمكن أن تكون هناك قوانين تُعتبر خطط التنمية الوطنية جزءًا منها وتلزم الحكومة بتنفيذها، في الوقت نفسه، قد تكون خطط التنمية الوطنية في بعض الدول غير مُلزِمة وتعتبر توجيهات وتوصيات للحكومة والمؤسسات دون أن يكون هناك التزام قانوني صريح بتنفيذها. في هذه الحالة، قد تكون الخطط توجيهية وتعتمد على التعاون والتزام الجهات المعنية بتنفيذها.

تأسيساً على ذلك، فأنه يتوجب على القيادة الرسميّة العليا في العراق تحديد الانموذج التخطيطي وطبيعته ودرجة إلزاميته وفقاً للمستويات والمجالات والقطاعات.

ثانياً: الاستراتيجية.. توجّه أم خطة؟

ان تحديد ما إذا كان من الأفضل وضع توجه استراتيجي أم خطة استراتيجية مفصلة يعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحجم التحديات التي تواجهها المؤسسة أو الجهة المعنية:

1. **التحديات والفرص**: إذا كان هناك تحديات كبيرة أو فرص مهمة تتطلب استجابة سريعة وفعالة، قد يكون من الأفضل وضع توجه استراتيجي لتحديد الأهداف الرئيسية والتوجيهات العامة.
2. **التفصيل والدقة**: إذا كانت المؤسسة تعمل في بيئة معقدة تتطلب تنسيق وتنفيذ دقيق، قد يكون من الأفضل وضع خطة استراتيجية مفصلة تحدد الأهداف بشكل محدد وتحديد الخطوات والموارد المطلوبة لتحقيقها.
3. **المرونة والتغيير**: إذا كانت الظروف تتغير بسرعة، فقد يكون من الأفضل وضع توجه استراتيجي يتيح المرونة في التكيف مع التغيرات، بينما يمكن تحديث الخطط التفصيلية بانتظام.
4. **الاتجاهات الطويلة الأمد**: إذا كانت هناك حاجة لوضع رؤية طويلة الأمد وتحديد اتجاهات استراتيجية تسهم في تحقيق هذه الرؤية، فقد يكون من الأفضل وضع توجه استراتيجي يحدد هذه الاتجاهات بشكل عام.

في النهاية، يمكن أن يكون الأمر مفضلًا لبعض المؤسسات والجهات المعنية وضع توجه استراتيجي لتحديد الأهداف الرئيسية واتخاذ القرارات الرئيسية، بينما يمكن أن تحتاج الأخرى إلى خطط استراتيجية مفصلة توجه العمليات والتنفيذ بشكل محدد وفعال، لذا يتوجب على جهة القرار في الدولة تحديد وحسم هذه الموضوعات وفقاً لأحدث الممارسات وبما يضمن مراعاة الخصوصية الوطنية بثوابتها ومصالحها ومطالبها.

ثالثاً: منهجية التغذية العكسية للخطط السابقة

ان صياغة منهجية للتغذية العكسية واستخلاص الدروس المستفادة من خطط التنمية الوطنية السابقة تتطلب عملية مدروسة وشاملة لضمان أن الأخطاء الماضية لا تُكرر وأن التجارب الناجحة يُستفاد منها بشكل كامل، وهو مايتطلب:

1. تحليل الخطط السابقة:

أ. دراسة الخطط السابقة للتنمية الوطنية وتحليل أدائها ونتائجها.

ب. تحديد الجوانب الإيجابية والنقاط القوية التي يمكن استخلاص الدروس المستفادة منها.

2. تحليل الأخطاء والتحديات:

أ. تحديد الأخطاء والتحديات التي واجهت الخطط السابقة وأدت إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة.

ب. القيام بتحليل الأسباب الخلفية لهذه الأخطاء والتحديات وتحديد المسببات الرئيسية.

3. تحليل العوامل الناجحة:

أ. تحديد العوامل التي ساهمت في نجاح الخطط السابقة وتحقيق النتائج المرجوة.

ب.القيام بتحليل العوامل الداعمة التي ساهمت في تحقيق الأهداف وتوفير النجاحات.

4. استخلاص الدروس المستفادة:

أ. استنتاج الدروس المستفادة من التحليل السابق بما في ذلك الأخطاء والتحديات والعوامل الناجحة.

ب. تحديد الأسس والمبادئ التوجيهية للتصرف في المستقبل بناءً على الدروس المستفادة.

5. وضع استراتيجية التغذية العكسية:

أ. استنادًا إلى الدروس المستفادة، وضع استراتيجية محكمة للتغذية العكسية لتصحيح الأخطاء وتجاوز التحديات.

ب.تحديد الخطوات العملية والسياسات والبرامج الضرورية لتنفيذ استراتيجية التغذية العكسية.

6. تطبيق التغذية العكسية:

أ. تنفيذ استراتيجية التغذية العكسية بشكل فعّال ومدروس، مع مراقبة وتقييم الأداء بانتظام.

ب.تعديل وتحسين الخطة وفقًا للتقييم الدوري للنتائج والتغييرات في البيئة والظروف.

7. توجيه السياسات والقرارات المستقبلية: استخدام الدروس المستفادة ونتائج التغذية العكسية لتوجيه صياغة السياسات واتخاذ القرارات المستقبلية للتنمية.

8. التواصل والمشاركة: تبادل الخبرات والدروس المستفادة مع الجهات المعنية والمجتمع المدني لتعزيز التعلم المستمر والتحسين المستمر.

رابعاً: الخطط السابقة.. أسباب الفشل ومقترحات المعالجة

هناك عدة أسباب كامنة وراء فشل تحقيق أغلب خطط التنمية الوطنية في العراق وعدم نجاحها في التنفيذ بالشكل المطلوب، لعل أهمها الاتي:

1. الاضطرابات السياسية والأمنية:

أ. تأثرت عمليات التنمية بشكل كبير بالاضطرابات السياسية والأمنية المستمرة في البلاد، مما أدى إلى تشتت الجهود وتعطيل عمليات التنفيذ.

ب. تعرضت البنية التحتية والمشاريع التنموية للتخريب والتدمير جراء النزاعات المسلحة والتفجيرات والاحتلالات الامنية.

2. الفساد وسوء الإدارة:

أ. شهد العراق مشكلات كبيرة في مجال الفساد وسوء الإدارة، مما أثر سلباً على تنفيذ الخطط واستغلال الموارد بكفاءة.

ب. تعثرت العديد من المشاريع والبرامج التنموية بسبب الفساد والتلاعب في التعاقدات وسوء التخطيط.

3. تقلبات الأسعار والاقتصاد:

أ. تأثرت جهود التنمية بشكل كبير بالتقلبات الاقتصادية والتضخم وتقلبات أسعار النفط، وهو المورد الرئيسي للعراق.

ب. صعوبة التخطيط المالي وعدم الاستقرار الاقتصادي أثرت على قدرة الحكومة على تخصيص الموارد بشكل منتظم لتنفيذ الخطط التنموية.

4. قلة التخطيط والتنسيق: كان هناك قصور في عمليات التخطيط والتنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بتنفيذ الخطط التنموية، مما أدى إلى تشتت الجهود وتكرارية الأعمال.

5. نقص البنية التحتية والخدمات الأساسية:

أ. يواجه العراق نقصاً كبيراً في البنية التحتية والخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء، مما يعيق عمليات التنمية.

ب. قد تعجز البنية التحتية الضعيفة عن دعم تنفيذ المشاريع التنموية بشكل فعال.

6. تأثيرات الحروب والنزاعات الإقليمية: تأثر العراق بشكل كبير بالحروب والنزاعات الإقليمية، مما أثر على استقرار البلاد وتنفيذ الخطط التنموية بشكل مستقر.

7. تداعيات جائحة كوفيد-19: عانت العراق من تداعيات جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى تعطيل العديد من الأنشطة الاقتصادية والتنموية وتأثيرها على الإيرادات والموارد والجهود.

8. نقص الاستثمارات والتمويل: يواجه العراق تحديات في جذب الاستثمارات وتأمين التمويل اللازم لتنفيذ الخطط التنموية بشكل كامل وفعّال.

تحقيق هذه المقترحات وتنفيذ التوصيات المقترحة يتطلب جهودا مستمرة وتعاونا مشتركا بين الحكومة والمؤسسات والمجتمع المدني لتحقيق النجاح في تنفيذ خطط التنمية الوطنية في العراق.

وبالامكان تأشير عدة ملحوظات إضافية على خطط التنمية الوطنية السابقة:

1. فشل في تحديد اسبقيات التوجهات الاصلاحية التنفيذية.
2. ضعف في تحقيق الاهداف والوفاء بالمواعيد النهائية.
3. الفقرتين اعلاه تدل على التشكيك في عملية تخطيط السياسات وقدرة هياكل الدولة لإحداث التغيير.
4. تشظي الإرادة السياسية، والتغيّرالمتكرر في مراكز القوة فيها أسهم في تعطيل العديد من الاجراءات التنموية.
5. عدم التركيز على الاصلاح المؤسسي كركيزة اساس للاصلاح التنموي الشامل: (التحول المؤسسي، التحول الرقمي، الحوكمة الرشيدة، الجودة الشاملة...).
6. معدل النمو السكاني في العراق 3% (سنوياً زيادة مليون نسمة)، مما أضاف عبئاً على التوجهات التنموية.
7. معدل البطالة الوطني 16%، بطالة الشباب تصل 35%، 40% من الوظائف في القطاع العام ادى إلى زيادة الانفاق العام، والتأثير السلبي على تمويل المشاريع الاستثمارية التنموية.
8. القطاع الخاص تهيمن عليه الشركات صغيرة الحجم والتي تركز على: (تجارة التجزئة والبناء والمطاعم والنقل)
9. عوائق مؤسسية في استثمار الثروة النفطية وخلق بدائل للاقتصاد الريعي.
10. عدم القدرة الجادة لمتابعة تنفيذ القرارات والخطط يمثل مشكلات كبيرة.
11. بيروقراطية الدولة والافتقار للقدرات الاساسية للحكم الفعّال.
12. سوء الإدارة وعدم الكفاءة وقلة المساءلة هي اسباب رئيسة في الاخفاقات المنهجية.
13. بيئة سياسية منقسمة ومتقلبة وهيمنة الخطاب والاجراءات الشعبوية على الاصلاحات الحقيقية.

14.العقبة الكبيرة احتواء وترشيد الانفاق العام والحد من النمو في العمالة العامة، والثقافة الاشتراكية في القطاع العام.

15.ضعف في تحديد البيانات واتاحة المعلومات وتحديدها وزيادة مصداقيتها.

16.ثلاثة تحديات مؤسسية: (انخفاض كفاءة الاداء المؤسسي، وزيادة عدد العاملين مع انخفاض الانتاجية، واستشراء الفساد المالي والاداري)، يجب أن تحظى بالاسبقية في المعالجات.

17.التحديات الاقتصادية: (مناخ استثماري سيء، نظام مصرفي متخلف، سياسة نقدية متقلبة،....)

18. لم يتم التركيز على قوى العمل (غير المؤهلة وغير الماهرة) في القطاع العام وقضية هجرة العقول.

19.أنظمة التربية والتعليم غير كفوءة، ولا تتساوق مع التطوّر الائل في المهارات والثورات العلمية والرقمية والمعلوماتية، والتغيّر الحاصل في أسواق العمل.

20. يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار؛ تحديات الثورة الصناعية الرابعة، والذكاء الصناعي، والطاقة المتجددة.

21.الفساد كأكبر معّوق للتنمية والنمو والازدهار، أذ تقتضي هذه الحقيقة اجراءات ووسائل غير مسبوقة لمكافحته واستئصال شأفته.

ولمعالجة الأسباب المذكورة آنفاً وتحقيق نجاح خطط التنمية الوطنية في العراق، يمكن اعتماد مجموعة من المقترحات والتوصيات التي تستهدف معالجة الجوانب المختلفة المؤثرة في العملية التنموية، أهمها:

1. تعزيز الأمن والاستقرار:
   أ. تكثيف الجهود لتحقيق الأمن والاستقرار السياسي والأمني في البلاد.
   ب.تعزيز القدرات الأمنية والشرطية لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.
   ج. تعزيز العمل الدولي والإقليمي لمكافحة الإرهاب والتطرف.
2. مكافحة الفساد وتحسين الإدارة:
   أ. تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من خلال تطبيق سياسات وآليات فعالة.
   ب.تحسين الإدارة العامة وتعزيز الشفافية والمساءلة في جميع القطاعات.
   ج. تطوير النظم والمؤسسات لضمان الحوكمة الرشيدة والمشاركة الفعّالة للمواطنين.
3. تحفيز الاستثمارات وتوفير التمويل:
   أ. توفير بيئة استثمارية ملائمة وجاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب.
   ب.تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية من خلال تشجيع الاستثمارات وتقديم الحوافز.

ج. توسيع قاعدة الموارد المالية المحلية وتنويع مصادر التمويل للتخفيف من تأثير التقلبات الاقتصادية.

4. تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات:

أ. زيادة الاستثمارات في البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والجسور والمياه والصرف الصحي.

ب. تحسين جودة الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة وتقديمها بشكل شامل ومتساوي.

ج. تطوير التكنولوجيا والابتكار في تقديم الخدمات لتحسين كفاءة البنية التحتية والخدمات.

5. تعزيز التخطيط والتنسيق:

أ. تطوير آليات فعالة للتخطيط والتنسيق بين الجهات المعنية بتنفيذ الخطط التنموية.

ب. تعزيز دور الهيئات الرئيسية للتخطيط وتحسين التنسيق بين القطاعين العام والخاص.

ج. تعزيز الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز التنسيق وتحقيق الأهداف المشتركة.

6. الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار:

أ. تعزيز استخدام التكنولوجيا والابتكار في جميع القطاعات لتعزيز الفعالية وتحسين الخدمات.

ب. تشجيع الاستثمار في البحث والتطوير وتبني التكنولوجيا الحديثة لتعزيز الابتكار وتحقيق التنمية المستدامة.

7. التعاون الإقليمي والدولي:

أ. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجالات الأمن والاقتصاد والتنمية لتبادل الخبرات والموارد وتحقيق التكامل.

ب. العمل مع الجهات الدولية والمنظمات الإقليمية لدعم التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية.

خامساً: المضامين العامة لخطة التنمية الوطنية

1. مراجعة وتقييم الخطط السابقة وأهم الدروس المستفادة منها.
2. تحليل الوضع الحالي: تقديم تقييم دقيق للوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي في العراق، بما في ذلك نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات الموجودة.
3. أهداف التنمية: تحديد أهداف إستراتيجية محددة وقابلة للقياس للتنمية في مختلف القطاعات، مثل الاقتصاد، التعليم، الصحة، البنية التحتية، وحماية البيئة، والأمن، النظام المؤسسي، البيئة الرقمية والمعلوماتية.
4. السياسات والإجراءات: وضع سياسات وإجراءات تنموية تستهدف تحقيق الأهداف المحددة، بما في ذلك السياسات الاقتصادية، وسياسات التشغيل، وسياسات التعليم، وسياسات البيئة.

5. الموارد المالية والبشرية: تحديد الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ الخطة، وتوجيه الاستثمارات وتوجيه الإنفاق بشكل فعال نحو الأولويات التنموية.
6. آليات التنفيذ: وضع آليات وآليات فعالة لتنفيذ الخطة ومتابعة تقدمها، بما في ذلك تحديد المسؤوليات والجداول الزمنية وآليات التقييم والمراقبة.
7. المشاركة المجتمعية: تشجيع المشاركة الفعّالة للمجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في عملية وضع السياسات وتنفيذ الخطة.
8. الاستدامة: التركيز على الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في جميع جوانب التنمية لضمان تحقيق النمو بشكل مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية.

وبالإمكان ولوج الموضوع بمثال يوضح الطريقة الأكثر تحديداً عبر السياق الآتي:

1. تحليل الوضع الحالي:
   أ. تقديم لمحة عامة عن الوضع الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، والسياسي في العراق.
   ب. تحليل عميق للتحديات والفرص الحالية التي تواجه عملية التنمية في العراق.
2. رؤية وأهداف التنمية:
   أ. وضع رؤية واضحة للتنمية المستقبلية للعراق.
   ب. تحديد أهداف قابلة للقياس والتحقق في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
3. السياسات والإجراءات:
   أ. وضع سياسات تنموية متعددة المجالات تستهدف تحقيق الأهداف المحددة.
   ب. تطوير إجراءات تنفيذية محددة لتطبيق السياسات المعتمدة.
4. التخطيط الاقتصادي:
   أ. وضع استراتيجيات اقتصادية لتحقيق النمو المستدام وتعزيز التنافسية.
   ب. تعزيز القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتنمية القطاعات الجديدة.
5. التعليم والتدريب:
   أ. تحسين نوعية التعليم وتوفير التدريب المهني لتطوير مهارات القوى العاملة.
   ب. توسيع الفرص التعليمية وتعزيز التعليم العالي والبحث العلمي.
6. الصحة والرعاية الاجتماعية:
   أ. تحسين خدمات الرعاية الصحية وتوفير الرعاية الصحية الأساسية للجميع.
   ب. دعم برامج الرعاية الاجتماعية والحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة والمحتاجة.

7. البنية التحتية والطاقة:

أ. تطوير البنية التحتية للنقل، والطاقة، والاتصالات لدعم التنمية الاقتصادية.

ب. تعزيز الاستدامة البيئية والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

8. الزراعة والبيئة:

أ. دعم الزراعة المستدامة وتطوير البنية التحتية الزراعية.

ب. حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية بشكل فعّال.

9. المشاركة المجتمعية والحكم الرشيد:

أ. تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار.

ب. تعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد.

10. التمويل والموارد:

أ. تحديد مصادر التمويل المستدامة لتنفيذ الخطة.

ب. تعزيز الاستثمارات الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

يجب أن تتبنى خطط التنمية الوطنية المبادىء التي تؤمّن لها الانتقال:

- من الاساليب الجامدة إلى الاساليب الديناميكية المرنة.
- من الجانب التقليدي إلى الريادة والابتكار.
- من مستوى المشاريع إلى مستوى البرامج.
- من الارتجال إلى المناهج العلمية الحديثة.
- من الانقطاع إلى التراكم المعرفي والخبروي والدروس المستنبطة والتحديث المتسلسل.
- من الإرشاد إلى الإلزام الموضوعي.
- من الاقتصاد الجزئي إلى الاقتصاد الكلي والشامل مع المجالات الاجتماعية والبيئية.

أما بالنسبة لأساليب التخطيط التنموي التي تنعكس على الخطط التنموية المستمرة:

1. التحول من اسلوب تخطيط المشاريع إلى اسلوب تخطيط البرامج.
2. التركيز على السياسات الاقتصادية والاجراءات والادوات التي تحقق الكفاءة الاقتصادية.
3. توسيع نطاق اساليب التخطيط ليشمل: (الاستراتيجي التأشيري، التوجيهي، الوظيفي، التشغيلي).
4. وجوب التركيز على التنمية الاقليمية **المتوازنة**.

5. ضرورة استخدام النماذج الاقتصادية المتطوّرة لصياغة (توقعات وسياسات ومسارات) إقتصادية بديلة (سيناريوهات) واستشراق التحوّلات المستقبلية.
6. زيادة التركيز على السياسات وتحسين الشفافية، وربطها باليات تنفيذية جادّة.
7. إنشاء منظومة صارمة في تقويم اداء السياسات والاجراءات التنفيذية والمتابعة المستدامة.
8. التركيز على القطاع الخاص كشريك أساسي في التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة.

وبالمحصلة فأن الذي نريده ونطمح إليه، يتمثل بالاتي:

1. إعتبار الاستراتيجية التنموية الوطنية هي دعوة إلى تغيير مؤسسي شامل.
2. إنشاء نظام مرن يمكن أن يتحسن بأستمرار.
3. الارتقاء بمنظومة التخطيط التنموي: (تنمية الوعي بمفاهيم التنمية والتخطيط، التعريف بالموازين الاقتصادية والاساليب والادوات التخطيطية، الاحتراف في مجالات الإدارة التخطيطية على المستوى القومي وعلى مستوى النشاط: (وزارة/ قطاع/ مؤسسة/ إدارة)
4. الاهتمام العالي بمراحل التحليل للوضع الراهن المعتمدة على البيانات والمعلومات الدقيقة والحديثة والجديرة بالثقة.
5. صياغة منظومة (متابعة ورقابة وتقويم) على أسس مؤسسية رصينة وذات صلاحيات تمكينية واسعة.
6. التوازن والتكامل التنموي بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
7. التركيز على الاصلاح الاداري المؤسسي للقطاع العام والخاص، وادراج ذلك ضمن المحاور الرئيسة لخطة التنمية.
8. إيلاء الاسبقية القسوى الى: الاصلاح المؤسسي الشامل والحكم الرشيد والجودة الشاملة ومعايير التميّز المؤسسي.
9. تعزيز التوافق المؤسسي بين قطاعات الدولة، وتحسين بيئة الاعمال والاستثمار وتمكين القطاع الخاص.
10. ضرورة أن تكون خطة التنمية الوطنية منسجمة في توجهاتها العامة مع المنهاج الوزاري.

سادساً: الخطة في تشريع مُلزِم

ان إصدار الخطة التنموية الوطنية أو غيرها من الاستراتيجيات والخطط الوطنية وبقانون أو تشريع مُحكَم ومُلزِم يتبع عادة إستيفاء مجموعة خطوات مجموعة خطوات:

1. التحليل والتقييم: يتم تحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للبلد، وتقييم الاحتياجات والتحديات والفرص المتاحة.

2. وضع الأهداف والتوجّهات: تُحدد الأهداف الرئيسية للتنمية الوطنية بناءً على التحليل والتقييم، التوجهات المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف.

3. إعداد المسودة: يتم إعداد مسودة للخطة التنموية الوطنية تحتوي على الأهداف والتوجهات والإجراءات المقترحة.

4. المشاركة العامة: يمكن أن تشمل العملية؛ المشاركة العامة والاستشارات مع الجمهور والأطراف المعنية للحصول على آراء وملاحظات حول المسودة.

5. المناقشة والتصويت: يتم عرض المسودة أمام الجهات التشريعية أو الحكومة المعنية للمناقشة والتصويب عليها.

6. الموافقة والتنفيذ: بعد الموافقة على الخطة من قبل الجهات المعنية، يتم تحويلها إلى قانون أو تشريع ملزم تلتزم به الحكومة والمؤسسات العامة والجهات ذات العلاقة.

7. متابعة التنفيذ والتقييم: تتم متابعة تنفيذ الخطة وتقييم نتائجها بانتظام لضمان تحقيق الأهداف المحددة واتخاذ التعديلات اللازمة حسب الحاجة.

هذه الخطوات تساهم في ضمان أن يكون للخطة التنموية الوطنية قاعدة قانونية واضحة وملزمة للجميع، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

سابعاً: أهم متطلبات نجاح الخطة

لابد من تضافر عدّة عوامل تضمن بمجموعها التطبيق السلس والآمن للخطة، وتتمثل بالتزامات أهمها:

1. الرؤية الواضحة والمحددة: يجب أن تكون الخطة تحتوي على رؤية محددة وواضحة للمستقبل المرجو، مع تحديد الأهداف والمؤشرات الرئيسية لتقييم تحقيقها.

2. توافر الموارد اللازمة: ينبغي تخصيص الموارد المالية والبشرية والتقنية الكافية لتنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها بنجاح.

3. تعاون متعدد القطاعات: يجب أن يشمل النجاح للخطة تعاونًا فعّالًا بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية لتحقيق أهداف التنمية.

4. القدرة على التكيف: يجب أن تكون الخطة مرنة وقابلة للتكيف مع التحديات المتغيرة والظروف المحيطة بها، وذلك من خلال تقديم استراتيجيات وأدوات للتعامل مع المتغيرات.

5. المراقبة والتقييم دوري: ينبغي إجراء تقييمات دورية لتتبع تقدم الخطة وتحديد الفجوات والتحديات، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصحيح والتحسين.

6. الشفافية والمساءلة: يجب أن تكون عمليات صنع القرار وتنفيذ السياسات شفافة ومساءلة، مع توفير معلومات متاحة للجمهور والمشاركة في عملية صنع القرار.

7. تفعيل المجتمع والشركاء: يجب أن يشمل النجاح للخطة مشاركة وتفاعل الجمهور والشركاء المحليين لضمان تنفيذ الخطة بنجاح وفعالية.

8. الالتزام السياسي: يحتاج النجاح للخطة إلى إدارة وتوجيه سياسي قوي ودعم مستمر من القيادة السياسية لضمان تنفيذ السياسات والإجراءات المطلوبة.

9. الابتكار والتطوير: يجب أن تكون الخطة قادرة على تشجيع الابتكار والتطوير في جميع القطاعات لتحقيق نتائج فعّالة ومستدامة.

10. التكامل والتنسيق: ينبغي تكامل وتنسيق جميع السياسات والبرامج والمشاريع ضمن الخطة لضمان تحقيق أقصى قدر من الفعالية والتأثير الإيجابي.

ثامناً: علاقة الخطة بالمنهج التخطيطي في الدولة

ترتبط خطة التنمية الوطنية في العراق ارتباطًا وثيقًا بالمنهج التخطيطي الذي تتبعه الدولة، والذي يتمثل عادة في العملية الشاملة للتخطيط الوطني. تتمثل العلاقة بين خطة التنمية الوطنية والمنهج التخطيطي في عدة نقاط:

1. الرؤية والأهداف الاستراتيجية:

أ. يقوم المنهج التخطيطي بوضع الرؤية والأهداف الاستراتيجية للدولة بالاعتماد على استراتيجيات وخطط تنموية وطنية متكاملة.

ب. تعتمد خطة التنمية الوطنية في العراق على هذه الرؤية والأهداف الاستراتيجية لتحديد الاتجاهات العامة والأولويات في التنمية.

2. التخطيط القطاعي والمؤسسي:

أ. يتمثل المنهج التخطيطي في تطوير الخطط القطاعية والمؤسسية التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة.

ب. تتبع خطة التنمية الوطنية في العراق هذه الخطط القطاعية والمؤسسية كإطار لتحقيق الأهداف الوطنية بشكل منسجم.

3. التنسيق والتكامل:

أ. يعمل المنهج التخطيطي على تحقيق التنسيق والتكامل بين الجهات والأجهزة المختلفة في الدولة، وذلك من خلال تبني نهج شمولي للتخطيط.

ب. تشجع خطة التنمية الوطنية في العراق على التنسيق والتكامل بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق الأهداف المشتركة.

4. التنفيذ والمراقبة:

أ. يُعتبر المنهج التخطيطي الإطار العام لعملية التنفيذ والمراقبة للخطط والبرامج التنموية.

ب. تستخدم خطة التنمية الوطنية في العراق المنهج التخطيطي لتوجيه عملية التنفيذ ومراقبة تقدم الأعمال وتحقيق الأهداف.

5. التحديث والتقييم:

أ. يتم تحديث المنهج التخطيطي بانتظام لمواكبة التحولات والتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية.

ب. تعتمد خطة التنمية الوطنية في العراق على هذا التحديث والتقييم المستمر لضمان استمرارية التنفيذ وتحقيق النتائج المرجوة.

وهنا، لابد التنويه على أن منهج التخطيط التأشيري ومنهج التخطيط الاستشاري هما اثنان من النماذج الرئيسية للتخطيط الحكومي، ولكل منهما مزايا وعيوب تختلف تبعًا للسياق والظروف المحلية، ممكن إيجازها بالاتي:

1. منهج التخطيط التأشيري:

أ. المزايا:

- يتيح هذا المنهج للحكومة السيطرة الكاملة على عملية التخطيط واتخاذ القرارات، حيث يتم تقديم الرأي الاستشاري من جهات محددة داخلية.
- يمكن لهذا المنهج أن يكون أكثر فعالية في الإدارة والتنفيذ، حيث يتيح للحكومة تحقيق التوجيهات السياسية بسرعة وكفاءة.
- يمكن أن يساهم هذا المنهج في تحقيق التنسيق بين القطاعات وتجنب التضاربات في السياسات والخطط.

ب. العيوب:

- قد يؤدي السيطرة الكاملة للحكومة إلى استبداد في اتخاذ القرارات وتجاهل آراء واحتياجات الجهات الخارجية والمجتمع المدني.

- قد يؤدي تحكم الحكومة في عملية التخطيط إلى نقص في الشفافية والمساءلة.
- قد يؤدي غياب الاستشارة الفعالة إلى عدم تضمين وجهات النظر والاحتياجات المتنوعة للأطراف المعنية في عملية التخطيط.

2. منهج التخطيط الاستشاري:

أ. المزايا:

- يتيح هذا المنهج للمشاركة الشاملة لمختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.
- يزيد هذا المنهج من الشفافية والمساءلة، حيث يتم تضمين آراء الجهات المعنية في صياغة السياسات والخطط.
- يزيد من فرص نجاح الخطط التنموية والتنفيذ الفعّال، حيث يتم التوافق على الأولويات والإجراءات بين مختلف الأطراف.

ب. العيوب:

- قد يؤدي الاستشارة المفرطة إلى تعقيد عملية اتخاذ القرارات وتأخير التنفيذ.
- قد يؤدي تضارب وجهات النظر والاحتياجات بين الأطراف المختلفة إلى عدم التوافق على السياسات والخطط.
- قد يتطلب هذا المنهج موارد إضافية وجهود استشارية تؤثر على تكلفة ومدى إمكانية تنفيذ الخطط.

بالنسبة للعراق، فإن اختيار المنهج التخطيطي المناسب يعتمد على السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد، وعلى الاستعداد للحكومة والمجتمع لتنفيذه بشكل فعّال. من الناحية العملية، قد يكون المنهج التخطيطي المختلط بين النموذجين (التأشيري والاستشاري) أكثر ملاءمة في تشجيع المشاركة الشاملة وضمان شراكة فعّالة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية التخطيط والتنفيذ. ومع ذلك، يجب أن يتم تقييم المزايا والعيوب لكل منهج بعناية، ويتم اتخاذ القرار النهائي بناءً على الظروف والاحتياجات الفعلية للبلاد، مع تحديد درجة المركزية والالزامية والمسؤوليات والسياقات.

تاسعاً: علاقة خطة التنمية بالمنهاج الوزاري

ترتبط خطة التنمية الوطنية في العراق بشكل وثيق بالمنهج الوزاري/البرنامج الحكومي والخطط الاستراتيجية القطاعية الأخرى في الدولة، وتتمثل هذه العلاقة في عدة نقاط:

1. التكامل والتوافق:

أ. يتم تصميم خطة التنمية الوطنية بناءً على التوافق والتكامل مع المنهج الوزاري والبرامج الحكومية الأخرى، وذلك لضمان تحقيق التوجيهات والأهداف الوطنية بشكل متناغم.

ب. تُعد خطة التنمية الوطنية الإطار العام الذي يحدد الأولويات والسياسات العامة التي يجب أن تتبعها البرامج الحكومية والخطط القطاعية لتحقيق الأهداف الوطنية المحددة.

2. التنسيق والتعاون:

أ. يتطلب تنفيذ خطة التنمية الوطنية التنسيق والتعاون بين الجهات الحكومية المختلفة والجهات الأخرى المعنية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ب. تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص وتشجيع الشراكات الاستراتيجية يعزز من قدرة الحكومة على تنفيذ خطتها بنجاح.

3. التنفيذ المتكامل:

أ. يجب أن تتضمن الخطط الاستراتيجية القطاعية التفصيلية خطوات تنفيذية متكاملة تنسجم مع أهداف خطة التنمية الوطنية، مما يضمن تحقيق التنسيق الفعال بين الأعمال المختلفة.

ب. يُشجع على تطوير خطط عمل متكاملة تتضمن مشاريع وبرامج محددة لتحقيق الأهداف الوطنية في كل قطاع.

4. مراقبة وتقييم الأداء:

أ. يُستخدم المنهج الوزاري/البرنامج الحكومي والخطط الاستراتيجية القطاعية لتحديد الأهداف الفرعية والمؤشرات الرئيسية للأداء التي تساهم في تحقيق أهداف خطة التنمية الوطنية.

ب. تُستخدم هذه المؤشرات لمراقبة تقدم تنفيذ الخطط وتقييم الأداء، مما يمكن الحكومة من اتخاذ التدابير التصحيحية عند الحاجة.

5. توجيه الاستثمارات والموارد:

أ. توحيد خطط القطاعات الاستراتيجية لتوجيه الاستثمارات والموارد نحو الأولويات والمشاريع الرئيسية التي تحددها خطة التنمية الوطنية.

ب. يساهم ذلك في تحقيق التنسيق بين القطاعات وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المالية والبشرية والمادية.

تأسيساً على ذلك، يجب تحديد أوجه العلاقة والارتباط والتراتبية لذا يتوجب على سلطة القرار في الدولة تحديد الاسبقيات التخطيطية ونطاقها لكل من: (المنهاج الوزاري، خطة التنمية المستدامة، خطة التنمية

الوطنية، الاستراتيجيات القطاعية، السياسات العامة) لضمان عدم التداخل والتشتيت للموارد والجهود، وللحيلولة دون اثقال كاهل المؤسسات والدوائر في الدولة بأكثر من التزام وتوجّه، وترجمة وحدة الدولة ونظامها الاداري والمؤسسي في اطار منهجية واضحة ومحددة ومنتجة.

عاشراً: علاقة خطة التنمية الوطنية بخطة التنمية المستدامة

من أجل استجلاء الفهم الصحيح لطبيعة العلاقة بين الخطتين (التنموية والمستدامة)، لابد من إيضاح الاتي:

1. الخطة التنموية الوطنية:

أ. تتميز الخطة التنموية الوطنية بتركيزها على تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين دون النظر إلى تأثيرات ذلك على البيئة.

ب. تركز على تطوير البنية التحتية وتعزيز الاقتصاد وتوفير فرص العمل وتحسين الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة.

ج. غالبًا ما يكون لها أهداف محددة بالمواعيد الزمنية ومؤشرات قياس قابلة للتحقيق على المدى القصير والمتوسط.

2. الخطة التنموية المستدامة:

أ. تتميز الخطة التنموية المستدامة بتضمين عوامل البيئة والاجتماع والاقتصاد على حد سواء في عملية صنع القرار والتخطيط.

ب. تسعى إلى تحقيق التنمية المتوازنة التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

ج. تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وتعزيز المساواة الاجتماعية.

3. المقارنة:

أ. يتمحور تركيز الخطة التنموية الوطنية على النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية، بينما تركز الخطة التنموية المستدامة على التوازن بين البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

ب. تتبنى الخطة التنموية الوطنية نهجًا قوميًا في صنع القرار، بينما تعتمد الخطة التنموية المستدامة على التعاون بين القطاعات المختلفة والشركاء المعنيين.

ج. تنص الخطة التنموية الوطنية على أهداف قصيرة الأجل ومؤشرات قياس سهلة القياس والتحقق، بينما تركز الخطة التنموية المستدامة على الأهداف طويلة الأجل ومؤشرات قياس تستند إلى الاستدامة.

وبالنظر إلى التحديات الشاملة التي يواجهها العراق، بما في ذلك التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فإن الخطة التنموية المستدامة تبدو الخيار الأفضل. فهي تسمح بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. كما أنها تعزز التوازن بين البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتعزز التعاون والشراكة بين القطاعات المختلفة وتضمن مشاركة جميع الفاعلين في عملية التنمية، ويبقى القرار النهائي هو من إختصاص مجلس الوزراء.

الحادس عشر: أدوار ومسؤوليات الجهات المختصة

توفير المتطلبات المختلفة لتنفيذ خطة التنمية الوطنية يتطلب تعاون وجهود مشتركة بين عدة جهات ومؤسسات في الدولة، ووفقاً لمهامها وواجباتها الدستورية النافذة:

1. الحكومة الاتحادية:
   أ. تحديد السياسات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية.
   ب. توفير التمويل اللازم والموارد المالية لتنفيذ الخطة.
   ج. إصدار القوانين واللوائح اللازمة لضمان تنفيذ السياسات والبرامج.
2. الوزارات والجهات الحكومية المعنية: تنفيذ البرامج والمشاريع المحددة ضمن الخطة في مجالات اختصاصها مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، الزراعة، الصناعة، العمل، والتنمية الاقتصادية.
3. الهيئات الاقتصادية والتنموية:
   أ. تقديم الدعم الفني والاستشاري لتنفيذ السياسات والبرامج الاقتصادية والتنموية.
   ب. المساهمة في تحليل وتقييم أداء الاقتصاد وتقديم النصائح لتحسين الأداء وتحقيق الأهداف المحددة.
4. الجهات البلدية والمحلية في الاقاليم والمحافظات:
   أ. تنفيذ المشاريع البلدية والتحسينات التحتية والتنموية المحلية المدرجة في الخطة.
   ب. تقديم الدعم والخدمات للمجتمع المحلي لتحقيق أهداف الخطة على الصعيدين المحلي والإقليمي.
5. القطاع الخاص والمؤسسات الاقتصادية:
   أ. المشاركة في تنفيذ البرامج والمشاريع الخاصة بالقطاع الخاص ضمن إطار الشراكة العامة–الخاصة.
   ب. تقديم الاستثمارات والمشاريع التنموية التي تعزز النمو الاقتصادي وتحقق أهداف الخطة.

6. الجامعات والمراكز البحثية:

أ. البحث العلمي والدراسات الاقتصادية والاجتماعية لتقديم التوصيات والمساهمة في تطوير السياسات والبرامج التنموية.

ب. تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية لدعم تنفيذ الخطة وتطبيق الممارسات الأفضل.

7. المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية:

أ. المشاركة في عمليات التوعية والتثقيف بأهداف الخطة وتشجيع المشاركة المجتمعية.

ب. تقديم الدعم والمساهمة في تنفيذ برامج التنمية المحلية والمشاريع الاجتماعية.

الثاني عشر: جهة إصدار الخطة

إن قرار إصدار خطة التنمية الوطنية عبر قانون من البرلمان (مجلس النواب) أو بقرار من مجلس الوزراء يعتمد على النظام القانوني والسياسي المعمول به في كل دولة، ولكل منهما مجموعة مزايا وعيوب يمكن إجمالها كالاتي:

1. الإصدار عبر قانون من البرلمان:

أ. الفوائد:

- يعكس التزام الحكومة والمجتمع بالخطة بشكل أكبر، حيث يكون قرار البرلمان ناتجًا عن توافق ديمقراطي.
- يمكن أن يزيد من مستوى الشفافية والمساءلة، حيث يتم مناقشة ومراجعة الخطة بشكل علني في مجلس النواب.

ب. العيوب:

- يستغرق وقتًا أطول لإصدار الخطة نظرًا لعمليات المناقشة والتعديل التي تتطلبها القوانين.
- قد تواجه الخطة تأخيرات أو معارضة من بعض الأطراف في البرلمان، مما يؤثر على جدول العمل والتنفيذ.

2. الإصدار بقرار من مجلس الوزراء:

أ. الفوائد:

- يمكن أن يكون الإصدار أسرع وأكثر مرونة، حيث يتم اتخاذ القرار من قبل الحكومة دون الحاجة إلى الموافقة البرلمانية.
- يسمح بتحقيق استجابة أسرع للاحتياجات والتحديات الوطنية، خاصة في الظروف الطارئة أو الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

ب. العيوب:

- قد تتسبب عدم مشاركة البرلمان في القرار في نقص في مستوى الشفافية والمساءلة.
- قد يؤدي القرار إلى تجاهل بعض الآراء والاعتراضات من أطراف أخرى، مما قد يؤثر على قدرة الخطة على تحقيق النجاح.

بشكل عام، يعتمد اختيار الطريقة المثلى لإصدار خطة التنمية الوطنية على الظروف والمتغيرات السياسية والقانونية والاقتصادية في كل دولة، مما يستدعي مناقشة وحسم الموضوع لانتخاب الطريقة الأمثل لوضعٍ مثل العراق.

الثالث عشر: أهم محتويات خطة التنمية الوطنية

يمكن ترتيب محتويات الخطة حسب العنوانات الرئيسية ادناه، ومايستدعيه مضمونتها من معطيات وحقائق ومتطلبات:

1. **المقدمة:**
2. **الجزء الأول: التحليل البيئي:**

أ. التحليل البيئي الداخلي: تقديم تحليل شامل للوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في العراق، مع تحليل لنقاط القوة والضعف الداخلية.

ب. التحليل البيئي الخارجي: استعراض التحديات والفرص الخارجية التي تؤثر على عملية التنمية في العراق، بما في ذلك العوامل الاقتصادية العالمية والتغيرات الجيوسياسية.

3. **الجزء الثاني: الرؤية والرسالة والقيم:**

أ. الرؤية: تحديد رؤية طموحة لتطور العراق في المستقبل، مع التركيز على تحقيق التنمية المستدامة والشمولية.

ب. الرسالة: توضيح الغرض والهدف الرئيسي من الخطة الوطنية للتنمية، وهي تحقيق الرفاهية والتقدم لشعب العراق.

ج. القيم: تحديد القيم الأساسية التي تستند إليها الخطة، مثل العدالة الاجتماعية، والشفافية، والمسؤولية.

4. **الجزء الثالث: الأهداف الاستراتيجية والمؤشرات:**

أ. تحديد الأهداف الاستراتيجية للتنمية في مختلف القطاعات، مثل الاقتصاد، والتعليم، والصحة، والبيئة.

ب. تحديد المؤشرات الرئيسية والأهداف الزمنية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

5. **الختام**: تختتم الاطروحة بتأكيد أهمية تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية وتحقيق الأهداف المحددة، مع التأكيد على ضرورة التعاون الوطني والشراكات الدولية لتحقيق التقدم المستدام ورفاهية الشعب العراقي.

الرابع عشر: اولويات التحليل البيئي الداخلي

ان التحليل البيئي الداخلي يستند إلى فهم شامل للوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في العراق، مما يسمح بتحديد النقاط القوة والضعف التي يمكن البناء عليها أو التحسين منها، في سياق الاولويات الآتية:

1. **الوضع الاقتصادي**:
   أ. يتضمن تقديم لمحة عامة عن الناتج المحلي الإجمالي، والنمو الاقتصادي، ومستويات التضخم، والتوزيع الدخلي.
   ب. تحليل لقطاعات الاقتصاد المختلفة مثل النفط والغاز، والزراعة، والصناعة، والخدمات.
   ج. تحليل للتوظيف ومعدلات البطالة، ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.
2. **الوضع الاجتماعي**:
   أ. تقديم لمحة عن مؤشرات الصحة والتعليم، والمستوى العام للمعيشة، والنواتج الاجتماعية.
   ب. تحليل للتحديات الاجتماعية مثل الفقر، والبطالة، والتمييز الاجتماعي والجنسي، وانعدام المساواة.
   ج. تقديم تقييم شامل للبنية التحتية في العراق، بما في ذلك الطرق، والمواصلات، والمياه، والكهرباء.
3. **الوضع البيئي**:
   أ. تقديم لمحة عامة عن حالة البيئة في العراق، بما في ذلك التلوث البيئي، وتدهور الأراضي، ونفاذ المياه.
   ب. تحليل لتأثيرات التغير المناخي على البيئة والاقتصاد والمجتمع.
   ج. تقديم للجهود الحالية لحماية البيئة وتنميتها، وتقييم فعاليتها ونجاعتها.

من خلال تجميع وتحليل معطيات الفقرات آنفة الذكر، ومن ثم يتم تحديد النقاط القوة والضعف في الاقتصاد والمجتمع والبيئة التي يمكن الاستفادة منها لتحقيق التنمية.

الخامس عشر: اولويات التحليل البيئي الخارجي

يركز التحليل البيئي الخارجي على فهم التحديات والفرص الخارجية التي يواجهها العراق، بما في ذلك العوامل الاقتصادية العالمية والتغيرات الجيوسياسية التي يمكن أن تؤثر على عملية التنمية في البلاد، أهمها:

1. **التحديات الاقتصادية العالمية:**

أ. تحليل تأثير الظروف الاقتصادية العالمية مثل الركود الاقتصادي، والتقلبات في أسواق الطاقة والسلع، على اقتصاد العراق.

ب. تقديم لمحة عن التحديات المالية العالمية مثل تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على ميزان المدفوعات وميزان الموازنة في العراق.

2. **التغيرات الجيوسياسية:**

أ. تقديم تحليل للتغيرات الجيوسياسية في المنطقة مثل التوترات الإقليمية، والصراعات المسلحة، وتأثير ذلك على الاستقرار السياسي والأمني في العراق.

ب. تحليل تأثير العلاقات الدولية مع دول الجوار والدول الإقليمية والدول الكبرى على الاقتصاد والأمن الوطني للعراق.

3. **الفرص الخارجية:**

أ. تحديد الفرص الاقتصادية الخارجية مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتجارة الخارجية، والتعاون الدولي في مجالات مثل التكنولوجيا والبنية التحتية.

ب. استعراض الفرص الجيوسياسية مثل تحسين العلاقات الدولية والتعاون مع الدول الجارة لتعزيز الاستقرار والتنمية في العراق.

4. **التأثيرات على عملية التنمية:**

أ. تحليل تأثيرات هذه التحديات والفرص الخارجية على عملية التنمية في العراق، بما في ذلك الآثار على الاستثمارات، والتجارة، والاستقرار السياسي.

ب. تقديم استنتاجات حول كيفية تحديد استراتيجيات التنمية المناسبة للاستفادة من الفرص وتجاوز التحديات.

من خلال هذا التحليل البيئي الخارجي، يمكن للعراق تحديد كيفية التعامل مع التحديات العالمية واستغلال الفرص الخارجية لتعزيز عملية التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

السادس عشر: الرؤية المقترحة لخطة التنمية الوطنية

تحقيق تحول شامل وطموح يرتكز على التنمية المستدامة والشمولية. نحن نسعى إلى بناء مجتمع ينعم بالازدهار والرخاء لجميع مواطنيه، مع التركيز على تعزيز العدالة الاجتماعية وتوفير الفرص للجميع دون تمييز. تعتمد رؤيتنا على تطوير اقتصاد قوي ومتنوع يعتمد على مبادئ الابتكار والاستدامة، بالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية وتحسين الخدمات الاجتماعية والبيئية. من خلال تحقيق هذه الرؤية، نسعى إلى جعل

العراق دولة مزدهرة تلعب دورًا مهمًا على الساحة الإقليمية والدولية، وتسهم في بناء عالم أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية.

السابع عشر: الرسالة المقترحة لخطة التنمية الوطنية

تُعبّر خطة التنمية الوطنية عن رسالة رئيسية تتمثل في تحقيق الرفاهية والتقدم لشعب العراق من خلال توفير فرص متساوية للجميع وتحسين جودة الحياة. يهدف العمل بموجب هذه الخطة إلى إنشاء بنية تحتية متطورة وقوية، وتعزيز الاقتصاد لتحقيق النمو المستدام والشمولي، بالإضافة إلى تعزيز الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، وتسعى الرسالة إلى بناء مجتمع يعتمد على العدالة والمساواة ويعمل على تعزيز التضامن والتعاون بين أفراده. يعتبر تحقيق هذه الرسالة أساسًا لتحقيق التنمية المستدامة والمستقرة في العراق، وتعزيز مكانته على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الثامن عشر: القيم الجوهريّة

تقوم خطة التنمية الوطنية على مجموعة من القيم الأساسية التي تمثل الأساس الأخلاقي والمبادئ التوجيهية لجميع الجهود التنموية. تتضمن هذه القيم:

1. العدالة الاجتماعية: تعكس الاعتقاد في ضرورة تحقيق التوازن والمساواة في توزيع الثروة والفرص بين جميع شرائح المجتمع، مع التركيز على تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية.
2. الشفافية: تشجيع على الشفافية والنزاهة في جميع جوانب إدارة الشؤون العامة وتقديم الخدمات، مع التركيز على توفير المعلومات والبيانات بشكل متاح للمواطنين والشفافية في عمليات اتخاذ القرار.
3. المسؤولية: التزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية في جميع الأنشطة التنموية، مع التركيز على تحقيق التنمية بطريقة تحافظ على البيئة وتحقق الاستدامة على المدى الطويل.

تتمثل هذه القيم في الإطار الأساسي لخطة التنمية الوطنية، وتوجه الجهود نحو تحقيق الأهداف المحددة بشكل أخلاقي ومستدام، مما يعزز الثقة والتعاون بين جميع أطراف المجتمع ويسهم في بناء مستقبل مزدهر للعراق وشعبه.

4. التعاون: تلتزم جميع المؤسسات والفعاليات في الدولة على العمل المشترك والتنسيق الفعّال على أساس المسؤوليات والواجبات والحقوق، والتكاتف من أجل إنجاز أهداف وإستحقاقاتتنفيذ مضامين خطة التنمية الوطنية.
5. التفاني: بذل أقصى الجهود من أجل ضمان حسن التنفيذ للخطة مع السرعة والدقة والجودّة في مخرجاتها ونتائجها.

التاسع عشر: أهم الاهداف الاستراتيجية المقترحة للخطة

1. تحقيق النمو الاقتصادي المستدام: تهدف الخطة إلى تعزيز النمو الاقتصادي عبر تنويع قواعد الاقتصاد وتعزيز قطاعات الصناعة والخدمات والزراعة، مع التركيز على تعزيز القدرة التنافسية للمقاولات وزيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

2. التخفيف من معدلات البطالة: تهدف الخطة إلى تحقيق نسبة عالية من فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، من خلال تعزيز فرص العمل وتوفير برامج تدريبية مهنية وتقنية لرفع مستوى مهارات القوى العاملة.

3. تحسين جودة الحياة والمعيشة: تهدف الخطة إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان والمياه والكهرباء، وتحسين البنية التحتية والمرافق العامة.

4. تعزيز التعليم والتدريب: تهدف الخطة إلى تعزيز جودة التعليم وتوفير فرص التعليم الجيدة والمتساوية للجميع، بالإضافة إلى توفير برامج تدريبية متخصصة لتطوير مهارات الاداء وتعزيز فرص العمل.

5. الحد من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي: تهدف الخطة إلى تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقات المختلفة من المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروة والفرص بشكل متساوٍ.

6. حماية البيئة والموارد الطبيعية: تهدف الخطة إلى تعزيز استدامة البيئة وحماية الموارد الطبيعية من خلال تطبيق سياسات بيئية فعّالة، وتشجيع الاستخدام المستدام للموارد.

7. تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد: تهدف الخطة إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة وتعزيز مكافحة الفساد من خلال تطوير الأنظمة والآليات القانونية وتعزيز الشفافية والمساءلة.

عشرون: الأهداف الفرعية للأهداف الإستراتيجية

1. تحقيق النمو الاقتصادي المستدام:
   أ. زيادة معدلات الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة.
   ب. تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال تطوير قطاعات السياحة والزراعة غير النفطية.
   ج. تحسين بيئة الاستثمار وتسهيل إجراءات الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
   د. تطوير البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والموانئ والمطارات لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.
2. تخفيف معدلات البطالة:
   أ. إطلاق مبادرات لتشجيع القطاع الخاص على خلق فرص عمل جديدة.

ب.تقديم برامج تدريب وتأهيل مهني للشباب لتزويدهم بالمهارات المطلوبة في سوق العمل.

ج. تشجيع ريادة الأعمال وتوفير الدعم اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة.

د. تعزيز التعاون بين القطاع الخاص والحكومة لتسهيل التوظيف وخلق فرص العمل.

3. تحسين جودة الحياة والمعيشة:

أ. تحسين البنية التحتية لتوفير خدمات أفضل في المجالات الصحية والتعليمية.

ب.تعزيز الوصول إلى الإسكان اللائق والمياه النقية والكهرباء المستمرة.

ج. تطوير السياسات الاجتماعية لتعزيز التكافل الاجتماعي ودعم الفئات الأكثر احتياجًا.

د. تعزيز السلامة العامة وتحسين جودة البيئة والحد من التلوث.

4. تعزيز التعليم والتدريب:

أ. تطوير مناهج تعليمية محدثة ومتطورة تتناسب مع احتياجات سوق العمل.

ب.تحسين جودة التعليم وزيادة نسبة التحاق الطلاب وانهاء المدارس.

ج. توفير برامج تدريبية وتطوير مهارات تنافسية للعمالة.

د. تعزيز البحث العلمي والابتكار في المؤسسات التعليمية والبحثية.

5. الحد من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي:

أ. تطبيق سياسات توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة وتقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية.

ب.تعزيز الشفافية والمساءلة في عملية اتخاذ القرار وتحقيق المساواة في الفرص.

ج. تعزيز التمثيل الإجتماعي والاقتصادي لجميع شرائح المجتمع وتشجيع المشاركة المجتمعية.

6. حماية البيئة والموارد الطبيعية:

أ. تطبيق سياسات وإجراءات للحد من التلوث وحماية البيئة والموارد الطبيعية.

ب. تعزيز الاستدامة في استخدام الموارد وتعزيز التوعية البيئية للمجتمع.

ج. تشجيع الابتكار واعتماد التكنولوجيا النظيفة للحفاظ على البيئة والموارد.

7. تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد:

أ. تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي وتطوير آليات مكافحة الفساد.

ب.تحسين القوانين والأنظمة القانونية لتعزيز الحوكمة الرشيدة وتقديم العدالة.

ج. تعزيز المشاركة المدنية وتشجيع المواطنين على المشاركة في عملية صنع القرار والرقابة.

د. تطوير القطاع العام لتحسين كفاءته وفاعليته في تقديم الخدمات العامة وتلبية احتياجات المواطنين.

هـ. تعزيز ثقافة الحكم الرشيد والنزاهة والمسؤولية بين المسؤولين والموظفين الحكوميين.

و. تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

الحادي وعشرون: السياسات والبرامج للاهداف

بُغية المزيد من التوضيح للخطوات التي تلي صياغة الاهداف، بالإمكان انتخاب بعض الاهداف ومايستدعيه ذلك من سياسات وبرامج واجراءات، وكالاتي:

1. الهدف الاستراتيجي: تحقيق النمو الاقتصادي المستدام

أ. السياسات:

- تطوير خطة عمل وطنية لتنويع الاقتصاد وتعزيز الصناعات غير النفطية.
- تحسين بيئة الاستثمار وتقديم الحوافز لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- تعزيز البحث والتطوير والابتكار في القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

ب. البرامج والمشاريع:

- إطلاق برنامج تطوير الصناعات غير النفطية لتعزيز القطاعات الواعدة مثل الصناعات الزراعية والسياحية والتكنولوجية.
- إقامة مناطق اقتصادية خاصة لتعزيز الاستثمارات وتوفير بيئة مناسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ مشاريع البنية التحتية الحيوية مثل تطوير الطرق والموانئ والمطارات لتعزيز النقل والتجارة.

ج. الإجراءات التنفيذية:

- تشكيل لجنة تخطيط متخصصة لتطوير وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد.
- تحديد الموارد المالية والبشرية اللازمة وتخصيصها بناءً على أولويات المشاريع والبرامج.
- إنشاء أنظمة رصد وتقييم دورية لتتبع تقدم المشاريع وتحديد العوائق واتخاذ الإجراءات اللازمة للتصحيح.

2. الهدف الاستراتيجي: تخفيف معدلات البطالة

أ. السياسات:

- تعزيز التعليم والتدريب المهني لزيادة مهارات القوى العاملة.
- تشجيع ريادة الأعمال وتوفير بيئة مشجعة لتأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ برامج تشغيل وتوظيف للشباب والمهاجرين العائدين.

ب. البرامج والمشاريع:

- إطلاق برامج تدريب مهني متخصصة في القطاعات ذات الطلب العالي في سوق العمل (راهناً ومستقبلاً).
- تنفيذ برامج دعم للشركات الناشئة وتوفير التمويل والاستشارات للمقاولين الشباب.
- إقامة معارض توظيف دورية وبرامج توجيه وتوظيف للشباب الباحثين عن فرص عمل.

ج. الإجراءات التنفيذية:

- تشكيل فرق عمل متخصصة لتنفيذ البرامج التدريبية والتوظيفية بالتعاون مع الشركاء المحليين.
- توفير دعم فني ومالي للشركات الناشئة والمبادرين الشباب لتحقيق نجاح مشاريعهم.
- تنظيم فعاليات توظيف وتدريب وتوجيه للشباب في المدن الرئيسية والمناطق الريفية.

الثاني وعشرون: منهجية المتابعة والتقييم لتنفيذ الخطة

إعداد منهجية وآليات للمتابعة والتقييم والرقابة والتقويم لتنفيذ خطة التنمية الوطنية يتطلب خطوات محددة وتفصيلية، أهمها:

1. تحديد المؤشرات الرئيسية: قبل بدء التنفيذ، يجب تحديد مجموعة من المؤشرات الرئيسية التي تعكس تقدم وأداء الخطة، سواء كانت كمية أو نوعية. يجب أن تكون هذه المؤشرات محددة، قابلة للقياس، ومرتبطة بأهداف الخطة.

2. وضع خطط العمل والجداول الزمنية: بناءً على الأهداف والمؤشرات المحددة، يجب وضع خطط عمل مفصلة لكل جانب من جوانب الخطة مع تحديد الأنشطة والمسؤوليات والجداول الزمنية لتنفيذها.

3. إنشاء آليات المتابعة والتقييم: يتعين إنشاء آليات فعّالة لمتابعة تقدم تنفيذ الخطة وتقييم أداء كل جانب من جوانبها. يمكن أن تشمل هذه الآليات مجموعة من اللجان المختصة والنظم الإدارية والتقنيات المتاحة.

4. تنفيذ الآليات والإجراءات: بعد تحديد الآليات، يتم تنفيذها وتفعيلها بما يتناسب مع جداول العمل المحددة، ويشمل ذلك تحديد المسؤوليات وتوزيع الاختصاصات بين الجهات المعنية.

5. تقديم التقارير والتقييم الدوري: يتم تقديم تقارير دورية تحتوي على تقييم لأداء الخطة وتحليل للتقدم المحقق مقارنة بالأهداف المحددة. يتم استخدام هذه التقارير لاتخاذ القرارات اللازمة وتعديل الخطط عند الضرورة.

6. إجراءات الرقابة والتدقيق: تشمل هذه الخطوة إجراءات للرقابة الداخلية والتدقيق المستقل للتأكد من تطبيق السياسات والإجراءات بشكل صحيح وفعال، وتحديد أي مخالفات أو انحرافات واتخاذ التدابير اللازمة للتصحيح.

7. تقويم الأداء وتعديل السياسات: يجب تقييم أداء الخطة بشكل دوري وتعديل السياسات والإجراءات الضرورية بناءً على الدروس المستفادة والتحديات المواجهة وتغيرات البيئة.

8. مشاركة الجمهور والشفافية: يجب أن يشمل نظام المتابعة والتقييم عملية مشاركة الجمهور وتوفير معلومات شفافة حول تقدم الخطة ونتائجها لضمان شمولية العملية وثقة المواطنين.

الثالث وعشرون: متطلبات حسن التنفيذ

لضمان نجاح تنفيذ خطة التنمية الوطنية، يجب وضع مجموعة شاملة من المتطلبات التخطيطية والقانونية والإدارية والمؤسسية والبشرية والمالية والفنية والتقنية والمعلوماتية والرقمية، أهمها:

1. المتطلبات التخطيطية:

أ. وضع استراتيجية واضحة ومحددة لتحقيق أهداف الخطة مع تحديد الأولويات وجداول زمنية محددة.

ب. تحديد السياسات والبرامج والمشاريع اللازمة لتحقيق أهداف الخطة.

ج. تحديد المؤشرات الرئيسية لقياس أداء الخطة وتحديد المعايير والمقاييس المناسبة.

2. المتطلبات القانونية:

أ. ضمان توافق الخطة مع القوانين والتشريعات المحلية والدولية ذات الصلة.

ب. وضع القوانين واللوائح الضرورية لتنفيذ السياسات والبرامج المعتمدة ضمن الخطة.

3. المتطلبات الإدارية والمؤسسية:

أ. تشكيل هيئات ولجان مختصة لإدارة ومتابعة تنفيذ الخطة.

ب. توفير البنية التحتية والإدارية الضرورية لدعم تنفيذ السياسات والبرامج.

4. المتطلبات البشرية:

أ. توفير كفاءات بشرية مؤهلة ومدربة لتنفيذ وإدارة السياسات والبرامج المحددة.

ب. تقديم التدريب والتطوير المستمر للموظفين والمسؤولين لزيادة كفاءتهم.

5. المتطلبات المالية:

أ. توفير التمويل اللازم لتنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع المحددة في الخطة.

ب. ضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية المخصصة لتنفيذ الخطة.

6. المتطلبات الفنية والتقنية:

أ. توفير التكنولوجيا والمعدات والأدوات اللازمة لتنفيذ المشاريع والبرامج بكفاءة.

ب. استخدام التقنيات الحديثة والمبتكرة لتحسين كفاءة التنفيذ وتحقيق أقصى قدر من النتائج.

7. المتطلبات المعلوماتية والرقمية:

أ. إنشاء نظام معلومات متكامل لجمع وتحليل البيانات ذات الصلة بتنفيذ الخطة.

ب. توفير أنظمة تكنولوجيا المعلومات القوية لدعم إدارة البيانات وتقديم التقارير والتحليلات الضرورية.

الرابع وعشرون: النموذج المقترح للتخطيط الاستراتيجي في العراق

من أجل المضي في السياقات الحديثة التي تحكم منظومة التخطيط الاستراتيجي الفعّال في دولة العراق، فأن ذلك يتطلب عدّة اجراءات، هي:

1. تأسيس هيئة مختصة بالتخطيط الاستراتيجي

الاسم المقترح: "المجلس الوطني للتخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة"

مهام المجلس:

أ. وضع الرؤية الوطنية: تحديد رؤية شاملة وطويلة الأمد للعراق حتى عام 2040 مثلاً.

ب. تنسيق السياسات: ضمان التكامل بين السياسات والبرامج الحكومية المختلفة.

ج. إشراك الأطراف المعنية: التعاون مع الوزارات، القطاع الخاص، المجتمع المدني، والجهات الدولية.

د. المتابعة والتقييم: مراقبة تنفيذ الخطط الاستراتيجية وتقييم الأداء بشكل دوري.

2. وضع إطار زمني محدد

الفترات الزمنية المقترحة:

أ. خطة قصيرة الأمد: 2024-2026

ب. خطة متوسطة الأمد: 2024-2030

ج. خطة طويلة الأمد: 2024-2040

3. تحديد الأولويات الاستراتيجية

الأولويات الاستراتيجية المقترحة:

أ. الأمن والاستقرار: تعزيز الأمن الداخلي وإعادة بناء الثقة في المؤسسات الأمنية.

ب. التنمية الاقتصادية: تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط من خلال دعم القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، والصناعة، والسياحة.

ج. البنية التحتية: إعادة بناء وتطوير البنية التحتية الأساسية مثل النقل، والكهرباء، والمياه، والاتصالات.

د. التعليم: إصلاح نظام التعليم ليلبي احتياجات السوق وتحسين جودة التعليم.

هـ. الرعاية الصحية: تحسين نظام الرعاية الصحية لضمان الوصول إلى خدمات صحية ذات جودة عالية.

و. الحوكمة الرشيدة: تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتحسين أداء المؤسسات الحكومية.

ز. التنمية الاجتماعية: تحسين مستوى المعيشة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التماسك الاجتماعي.

ح. التنمية المستدامة: حماية البيئة واستغلال الموارد الطبيعية بشكل مستدام.

4. **تنفيذ البرامج والمشاريع**

آلية التنفيذ:

أ. فرق عمل متخصصة: تشكيل فرق عمل لكل أولوية استراتيجية تضم خبراء من الجهات المعنية.

ب. الشراكة مع القطاع الخاص: تشجيع الاستثمارات الخاصة من خلال توفير بيئة استثمارية محفزة.

ج. التعاون الدولي: الاستفادة من الخبرات الدولية والشراكات مع المنظمات العالمية.

5. **المتابعة والتقييم المستمر**

آلية المتابعة والتقييم:

أ. مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs): تحديد مؤشرات لقياس التقدم في كل مجال.

ب. تقارير دورية: إصدار تقارير ربع سنوية وسنوية لمتابعة التقدم وتقييم الأداء.

ج. التكيف والتعديل: تعديل الخطط والاستراتيجيات بناءً على نتائج التقييم والتغذية الراجعة.

خطوات تطبيق النموذج

1. التأسيس والتشريع: إصدار تشريع بإنشاء المجلس الوطني للتخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة وتحديد صلاحياته ومسؤولياته.

2. إعداد الرؤية الوطنية: تنظيم ورش عمل ومؤتمرات وطنية بمشاركة كافة الأطراف المعنية لصياغة رؤية العراق 2040.

3. إعداد الخطط التفصيلية: إعداد خطط عمل تفصيلية لكل فترة زمنية (قصيرة، متوسطة، طويلة الأمد) تشمل المشاريع والبرامج والإجراءات اللازمة.

4. تنفيذ الخطط: بدء تنفيذ الخطط الاستراتيجية بمشاركة كافة الجهات المعنية.

5. المتابعة والتقييم: إجراء تقييمات دورية وتقديم تقارير للبرلمان والحكومة حول التقدم والتحديات.

الخامس وعشرون: مشروع قانون مقترح لإنشاء المجلس الوطني للتخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة

تلجأ العديد من الدول إلى تشريع قانون خاص بمنظومة التخطيط الاستراتيجي فيها كي تضمن من خلاله توحيد الجهود وتوظيف الخبرات وإسباغ صفة الثبات والإلزامية والموضوعية لمخرجاته، ويمكن أن يحتوي هذا المشروع على عدة مواد متوزعة على مجموعة ابواب محددة على سبيل المثال:

أ.**مشروع القانون المقترح:**

الباب الأول: التعريفات والأحكام العامة

المادة 1: عنوان القانون.

يُسمى هذا القانون "قانون إنشاء المجلس الوطني للتخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة".

المادة 2: التعريفات

لأغراض هذا القانون، يُقصد بالتعابير والمصطلحات التالية المعاني المبينة قرين كل منها:

أ. **المجلس:** المجلس الوطني للتخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة.

ب. **الرئيس:** رئيس المجلس الوطني للتخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة.

ج. **نائب الرئيس:** نائب رئيس المجلس الوطني للتخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة.

د. **العضو:** أي فرد يُعين عضوًا في المجلس.

هـ. **الهيئة:** أي هيئة أو مؤسسة حكومية أو خاصة تتعاون مع المجلس في تنفيذ مهامه.

و. **الخطة الاستراتيجية:** الخطة الموضوعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة طويلة الأجل في الدولة.

ز. **الوزارة:** أي وزارة من وزارات الحكومة العراقية.

المادة 3: نطاق التطبيق.

يُطبق هذا القانون على جميع الجهات الحكومية والخاصة التي تشارك في تنفيذ الخطط الاستراتيجية للدولة.

الباب الثاني: إنشاء المجلس وتشكيله.

المادة 4: إنشاء المجلس.

يُنشأ بموجب هذا القانون مجلس يُسمى "المجلس الوطني للتخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة" يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري.

المادة 5: تشكيل المجلس.

يتكون المجلس من:

1. الرئيس: يعين بناءً على توصية رئيس مجلس الوزراء.

2. نائب الرئيس: يعين بناءً على توصية رئيس مجلس الوزراء.

3. الأعضاء: يحدد عددهم ونوعية تخصصاتهم بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح رئيس الوزراء، على أن يشملوا ممثلين من الوزارات المعنية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والخبراء في التخطيط والتنمية المستدامة.

المادة 6: مدة العضوية.

تكون مدة عضوية المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة.

المادة 7: اجتماعات المجلس

يعقد المجلس اجتماعاته بصفة دورية كل شهرين على الأقل، ويجوز عقد اجتماعات طارئة بناءً على دعوة من الرئيس أو بطلب من ثلثي الأعضاء.

المادة 8: النصاب القانوني والتصويت.

يكون اجتماع المجلس صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه، وتُتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين. وفي حالة تساوي الأصوات، يُرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس.

الباب الثالث: مهام وصلاحيات المجلس.

المادة 9: المهام الرئيسية

يُكلف المجلس بالمهام التالية:

1. وضع رؤية استراتيجية شاملة وطويلة الأمد للدولة.
2. إعداد الخطط الاستراتيجية المتوسطة والقصيرة الأمد لتحقيق الرؤية الوطنية.
3. تنسيق السياسات والخطط بين مختلف الجهات الحكومية لضمان التكامل والانسجام.
4. متابعة وتقييم تنفيذ الخطط الاستراتيجية وتقديم التقارير الدورية.
5. اقتراح السياسات والتشريعات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
6. تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية لتحقيق أهداف التنمية.

المادة 10: صلاحيات المجلس

للمجلس الصلاحيات التالية:

1. طلب البيانات والمعلومات من الجهات الحكومية والخاصة ذات الصلة.
2. تنظيم ورش العمل والمؤتمرات والندوات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة.
3. التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية في مجالات التخطيط والتنمية المستدامة.

4. تعيين الخبراء والمستشارين اللازمين لدعم أعمال المجلس.

5. تقديم التوصيات والمقترحات للحكومة بشأن السياسات والاستراتيجيات الوطنية.

الباب الرابع: الموارد المالية.

المادة 11: الموارد المالية للمجلس.

تتكون الموارد المالية للمجلس من:

1. المخصصات المالية من الموازنة العامة للدولة.

2. المنح والهبات والتبرعات من الجهات المحلية والدولية.

3. الإيرادات الناتجة عن أنشطة المجلس.

المادة 12: الميزانية والتقارير المالية.

يُعد المجلس ميزانية سنوية تُعرض على الجهات المختصة لاعتمادها، ويقدم المجلس تقريراً سنوياً مفصلاً عن نفقاته وإيراداته إلى البرلمان.

الباب الخامس: أحكام ختامية.

المادة 13: السرية.

تُعتبر جميع البيانات والمعلومات التي يحصل عليها المجلس في إطار تنفيذ مهامه سرية، ولا يجوز إفشاؤها إلا بموافقة المجلس أو وفقاً للقوانين النافذة.

المادة 14: التعاون مع الجهات الأخرى.

تلتزم جميع الجهات الحكومية والخاصة بالتعاون مع المجلس وتقديم المعلومات اللازمة لتنفيذ مهامه.

المادة 15: التنفيذ.

يُصدر رئيس الوزراء اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة 16: سريان القانون.

يُعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ب. **الإستناد القانوني:**

في العراق، يمكن الاستناد إلى عدة مصادر قانونية ودستورية لتأسيس المجلس الوطني للتخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة، منها:

1. **الدستور العراقي**

المادة 25: تنص على أن "تضمن الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة تضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنمية الموارد البشرية."

المادة 26: تنص على أن "تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية وتعمل على زيادة هذه الاستثمارات من خلال التشريعات المناسبة."

المادة 78: تنص على أن "رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، والقائد العام للقوات المسلحة، ويقوم بإدارة مجلس الوزراء، ويترأس اجتماعاته، وله الحق في إصدار الأوامر والقرارات وفقاً للقوانين."

2. **قانون الإدارة المالية**

قانون الإدارة المالية والدين العام رقم 95 لسنة 2004:

يوفر إطارًا لإدارة الشؤون المالية للدولة، وهو يتطلب إعداد خطط تنموية لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

3. **القوانين القطاعية**

قوانين الوزارات المعنية:

قوانين تنظيم عمل الوزارات مثل وزارة التخطيط، وزارة المالية، ووزارة البيئة وغيرها، تتيح التعاون بين الوزارات لتنفيذ الخطط التنموية.

4. **القوانين ذات العلاقة بالتنمية المستدامة**

قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009:

يشجع على وضع استراتيجيات لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، مما يمكن استخدامه كاستناد قانوني لتضمين الأهداف البيئية في التخطيط الاستراتيجي.

5. **قرارات مجلس الوزراء.**

مجلس الوزراء له صلاحيات إصدار القرارات والتوجيهات التنفيذية التي يمكن أن تدعم إنشاء المجلس الوطني للتخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة.

مصادر مهمة

- **الكتب العربية:**

1. الدسوقي، محمد. (2010). "خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي". القاهرة: دار الفكر العربي.
2. المسلم، علي حسين. (2008). "خطط التنمية الوطنية في العالم العربي: النظرة التقييمية والتحليلية". عمّان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

3.رشاد، نور الدين محمد. (2005). "تحليل السياسات العامة وتخطيط التنمية الوطنية". بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

4.مسودة خطة التنمية الوطنية (2024-2028)

- **الكتب ألاجنبية**:

1. Quibria, M. G., & Ahmad, N. (Eds.). (2017). "National Development Planning: The State of the Art". New York, NY: Routledge.
2. Leimgruber, N. M., & Greisler, A. (Eds.). (2016). "National Development Planning and the Development Administration". London: Palgrave Macmillan.
3. Goldberg, E., & Rosenberg, M. B. (2013). "National Economic Development Procedures Manual". Washington, DC: International City/County Management Association.
4. Gunasekara, D. N. (2015). "Strategic National Development Planning: Emerging Practices". London: Routledge.

التخطيط والسياسات..
استثمار العقل والمستقبل

المحاضرة العاشرة

التخطيط والسياسات.. استثمار العقل والمستقبل

"نُضجُ الدولة بتخطيطها، وعزيمتها بتنفيذها، وديمومتها بتقوميها"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: تحديات العراق.. نظرة عامة

تواجه العراق –كدولة – مجموعة تحديات تتفاوت في درجاتها وتأثير، وهي تستدعي وقفه (عقلانية-تحليلية) شاملة كمقدمة للتفكير الممنهج والتخطيط المؤثر في آليات مواجهتها ومعالجتها، أهمها:

1. **الأمنية:**
   أ. تهديدات التنظيمات الإرهابية مثل داعش وجماعات مسلحة أخرى.
   ب. توترات الأمن الداخلي نتيجة للصراعات العرقية والعشائرية والسياسية.
   ج. ضعف البنية التحتية الأمنية والتحديات في تحقيق الاستقرار بعد الحرب وخصوصاً في المناطق المحررة.
2. **السياسية:** التجاذبات السياسية الحذرة والصراعات الحزبية المنهكة، تعتبر واحدة من السِمّات المتوطنة في الوضع العراقي.
3. **الاقتصادية والمالية والنقدية:**
   أ. اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على النفط، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.
   ب. معدلات البطالة والفقر المتعدد المستويات.
   ج. الفساد المالي والإداري يعيق عملية التنمية ويقوض الثقة في الحكومة والمؤسسات.
4. **التنموية:**
   أ. نقص الاستثمار في البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والكهرباء والماء.

ب. تفاوت كبير في توزيع الثروة بين المناطق الحضرية والريفية وبين الطبقات الاجتماعية.

ج. ضعف الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية يعيق التنمية المستدامة.

5. **الاجتماعية والتربوية:**

أ. تحديات في توفير التعليم الجيد والوصول إليه لجميع الفئات العمرية.

ب. انخفاض معدلات الولادة وتزايد معدلات البطالة بين الشباب يؤثر على الديموغرافيا والاقتصاد.

ج. تحديات صحية مثل انتشار الأمراض المعدية ونقص التغطية الصحية الشاملة.

6. **التعليمية والتقنية والرقمية:**

أ. تواضع المناهج التعليمية واساليبها يشكل تحدياً لتلبية احتياجات سوق العمل والتكنولوجيا الحديثة كون الجهود في هذا القطاع ما زالت متواضعة.

ب. تعزيز البنية التحتية الرقمية لتعزيز التعليم عن بُعد والحكومة الإلكترونية، كون الجهود في هذا القطاع مازالت متواضعة.

7. **الإدارية والمؤسسية:**

أ. الحاجة إلى إصلاح القطاع العام وتعزيز الشفافية والمساءلة.

ب. بناء مؤسسات فعالة وقادرة على تقديم الخدمات العامة بكفاءة وشفافية.

ثانياً: الاستناد القانوني للتخطيط في الدولة

حفلت المدونة التشريعية العراقية بالعديد من الإشارات على موضوعية التخطيط الشامل والقطاعي، ومنها:

1. **الدستور العراقي لعام 2005:**

أ. المادة 110: تمنح الحكومة الاتحادية صلاحيات وضع السياسات الاقتصادية والتجارية والتخطيط العام.

ب. المادة 112: تتعلق بإدارة النفط والغاز وتحديد السياسات المالية.

2. **قانون وزارة التخطيط رقم 19 لسنة 2009:** يحدد هذا القانون دور وزارة التخطيط في وضع الخطط التنموية والسياسات الاقتصادية. يتضمن مسؤوليات الوزارة في إعداد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية وتوزيع المشاريع التنموية على القطاعات المختلفة.

3. **قوانين أخرى:** تشمل القوانين التي تنظم عمليات الاستثمار والتطوير الاقتصادي، مثل قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006.

ثالثاً: طبيعة وهوية ونموذج التخطيط الفعّال

1. **الطبيعة:**

أ. **مركزية وشاملة:** تركز على التخطيط المركزي عبر وزارة التخطيط، لكنها تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

ب. **تشاركية:** تتضمن إشراك الحكومات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في عملية التخطيط.

2. **الهوية:**

أ. **تنموية:** يهدف التخطيط إلى تحقيق التنمية المستدامة عبر تحسين البنية التحتية، وتنمية الموارد البشرية، وتقليل الفقر والبطالة.

ب. **تكاملية:** تتكامل الخطط القطاعية (الصحة، التعليم، الزراعة، الصناعة) لتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

3. **النموذج:**

أ. **التخطيط الاستراتيجي:** يتضمن وضع رؤى وخطط طويلة الأجل (عشر سنوات أو أكثر)، متوسطة الأجل (خمس سنوات)، وقصيرة الأجل (سنة إلى ثلاث سنوات).

ب. **التخطيط بالنتائج:** يركز على تحقيق نتائج محددة ومتابعة التقدم نحو الأهداف الموضوعة.

رابعاً: نطاق التخطيط ومداه

1. **النطاق:**

أ. **شمولية القطاعات:** يغطي التخطيط جميع القطاعات الحيوية مثل الزراعة، الصناعة، الصحة، التعليم، النقل، والخدمات العامة.

ب. **جغرافية واسعة:** يشمل التخطيط جميع المحافظات العراقية لضمان توزيع عادل للمشاريع التنموية.

2. **المدى:**

أ. **قصير الأجل:** خطط تمتد من سنة إلى ثلاث سنوات، تستهدف تحقيق أهداف محددة وملموسة.

ب. **متوسط الأجل:** خطط تمتد لخمس سنوات، تركز على تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي متوازن.

ج. **طويل الأجل:** خطط تمتد لعشر سنوات وأكثر، تهدف إلى تحقيق رؤى استراتيجية بعيدة المدى.

3. **أمثلة على الخطط التنموية:**

أ. **الخطة الخمسية الوطنية للتنمية:** تشمل أهدافًا واضحة لكل قطاع، مثل زيادة الإنتاجية الزراعية، تحسين البنية التحتية، وتطوير التعليم والرعاية الصحية.

ب. **استراتيجية التنمية المستدامة:** تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، مثل القضاء على الفقر، تعزيز المساواة بين الجنسين، وضمان التعليم الجيد للجميع.

خامساً: تحديات التخطيط في العراق

1. **الأوضاع الأمنية والسياسية:** تؤثر الاضطرابات السياسية والأمنية على تنفيذ الخطط التنموية بشكل فعال.
2. **الفساد الإداري:** يشكل تحديًا كبيرًا أمام تحقيق أهداف التخطيط.
3. **البنية التحتية المتهالكة:** تتطلب إعادة بناء وتحديث البنية التحتية لتتماشى مع الخطط التنموية.
4. **الموارد المالية:** تعتمد الخطط بشكل كبير على الموارد النفطية، مما يجعلها عرضة للتقلبات في أسعار النفط.
5. **فقر الثقافة والوعي التخطيطي:** تشكو منظومة التخطيط الوطنية من قلة الكوادر المؤهلة والمتخصصة، فضلاً عن غياب الوعي الكافي بأهمية التخطيط وجدواه وفوائده وإلزاميته.
6. **غياب الهوية والنموذج:** مازال التخطيط في العراق يفتقر إلى الهوية الموحدة والانموذج الفاعل الذي يحدد المستويات والمجالات والاختصاصات والمسؤوليات، وبما يضفي إلى الانساق والسياسات التخطيطية الواضحة والمحددة بلا تداخل أو نهايات سائبة.

سادساً: دور المؤسسات المختلفة

1. **وزارة التخطيط:** المسؤول الرئيسي عن إعداد ومتابعة تنفيذ الخطط التنموية.
2. **حكومات الاقاليم والمحافظات:** تعمل بالتنسيق مع وزارة التخطيط لتنفيذ المشاريع في المحافظات.
3. **القطاع الخاص:** يشارك في تنفيذ المشاريع التنموية عبر الاستثمارات.
4. **منظمات المجتمع المدني:** تساهم في مراقبة تنفيذ الخطط وتقديم الدعم المجتمعي.

سابعاً: مجالات التكامل في منظومة التخطيط

في الدستور العراقي لعام 2005، ترد كلمات وعبارات مثل "التنسيق"، "التعاون"، و"التشاور" لوصف العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات، وذلك لضمان تحقيق التكامل والانسجام في تنفيذ السياسات والخطط التنموية، ومن أجل إيضاح مقاربة موضوعية لهذه المفردات الدستورية المهمة، نبيّن الاتي:

1. **التنسيق:** التنسيق يشير إلى تنظيم الجهود والأنشطة بين مختلف مستويات الحكومة (الاتحادية والإقليمية والمحلية) لضمان تحقيق أهداف مشتركة بطريقة متناسقة وفعّالة.

كيفية التنفيذ:

أ. **إنشاء لجان مشتركة:** تشكيل لجان تنسيقية بين الوزارات الاتحادية والوزارات أو الهيئات المماثلة في الأقاليم والمحافظات. هذه اللجان تعمل على ضمان توافق السياسات والخطط.

ب. **اجتماعات دورية:** عقد اجتماعات دورية بين المسؤولين في الحكومة الاتحادية ونظرائهم في الأقاليم والمحافظات لمناقشة التقدم المحرز وحل أي تعارضات أو مشكلات تظهر.

ج. **منصات إلكترونية:** استخدام الأنظمة الإلكترونية وقواعد البيانات المشتركة لتبادل المعلومات والبيانات بشكل فوري ودقيق.

2. **التعاون:** التعاون يعني العمل المشترك بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات لتحقيق أهداف التنمية بشكل مشترك، حيث يساهم كل طرف بما يملك من موارد وخبرات لتحقيق الهدف العام.

كيفية التنفيذ:

أ. **مشاريع مشتركة:** تنفيذ مشاريع تنموية مشتركة تمولها الحكومة الاتحادية وتنفذها حكومات الأقاليم والمحافظات، مثل مشاريع البنية التحتية الكبرى.

ب. **تبادل الخبرات:** تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين مختلف مستويات الحكومة من خلال ورش العمل والندوات المشتركة.

ج. **برامج تدريب:** تنظيم برامج تدريبية لموظفي الأقاليم والمحافظات من قبل الحكومة الاتحادية لتطوير مهاراتهم في إدارة المشاريع وتنفيذ السياسات.

3. **التشاور:** التشاور يشير إلى عملية تبادل الآراء والمقترحات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات قبل اتخاذ القرارات الهامة، لضمان أن تكون هذه القرارات متوازنة ومناسبة لجميع الأطراف.

كيفية التنفيذ:

أ. **جلسات استماع ومشاورات:** تنظيم جلسات استماع ومشاورات عامة مع ممثلي الأقاليم والمحافظات قبل صياغة السياسات أو التشريعات الجديدة.

ب. **لجان استشارية:** تشكيل لجان استشارية تضم ممثلين عن الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات لمناقشة السياسات والخطط المقترحة.

ج. **استبيانات واستطلاعات:** إجراء استبيانات واستطلاعات رأي لجمع آراء المسؤولين المحليين والمجتمعات المحلية حول السياسات المقترحة.

ومن أجل حسن التطبيق هذه المبادئ في التخطيط والسياسات، لابد من الاخذ بنظر الاعتبار الآتي:

1. **التخطيط الاستراتيجي:**

أ. **التنسيق:** تضع وزارة التخطيط خططًا استراتيجية بالتنسيق مع وزارات الأقاليم والمحافظات لضمان تلبية الاحتياجات المحلية والوطنية.

ب. **التعاون:** تتعاون الحكومات المحلية في تنفيذ المشاريع الوطنية، حيث يتم تخصيص موارد مشتركة.

ج. **التشاور:** تجري وزارة التخطيط مشاورات مع الحكومات المحلية لجمع مدخلات حول الخطط الاستراتيجية.

2. **إعداد الميزانية:**

أ. **التنسيق:** يتم التنسيق بين وزارة المالية الاتحادية والهيئات المالية في الأقاليم والمحافظات لإعداد الميزانية السنوية.

ب. **التعاون:** تتعاون الجهات المختلفة في تنفيذ خطط الميزانية، حيث تسهم كل جهة بالموارد المطلوبة.

ج. **التشاور:** تجري مشاورات مع حكومات الأقاليم والمحافظات حول تخصيص الميزانية بناءً على احتياجاتهم وأولوياتهم.

3. **إدارة الموارد الطبيعية:**

أ. **التنسيق:** يتم تنسيق سياسات إدارة الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم لضمان الاستخدام المستدام.

ب. **التعاون:** تتعاون الجهات المختلفة في تنفيذ سياسات إدارة الموارد، بما يشمل التقاسم العادل للعائدات.

ج. **التشاور:** تتم مشاورات مكثفة قبل اتخاذ قرارات بشأن استغلال الموارد الطبيعية لضمان مشاركة جميع الأطراف المعنية.

ومن أجل إيضاح ذلك في مثال عملي على التنسيق والتعاون والتشاور، نبين الآتي:

مشروع تنمية البنية التحتية في إحدى المحافظات:

1. **التنسيق:** تجتمع وزارة التخطيط الاتحادية مع مسؤولين من المحافظة لتنسيق الجهود ووضع خطة عمل مفصلة.

2. **التعاون:** تمول الحكومة الاتحادية المشروع، بينما تتولى الحكومة المحلية التنفيذ الفعلي، مستفيدة من الخبرات المحلية.
3. **التشاور:** قبل بدء المشروع، تُعقد مشاورات مع المجتمع المحلي والأطراف المعنية لجمع الآراء والتأكد من تلبية احتياجات السكان.

ثامناً: مستويات الصلاحيات في العملية التخطيطية

في النظام الدستوري العراقي، يتم توزيع صلاحيات ومسؤوليات التخطيط وصياغة السياسات العامة بين رئيس مجلس الوزراء، مجلس الوزراء، حكومات الأقاليم والمحافظات، بشكل يضمن التنسيق والتكامل ويحد من التداخل والتنازع، ووفقاً للسياق المفترض الاتي:

1. **رئيس مجلس الوزراء**

أ. **الاختصاصات والمسؤوليات:**

- قيادة الحكومة: رئيس مجلس الوزراء هو القائد التنفيذي الأعلى في الدولة والمسؤول عن تنفيذ السياسات الحكومية.
- وضع السياسات العامة: يشارك في رسم السياسات العامة بالتعاون مع مجلس الوزراء.
- إدارة وتنسيق العمل الوزاري: يشرف على أداء الوزراء ويضمن التنسيق بين الوزارات المختلفة.
- التوجيه والإشراف: يقدم التوجيهات العامة للوزارات ويشرف على تنفيذ السياسات والبرامج الحكومية.

ب. **الصلاحيات:**

- إصدار الأوامر والتوجيهات التنفيذية: لتنفيذ القوانين والسياسات المعتمدة.
- التنسيق مع الجهات المختلفة: لضمان تنفيذ السياسات بشكل متكامل.

2. **مجلس الوزراء**

أ. **اختصاصاته ومسؤولياته:**

- تخطيط السياسات الوطنية: مجلس الوزراء هو الجهة الأساسية لتخطيط السياسات العامة الوطنية ورسم الاستراتيجيات الشاملة للتنمية.
- إعداد الخطط التنموية: يعمل على إعداد الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية، بالتنسيق مع وزارة التخطيط.
- مراجعة واعتماد السياسات: يناقش ويعتمد السياسات المقترحة من الوزارات المختلفة.

ب. **الصلاحيات:**

- إصدار القرارات والتشريعات: المتعلقة بتنفيذ السياسات العامة.
- تنفيذ البرامج الحكومية: من خلال الوزارات المختصة.
- التنسيق مع الحكومات المحلية: لضمان تنفيذ السياسات بشكل متناسق على المستوى المحلي.

3. **حكومات الأقاليم**

أ. **اختصاصاتها ومسؤولياتها:**

- تخطيط السياسات الإقليمية: تتمتع حكومات الأقاليم بسلطة التخطيط وتنفيذ السياسات ضمن حدود الإقليم.
- تنفيذ البرامج التنموية: بناءً على السياسات العامة التي تعتمدها الحكومة الاتحادية.
- إدارة الموارد المحلية: بشكل يحقق التنمية المستدامة للإقليم.

ب. **الصلاحيات:**

- إصدار القوانين والتشريعات المحلية: التي تنظم شؤون الإقليم بما يتماشى مع القوانين الاتحادية.
- إدارة الموارد المالية والإدارية: ضمن الإقليم لتطبيق السياسات والبرامج التنموية.

4. **حكومات المحافظات**

أ. **اختصاصاتها ومسؤولياتها:**

- تنفيذ السياسات الوطنية والمحلية: على مستوى المحافظة.
- التخطيط المحلي: وضع خطط تنموية محلية تتماشى مع السياسات الوطنية والإقليمية.
- إدارة الشؤون المحلية: تشمل الصحة، التعليم، البنية التحتية، وغيرها من الخدمات العامة.

ب. **الصلاحيات:**

- إصدار التعليمات والقرارات المحلية: لتنفيذ السياسات التنموية.
- التنسيق مع الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم: لضمان تكامل الجهود التنموية.

تاسعاً: آليات منع التداخل والتنازع

1. **الأطر الدستورية والتشريعية:**

أ. الدستور: ينص الدستور على توزيع واضح للصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات.

ب. القوانين: تحدد القوانين الاختصاصات والمسؤوليات بدقة لتجنب التداخل.

2. **اللجان التنسيقية:**

أ. اللجنة العليا للتنسيق بين المحافظات: تهدف إلى التنسيق بين الحكومة الاتحادية والمحافظات.

ب. لجان مشتركة: تضم ممثلين من الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات لمناقشة القضايا المشتركة وحل النزاعات.

3. **التشاور والمشاورات الدورية:**

أ. الاجتماعات الدورية: بين رئيس مجلس الوزراء وممثلي الأقاليم والمحافظات.

ب.الاستماع للأطراف المعنية: قبل اتخاذ القرارات الهامة لضمان توافق السياسات مع الاحتياجات المحلية.

4. **استخدام التكنولوجيا:**

أ. منصات إلكترونية مشتركة: لتبادل المعلومات والبيانات بشكل فوري ودقيق، مما يحد من التداخل.

ب.أنظمة متابعة وتنفيذ: تراقب تنفيذ السياسات والخطط على كافة المستويات.

5. **الشفافية والمساءلة:**

أ. تقارير دورية: عن التقدم المحرز في تنفيذ السياسات والخطط، ترفعها حكومات الأقاليم والمحافظات إلى الحكومة الاتحادية.

ب.آليات المساءلة: لمراجعة الأداء وضمان التزام كافة الأطراف بالاختصاصات المحددة.

4. **المحكمة الاتحادية العليا:** تختص دستورياً بحل النزاعات التي قد تنشأ بين السلطات والجهات المختلفة في الدولة.

عاشراً: التخطيط وفلسفة الحكم

تنعكس فلسفة نظام الحكم في العراق من خلال الدستور العراقي الدائم لعام 2005، ويُحدد طبيعتها وهويتها وسياقها الأيديولوجي، وتعتبر هذه الفلسفة عن محددات قانونية تحكم العملية التخطيطية على المستوى الوطني وتوجّه كافة نشاطات فواعل الدولة وسلطاتها لتحقيق الإنسجام السنخي مع الهوية الجامعة ومظهر وحدة الدولة.

1. **طبيعة فلسفة نظام الحكم في العراق:**

- **النظام الجمهوري الاتحادي الديمقراطي البرلماني:**

– النظام الجمهوري: يحدد الدستور أن العراق جمهورية، مما يعني أن رئيس الدولة يتم انتخابه ولا يعتمد على نظام وراثي.

- النظام الاتحادي (الفيدرالي): يقسم السلطات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات، مما يسمح بقدر من الحكم الذاتي للأقاليم.
- النظام الديمقراطي: يتم التأكيد على الديمقراطية من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- النظام البرلماني: يعتمد النظام السياسي على الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، ويعتمد على البرلمان كأداة رئيسية للتشريع والرقابة على الحكومة.

2. طبيعة هوية العراق:

- **الهوية الوطنية:**
  - التعددية الثقافية والدينية: يعترف الدستور بتعدد الأديان والطوائف والقوميات في العراق، مثل العرب والكرد والتركمان والآشوريين، والمسلمين والمسيحيين والأيزيديين والصابئة.
  - اللغة الرسمية: اللغة العربية والكردية هما اللغتان الرسميتان، مما يعكس التنوع الثقافي واللغوي في البلاد.
- **الهوية الدينية:**
  - الإسلام كدين الدولة: الإسلام هو دين الدولة الرسمي ومصدر أساس للتشريع، كما يحترم الدستور حقوق غير المسلمين في ممارسة شعائرهم الدينية بحرية.
  - الشريعة الإسلامية: يتم التأكيد على أن الشريعة الإسلامية هي مصدر أساس للتشريع، ولكن مع مراعاة حقوق الأقليات الدينية.

3. السياق أو النسق أو الأيديولوجية:

- **الديمقراطية التعددية:**
  - الانتخابات الحرة والنزيهة: يضمن الدستور إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة لمجلس النواب.
  - التعددية الحزبية: يسمح بتعدد الأحزاب السياسية، مما يعزز التنافس السياسي.
- **حقوق الإنسان والحريات:**
  - الحريات الأساسية: يضمن الدستور حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية التجمع، وحرية تأسيس الجمعيات، وحرية الدين والمعتقد.
  - حقوق المرأة: يضمن الدستور حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع المجالات.

- **اللامركزية الإدارية:**

- الحكم الذاتي للأقاليم والمحافظات: يتيح الدستور للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم إدارة شؤونها بنفسها وفقًا للدستور.
- تقاسم السلطة: يتم تقاسم السلطة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم بطريقة تضمن استقلالية الأخيرة في بعض الجوانب الإدارية والمالية.

- **سيادة القانون:**

- استقلال القضاء: ينص الدستور على استقلالية السلطة القضائية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية.
- المحكمة الاتحادية العليا: تُعد المحكمة الاتحادية العليا الجهة القضائية العليا التي تفسر الدستور وتحل النزاعات بين السلطات المختلفة.

4. **التصنيف الأيديولوجي:**

- **الأيديولوجية الديمقراطية:** تعتمد فلسفة الحكم في العراق على المبادئ الديمقراطية من خلال التمثيل النيابي، واحترام حقوق الإنسان، وتعددية الأحزاب.
- **الأيديولوجية الفيدرالية:** يركز النظام الفيدرالي على تقاسم السلطة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، مما يمنح الأقاليم حكمًا ذاتيًا واسعًا، ويمنح المحافظات غير المنتظمة بأقليم لامركزية ادارية واسعة.
- **الأيديولوجية التعددية:** يعترف الدستور بالتعددية الثقافية والدينية واللغوية، مما يعكس تنوع المجتمع العراقي.

إن أبرز الأمثلة على مواد الدستور التي تعكس هذه الجوانب:

1. **المادة 1**: جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق.
2. **المادة 2**: الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساس للتشريع.

أ. لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام.

ب. لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.

ج. لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور.

3. **المادة 4**: اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق.

4. **المادة 9**: تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من (مكونات الشعب العراقي كافة).

5. **المادة 109**: "تحافظ السلطات الاتحادية على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي."

الحادي عشر: التخطيط.. فجوات دستورية

الدستور العراقي لعام 2005 هو وثيقة شاملة تحدد أسس الحكم والنظام السياسي في العراق، ولكنه تعرض للعديد من الانتقادات والملاحظات المتعلقة بالمواد المتداخلة أو غير الواضحة أو غير الحاسمة. فيما يلي أهم هذه الملاحظات والانتقادات:

1. **عدم الوضوح في توزيع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم (المادة 110 إلى المادة 114)**:

أ. المادة 110: تحدد الصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية، مثل السياسة الخارجية والدفاع الوطني.

ب. المادة 114: تحدد الصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، مثل التخطيط العام والسياسات البيئية.

الانتقاد: لم يتم تحديد بشكل واضح كيفية توزيع الصلاحيات المشتركة، مما يؤدي إلى تداخل الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم.

2. **غموض حول العلاقة بين الحكومة الاتحادية والمحافظات غير المنتظمة بإقليم) المادة 115)**:

المادة 115: تنص على أن كل ما لم ينص عليه في الصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية يعود إلى الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم.

الانتقاد: هذا النص يترك مجالًا واسعًا للتأويل، مما يسبب تداخلات في الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والمحافظات.

3. **مسألة الموارد الطبيعية (المادة 111 والمادة 112)**:

أ. المادة 111: تنص على أن النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات.

ب. المادة 112: تتناول كيفية إدارة النفط والغاز، مشيرة إلى أن الحكومة الاتحادية ستديرها مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة.

الانتقاد: لم يتم تحديد كيفية إدارة الموارد بشكل واضح، مما يؤدي إلى نزاعات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم حول توزيع العائدات وإدارة الموارد.

4. **عدم حسم بعض القضايا الدستورية (المادة 140)**:

المادة 140: تتعلق بتطبيع الأوضاع في كركوك والمناطق المتنازع عليها، متضمنة إجراءات التطبيع، والإحصاء، والاستفتاء لتحديد إرادة سكان تلك المناطق.

الانتقاد: تم تحديد سقف زمني لتنفيذ هذه المادة (حتى نهاية 2007) ولكن لم يتم تنفيذها بشكل كامل، مما يترك قضية المناطق المتنازع عليها بدون حل حاسم.

5. **استقلالية القضاء (المادة 92 والمادة 93)**:

أ. المادة 92: تنص على تشكيل المحكمة الاتحادية العليا.

ب. المادة 93: تحدد اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا، بما في ذلك تفسير الدستور.

الانتقاد: هناك غموض حول آلية تشكيل المحكمة وضمانات استقلاليتها.

6. **نظام الحكم وتوزيع السلطات (المادة 47 إلى المادة 91)**:

المادة 47 إلى المادة 91: تتناول توزيع السلطات بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

الانتقاد: رغم النص على فصل السلطات، هناك انتقادات حول وجود تدخلات متبادلة بين هذه السلطات، مما يضعف من فعالية نظام الحكم البرلماني.

7. **حقوق الإنسان والحريات الأساسية (المادة 14 إلى المادة 46)**:

المادة 14 إلى المادة 46: تضمن حقوق الإنسان والحريات الأساسية مثل حرية التعبير والتجمع والدين.

الانتقاد: بالرغم من النصوص الدستورية، هناك انتقادات حول عدم تطبيق هذه الحقوق بشكل كامل، حيث تتعرض بعض الحريات لانتهاكات نتيجة تفسيرات ضيقة من قبل مختلف الجهات.

8. **نصوص متضاربة أو متداخلة:**

تعددية القوانين: وجود قوانين مختلفة تخص نفس الموضوع قد يؤدي إلى تداخل وتضارب، مثل القوانين الخاصة بإدارة الموارد الطبيعية، وقوانين تخص اللامركزية الإدارية.

الانتقاد: التفسيرات المختلفة للنصوص الدستورية تؤدي إلى تضارب في تنفيذ السياسات وتطبيق القوانين.

9. **آلية تعديل الدستور (المادة 126)**:

المادة 126: تحدد آلية تعديل الدستور.

الانتقاد: يرى البعض أن آلية التعديل معقدة وتتطلب توافقًا واسعًا بين مختلف الأطراف، مما يجعل من الصعب إجراء التعديلات الضرورية لمواكبة التغيرات السياسية والاجتماعية.

الثاني عشر: منهجية الحلول

بغية حل وحسم الإشكالات والمعضلات والمعوقات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات في العراق، فيما يتعلق بقضايا التخطيط والسياسات العامة، ينبغي اتباع منهجية شاملة تتضمن عدة

خطوات. هذه المنهجية تستند إلى مبادئ الشفافية، التعاون، والتنظيم القانوني الواضح، وفيما يلي جانب من الخطوات المناسبة لذلك:

1. تحليل الوضع الحالي:

أ. **جمع البيانات والمعلومات:**

- إجراء مسح شامل لجميع القضايا المتعلقة بالتخطيط والسياسات العامة التي تؤدي إلى النزاعات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات.
- استخدام الأدوات البحثية مثل المقابلات، الاستبيانات، وتحليل الوثائق الرسمية لتجميع البيانات.

ب. **تقييم الأوضاع:**

- تقييم الوضع الحالي فيما يتعلق بتوزيع الصلاحيات، الموارد، وعمليات التخطيط.
- تحديد النقاط الرئيسية للتداخل والتعارض بين الصلاحيات.

2. مراجعة القوانين والدستور:

أ. **تحليل النصوص القانونية والدستورية:**

- مراجعة المواد الدستورية (مثل المادة 110 إلى 114) والقوانين ذات الصلة لتحديد النصوص المتداخلة وغير الواضحة.
- استخدام خبراء ودستوريين لتحليل وتفسير النصوص.

ب. تقديم تعديلات مقترحة:

- صياغة تعديلات قانونية ودستورية واضحة تحدد الصلاحيات بشكل دقيق وتمنع التداخل.
- وضع آليات قانونية لحل النزاعات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات.

3. إنشاء آليات للتنسيق والتعاون

أ. تأسيس لجان تنسيقية:

- تشكيل لجان دائمة تشمل ممثلين عن الحكومة الاتحادية، الأقاليم، والمحافظات.
- تحديد مهام وصلاحيات هذه اللجان بشكل واضح.

ب. تطوير آليات للتشاور والتعاون:

- عقد اجتماعات دورية بين الجهات المعنية لمناقشة السياسات العامة والخطط التنموية.
- استخدام منصات إلكترونية لتسهيل التواصل ومشاركة المعلومات.

4. بناء القدرات وتعزيز الكفاءات

1. **التدريب والتطوير المهني:**

- تنظيم برامج تدريبية لموظفي الحكومة على جميع المستويات لتحسين قدراتهم في مجال التخطيط والتنفيذ.
- توفير ورش عمل ودورات تدريبية حول التخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع.

2. **تبادل الخبرات والممارسات الجيدة:**

- تشجيع تبادل الخبرات بين مختلف الجهات الحكومية من خلال مؤتمرات وندوات.
- توثيق ونشر الممارسات الجيدة في التخطيط والتنفيذ.

5. تعزيز الشفافية والمساءلة

أ. **تطوير أنظمة للمراقبة والتقييم:**

- وضع أنظمة مراقبة وتقييم لقياس أداء التخطيط والتنفيذ على مستوى الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات.
- استخدام مؤشرات أداء رئيسية KPIs لتتبع التقدم وتحقيق الأهداف.

ب. **تعزيز الشفافية:**

- نشر الخطط والسياسات العامة بشكل دوري وإتاحتها للجمهور.
- توفير آليات للشكاوى والاقتراحات من المواطنين لضمان المشاركة المجتمعية.

6. التمويل العادل والمستدام

أ. **مراجعة سياسات التمويل:**

- وضع سياسات تمويلية شفافة وعادلة تضمن توزيع الموارد بشكل عادل بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات.
- تطوير آليات لمتابعة استخدام الأموال وضمان عدم إهدار الموارد.

ب. **تعزيز الشراكات المالية:**

- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشاريع تنموية.
- استخدام تمويلات منظمات دولية ومؤسسات مالية لدعم خطط التنمية.

7. حل النزاعات بطرق سلمية

1. إنشاء محكمة أو هيئة تحكيم:

أ. إنشاء محكمة أو هيئة تحكيم متخصصة لحل النزاعات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات.

ب. تحديد إجراءات واضحة وسريعة للفصل في النزاعات.

2. استخدام الوساطة:

أ. استخدام الوساطة كوسيلة لحل النزاعات بشكل سلمي وودي.

ب. تدريب وسطاء محترفين يمكنهم التعامل مع النزاعات بشكل فعال.

8. تعزيز المشاركة المجتمعية

1. إشراك المجتمع المدني:

أ. إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية التخطيط ومتابعة تنفيذ السياسات العامة.

ب. عقد جلسات استماع عامة ومشاورات مع المواطنين لضمان تلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم.

2. توعية المجتمع:

أ. إطلاق حملات توعية لتعريف المواطنين بأدوارهم وحقوقهم في عملية التخطيط والتنفيذ.

ب. استخدام وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر الوعي والمشاركة الفعالة.

وفيما يتعلق بتوزيع الالتزامات والادوار بين الجهات المسؤولة كافة، فبالإمكان تصوره وفق الاتي:

1. الحكومة الاتحادية

أ. **توفير إطار قانوني واضح:**

- **صياغة وتعديل القوانين:** تقديم مسودات قوانين أو تعديلات على القوانين الحالية لتوضيح الصلاحيات وتقليل التداخل.
- **إنشاء هيئات رقابية مستقلة:** لضمان تنفيذ القوانين بشكل صحيح ومراقبة أداء الأقاليم والمحافظات.

ب. **تعزيز التنسيق والتعاون:**

- **تأسيس لجان مشتركة:** إنشاء لجان تنسيقية دائمة تشمل ممثلين من الحكومة الاتحادية، الأقاليم، والمحافظات لمناقشة وتنفيذ السياسات العامة.
- **تنظيم اجتماعات دورية:** عقد اجتماعات منتظمة مع حكومات الأقاليم والمحافظات لمراجعة التقدم وحل المشكلات.

ج. **دعم القدرات المحلية:**

- **تقديم التدريب والتطوير المهني:** توفير برامج تدريبية لموظفي الأقاليم والمحافظات لتحسين مهاراتهم في التخطيط والتنفيذ.
- **تخصيص موارد مالية:** تخصيص ميزانيات مناسبة لدعم مشاريع التنمية المحلية.

2. **حكومات الأقاليم**

أ. **الالتزام بالقوانين الاتحادية:**

- **التوافق مع التشريعات الوطنية:** ضمان أن تكون السياسات والخطط الإقليمية متوافقة مع الإطار القانوني والدستوري الاتحادي.
- **تنفيذ الاتفاقات:** الالتزام بتنفيذ الاتفاقات المبرمة مع الحكومة الاتحادية بشأن توزيع الصلاحيات والموارد.

ب. **تعزيز الشفافية والمساءلة:**

- **تطوير أنظمة الرقابة الداخلية:** إنشاء آليات داخلية لمراقبة تنفيذ المشاريع ومتابعة الاستخدام الأمثل للموارد.
- **إشراك المجتمع المحلي:** تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في عملية التخطيط والتنفيذ لضمان تلبية احتياجات السكان.

ج. **بناء القدرات:**

- **استثمار في التعليم والتدريب:** تنظيم برامج تدريبية لتطوير مهارات الموظفين المحليين في مجالات التخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع.
- **تبادل الخبرات:** تشجيع تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين الأقاليم والمحافظات المختلفة.

3. المحافظات غير المنتظمة بإقليم

أ. **التعاون مع الجهات الاتحادية:**

- **تنسيق الخطط التنموية:** العمل بشكل وثيق مع الحكومة الاتحادية لضمان تنسيق الخطط والمشاريع.
- **تقديم تقارير دورية:** إعداد تقارير دورية عن تنفيذ السياسات والمشاريع وتقديمها للحكومة الاتحادية.

ب. **تعزيز الكفاءة الإدارية:**

– **تحسين إدارة الموارد:** تطوير قدرات الموظفين المحليين في إدارة الموارد المالية والبشرية.

– **تبني تقنيات حديثة:** استخدام التكنولوجيا لتحسين كفاءة العمليات الإدارية والتخطيطية.

4. **البرلمان العراقي**

أ. **التشريع والمراقبة:**

– **إصدار القوانين اللازمة:** العمل على تمرير التشريعات المطلوبة لتوضيح الصلاحيات ومنع التداخل.

– **مراقبة التنفيذ:** مراقبة تنفيذ السياسات العامة والتأكد من الالتزام بالقوانين واللوائح.

ب. **دعم الحوار:**

– **تشجيع النقاش العام:** عقد جلسات استماع وندوات لمناقشة القضايا المتعلقة بالتخطيط والسياسات العامة بمشاركة ممثلين من جميع الأطراف.

– **تسهيل الوساطة:** العمل كوسيط لحل النزاعات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات.

5. **المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية (NGOs):**

أ. **مراقبة الأداء الحكومي:**

– مراقبة وتنفيذ السياسات: مراقبة تنفيذ السياسات العامة وتقديم تقارير تقييم مستقلة.

– زيادة الوعي: نشر الوعي حول حقوق المواطنين ودورهم في عملية التخطيط والتنفيذ.

ب. **تقديم الدعم الفني:**

– **تقديم المشورة:** تقديم المشورة والخبرات الفنية للحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات في مجالات التخطيط والتنمية.

– **تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية:** تعزيز قدرات العاملين في القطاع الحكومي من خلال التدريب وورش العمل.

6. المجتمع الدولي والمنظمات الدولية

أ. **تقديم الدعم المالي والفني:**

– **تقديم المنح والمساعدات:** توفير الدعم المالي لتنفيذ المشاريع التنموية وتحسين البنية التحتية.

– **تقديم الاستشارات الفنية:** تقديم الخبرات الفنية والدعم في مجالات التخطيط الاستراتيجي والتنمية.

ب. **تعزيز التعاون الدولي:**

– **تشجيع تبادل الخبرات:** تسهيل تبادل الخبرات بين العراق ودول أخرى لديها تجارب ناجحة في مجال التخطيط والتنمية.

– **تنظيم مؤتمرات وندوات:** دعم تنظيم فعاليات دولية لتعزيز الحوار والتعاون بين مختلف الجهات.

الثالث عشر: مؤشرات مُقلِقة!

يحتل العراق مواقع متفاوتة في قوائم المؤشرات المهمة على الصعيد الدولي التي تعكس بالضرورة مديات الوعي والقدرات التخطيطية والتنفيذية، ومن هذه الموضوعات:

1. **التنسيق والتكامل**

- **مؤشر ضعف التنسيق:**

أ. وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2018، يعاني العراق من نقص في التنسيق بين المستويات الحكومية المختلفة، مما يؤدي إلى تنفيذ سياسات غير متسقة. هذا الوضع يعزز تداخل الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والمحلية.

ب. دراسة صادرة عن المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية (2020) أشارت إلى أن 60% من المشاريع التنموية المشتركة بين الحكومة المركزية والمحلية تواجه صعوبات بسبب غياب التنسيق والتعاون.

2. **الفساد الإداري والمالي**

- **مؤشر الفساد:**

أ. وفقًا لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2022، يحتل العراق المرتبة 157 من بين 180 دولة، مما يشير إلى مستوى عالٍ من الفساد.

ب. تقرير هيئة النزاهة العراقية (2021) أشار إلى أن 25% من مشاريع التنمية في البلاد تعرضت لعمليات فساد أو تمويل غير شفاف.

3. **نقص الكفاءات والقدرات الفنية**

- **مؤشر التعليم والتدريب:**

أ. تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لعام 2020 أظهر أن 70% من موظفي القطاع العام في العراق يفتقرون إلى التدريب الكافي في مجالات التخطيط والتنفيذ.

ب. تقرير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية (2021) أشار إلى أن 40% من الخريجين الجدد يفتقرون إلى المهارات اللازمة لسوق العمل، مما يزيد من تحديات الكفاءة الإدارية.

4. **عدم الاستقرار السياسي والأمني**

- **مؤشر عدم الاستقرار:**

أ. تقرير معهد الاقتصاد والسلام (2021) صنف العراق ضمن أكثر الدول تعرضًا للعنف والصراعات الداخلية، مما يؤثر على قدرة الدولة على تنفيذ السياسات التنموية بفعالية.

ب. بيانات المفوضية العليا للاجئين (2022) أشارت إلى أن هناك أكثر من 2.1 مليون نازح داخلي في العراق نتيجة للصراعات، مما يعيق التخطيط والتنمية في المناطق المتضررة.

5. **غياب الشفافية والمساءلة**

- **مؤشر الشفافية:**

أ. وفقًا لتقرير البنك الدولي (2021)، يعاني العراق من نقص في الشفافية في عمليات الإنفاق العام وإدارة المشاريع.

ب. دراسة لمنظمة الشفافية الدولية (2020) وجدت أن 55% من المواطنين العراقيين يعتقدون أن الحكومة لا تقدم تقارير شفافة ومفصلة عن تنفيذ المشاريع والسياسات.

6. **التحديات الاقتصادية**

- **مؤشر الاقتصاد:**

أ. تقرير صندوق النقد الدولي (2022) أشار إلى أن الاقتصاد العراقي يعتمد بنسبة 90% على عائدات النفط، مما يجعله عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية.

ب. بيانات البنك الدولي (2021) أشارت إلى أن معدل البطالة في العراق يبلغ 16%، بينما يعاني 22% من السكان من الفقر.

7. **ضعف البنية التحتية** تؤشر في:

أ. تقرير البنك الدولي (2020) أشار إلى أن العراق يعاني من نقص كبير في البنية التحتية الأساسية، حيث يحتاج إلى استثمارات كبيرة لتحسين الطرق والجسور وشبكات المياه والصرف الصحي.

ب. تقرير وزارة التخطيط العراقية (2021) أظهر أن 35% من المناطق الريفية تفتقر إلى خدمات الكهرباء والمياه النظيفة.

8. **التداخل في الصلاحيات**

- **مؤشر التداخل في الصلاحيات:**

أ. دراسة صادرة عن جامعة بغداد (2019) وجدت أن 45% من السياسات المحلية تتداخل مع السياسات الاتحادية، مما يؤدي إلى صعوبة في تنفيذها.

ب. تقرير لمركز الدراسات الإقليمية (2020) أشار إلى وجود نزاعات بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان العراق حول إدارة الموارد النفطية وتوزيع الإيرادات.

الرابع عشر: انواع السياسات ومفهومها

أ. **السياسات العامة العامة (Public Policies)**: السياسات العامة هي مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة لتحقيق أهداف محددة في مجالات مختلفة مثل الاقتصاد، الصحة، التعليم، الأمن، وغيرها. تهدف هذه السياسات إلى حل المشكلات العامة وتحسين جودة حياة المواطنين.

ب. **السياسات القطاعية (Sectoral Policies)**: السياسات القطاعية هي تلك السياسات التي تستهدف قطاعًا محددًا من الاقتصاد أو المجتمع مثل الصناعة، الزراعة، التعليم، الصحة، وغيرها. تهدف هذه السياسات إلى تطوير وتحسين الأداء في هذا القطاع المحدد.

ج. **السياسات العمومية (Universal Policies)**: السياسات العمومية هي السياسات التي تستهدف جميع المواطنين دون تمييز وتكون عامة التطبيق، مثل سياسات التعليم الأساسي المجاني، الرعاية الصحية الشاملة، والمرافق العامة.

❖ **التمييز في مستواها ونطاقها ومداها بين الجهات المختلفة:**

أ. **الحكومة الاتحادية:**

1. **مستوى السياسات:**

- **السياسات العامة العامة:** تقوم الحكومة الاتحادية بتحديد السياسات العامة التي تؤثر على البلد ككل، مثل السياسة المالية والنقدية، السياسة الخارجية، والدفاع.
- **السياسات القطاعية:** الحكومة الاتحادية تشرف على السياسات التي تتعلق بالقطاعات الحيوية والتي لها تأثير على المستوى الوطني، مثل الطاقة، النقل، والتجارة.

2. **نطاقها ومدى تأثيرها:**

- **النطاق الوطني:** تشمل جميع المحافظات والأقاليم.

- **مدى التأثير**: تؤثر على جميع المواطنين والقطاعات في الدولة.

ب. **الوزارات**:

1. **مستوى السياسات**:

- **السياسات القطاعية**: تتولى الوزارات وضع وتنفيذ السياسات الخاصة بالقطاعات التي تشرف عليها، مثل وزارة الصحة التي تضع السياسات الصحية، ووزارة التعليم التي تضع سياسات التعليم.
- **السياسات العمومية**: الوزارات تتعامل مع السياسات التي تستهدف جميع المواطنين في نطاق اختصاصاتها.

2. **نطاقها ومدى تأثيرها**:

- **النطاق الوطني**: تنفذ سياساتها عبر جميع المحافظات والأقاليم.
- **مدى التأثير**: تؤثر على الفئات المستهدفة ضمن القطاع المعني.

ج. **الهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة**:

1. **مستوى السياسات**:

- **السياسات التخصصية**: تقوم بوضع وتنفيذ سياسات في مجالات محددة ودقيقة مثل البيئة، حقوق الإنسان، أو الإحصاءات.
- **السياسات العمومية**: قد تتضمن سياسات تهم جميع المواطنين أو قطاعات محددة.

2. **نطاقها ومدى تأثيرها**:

- **النطاق المتخصص**: تؤثر في مجال عملها المحدد ولكن على مستوى وطني.
- **مدى التأثير**: تؤثر على المجالات والقطاعات التي تشرف عليها.

د. **حكومات الأقاليم**:

1. **مستوى السياسات**:

- **السياسات العامة الإقليمية**: تضع سياسات تخص الإقليم ككل بناءً على احتياجاته الخاصة.
- **السياسات القطاعية**: تركز على تطوير قطاعات محددة داخل الإقليم مثل السياحة، الصناعة المحلية، والزراعة.

2. **نطاقها ومدى تأثيرها:**

– **النطاق الإقليمي:** تشمل جميع المحافظات داخل الإقليم.

– **مدى التأثير:** تؤثر بشكل مباشر على سكان الإقليم وعلى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية فيه.

هـ. المحافظات غير المنتظمة بإقليم:

1. **مستوى السياسات:**

– **السياسات المحلية:** تضع سياسات تخص المحافظة وتتناسب مع احتياجاتها الخاصة.

– **السياسات القطاعية المحلية:** تركز على تطوير وتحسين قطاعات محددة داخل المحافظة مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية المحلية.

2. **نطاقها ومدى تأثيرها:**

– **النطاق المحلي:** تشمل المحافظة فقط.

– **مدى التأثير:** تؤثر على سكان المحافظة بشكل مباشر وعلى الخدمات المحلية.

❖ **كيف يتم حل التعارض في السياسات العامة:**

أ. **تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح:**

– **الدستور والقوانين:** يجب أن يحدد الدستور والقوانين بوضوح الأدوار والمسؤوليات لكل مستوى من مستويات الحكومة (الاتحادية، الإقليمية، والمحلية) لتجنب التداخل في السياسات.

– **اتفاقيات التنسيق:** وضع اتفاقيات تنسيق بين مختلف الجهات لضمان تعاون سلس وتنفيذ فعال للسياسات.

ب. **آليات التنسيق والتعاون:**

– **اللجان التنسيقية:** تشكيل لجان مشتركة تضم ممثلين عن الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات للتنسيق في وضع وتنفيذ السياسات العامة والقطاعية.

– **اجتماعات دورية:** عقد اجتماعات دورية لمراجعة السياسات والتقدم المحرز وحل النزاعات.

ج. **بناء القدرات:**

– **التدريب والتطوير المهني:** توفير برامج تدريبية لتطوير مهارات الموظفين في جميع مستويات الحكومة في مجالات التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

– **تبادل الخبرات:** تشجيع تبادل الخبرات بين مختلف مستويات الحكومة لتحسين الأداء والكفاءة.

د. **الشفافية والمساءلة:**

- **نشر السياسات والخطط:** نشر السياسات والخطط العامة ليطلع عليها المواطنون وتعزيز الشفافية.
- **أنظمة المراقبة والتقييم:** وضع أنظمة لمراقبة وتقييم تنفيذ السياسات للتأكد من التزام جميع الجهات المعنية بالخطط المتفق عليها.

❖ **أمثلة ومصاديق على مستوى دولة العراق:**

فيما يلي أمثلة ومصاديق عملية على مستوى دولة العراق توضح كيفية تطبيق السياسات العامة، القطاعية، والعمومية، وكيفية التمييز في مستواها ونطاقها ومدى تأثيرها بين الحكومة الاتحادية والوزارات والهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة، وحكومات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم:

أ. **الحكومة الاتحادية:**

1. **السياسات العامة / السياسة المالية والنقدية:**
   - **مثال:** وضع ميزانية الدولة السنوية، وتحديد السياسات النقدية مثل أسعار الفائدة، وإدارة الدين العام.
   - **جهة التنفيذ:** وزارة المالية والبنك المركزي العراقي.
2. **السياسة الخارجية والدفاع:**
   - **مثال:** العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى، توقيع الاتفاقيات الدولية، إدارة الشؤون الدفاعية والأمن القومي.
   - **جهة التنفيذ:** وزارة الخارجية ووزارة الدفاع.
3. **السياسات القطاعية / سياسة الطاقة:**
   - **مثال:** تطوير قطاع النفط والغاز، الاستثمار في الطاقة المتجددة، وضع خطط لاستدامة الطاقة.
   - **جهة التنفيذ:** وزارة النفط ووزارة الكهرباء.
4. **سياسة النقل والبنية التحتية:**
   - **مثال:** تطوير شبكات النقل العام، بناء الطرق السريعة والجسور، تحديث البنية التحتية للسكك الحديدية.
   - **جهة التنفيذ:** وزارة النقل.

ب. الوزارات:

1. **السياسات القطاعية:**

- **سياسة التعليم:**

– **مثال:** إصلاح نظام التعليم، تطوير المناهج الدراسية، تعزيز التعليم التقني والمهني.

– **جهة التنفيذ:** وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

- **سياسة الصحة:**

– **مثال:** تحسين الخدمات الصحية، بناء المستشفيات والمراكز الصحية، مكافحة الأوبئة والأمراض المزمنة.

– **جهة التنفيذ:** وزارة الصحة.

2. **السياسات العمومية:**

- **سياسة الرعاية الاجتماعية:**

– **مثال:** تقديم مساعدات مالية للأسر الفقيرة، دعم الأيتام والأرامل، تحسين نظام الضمان الاجتماعي.

– **جهة التنفيذ:** وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

ج. الهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة

1. **السياسات التخصصية:**

- **سياسة حماية البيئة:**

– **مثال:** وضع قوانين لحماية البيئة، إدارة النفايات، مكافحة التلوث.

– **جهة التنفيذ:** وزارة البيئة والجهات البيئية المستقلة.

2. **سياسة حقوق الإنسان:**

– **مثال:** حماية حقوق الأقليات، تعزيز حقوق المرأة والطفل، مكافحة التعذيب.

– **جهة التنفيذ:** المفوضية العليا لحقوق الإنسان.

د. حكومات الأقاليم

1. **السياسات العامة الإقليمية / سياسة التنمية الإقليمية:**

– **مثال:** تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية المحلية، تعزيز البنية التحتية في الإقليم، دعم القطاعات الاقتصادية المحلية.

- **جهة التنفيذ:** حكومة إقليم كردستان على سبيل المثال.

2. **السياسات القطاعية / سياسة السياحة الإقليمية:**

- **مثال:** تطوير المواقع السياحية، الترويج للسياحة الثقافية والطبيعية، تحسين الخدمات السياحية.
- **جهة التنفيذ:** وزارة السياحة والثقافة في الإقليم.

هـ: المحافظات غير المنتظمة بإقليم

1. **السياسات المحلية / سياسة الخدمات المحلية:**

- **مثال:** تحسين خدمات المياه والكهرباء، إدارة النفايات الصلبة، تطوير المواصلات العامة.
- **جهة التنفيذ:** مجلس المحافظة.

2. **السياسات القطاعية المحلية / سياسة التعليم المحلي:**

- **مثال:** بناء المدارس وصيانتها، توظيف المعلمين، تحسين جودة التعليم في المحافظة.
- **جهة التنفيذ:** مديرية التربية في المحافظة.

الخامس عشر: الاسس القانونية للسياسات العامة

في النظام الدستوري العراقي، تُوزَّع الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بالسياسات العامة بين رئيس مجلس الوزراء، الوزارات، الجهات غير المرتبطة بوزارة، الأقاليم، والمحافظات غير المنتظمة بإقليم، يتم التفريق والتمييز بين هذه الأدوار والصلاحيات لضمان وضوح المسؤوليات وتجنب التداخل، وفقاً للمقاربة الآتية:

1. **رئيس مجلس الوزراء**

أ. **اختصاصاته ومسؤولياته:**

- قيادة السلطة التنفيذية: يعد رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول الأول عن تنفيذ السياسات العامة وإدارة شؤون الدولة.
- توجيه السياسة العامة للدولة: يشارك في رسم السياسات العامة بالتعاون مع مجلس الوزراء.
- التنسيق بين الوزارات: يشرف على تنسيق العمل بين مختلف الوزارات لضمان تنفيذ السياسات بشكل متناسق.
- إدارة الأزمات: يقود جهود الحكومة في التعامل مع الأزمات والطوارئ.

ب. **الصلاحيات:**

- إصدار القرارات والتوجيهات: التي تنظم عمل الوزارات والجهات الحكومية الأخرى.

- إعداد البرامج الحكومية: ووضع استراتيجيات التنمية الشاملة بالتنسيق مع مجلس الوزراء.

2. **مجلس الوزراء**

أ. **اختصاصاته ومسؤولياته:**

- رسم السياسات العامة: يعمل مجلس الوزراء بشكل جماعي على رسم السياسات العامة للدولة في مختلف المجالات.
- إعداد الخطط التنموية: وضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية وتحديد أولويات التنمية.
- إدارة الشؤون التنفيذية: من خلال الوزارات المختلفة، يتولى مجلس الوزراء تنفيذ السياسات العامة.
- تنسيق السياسات الوطنية: بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات.
- **الصلاحيات:**
- إصدار اللوائح التنظيمية: لتنفيذ القوانين وتوضيح السياسات العامة.
- إقرار الميزانية العامة: وتوزيع الموارد المالية بما يتماشى مع الخطط التنموية.

3. **الوزارات**

أ. **اختصاصاتها ومسؤولياتها:**

- تنفيذ السياسات القطاعية: كل وزارة مسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة المتعلقة بمجال اختصاصها (مثل الصحة، التعليم، النقل، إلخ).
- تطوير خطط تنفيذية: تتوافق مع السياسات العامة المعتمدة من مجلس الوزراء.
- إدارة الخدمات العامة: تقديم الخدمات للمواطنين في نطاق اختصاصها.

ب. **الصلاحيات:**

- إصدار التعليمات والأوامر: لتنظيم العمل داخل الوزارة وتنفيذ السياسات.
- التنسيق مع الجهات المحلية: لضمان تنفيذ السياسات على المستوى المحلي.

4. **الجهات غير المرتبطة بوزارة**

أ. **اختصاصاتها ومسؤولياتها:**

- تنفيذ مهام خاصة: تتعلق بأمور محددة لا تندرج تحت اختصاص الوزارات التقليدية.
- تطوير سياسات قطاعية: في مجالاتها الخاصة، مثل هيئات مكافحة الفساد، وهيئات الاستثمار.

ب. **الصلاحيات:**

- وضع لوائح تنظيمية: لتنظيم عملها وفق القوانين المعمول بها.
- تنفيذ برامج خاصة: تتوافق مع السياسات العامة التي يضعها مجلس الوزراء.

5. حكومات الأقاليم

أ. اختصاصاتها ومسؤولياتها:

- إدارة شؤون الإقليم: وضع وتنفيذ السياسات العامة على مستوى الإقليم بما يتماشى مع السياسات الاتحادية.
- التخطيط والتنمية المحلية: تطوير خطط تنموية محلية تعكس احتياجات الإقليم.
- إدارة الموارد المحلية: تنظيم واستغلال الموارد المتاحة داخل الإقليم.

ب. الصلاحيات:

- سن التشريعات المحلية: في مجالات محددة، بشرط عدم تعارضها مع القوانين الاتحادية.
- تنفيذ السياسات المحلية: بما يتماشى مع الأهداف الوطنية والإقليمية.

6. المحافظات غير المنتظمة بإقليم

أ. اختصاصاتها ومسؤولياتها:

- تنفيذ السياسات الوطنية والمحلية: على مستوى المحافظة.
- تطوير خطط محلية: تعكس احتياجات المحافظة وتتماشى مع السياسات الوطنية.
- إدارة الشؤون المحلية: تشمل مجالات مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، وغيرها.

ب. الصلاحيات:

- إصدار القرارات المحلية: لتنظيم عمل الإدارات المحلية وتنفيذ السياسات.

تنسيق مع الحكومة الاتحادية: لضمان انسجام السياسات المحلية مع الأهداف الوطنية.

السادس عشر: فجوات الاداء التخطيطي والسياساتي

تواجه قضايا التفكير والتخطيط والسياسات العامة في العراق العديد من السلبيات والفجوات والأزمات، منها:

1. غياب التنسيق والتكامل

أ. الفجوات في التنسيق:

- ضعف التنسيق بين الحكومة الاتحادية والمحلية: هناك نقص في التنسيق بين الجهات الاتحادية والمحلية، مما يؤدي إلى تداخل وتضارب السياسات.
- اختلاف الأولويات: تختلف الأولويات بين الحكومة المركزية والأقاليم، مما يؤدي إلى تنفيذ سياسات غير متسقة.

ب. **الأمثلة:**

- السياسات الاقتصادية: تضع الحكومة الاتحادية سياسات اقتصادية قد لا تتماشى مع الاحتياجات والأولويات المحلية في الأقاليم والمحافظات.
- مشاريع البنية التحتية: تتعرض مشاريع البنية التحتية لتعطيل أو تنفيذ غير متسق بسبب غياب التنسيق بين الجهات المختلفة.

2. **الفساد الإداري والمالي**

أ. **تأثير الفساد:**

- تبديد الموارد: يؤثر الفساد بشكل كبير على تخصيص الموارد، حيث يتم تبديد الأموال على مشاريع غير مجدية أو مكررة.
- انعدام الشفافية: يؤدي الفساد إلى انعدام الشفافية في عمليات التخطيط والتنفيذ، مما يعيق المحاسبة والمساءلة.

ب. **الأمثلة:**

- مشاريع تنموية: تأجيل أو إلغاء العديد من المشاريع التنموية بسبب سوء إدارة الأموال أو تحويلها لغير الأغراض المخصصة لها.
- تعيينات وظيفية: التوظيف على أساس الولاء السياسي بدلاً من الكفاءة، مما يؤدي إلى ضعف في الأداء الإداري.

3. **نقص الكفاءات والقدرات الفنية**

أ. **الفجوات في القدرات:**

- نقص التدريب: هناك نقص كبير في برامج التدريب والتطوير لموظفي القطاع العام، مما يؤدي إلى عدم القدرة على تنفيذ السياسات بفعالية.
- ضعف التخطيط الاستراتيجي: ضعف في مهارات التخطيط الاستراتيجي والرؤية المستقبلية بين الكوادر الإدارية.

ب. **الأمثلة:**

- تخطيط المشاريع: عدم القدرة على إعداد دراسات جدوى شاملة لمشاريع التنمية مما يؤدي إلى تنفيذ مشاريع غير فعالة.

- إدارة الأزمات: ضعف في إدارة الأزمات مثل الأزمات الصحية أو البيئية بسبب نقص الخبرات الفنية.

4. عدم الاستقرار السياسي والأمني

أ. تأثير عدم الاستقرار:

- تأجيل المشاريع: تؤدي النزاعات والصراعات إلى تأجيل أو إلغاء المشاريع التنموية والخدمية.
- تشتت الجهود: تشتت الجهود الحكومية بين محاولة الحفاظ على الأمن وبين التخطيط والتنمية.

ب. الأمثلة:

- المناطق المتأثرة بالنزاعات: تأثرت مناطق واسعة من العراق بالنزاعات مما أدى إلى دمار البنية التحتية وصعوبة تنفيذ السياسات.
- الهجرة والنزوح: أدت النزاعات إلى نزوح عدد كبير من السكان، مما يخلق تحديات إضافية في التخطيط لتلبية احتياجاتهم.

5. غياب الشفافية والمساءلة

أ. الفجوات في الشفافية:

- انعدام المساءلة: ضعف آليات المساءلة في متابعة تنفيذ السياسات والمشاريع.
- نقص المعلومات: غياب البيانات الدقيقة والشفافة التي تساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة.

ب. الأمثلة:

- التقارير الحكومية: نادراً ما تكون التقارير الحكومية عن تنفيذ المشاريع شفافة ومفصلة، مما يعيق المتابعة والمحاسبة.
- مشاركة المجتمع المدني: ضعف مشاركة المجتمع المدني في مراقبة وتنفيذ السياسات بسبب غياب الشفافية.

6. التحديات الاقتصادية

أ. الأزمات الاقتصادية:

- التقلبات في أسعار النفط: يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على النفط، مما يجعل السياسات الاقتصادية عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية.
- البطالة والفقر: ارتفاع معدلات البطالة والفقر مما يزيد من التحديات في وضع وتنفيذ سياسات تنموية فعالة.

ب. **الأمثلة:**

- تمويل المشاريع: تعاني الحكومة من صعوبة في تمويل المشاريع التنموية في ظل انخفاض أسعار النفط.
- برامج الرعاية الاجتماعية: عدم كفاية برامج الرعاية الاجتماعية لمواجهة مستويات الفقر المرتفعة.

7. **ضعف البنية التحتية**

أ. **الفجوات في البنية التحتية:**

- تردي البنية التحتية: تدهور حالة البنية التحتية في العديد من المدن والمناطق الريفية مما يعوق تنفيذ السياسات التنموية.
- نقص الاستثمار: عدم كفاية الاستثمار في البنية التحتية الأساسية مثل الطرق، والمستشفيات، والمدارس.

ب. **الأمثلة:**

- قطاع النقل: تدهور حالة الطرق والجسور مما يعوق حركة النقل والتجارة.
- الخدمات الأساسية: نقص الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه النظيفة في العديد من المناطق.

8. **التداخل في الصلاحيات**

أ. **الفجوات في توزيع الصلاحيات:**

- التداخل بين الجهات: عدم وضوح الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات مما يؤدي إلى تداخل في تنفيذ السياسات.
- التنازع على الموارد: نزاعات بين الجهات المختلفة على الموارد المالية والبشرية.

ب. **الأمثلة:**

- إدارة الموارد المائية: نزاعات بين الحكومة المركزية والأقاليم حول إدارة الموارد المائية وتوزيعها.
- التخطيط العمراني: تداخل الصلاحيات بين الجهات المركزية والمحلية في تخطيط المدن والأراضي.

السابع عشر: العراق في المؤشرات الدولية المهمة

1. **مؤشرات الحوكمة (الحكم الرشيد):** تستخدم مجموعة البنك الدولي ستة مؤشرات رئيسية للحوكمة:

أ. **الصوت والمساءلة:** يقيس هذا المؤشر مدى مشاركة المواطنين في اختيار حكومتهم وحرية التعبير.

ب. **الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب:** يقيس احتمالية وقوع أعمال عنف سياسية وإرهابية.

ج. **فعالية الحكومة:** يقيس جودة الخدمات العامة، وفعالية البيروقراطية، واستقلالية الخدمة المدنية.

د. **جودة التنظيم:** يقيس قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تعزز تنمية القطاع الخاص.

هـ. **سيادة القانون:** يقيس مدى ثقة الأفراد في القوانين والالتزام بها.

و. **السيطرة على الفساد:** يقيس مدى انتشار الفساد في السلطة العامة.

تقييم العراق:

أ. **الصوت والمساءلة:** منخفض بسبب القيود على الحريات المدنية والصحفية.

ب. **الاستقرار السياسي:** منخفض جداً بسبب التوترات السياسية والصراعات المستمرة.

ج. **فعالية الحكومة:** منخفض بسبب الفساد وضعف البيروقراطية.

د. **جودة التنظيم:** متوسط إلى منخفض.

هـ. **سيادة القانون:** منخفض بسبب ضعف النظام القضائي وانتشار الفساد.

و. **السيطرة على الفساد:** منخفض جداً بسبب الفساد المتفشي.

2. **مؤشر التنمية البشرية (HDI):** يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ويشمل:

أ. **الحياة الصحية:** متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

ب. **المعرفة:** معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، ومستويات التعليم.

ج. **مستوى المعيشة:** نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

تقييم العراق:

التنمية البشرية: متوسط منخفض. تضررت المؤشرات الصحية والتعليمية ومستوى المعيشة بسبب الحروب والصراعات.

3. **مؤشر مدركات الفساد (CPI):** يصدر عن منظمة الشفافية الدولية ويصنف الدول على أساس مدى إدراك الفساد في القطاع العام.

تقييم العراق:

مؤشر مدركات الفساد: العراق يحتل مرتبة منخفضة جداً، مما يشير إلى انتشار واسع للفساد في القطاع العام.

4. **مؤشر الاستقرار السياسي:** يصدر عن مؤسسة السلام الدولي (Fund for Peace) ويستخدم لتقييم هشاشة الدول.

تقييم العراق:

الاستقرار السياسي: منخفض جداً بسبب النزاعات المسلحة، والاحتجاجات الشعبية، والتوترات الطائفية والإثنية.

5. **جودة البنية التحتية:** يتم تقييمها من خلال عدة مؤشرات مثل مؤشر الأداء اللوجستي (LPI) الذي يصدر عن البنك الدولي.

تقييم العراق:

جودة البنية التحتية: منخفضة. تعاني البنية التحتية من تراجع كبير بسبب الحروب ونقص الاستثمارات في الصيانة والتطوير.

6. **الخدمات العامة:** تتضمن التعليم، الصحة، المياه، والكهرباء.

تقييم العراق:

الخدمات العامة: منخفضة. تعاني هذه القطاعات من نقص التمويل، الفساد، وسوء الإدارة.

الثامن عشر: مشروع قانون أو تشريع لمنظومة التفكير والتخطيط الاستراتيجي للدولة ومؤسساتها

من أجل التنظيم القانوني الفعّال للتفكير والتخطيط الاستراتيجي للدولة بما يضمن تحقيق التقدم الاقتصادي والتنموي يحول دون الارتجال والعفوية والفئوية والسطحية فيهما، فأنه من الاجدى صياغة تشريع ناظم وحاكم على منظومة التفكير والتخطيط الاستراتيجي للدولة، حيث يمكن الاستئناس بالنموذج الاتي:

الباب الأول: التعاريف والأحكام العامة

المادة 1: التعاريف: في تطبيق أحكام هذا القانون، يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها:

1. **الدولة:** جمهورية العراق.
2. **الحكومة:** الحكومة العراقية الاتحادية.

3. **التفكير الاستراتيجي**: عملية التفكير المستقبلي المنظم الذي يتضمن تحديد الأهداف الطويلة الأمد ووضع السياسات والاستراتيجيات لتحقيقها.

4. **التخطيط الاستراتيجي**: عملية وضع الخطط والبرامج التي تترجم الأهداف الاستراتيجية إلى إجراءات عملية قابلة للتنفيذ.

5. **المؤسسات**: الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية المختلفة.

المادة 2: نطاق التطبيق: تسري أحكام هذا القانون على جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية في جمهورية العراق.

الباب الثاني: أهداف القانون

المادة 3: أهداف القانون: يهدف هذا القانون إلى:

1. ترسيخ ثقافة التفكير والتخطيط الاستراتيجي في مؤسسات الدولة.
2. تحقيق تنمية مستدامة من خلال خطط استراتيجية شاملة ومتكاملة.
3. تحسين الكفاءة والفعالية في الأداء الحكومي.
4. تعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف المؤسسات الحكومية.

الباب الثالث: المجلس الأعلى للتفكير والتخطيط الاستراتيجي

المادة 4: تشكيل المجلس

1. يُشكل بموجب هذا القانون مجلس أعلى للتفكير والتخطيط الاستراتيجي يرتبط برئيس مجلس الوزراء.
2. يترأس المجلس رئيس الوزراء أو من يخولّه.
3. يضم المجلس في عضويته وزراء التخطيط، والمالية، والداخلية، والدفاع، والتربية، والصحة، والنقل، والبيئة، إلى جانب عدد من الخبراء والمستشارين في مجال التفكير والتخطيط الاستراتيجي.

المادة 5: اختصاصات المجلس: يختص المجلس بالآتي:

1. وضع مقترحات السياسات والاستراتيجيات العامة للدولة.
2. متابعة تنفيذ الخطط الاستراتيجية وتقييم أدائها.
3. تقديم التوجيه والدعم للمؤسسات الحكومية في إعداد خططها الاستراتيجية.
4. التنسيق بين المؤسسات الحكومية لضمان تكامل خططها الاستراتيجية.

الباب الرابع: إعداد الخطط الاستراتيجية وتنفيذها.

المادة 6: إعداد الخطط الاستراتيجية

1. تُلزم كل مؤسسة حكومية بإعداد خطة استراتيجية شاملة تتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للدولة.

2. تُعد الخطة الاستراتيجية لمدة خمس سنوات، وتُراجع سنويًا لتعديلها وتحديثها وفق المستجدات.

المادة 7: عناصر الخطة الاستراتيجية: يجب أن تتضمن الخطة الاستراتيجية العناصر التالية:

1. تحليل البيئة الداخلية والخارجية (SWOT Analysis).
2. تحديد الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.
3. وضع السياسات والاستراتيجيات لتحقيق الأهداف.
4. تحديد الموارد اللازمة والخطط التنفيذية.
5. وضع مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لمتابعة وتقييم الأداء.

المادة 8: تنفيذ الخطط الاستراتيجية.

1. تُلزم كل مؤسسة بتنفيذ خطتها الاستراتيجية وفق الجداول الزمنية المحددة.
2. تُعد كل مؤسسة تقارير دورية عن تقدم تنفيذ خطتها الاستراتيجية وتقدمها إلى المجلس الأعلى للتفكير والتخطيط الاستراتيجي.

الباب الخامس: المتابعة والتقييم

المادة 9: المتابعة والتقييم

1. يقوم المجلس بمتابعة تنفيذ الخطط الاستراتيجية وتقييم أدائها بصفة دورية.
2. يتم تقديم تقارير دورية إلى مجلس الوزراء تتضمن نتائج التقييم والتوصيات اللازمة لتحسين الأداء.

الباب السادس: الأحكام الختامية

المادة 10: الأحكام الختامية

1. يُصدر مجلس الوزراء اللوائح التنفيذية اللازمة لتطبيق أحكام هذا القانون.
2. يُلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القانون.
3. يُعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة 11: النشر والتطبيق: يُعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

التاسع عشر: الاستراتيجيات الذكية.. منطق العصر الحديث

1. المفهوم ولابعاد:

الاستراتيجية الذكية: هي خطة شاملة ومتقدمة تهدف إلى تحقيق أهداف طويلة الأمد من خلال استغلال الموارد المتاحة بكفاءة واستجابة سريعة للتغيرات في البيئة المحيطة. تعتمد هذه الاستراتيجية على استخدام التكنولوجيا الحديثة، البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي لتعزيز عملية صنع القرار وتحسين الأداء.

- **أبعاد الاستراتيجية الذكية:**

أ. **البعد التكنولوجي:** يشمل استخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، التحليل البياني، وإنترنت الأشياء (IoT) لدعم عمليات اتخاذ القرار وتحسين الكفاءة.

ب. **البعد البشري:** يركز على تطوير المهارات والقدرات البشرية، وتشجيع الابتكار والتعلم المستمر.

ج. **البعد المؤسسي:** يتعلق ببناء هياكل تنظيمية مرنة وقادرة على التكيف مع التغيرات السريعة، وتعزيز ثقافة المؤسسة التي تدعم التغيير والابتكار.

د. **البعد البيئي:** يشمل الاهتمام بالاستدامة البيئية من خلال تبني ممارسات صديقة للبيئة وتقليل الأثر البيئي للنشاطات المؤسسية.

- **أركان الاستراتيجية الذكية:**

أ. **لابتكار:** تبني ممارسات وأفكار جديدة لتحسين الأداء وتحقيق التفوق التنافسي.

ب. **المرونة:** القدرة على التكيف مع التغيرات السريعة في البيئة المحيطة واستجابة فعالة للتحديات والفرص الجديدة.

ج. **التكامل:** ضمان انسجام وتوافق جميع أنشطة المؤسسة لتحقيق الأهداف المحددة.

د. **التوجه نحو البيانات:** استخدام البيانات الضخمة والتحليل المتقدم لدعم اتخاذ القرار.

هـ. **الاستدامة:** مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ.

- **شروط الاستراتيجية الذكية:**

أ. **وضوح الأهداف:** يجب أن تكون الأهداف محددة وواضحة لتحقيقها ضمن إطار زمني محدد.

ب. **المرونة:** ضرورة وجود القدرة على تعديل الاستراتيجية حسب المتغيرات.

ج. **الشمولية:** تغطية جميع جوانب النشاط المؤسسي بما في ذلك الموارد البشرية، التكنولوجيا، والبيئة.

د. **القيادة الفعالة:** وجود قيادة قادرة على تحفيز وتوجيه الفرق لتحقيق الأهداف.

هـ. **الابتكار والتطوير المستمر:** التشجيع على الابتكار وتبني التكنولوجيات الحديثة باستمرار.

- **معايير الاستراتيجية الذكية:**

أ. **الكفاءة:** تحقيق النتائج المرجوة بأقل قدر من الموارد والتكاليف.

ب. **الفعالية:** مدى تحقيق الأهداف المخطط لها بدقة.

ج. **القابلية للقياس:** وجود مؤشرات أداء محددة وقابلة للقياس لتقييم مدى التقدم والنجاح.

د. **الاستدامة:** مدى التزام الاستراتيجية بالمعايير البيئية والاجتماعية واستدامة الموارد.

هـ. **القابلية للتكيف:** قدرة الاستراتيجية على التكيف مع التغيرات والتحديات الجديدة في البيئة المحيطة.

2. الغباء والعمى الاستراتيجي.. المرض الماحق:

- **الغباء الاستراتيجي**: هو مصطلح يستخدم لوصف الفشل في التخطيط والتنفيذ الاستراتيجي الذي يؤدي إلى نتائج عكسية أو غير مرغوبة بسبب سوء التقدير أو نقص الفهم للعوامل المؤثرة. يمكن أن يظهر الغباء الاستراتيجي بعدة طرق، منها:

أ. **سوء تقدير البيئة**: عدم فهم البيئة المحيطة بالشركة أو المنظمة، بما في ذلك المنافسين، العملاء، التكنولوجيات الجديدة، والسياسات الحكومية.

ب. **التحيزات الشخصية**: اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على تحيزات شخصية أو معتقدات خاطئة بدلاً من الاعتماد على بيانات دقيقة وتحليل موضوعي.

ج. **عدم التكيف**: عدم القدرة أو الرغبة في تعديل الاستراتيجيات استجابة للتغيرات في السوق أو البيئة الاقتصادية.

د. **تجاهل التحليل**: اتخاذ قرارات دون إجراء تحليل كافٍ للمخاطر والفوائد.

هـ. **إدارة غير كفوءة**: نقص في الكفاءة الإدارية وعدم القدرة على قيادة الفريق بفعالية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

- **العمى الاستراتيجي**: هو عدم القدرة على رؤية أو استيعاب الفرص والمخاطر الاستراتيجية الموجودة في البيئة المحيطة. هذا العمى يمكن أن يكون نتيجة لعدة عوامل:

أ. **التركيز الضيق**: التركيز الشديد على جوانب محددة من العمل دون النظر إلى الصورة الكاملة.

ب. **التفاؤل المفرط**: الافتراض بأن كل شيء سيكون على ما يرام دون اعتبار للواقع والمخاطر المحتملة.

ج. **المقاومة للتغيير**: عدم الرغبة في تغيير الاستراتيجية الحالية بسبب خوف من المجهول أو التمسك بالوضع الراهن.

د. **الافتقار إلى الابتكار**: عدم السعي إلى الابتكار والتطوير المستمر، مما يجعل الشركة عمياء عن الفرص الجديدة والتطورات في السوق.

هـ. **عزل القيادة**: قيادة معزولة عن الواقع العملي والبيئة الخارجية، مما يؤدي إلى قرارات غير مستندة إلى معلومات دقيقة ومحدثة.

- **تأثيرات الغباء والعمى الاستراتيجي:**

أ. **فقدان الفرص**: عدم القدرة على استغلال الفرص الجديدة التي قد تكون حيوية لنمو الشركة واستدامتها.

ب. **زيادة المخاطر**: تعريض المنظمة لمخاطر غير ضرورية بسبب سوء التقدير أو الفهم غير الكافي للوضع الحالي والمستقبلي.

ج. **تراجع الأداء**: انخفاض الأداء العام للشركة نتيجة لقرارات استراتيجية غير مدروسة أو غير مناسبة.

د. **سمعة سلبية**: تأثير سلبي على سمعة الشركة في السوق، مما قد يؤدي إلى فقدان ثقة العملاء والمستثمرين.

هـ. **انهيار الأعمال**: في الحالات القصوى، يمكن أن يؤدي الغباء أو العمى الاستراتيجي إلى فشل الأعمال وانهيارها.

- **تجنب الغباء والعمى الاستراتيجي:**

أ. **التحليل المستمر**: إجراء تحليلات دورية للبيئة الداخلية والخارجية للشركة.

ب. **الاعتماد على البيانات**: استخدام البيانات الدقيقة والتحليل الموضوعي لدعم اتخاذ القرارات.

ج. **التعلم المستمر**: تشجيع ثقافة التعلم المستمر والتطوير المهني داخل المنظمة.

د. **التفاعل مع البيئة**: التواصل المستمر مع السوق والعملاء والمنافسين لفهم التغيرات والاتجاهات الجديدة.

هـ. **تشجيع الابتكار**: تعزيز الابتكار والإبداع داخل الفريق لتحقيق تقدم وتطور مستمر.

من خلال تجنب الوقوع في الغباء أو العمى الاستراتيجي، يمكن للمنظمات تحسين فرصها في النجاح وتحقيق أهدافها الاستراتيجية بشكل فعال ومستدام.

3. **تقييم العراق في منظومة الاستراتيجيات**: يعتمد تصنيف وتقييم وضع دولة العراق في مجال الاستراتيجيات والتفكير والتخطيط الاستراتيجي على مجموعة من العوامل المتداخلة والتي تشمل:

أ. **البيئة السياسية:**

- **عدم الاستقرار السياسي**: عانى العراق من عدم استقرار سياسي مزمن بسبب التوترات الطائفية والعرقية، فضلاً عن الصراعات الداخلية على السلطة.
- **الفساد الإداري**: يعتبر الفساد المستشري في المؤسسات الحكومية من أكبر العوائق أمام التخطيط الاستراتيجي الفعّال، حيث يُعطل عمليات صنع القرار ويقلل من كفاءة تنفيذ الخطط الاستراتيجية.

ب. **البيئة الاقتصادية:**

- **الاعتماد على النفط:** يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على النفط، مما يجعله عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية، هذا الاعتماد يقلل من التنوع الاقتصادي ويؤثر على الاستقرار الاقتصادي طويل الأمد.
- **البنية التحتية الضعيفة:** يُعاني العراق من بنية تحتية ضعيفة ومتدهورة بسبب الحروب المستمرة والإهمال، مما يعوق تنفيذ استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج. **البيئة الاجتماعية:**

- **التعليم والتدريب:** يعاني قطاع التعليم في العراق من مشاكل كبيرة تتعلق بالجودة والمناهج الدراسية. نقص التدريب والتطوير المهني يؤثر سلباً على الكفاءات البشرية اللازمة لتنفيذ استراتيجيات متقدمة.
- **الهجرة والنزوح:** النزوح الداخلي والهجرة المستمرة نتيجة الصراعات والاضطرابات الأمنية تؤدي إلى فقدان الكثير من الكفاءات البشرية، مما يؤثر على القدرة على التخطيط والتنفيذ الاستراتيجي.

د. **البيئة الأمنية:**

- **الإرهاب:** التهديد المزمن الذي شكّله الإرهاب في العراق، عوّق التخطيط الاستراتيجي على المستويين الوطني والمحلي.
- **الجماعات المسلحة:** وجود الميليشيات المسلحة غير النظامية يؤثر على سلطة الدولة ويعوق قدرتها على تنفيذ خطط استراتيجية فعّالة.

وبناءً على العوامل المذكورة، يمكن تصنيف وتقييم وضع العراق في مجال الاستراتيجيات والتفكير والتخطيط الاستراتيجي بالاتي:

أ. **ضعف البنية المؤسسية:** تعاني المؤسسات العراقية من ضعف في الهيكلية والقدرات المؤسسية، مما يؤثر على قدرتها على تنفيذ استراتيجيات طويلة الأمد.

ب. **التخطيط قصير الأمد:** غالباً ما تركز الخطط الحكومية على الحلول قصيرة الأمد بسبب الضغوط السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما يقلل من فعالية الاستراتيجيات طويلة الأمد.

ج. **نقص في الكفاءات:** يُعاني العراق من نقص في الكفاءات البشرية المؤهلة والقادرة على قيادة وتنفيذ خطط استراتيجية متقدمة.

د. **التدخلات الخارجية:** تلعب التدخلات الإقليمية والدولية دوراً في تعقيد البيئة الاستراتيجية في العراق، مما يعوق قدرة البلاد على وضع وتنفيذ خطط استراتيجية مستقلة.

4. **رافعات الانطلاق الاستراتيجي الوطني:** يقتضي الاصلاح التخطيطي الوطني المضي بمجموعة خطوات تأخذ على عاتقها – بدءً – التركيز على الآتي:

أ. **تعزيز الاستقرار السياسي:** العمل على تعزيز الاستقرار السياسي من خلال الحوار الوطني والمصالحة بين مختلف الجهات والطوائف.

ب. **محاربة الفساد:** تنفيذ سياسات فعّالة لمكافحة الفساد وزيادة الشفافية في المؤسسات الحكومية.

ج. **تنويع الاقتصاد:** تقليل الاعتماد على النفط من خلال تنويع الاقتصاد وتشجيع الاستثمار في قطاعات أخرى مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات.

د. **تطوير التعليم:** إصلاح نظام التعليم لتحسين جودة التعليم وتطوير المهارات والكفاءات البشرية.

هـ. **تحسين البنية التحتية:** استثمار في تحسين البنية التحتية الأساسية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتأسيساً على ماورد آنفاً، يتوجب إستيعاب الموضوعات المهمة الآتية:

أ. **القدرات المؤسسية:**

- **التخطيط الوطني:** لدى العراق خطط وطنية وإستراتيجية، مثل خطة التنمية الوطنية، لكنها غالباً ما تعاني من ضعف التنفيذ بسبب التحديات الإدارية واللوجستية.
- **المؤسسات الحكومية:** توجد مؤسسات مختصة بالتخطيط الاستراتيجي، مثل وزارة التخطيط، لكنها تواجه تحديات تتعلق بالقدرات المؤسسية والبشرية.
- **التنسيق بين المؤسسات:** هناك نقص في التنسيق الفعّال بين مختلف الجهات الحكومية، مما يؤدي إلى تداخل في الصلاحيات وتكرار الجهود.

ب. **الموارد البشرية:**

- **التعليم والتدريب:** مستوى التعليم والتدريب في مجالات التخطيط الاستراتيجي والإدارة العامة لا يزال بحاجة إلى تطوير كبير. المؤسسات التعليمية لا توفر برامج متقدمة كافية لتأهيل متخصصين في هذا المجال.
- **الكفاءات القيادية:** توجد كفاءات قيادية وخبرات مهنية، ولكنها غير كافية لتلبية جميع احتياجات التخطيط الاستراتيجي على المستويين الوطني والمحلي.

ج. **التكنولوجيا:**

- **استخدام التكنولوجيا:** استخدام التكنولوجيا المتقدمة في التخطيط وتحليل البيانات لا يزال محدوداً. البنية التحتية التكنولوجية تعاني من نقص في الاستثمار والتطوير.
- **البيانات والمعلومات:** هناك نقص في نظم المعلومات الإدارية وقواعد البيانات المتكاملة التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

د. **البيئة التنظيمية:**

- **الشفافية والمساءلة:** ضعف الشفافية والمساءلة في العديد من المؤسسات الحكومية يؤثر سلباً على عملية التخطيط الاستراتيجي وتنفيذه.
- **الإطار القانوني:** الإطار القانوني والتنظيمي يحتاج إلى تحديث ليواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ويعزز القدرة على التخطيط الاستراتيجي.

هـ. **التحديات الرئيسية:**

- **عدم الاستقرار السياسي:** يؤثر بشكل كبير على القدرة على التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ الخطط الطويلة الأمد.
- **الفساد:** يشكل عائقاً كبيراً أمام تنفيذ الاستراتيجيات بكفاءة وفعالية.
- **الأمن:** الوضع الأمني المتقلب يعيق بشكل كبير تنفيذ الخطط الاستراتيجية، خصوصاً في المناطق المتضررة من النزاعات.

و. **الفرص المحتملة:**

- **الدعم الدولي:** يمكن الاستفادة من الدعم الدولي لتحسين القدرات في مجال التخطيط الاستراتيجي، من خلال التدريب والمساعدات التقنية.
- **الشباب والتعليم:** الاستثمار في تعليم الشباب وتدريبهم على المهارات الاستراتيجية يمكن أن يعزز القدرات الوطنية في هذا المجال.
- **التكنولوجيا:** تبني التكنولوجيا الحديثة والتحول الرقمي يمكن أن يعزز كفاءة وفعالية التخطيط الاستراتيجي.

ز. **توصيات لتحسين القدرات الاستراتيجية:**

- **تطوير التعليم والتدريب:** إنشاء برامج تعليمية وتدريبية متقدمة في مجالات التخطيط الاستراتيجي والإدارة العامة.

- **تعزيز الشفافية والمساءلة:** تنفيذ سياسات فعالة لمكافحة الفساد وزيادة الشفافية في العمليات الحكومية.
- **الاستثمار في التكنولوجيا:** تحسين البنية التحتية التكنولوجية وتبني نظم معلومات متقدمة لدعم عمليات التخطيط واتخاذ القرار.
- **تحسين التنسيق المؤسسي:** تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية لتحقيق تكامل وتناسق في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية.
- **الاستقرار السياسي:** تعزيز الاستقرار السياسي من خلال الحوار الوطني والمصالحة بين الجهات المختلفة.

5. **معايير الاستراتيجية الناجحة الفعالة:** يتطلب تحقيق النجاح في أي استراتيجية، إستيفاء مجموعة من المعايير التي تضمن فعالية التنفيذ وتحقيق الأهداف المحددة، وكما يأتي:

أ. **وضوح الأهداف:**

- **التحديد:** يجب أن تكون الأهداف واضحة ومحددة بشكل دقيق، بحيث يمكن فهمها وتنفيذها بسهولة.
- **القياس:** يجب أن تكون الأهداف قابلة للقياس لتحديد مدى التقدم نحو تحقيقها.
- **القابلية للتحقيق:** يجب أن تكون الأهداف واقعية وقابلة للتحقيق في ظل الموارد المتاحة.

ب. **الشمولية والتكامل:**

- **التغطية الشاملة:** يجب أن تشمل الاستراتيجية جميع جوانب العمل أو النشاط المطلوب.
- **التكامل:** يجب أن تكون الاستراتيجية متكاملة بحيث تتوافق جميع الأجزاء مع بعضها لتحقيق الهدف العام.

ج. **المرونة:**

- **التكيف مع التغيرات:** يجب أن تكون الاستراتيجية مرنة وقابلة للتعديل في حال حدوث تغييرات في البيئة الداخلية أو الخارجية.
- **الاستجابة السريعة:** القدرة على التكيف بسرعة مع الفرص والتحديات الجديدة.

د. **المشاركة والتمكين:**

- **المشاركة:** يجب إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في عملية التخطيط والتنفيذ لضمان الالتزام والتعاون.

– **التمكين:** تمكين الأفراد والمؤسسات من خلال توفير الأدوات والموارد اللازمة لتحقيق الأهداف.

هـ. **الاعتماد على البيانات والتحليل:**

– **جمع البيانات:** جمع وتحليل البيانات بشكل مستمر لدعم اتخاذ القرارات المستندة إلى الحقائق.

– **التحليل العميق:** استخدام أدوات التحليل المتقدمة لفهم الاتجاهات والتحديات والفرص.

و. **الابتكار والإبداع:**

– **تشجيع الابتكار:** تشجيع التفكير الإبداعي وابتكار حلول جديدة للمشكلات القائمة.

– **الاستفادة من التكنولوجيا:** استخدام التكنولوجيا الحديثة لتعزيز الكفاءة وتحقيق الأهداف.

ز. **التقييم والمراجعة المستمرة:**

– **التقييم الدوري:** إجراء تقييمات دورية لقياس التقدم وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

– **المراجعة والتعديل:** مراجعة وتعديل الاستراتيجية بناءً على نتائج التقييمات والتغذية الراجعة.

ح. **الاستدامة:**

– **الاستدامة المالية:** ضمان أن تكون الاستراتيجية ممولة بشكل جيد ومستدام ماليًا.

– **الاستدامة البيئية:** مراعاة الجوانب البيئية في تنفيذ الاستراتيجية لضمان تحقيق أهداف طويلة الأمد دون الإضرار بالبيئة.

ط. **القيادة الفعالة:**

– **القيادة الرشيدة:** قيادة مؤهلة وقادرة على توجيه الفريق وتحفيزه لتحقيق الأهداف.

– **الاتصال الفعّال:** قنوات اتصال مفتوحة وفعالة لضمان نقل المعلومات بشكل صحيح وفي الوقت المناسب.

ك. **التنفيذ الفعّال:**

– **تحديد المسؤوليات:** توزيع المسؤوليات بشكل واضح بين الفريق لضمان التنفيذ الفعّال.

– **إدارة الوقت:** تحديد جداول زمنية واقعية ومتابعة الالتزام بها لضمان تحقيق الأهداف في الوقت المحدد.

ل. **الاستجابة للتغذية الراجعة:**

– **التغذية الراجعة المستمرة:** جمع التغذية الراجعة من جميع أصحاب المصلحة واستخدامها لتحسين الاستراتيجية.

– **التعلم المستمر**: اعتماد منهجية التعلم المستمر لتطوير وتحسين الأداء.

م. **التركيز على العميل:**

– **فهم احتياجات العميل**: فهم عميق لاحتياجات وتوقعات العملاء والعمل على تلبيتها.

– **تقديم القيمة**: تقديم قيمة مضافة للعملاء من خلال منتجات أو خدمات عالية الجودة.

بتطبيق هذه المعايير، يمكن لأي منظمة أو جهة أن تصمم وتنفذ استراتيجية ناجحة وفعالة تحقق الأهداف المرجوة وتستجيب للتحديات والفرص المستقبلية بشكل فعال ومستدام.

6. الاهداف الاستراتيجية.. كيف نصوغها؟

تعتبر صياغة الأهداف الاستراتيجية بطريقة ذكية وفعّالة خطوة حيوية في عملية التخطيط الاستراتيجي. الأهداف يجب أن تكون واضحة ومحددة وقابلة للقياس والتحقيق، كما يجب أن تكون ذات صلة وتوقيت محدد. يمكن استخدام إطار "SMART" أو حتى تطويره إلى "SMARTER" لتحسين صياغة الأهداف، وكالاتي:

- **صياغة الأهداف الاستراتيجية باستخدام إطار "SMART":**

أ. **محددة (Specific):**

– **التحديد الدقيق**: يجب أن يكون الهدف واضحاً ومحدداً بدقة لتجنب أي لبس. يجب أن يجيب الهدف على الأسئلة: ماذا نريد تحقيقه؟ من المعني بتحقيق الهدف؟ أين سيتم تحقيق الهدف؟ لماذا نريد تحقيق هذا الهدف؟

– **مثال**: "زيادة حصة السوق من منتج X في السوق المحلية."

ب. **قابلة للقياس (Measurable):**

– **القياس الكمي**: يجب أن يكون الهدف قابلاً للقياس بحيث يمكن تتبع التقدم نحو تحقيقه. يتضمن ذلك تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) ومعايير القياس.

– **مثال**: "زيادة حصة السوق من منتج X بنسبة 10% في غضون 12 شهراً."

ج. **قابلة للتحقيق (Achievable):**

– **الواقعية**: يجب أن يكون الهدف واقعياً وقابلاً للتحقيق بناءً على الموارد المتاحة والقدرات التنظيمية.

– **تقييم الموارد**: التأكد من وجود الموارد الكافية لتحقيق الهدف، بما في ذلك الوقت، المال، القوى العاملة، والتكنولوجيا.

- **مثال:** "زيادة حصة السوق من منتج X بنسبة 10% في غضون 12 شهراً من خلال تحسين جودة المنتج وتوسيع الشبكة التوزيعية."

د. **ذات صلة (Relevant):**

- **الملاءمة:** يجب أن يكون الهدف ذو صلة بالاتجاهات الاستراتيجية العامة للمنظمة ويساهم في تحقيق رؤيتها ورسالتها.
- **التركيز على الأولويات:** يجب أن يكون الهدف متسقاً مع الأهداف الأخرى وأن يعكس أولويات العمل.
- **مثال:** "زيادة حصة السوق من منتج X بنسبة 10% في غضون 12 شهراً لدعم استراتيجية النمو العام للشركة."

هـ. **محددة بوقت (Time-bound):**

- **الإطار الزمني:** يجب أن يكون للهدف إطار زمني واضح يحدد متى يجب تحقيقه. هذا يساعد في تحفيز الفرق وضمان متابعة التقدم.
- **التوقيت المحدد:** تحديد تواريخ بدء وانتهاء واضحة.
- **مثال:** "زيادة حصة السوق من منتج X بنسبة 10% في السوق المحلية بحلول نهاية العام المقبل."

- **تطوير الأهداف باستخدام إطار "SMARTER":** إطار "SMARTER" يضيف عنصرين إضافيين لتحسين صياغة الأهداف:

أ. مقيّم (Evaluated):

- **التقييم المستمر:** يتضمن إجراء تقييمات دورية للأداء والمراجعة لضمان أن الأهداف تسير على المسار الصحيح.
- **التحليل والتعلم:** استخدام التحليلات لتحديد ما يعمل بشكل جيد وما يحتاج إلى تحسين.
- **مثال:** "إجراء مراجعة ربع سنوية لتقدم زيادة حصة السوق من منتج X بنسبة 10% وتعديل الاستراتيجيات حسب الحاجة."

ب. **مُعدّل (Reviewed):**

- **التعديل والتحسين:** يجب أن تكون الأهداف قابلة للتعديل بناءً على التغذية الراجعة والتغيرات في الظروف البيئية.
- **الاستجابة للتغيرات:** القدرة على التكيف مع التغيرات السوقية والتكنولوجية والتنظيمية.

– **مثال:** "مراجعة الهدف وتعديله في نهاية كل ربع لضمان أننا على المسار الصحيح لتحقيق زيادة حصة السوق من منتج X بنسبة 10% بحلول نهاية العام المقبل."

- **خطوات عملية لصياغة الأهداف الاستراتيجية الذكية:**

أ. **تحليل الوضع الراهن:** جمع البيانات وتحليل الوضع الحالي لفهم البيئة الداخلية والخارجية.

ب. **تحديد الأولويات:** تحديد الأولويات الاستراتيجية بناءً على تحليل SWOT (نقاط القوة، نقاط الضعف، الفرص، التهديدات).

ج. **صياغة الأهداف:** استخدام إطار "SMART" أو "SMARTER" لصياغة الأهداف بشكل محدد وقابل للقياس وقابل للتحقيق وذو صلة ومحدد بالوقت.

د. **تطوير خطط العمل:** وضع خطط عمل تفصيلية لتحقيق الأهداف، تشمل تحديد المسؤوليات والموارد والأنشطة المطلوبة.

هـ. **التنفيذ والمراقبة:** تنفيذ الخطط ومراقبة التقدم بانتظام باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية.

و. **التقييم والمراجعة:** إجراء تقييمات دورية ومراجعة الأهداف وخطط العمل لضمان التقدم والتكيف مع التغيرات.

بتطبيق هذه الخطوات والمعايير، يمكن للمنظمات ضمان أن أهدافها الاستراتيجية محددة بوضوح، قابلة للقياس، واقعية، ذات صلة، محددة بوقت، مقيّمة، ومراجعة بانتظام لتحقيق النجاح المنشود.

7. **نجاح التنفيذ الاستراتيجي:** مايقتضي إلى استراتيجية ناجحة هو توافر عدّة عناصر أهمها:

أ. **التخطيط التفصيلي:**

– يجب أن يتضمن التخطيط الاستراتيجي تفاصيل واضحة حول كيفية تحقيق الأهداف.

– يجب أن تكون هناك خطط عمل مفصلة تحدد المهام المحددة، والجداول الزمنية، والمسؤوليات.

ب. **الموارد الكافية:**

– يجب تخصيص الموارد المالية والبشرية والمادية اللازمة لتحقيق الأهداف.

– يجب أن تكون هناك ميزانية مدروسة وجاهزة لدعم الأنشطة الاستراتيجية.

ج. **القيادة الفعّالة:**

– تحتاج الاستراتيجية إلى قادة فعّالين قادرين على توجيه الفريق وتحفيزه لتحقيق الأهداف.

– يجب أن يكون القادة قادرين على اتخاذ القرارات السريعة وحل المشاكل التي تعترض طريق التنفيذ.

د. **التواصل الواضح:**

– يجب أن تكون قنوات الاتصال مفتوحة وواضحة بين جميع المستويات التنظيمية.

– يجب أن يتمكن الجميع من فهم أهداف الاستراتيجية ودورهم في تحقيقها.

هـ. **المتابعة والمراقبة:**

– تحتاج الاستراتيجية إلى نظام مراقبة مستمر لتتبع التقدم وتحديد العوائق.

– يجب أن تكون هناك مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) تستخدم لقياس التقدم وتقييم الأداء.

و. **التقييم والتكيف:**

– يجب أن يكون هناك تقييم دوري للأداء والتقدم المحرز.

– يجب أن تكون هناك مرونة في الاستراتيجية للتكيف مع التغيرات البيئية والظروف غير المتوقعة.

ز. **التحفيز والمكافأة:**

– تحفيز الفرق العاملة من خلال تقديم حوافز ومكافآت عند تحقيق الأهداف.

– الاعتراف بالجهود المبذولة وتعزيز روح الفريق لتحقيق الأهداف المشتركة.

- **أهمية التنفيذ في النجاح الاستراتيجي:**

– **تحويل الأفكار إلى أفعال:** الاستراتيجية تظل مجرد أفكار وأهداف حتى يتم تنفيذها. التنفيذ يحول هذه الأفكار إلى أفعال ملموسة.

– **تحقيق الأهداف:** التنفيذ هو الوسيلة التي من خلالها تتحقق الأهداف الاستراتيجية. بدون تنفيذ فعال، تظل الأهداف بعيدة المنال.

– **التكيف مع الواقع:** خلال التنفيذ، يمكن اكتشاف تحديات غير متوقعة وفرص جديدة. القدرة على التكيف مع هذه الأمور تعد جزءاً أساسياً من نجاح الاستراتيجية.

– **بناء الثقة والمصداقية:** تنفيذ الاستراتيجية بنجاح يعزز ثقة أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.

- **الأمثلة العملية:**

– **شركات التكنولوجيا:** تعتمد شركات التكنولوجيا على تنفيذ استراتيجياتها بسرعة وفعالية لضمان إطلاق المنتجات الجديدة قبل المنافسين.

- **القطاع الحكومي**: الحكومات تحتاج إلى تنفيذ استراتيجياتها التنموية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة، مثل تحسين البنية التحتية أو تقديم الخدمات العامة.
- **القطاع التعليمي**: المؤسسات التعليمية تحتاج إلى تنفيذ استراتيجيات تحسين جودة التعليم وتطوير المناهج الدراسية لضمان توفير تعليم عالي الجودة.

عبارة "الاستراتيجية هي التنفيذ" تذكّرنا بأن الخطة الاستراتيجية مهما كانت ممتازة، فإن نجاحها يعتمد على كيفية تحويلها إلى واقع من خلال تنفيذ فعال ومتابعة دقيقة. الإدارة الجيدة، والتواصل الواضح، والمرونة في التكيف مع التغيرات كلها عوامل حاسمة لتحقيق النجاح الاستراتيجي.

8. الاولويات الاستراتيجية.. كيف نلتقطها؟

يعد تحديد الأولويات في الأهداف الاستراتيجية خطوة حاسمة لضمان توجيه الموارد والجهود نحو تحقيق التأثير الأكبر. هناك عدة طرق وأدوات يمكن استخدامها لتحديد الأولويات بشكل فعال، منها:

- **أفضل الطرق لتحديد الأولويات في الأهداف الاستراتيجية:**

أ. **تحليل SWOT (القوة، الضعف، الفرص، التهديدات):**

- **تقييم الوضع الراهن تحليل SWOT**: يساعد في فهم البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، من خلال تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، يمكن التركيز على الأهداف التي تستفيد من نقاط القوة وتستغل الفرص وتعمل على تحسين الضعف وتجنب التهديدات.
- **تحديد الأولويات**: بعد التحليل، يمكن ترتيب الأهداف بناءً على أهميتها وتأثيرها المحتمل على المؤسسة.

ب. **مصفوفة أيزنهاور (مصفوفة الأولويات):**

- **التقسيم إلى أربعة أرباع**: يتم تقسيم الأهداف إلى أربعة أرباع بناءً على عاملين رئيسيين: الأهمية والإلحاحية.
- **هام وعاجل**: هذه الأهداف يجب تنفيذها فوراً.
- **هام وغير عاجل**: هذه الأهداف تحتاج إلى تخطيط وتركيز مستمر.
- **غير هام وعاجل**: هذه الأهداف يمكن تفويضها للآخرين.
- **غير هام وغير عاجل**: هذه الأهداف يمكن تأجيلها أو إلغاؤها.
- **التركيز على الهام والعاجل**: يجب إعطاء الأولوية للأهداف التي تقع في فئة "هام وعاجل".

ج. **تحليل Pareto (قاعدة 20/80):**

- **التعرف على الأهداف الرئيسية:** قاعدة Pareto تنص على أن 80% من النتائج تأتي من 20% من الجهود. يتم تحديد الأهداف التي تحقق أكبر تأثير بنسبة 20% من الجهود وتركيز الجهود عليها.
- **تحليل النتائج:** بعد تحديد الأهداف ذات التأثير الكبير، يتم ترتيبها حسب الأهمية والتركيز على تحقيقها أولاً.

د. **خرائط الأثر (Impact Maps):**

- **تحديد الأثر:** يتم رسم خريطة للأهداف وتقييم تأثير كل هدف على الأعمال التجارية أو المنظمة.
- **التقييم الشامل:** تحديد الأهداف التي تحقق أعلى تأثير إيجابي وتركيز الجهود عليها.

هـ. **نموذج OKR (الأهداف والنتائج الرئيسية):**

- **وضع الأهداف الرئيسية:** تحديد أهداف كبيرة وجريئة (Objectives) التي تلهم الفريق لتحقيقها.
- **النتائج الرئيسية:** لكل هدف رئيسي، يتم تحديد نتائج رئيسية محددة وقابلة للقياس (Key Results) التي تساعد في تحقيق الهدف.
- **التقييم الدوري:** يتم مراجعة وتقييم التقدم نحو الأهداف والنتائج بشكل دوري لضمان تحقيق الأولويات بشكل فعال.

و. **تحليل الفجوة (Gap Analysis):**

- **تحديد الفجوات:** تقييم الوضع الحالي للمؤسسة مقابل الوضع المستهدف. تحليل الفجوات يساعد في تحديد الأهداف التي يجب التركيز عليها لسد الفجوات الأكثر تأثيراً.
- **تحديد الأولويات:** بعد تحديد الفجوات، يتم ترتيب الأهداف بناءً على قدرتها على سد الفجوات وتحقيق التحسينات المطلوبة.

ز. **الخرائط الاستراتيجية (Strategy Maps):**

- **رسم خريطة الاستراتيجية:** إنشاء خريطة بصرية توضح العلاقة بين الأهداف الاستراتيجية والأداء التنظيمي.

- **تحديد الأولويات بناءً على التأثير**: تحديد الأهداف التي تحقق أكبر تأثير إيجابي على الخريطة وتركيز الجهود عليها.

ح. **التحليل المالي (Cost-Benefit Analysis)**:

- **تحليل التكاليف والفوائد**: تقييم الأهداف بناءً على التكاليف المتوقعة والفوائد المتوقعة.
- **ترتيب الأهداف حسب القيمة**: تحديد الأهداف التي تحقق أعلى قيمة بأقل تكلفة وتركيز الجهود عليها.

ط. **العصف الذهني والتوافق الجماعي**:

- **جلسات العصف الذهني**: إجراء جلسات عصف ذهني مع الفريق لتحديد الأولويات.
- **التوافق الجماعي**: مناقشة الأهداف وتحديد الأولويات بشكل جماعي لضمان توافق الجميع على الأهداف الاستراتيجية وترتيبها حسب الأهمية.

ك. **التقييم الدوري والمراجعة**:

- **مراجعة الأهداف بانتظام**: تحديد أولويات الأهداف يجب أن يكون عملية ديناميكية تتطلب مراجعة وتقييم دوري.
- **تعديل الأولويات**: بناءً على التقدم المحرز والتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية، يجب تعديل الأولويات بمرونة.

يتطلب تحديد الأولويات في الأهداف الاستراتيجية استخدام مزيج من الأدوات والأساليب لتحليل الوضع الراهن، وتقييم التأثير، وتحديد الأهداف ذات القيمة العالية. من خلال تطبيق هذه الأساليب بشكل منظم ومستمر، يمكن للمؤسسات تحقيق تقدم ملموس نحو تحقيق رؤيتها الاستراتيجية وتحقيق أقصى استفادة من مواردها.

9. **المراقبة الاستراتيجية.. وضمانات الوصول**: تتضمن أفضل طريقة للمراقبة والمتابعة الاستراتيجية، بما في ذلك التقييم والتقويم والتغذية الراجعة، تطبيق نظام متكامل ومخطط جيدًا لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية بشكل فعال، ويتم ذلك من خلال:

أ. **تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs)/اختيار المؤشرات الصحيحة**: يجب تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية التي ترتبط مباشرة بالأهداف الاستراتيجية. يجب أن تكون هذه المؤشرات قابلة للقياس، محددة، وذات صلة بالأهداف.

ب. **أنواع المؤشرات:**

- **مؤشرات الأداء المالية:** مثل الإيرادات، الأرباح، تكلفة الوحدة.
- **مؤشرات الأداء غير المالية:** مثل رضا العملاء، جودة المنتج، الوقت المستغرق في العمليات.

ج. **استخدام لوحة القيادة (Dashboard):**

- **إنشاء لوحة قيادة تنفيذية:** استخدام لوحة قيادة تعرض مؤشرات الأداء الرئيسية بشكل مرئي ومبسط لسهولة المتابعة.
- **التحديث الدوري:** يجب أن يتم تحديث لوحة القيادة بانتظام لتعكس أحدث البيانات والأداء الفعلي مقارنة بالأهداف المخططة.

د. **تطبيق نظام إدارة الأداء (Performance Management System):**

- **دمج نظام متكامل:** استخدام نظام إدارة الأداء الذي يجمع بين تتبع الأداء، التقييم، والمراجعة الدورية.
- **الأدوات الرقمية:** الاستفادة من أدوات وبرامج الإدارة الرقمية مثل Balanced Scorecard، KPI tracking software، وغيرها.

هـ. **إجراء التقييم الدوري (Periodic Evaluation):**

- **التقييم الشهري والربع سنوي:** تنظيم جلسات تقييم دورية (شهرية وربع سنوية) لمراجعة التقدم نحو الأهداف الاستراتيجية.
- **التقييم الشامل:** يشمل التقييم مراجعة جميع مؤشرات الأداء وتحديد النقاط التي تحتاج إلى تحسين أو تعديل.

و. **التقويم (Assessment) والتحليل:**

- **التقويم التحليلي:** بعد جمع البيانات من التقييم الدوري، يتم تحليل النتائج لفهم الأداء الفعلي وتحديد الفجوات بين الأداء الحالي والمستهدف.
- **تحديد الأسباب:** تحليل الأسباب الجذرية لأي انحراف عن الأهداف المحددة، سواء كانت تتعلق بالموارد، أو العمليات، أو العوامل الخارجية.

ز. **التغذية الراجعة (Feedback):**

- **التغذية الراجعة المستمرة:** توفير التغذية الراجعة الفورية والمستمرة للفرق والأفراد حول أدائهم.

- **التغذية الراجعة البنّاءة:** التأكد من أن التغذية الراجعة تكون بنّاءة وتركز على كيفية التحسين بدلاً من النقد فقط.

ح. **إجراءات التصحيح والتحسين المستمر (Corrective Actions and Continuous Improvement):**

- **تحديد إجراءات التصحيح:** بناءً على نتائج التقييم والتحليل، تحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة لتصحيح المسار وتحقيق الأهداف.
- **التنفيذ الفوري:** تنفيذ الإجراءات التصحيحية بسرعة لضمان العودة إلى المسار الصحيح.
- **التحسين المستمر:** تطوير ثقافة التحسين المستمر داخل المنظمة من خلال تطبيق منهجيات مثل Lean، Six Sigma، وغيرها.

ط. **المراجعة الاستراتيجية (Strategic Review):**

- **المراجعة السنوية:** إجراء مراجعة استراتيجية شاملة سنويًا لتقييم التقدم الكلي وتحليل البيئة الداخلية والخارجية.
- **التعديل الاستراتيجي:** تعديل الاستراتيجية بناءً على نتائج المراجعة السنوية لضمان ملاءمتها للظروف الحالية والتحديات المستقبلية.

ي. **إشراك أصحاب المصلحة (Stakeholder Engagement):**

- **مشاركة واسعة:** إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في عملية المراقبة والمتابعة لضمان الشفافية والتوافق.
- **التواصل المستمر:** الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة وفعالة مع أصحاب المصلحة لتقديم التغذية الراجعة واستلامها بشكل دوري.

ك. **التوثيق والتقارير (Documentation and Reporting):**

- **التوثيق المنهجي:** توثيق جميع الأنشطة والتقييمات والإجراءات التصحيحية لضمان وجود سجل دائم يمكن الرجوع إليه.
- **التقارير الدورية:** إعداد تقارير دورية تعرض أداء الأهداف الاستراتيجية، التحديات، والإجراءات المتخذة لضمان تحقيق الأهداف.

- **أدوات وأساليب لدعم المراقبة والمتابعة الاستراتيجية:**

– **Balanced Scorecard**: أداة تجمع بين الأداء المالي وغير المالي لتوفير نظرة شاملة على الأداء الاستراتيجي.

– **Project Management Tools**: مثل Microsoft Project، Trello، Asana لمتابعة المشاريع وتنفيذ الأهداف.

– **Data Analytics Tools**: مثل Tableau، Power BI لتحليل البيانات وتقديم رؤى عميقة حول الأداء.

ان تحديد مراحل تقدم العمل، قياس نسبة الانجاز، ووضع الأوزان للأهداف والإجراءات والمشاريع هي خطوات حاسمة في تطبيق الاستراتيجيات والخطط بشكل فعال، ويمكن ايضاحها وفقاً للآتي:

أ. **تحديد مراحل تقدم العمل:**

– **تحديد المراحل الرئيسية:** قسم العمل إلى مراحل رئيسية تتبع تقدم المشروع بشكل متسلسل.

– **تحديد المخرجات المتوقعة:** لكل مرحلة، حدد المخرجات المطلوب تحقيقها.

– **تحديد المهام والمسؤوليات:** قم بتحديد المهام الفردية والفرقية المطلوبة لكل مرحلة، مع تحديد المسؤوليات والمواعيد النهائية.

ب. **قياس نسبة الانجاز:**

– **استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs):** حدد مؤشرات الأداء الرئيسية التي تعكس تحقيق الأهداف وقياس التقدم نحوها.

– **تقييم الأداء الفعلي:** قيم الأداء الفعلي مقابل المعايير المحددة والأهداف المرجوة.

– **تحليل الانحرافات واتخاذ الإجراءات:** في حالة وجود انحراف عن الخطة، قم بتحليل الأسباب وتطبيق الإجراءات التصحيحية.

ج. **وضع الأوزان للأهداف والإجراءات والمشاريع:**

– **تحديد الأهمية والأولويات:** حدد الأهداف والإجراءات والمشاريع بناءً على أهميتها وتأثيرها على أهداف المشروع أو المؤسسة.

– **تخصيص الأوزان بناءً على الأهمية:** استخدم نسبة أوزان محددة لتخصيص الأهمية لكل عنصر.

– **استخدام أدوات التقييم المناسبة:** استخدام أدوات مثل ماتريس أهمية–أداء لتقييم وتحديد الأوزان بشكل دقيق.

- **ملاحظات إضافية:**

– **المتابعة والتواصل المستمر:** قم بمتابعة تقدم العمل بانتظام وتواصل مع الفرق المعنية للتأكد من استمرارية التقدم والتعامل مع أي عوائق.

– **التحليل المستمر والتعلم من الخبرة:** استخدم البيانات والتحليلات لتحديد الاتجاهات والتحسين المستمر لعمليات المشروع.

– **التكيف مع التغيرات:** كون العمليات مرنة للتكيف مع أي تغييرات في المتطلبات أو الظروف.

– **التوثيق والتقارير:** قم بتوثيق جميع النتائج والقرارات والتقارير لضمان شفافية واستدامة العملية.

من خلال تطبيق هذه الطرق والمبادئ، يمكن للمشاريع والمؤسسات الاستفادة من تقدير التقدم وتحديد الأولويات وتحقيق النجاح في تنفيذ الاستراتيجيات والخطط بشكل فعال وفعّال.

- **توضيح:**

المقصود بعبارة "استخدام أدوات مثل ماتريس أهمية – أداء لتحديد وتقييم الأوزان بشكل متوازن" هو استخدام أدوات تساعد في تحديد وتقييم الأولويات بناءً على أهمية كل عنصر وأدائه في تحقيق الأهداف المحددة، (ماتريس الأهمية – الأداء) هي إحدى هذه الأدوات التي تستخدم لتصنيف وتحديد أهمية الأنشطة أو العناصر بناءً على أدائها، ويُفهم ذلك من خلال:

أ. **تحديد العناصر المطلوب تقييمها:** ابدأ بتحديد العناصر التي ترغب في تقييم أهميتها وأدائها، مثل الأهداف أو الإجراءات أو المشاريع.

ب. **تقييم الأهمية:** قم بتقييم أهمية كل عنصر بناءً على مدى تأثيره على أهداف المشروع أو المؤسسة، يمكن استخدام مقياس من 1 إلى 5، حيث يعني 1 عدم الأهمية و5 أقصى الأهمية.

ج. **تقييم الأداء:** قم بتقييم أداء كل عنصر بناءً على قدرته على تحقيق الأهداف المحددة. يمكن استخدام نفس المقياس من 1 إلى 5، حيث يعني 1 أداء ضعيف و5 أداء ممتاز.

د. **تحديد الأوزان:** بناءً على نتائج التقييم، قم بتحديد الأوزان لكل عنصر. يمكن حساب الوزن باستخدام الصيغة: الوزن = (الأهمية × الأداء) / المجموعة الكلية للأهمية.

هـ. **تصنيف العناصر:** بناءً على الأوزان، يمكن تصنيف العناصر إلى فئات مثل عالية الأولوية، متوسطة الأولوية، ومنخفضة الأولوية.

- **مثال:**

فرضًا أن لدينا ماتريس أهمية–أداء يقيّم أهمية وأداء الأهداف التالية في مشروع:

أ. **زيادة المبيعات:**

- أهمية: 5
- أداء: 4
- الوزن: (5 × 4) / 10 = 2

ب. **تحسين رضا العملاء:**

- أهمية: 4
- أداء: 5
- الوزن: (4 × 5) / 10 = 2

ج. **تحسين جودة المنتج:**

- أهمية: 3
- أداء: 3
- الوزن: (3 × 3) / 10 = 0.9

بعد حساب الأوزان، يمكن ترتيب الأهداف والعمليات بناءً على الأوزان وتحديد الأولويات بناءً على هذا التصنيف.

10. **الاسناد الرقمي للاستراتيجيات:** هناك العديد من المواقع الإلكترونية والأنظمة الرقمية التي توفر أدوات لتقييم وإدارة الأهداف والأداء بشكل متوازن، مثل:

أ. **BSC Designer (www.bscdesigner.com):**

- **المميزات:**

- يوفر أدوات لإنشاء وإدارة البطاقة المتوازنة.
- يساعد في تحديد الأهداف والمؤشرات الرئيسية وتعيين الأوزان.
- يوفر تقارير وتحليلات مفصلة عن الأداء.
- يتيح مشاركة البطاقات المتوازنة مع الفرق بسهولة.

ب. **ClearPoint Strategy (www.clearpointstrategy.com)**:

- **المميزات:**

– نظام إدارة الأداء يسمح بتتبع الأهداف والمؤشرات الرئيسية والمشاريع.

– يوفر تقارير ومؤشرات بصرية لتحليل الأداء.

– يتيح للمستخدمين التعاون والمشاركة في تحقيق الأهداف.

ج. **Cascade Strategy (www.executestrategy.net)**: يوفر أدوات لإنشاء البطاقات المتوازنة.

11. حوكمة الاستراتيجيات: تعتبر عملية حوكمة الاستراتيجيات جزءًا حيويًا من عملية إدارة المؤسسات، حيث تهدف إلى ضمان تنفيذ الاستراتيجيات بشكل فعال ومتوازن، وتحقيق الأهداف المحددة بنجاح، وكالاتي:

أ. **تحديد هيكل الحوكمة/ تعيين الهيكل الإداري:** تبدأ عملية حوكمة الاستراتيجيات بتعيين هيكل إداري يكون مسؤولًا عن توجيه ومراقبة تنفيذ الاستراتيجيات. يشمل ذلك تحديد الجهات المسؤولة وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات.

ب. **تطوير السياسات والإجراءات:**

– **وضع السياسات والقواعد:** يتم وضع سياسات وقواعد تحكم عملية اتخاذ القرارات وتنفيذ الاستراتيجيات بشكل شفاف ومنتظم.

– **تحديد الإجراءات والمعايير:** يتم تحديد الإجراءات والمعايير التي يجب اتباعها في تنفيذ الاستراتيجيات وقياس الأداء وتقديم التقارير.

ج. **توجيه الاستراتيجيات:**

– **وضع الاستراتيجيات والأهداف:** يتم تطوير الاستراتيجيات الرئيسية وتحديد الأهداف المحددة التي يجب تحقيقها.

– **تحديد الأولويات:** يتم تحديد الأولويات بناءً على أهمية الأهداف والموارد المتاحة.

د. **مراقبة وتقييم الأداء:**

– **تقييم التقدم:** يتم تقييم التقدم نحو تحقيق الأهداف والاستراتيجيات المحددة باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية.

– **مراقبة الأداء:** يتم مراقبة الأداء بانتظام للتأكد من التوجه الصحيح واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الضرورة.

هـ. **تحسين العملية:**

– **تقديم التقارير والتحليلات:** يتم تقديم تقارير دورية وتحليلات لأداء الاستراتيجيات لمساعدة القيادة في اتخاذ القرارات الصحيحة.

– **تطوير وتحسين العملية:** يتم تحليل النتائج وتحديد الفجوات وتحسين العملية بناءً على الخبرات والتعلم المستمر.

- **أمثلة على مكونات حوكمة الاستراتيجيات:**

أ. مجلس الإدارة: المسؤول عن تحديد الرؤية والاستراتيجية العامة للمؤسسة.

ب. اللجان التنفيذية: تسهل تنفيذ ومراقبة الاستراتيجيات والأداء.

ج. إدارة التنفيذ: المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجيات وتحقيق الأهداف.

د. وحدة مراقبة الأداء: تقوم بمتابعة وتقييم الأداء وتقديم التقارير للإدارة العليا.

هـ. لجان التقييم والتحسين: تعمل على تقييم العمليات وتحديد الفجوات وتطوير الإجراءات.

عشرون: السياسة العامة المتكاملة للعراق

❖ **الجزء الاول:** ان مبتغى تحقيق نهضة شاملة في العراق، يجب أن يصيغ استراتيجيات وسياسات متكاملة تشمل عدة أبعاد:

1. **السياسي:**

– **نهج ديمقراطي تشاركي:** تعزيز المؤسسات الديمقراطية وضمان مشاركة جميع الفئات في صنع القرار.

– **الحوكمة الرشيدة:** مكافحة الفساد، تعزيز الشفافية، والمساءلة.

2. **الاقتصادي:**

– **تنويع الاقتصاد:** تقليل الاعتماد على النفط من خلال دعم الزراعة، الصناعة، والتكنولوجيا.

– **الاقتصاد المستدام:** تطوير مشاريع تنموية مستدامة وبيئية.

3. **الاجتماعي:**

– **العدالة الاجتماعية:** توفير خدمات اجتماعية متساوية لجميع المواطنين بغض النظر عن الخلفية العرقية أو الطائفية.

- **التنمية البشرية**: تحسين مستويات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

4. **الفكري**:

- **التعليم والتنوير**: تعزيز الفكر النقدي والابتكار من خلال التعليم وتطوير البرامج الثقافية.
- **التعددية الفكرية**: تشجيع التنوع الفكري وتقبل الآراء المختلفة.

5. **الثقافي**:

- **حفظ التراث الثقافي**: تعزيز التراث الثقافي العراقي الغني والمتنوع.
- **الابتكار الثقافي**: دعم الفنون والإبداع وتوفير منصات لعرض الأعمال الثقافية.

6. **التربوي والتعليمي**:

- **إصلاح التعليم**: تطوير المناهج التعليمية لتعزيز التفكير النقدي والإبداع.
- **التعليم الشامل**: ضمان الوصول إلى التعليم لكل الفئات الاجتماعية، بما في ذلك المناطق الريفية.

7. **الدبلوماسي**:

- **السياسة الخارجية المتوازنة**: تبني سياسة خارجية تعتمد على مبدأ عدم الانحياز وتعزيز العلاقات الودية مع جميع الدول، على اساس الثوابت والمصالح.
- **التعاون الدولي**: تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لتحقيق المصالح المشتركة.

8. **الأمني**:

- **استراتيجية أمنية شاملة**: تطوير استراتيجية أمنية تعالج التهديدات الداخلية والخارجية.
- **الإصلاح الأمني**: بناء مؤسسات أمنية مهنية ومحايدة.

9. **العسكري**:

- **الجيش الوطني المهني**: تعزيز قدرات الجيش العراقي وضمان ولائه للدولة وليس لفئات معينة.
- **الدفاع الاستراتيجي**: تطوير استراتيجية دفاعية تركز على حماية السيادة الوطنية.

10. **الإداري**:

- **الإصلاح الإداري**: تبني سياسات تهدف إلى تحسين كفاءة الإدارة العامة.
- **اللامركزية**: تعزيز الإدارة المحلية ومنحها صلاحيات أكبر.

11. **الجودة**:

- **معايير الجودة**: تطبيق معايير الجودة في جميع القطاعات الحكومية والخاصة.
- **التحسين المستمر**: اعتماد سياسات التحسين المستمر في الخدمات والمنتجات.

12. **الحوكمة**:

- **الحوكمة الرشيدة**: تعزيز الشفافية والمساءلة في جميع مستويات الحكومة.
- **العدالة المؤسسية**: بناء مؤسسات قوية ومستقلة تضمن العدالة والمساواة.

13. **الرقمي**:

- **التحول الرقمي**: تبني تقنيات المعلومات والاتصالات لتحسين الخدمات الحكومية.
- **الابتكار التكنولوجي**: دعم الابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال الرقمية.

14. **التنموي**:

- **التنمية المستدامة**: تبني استراتيجيات تنموية تركز على الاستدامة البيئية والاجتماعية.
- **الشراكات التنموية**: تعزيز التعاون مع الجهات المانحة والمؤسسات الدولية لتحقيق التنمية.

15. **البيئي**:

- **حماية البيئة**: وضع سياسات لحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.
- **التوعية البيئية**: تعزيز الوعي البيئي بين المواطنين وتشجيع الممارسات المستدامة.

16. **الطاقة**:

- **تنويع مصادر الطاقة**: الاستثمار في الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على النفط.
- **كفاءة الطاقة**: تبني سياسات لتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

17. **العلاقات الخارجية**:

- **الدبلوماسية الفعالة**: تعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول والمنظمات.
- **الاحترام المتبادل**: بناء علاقات دولية تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

18. **الحكم**:

- **الحكم الديمقراطي**: تعزيز الديمقراطية من خلال انتخابات حرة ونزيهة.
- **سيادة القانون**: تعزيز سيادة القانون وضمان استقلالية القضاء.

19. **الحريات:**

- **حماية الحريات:** ضمان حرية التعبير، الصحافة، والتجمع السلمي، وفقاً للدستور.
- **حقوق الإنسان:** حماية وتعزيز حقوق الإنسان في جميع المجالات، وفقاً للدستور.

20. **الحقوق:**

- **المساواة والعدالة:** ضمان حقوق متساوية للجميع دون تمييز.
- **حقوق العمل:** حماية حقوق العمال وتحسين ظروف العمل.

21. **المواطنة:**

- **التربية على المواطنة:** تعزيز قيم المواطنة والانتماء الوطني.
- **الوحدة الوطنية:** تشجيع الوحدة الوطنية والتعايش السلمي بين جميع المكونات.

22. **الحداثة:**

- **التحديث المؤسسي:** تحديث المؤسسات الحكومية والبنية التحتية.
- **العصرنة الاجتماعية:** تشجيع التحديث الاجتماعي والثقافي مع الحفاظ على القيم الأصيلة.

23. **العولمة:**

- **الاندماج في الاقتصاد العالمي:** تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة والاستثمار، وفقاً للمصالح الوطنية.
- **التفاعل الثقافي:** تبني سياسات تفاعلية مع الثقافات العالمية مع الحفاظ على الهوية الوطنية.

24. **الفلسفي:**

- **التفكير النقدي:** تعزيز التفكير النقدي والفلسفي في التعليم والثقافة.
- **التعددية الفكرية:** تشجيع التنوع الفلسفي وتقبل الأفكار المختلفة.

25. **الديني:**

- **التسامح الديني:** تعزيز التسامح الديني والتعايش بين مختلف الأديان والمذاهب.
- **الاعتدال:** تشجيع الوسطية والاعتدال في الفكر الديني ونبذ التطرف.

26. **الفقهي:**

- **الاجتهاد الفقهي:** تشجيع الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي بما يتناسب مع المتغيرات المعاصرة.

- **التعايش الفقهي**: تعزيز التعايش والاحترام المتبادل بين مختلف المدارس الفقهية.

❖ **الجزء الثاني**

27. **القضائي**:

- **استقلال القضاء**: ضمان استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية والتشريعية للحفاظ على نزاهته وحياديته.
- **الإصلاح القضائي**: تحسين كفاءة النظام القضائي وتحديث التشريعات لتلبية احتياجات المجتمع.
- **التدريب والتأهيل**: تدريب القضاة والمحامين على أحدث التطورات القانونية لضمان تطبيق القانون بشكل فعّال.

28. **البرلماني**:

- **الديمقراطية التمثيلية**: تعزيز دور البرلمان في تمثيل مصالح المواطنين وصنع القرار.
- **التعددية الحزبية**: دعم التعددية الحزبية وضمان تمثيل واسع لمختلف الأطياف السياسية.
- **الشفافية والمساءلة**: تعزيز الشفافية في أعمال البرلمان ومساءلة الأعضاء عن أدائهم.

29. **التشريعي**:

- **تشريعات فعالة**: سنّ قوانين تتماشى مع احتياجات المجتمع وتعزز العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.
- **المشاركة المجتمعية**: إشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في عملية صنع القوانين لضمان تمثيل مصالحهم.
- **التنظيم والتحديث**: مراجعة وتحديث القوانين بانتظام لمواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

30. **الثوابت الوطنية**:

- **الوحدة الوطنية**: الحفاظ على وحدة العراق وتماسكه الاجتماعي وتعزيز الهوية الوطنية.
- **سيادة الدولة**: التأكيد على سيادة الدولة واستقلالها عن أي تدخل خارجي.
- **قيم المواطنة**: تعزيز قيم المواطنة والولاء للوطن بين جميع المواطنين.

31. **المصالح الحيوية:**

- **الأمن القومي:** حماية الأمن القومي من خلال سياسات دفاعية وأمنية متكاملة.
- **التنمية الاقتصادية:** تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة لتحسين مستوى معيشة المواطنين.
- **الموارد الطبيعية:** إدارة واستغلال الموارد الطبيعية بشكل فعّال ومستدام لصالح جميع المواطنين.

32. **المطالب الشعبية:**

- **الاستجابة الفورية:** العمل على الاستجابة الفورية للمطالب المشروعة المتعلقة بالخدمات الأساسية مثل الصحة، التعليم، والبنية التحتية.
- **الحوار المجتمعي:** فتح قنوات للحوار مع المواطنين للاستماع إلى مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم.
- **العدالة الاجتماعية:** تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع عادل للثروات والفرص.

33. **الشرعية:**

- **الشرعية الدستورية:** العمل ضمن إطار الدستور والقوانين المعمول بها لضمان شرعية السلطة والحكومة.
- **الشرعية الشعبية:** تعزيز شرعية الحكومة من خلال انتخابات حرة ونزيهة تضمن مشاركة واسعة للمواطنين.
- **الشرعية الدولية:** الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية لتعزيز شرعية العراق على الساحة الدولية.

34. **المشروعية:**

- **احترام القانون:** ضمان أن جميع الأنشطة الحكومية تتماشى مع القانون وتلتزم بالمبادئ القانونية.
- **المساءلة القانونية:** محاسبة أي مسؤول ينتهك القانون لضمان مشروعية السلطة وأفعالها.
- **التطبيق العادل للقوانين:** تطبيق القوانين بشكل عادل وبدون تمييز لضمان الثقة في النظام القانوني.

ان تحقيق التوازن بين كل هذه الأبعاد المختلفة يتطلب نهجاً شاملاً ومتكاملاً، يجمع بين التخطيط الاستراتيجي، الحوكمة الرشيدة، المشاركة المجتمعية، والتعاون الدولي، وبالامكان المضي بذلك وفقاً للاتي:

أ. **التخطيط الاستراتيجي المتكامل:**

- **وضع رؤية وطنية شاملة:** تطوير رؤية وطنية طويلة الأمد تتضمن أهدافاً واضحة تشمل جميع جوانب التنمية (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية، الأمنية، وغيرها).
- **خطة عمل تنفيذية:** تحويل الرؤية الوطنية إلى خطط عمل تنفيذية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد، مع تحديد الأولويات والموارد المطلوبة.

ب. **الحوكمة الرشيدة:**

- **الشفافية والمساءلة:** تعزيز الشفافية في جميع مؤسسات الدولة ومساءلة المسؤولين عن أدائهم.
- **مكافحة الفساد:** تنفيذ سياسات صارمة لمكافحة الفساد والرشوة في كافة القطاعات.
- **استقلال القضاء:** ضمان استقلال القضاء عن التدخلات السياسية لتعزيز سيادة القانون والعدالة.

ج. **المشاركة المجتمعية:**

- **الحوار الوطني:** إنشاء منصات للحوار الوطني تضم جميع الأطياف السياسية والاجتماعية والطائفية للتوافق على القضايا الكبرى.
- **إشراك المجتمع المدني:** تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات.
- **التوعية والتثقيف:** نشر الوعي بأهمية المشاركة المجتمعية في التنمية وبناء الوطن.

د. **التنمية الاقتصادية والاجتماعية:**

- **تنويع الاقتصاد:** تقليل الاعتماد على النفط من خلال تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة، الصناعة، السياحة، والتكنولوجيا.
- **العدالة الاجتماعية:** تنفيذ سياسات توزيع عادلة للثروة، وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة للجميع.
- **التنمية البشرية:** الاستثمار في التعليم والتدريب لرفع مستوى الكفاءات والمهارات البشرية.

هـ. **التعاون الدولي والإقليمي:**

- **تعزيز العلاقات الدولية:** بناء علاقات قوية مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية لتحقيق التعاون الاقتصادي والأمني.

- **الانفتاح على التجارب الناجحة:** الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في التنمية والإدارة.
- **المشاركة في المبادرات الإقليمية:** الانخراط في المبادرات الإقليمية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة.

و. **إدارة التنوع والتعددية:**

- **التعددية الثقافية والفكرية:** احترام وتشجيع التنوع الثقافي والفكري في المجتمع.
- **حقوق الأقليات:** ضمان حقوق الأقليات العرقية والدينية والسياسية وحمايتها من التمييز.
- **التعايش السلمي:** تعزيز التعايش السلمي بين مختلف الطوائف والمكونات الاجتماعية.

ز. **الحفاظ على الثوابت الوطنية:**

- **الوحدة الوطنية:** التركيز على الهوية الوطنية الجامعة والتأكيد على وحدة وسلامة الأراضي العراقية.
- **القيم والمبادئ المشتركة:** تعزيز القيم والمبادئ المشتركة التي تجمع بين كافة مكونات الشعب العراقي.

ح. **التكيف النفعي مع العولمة والحداثة:**

- **التحديث والتطوير:** تبني تقنيات حديثة وممارسات جديدة في كافة القطاعات مع الحفاظ على القيم الأصيلة.
- **الاستفادة من العولمة:** استغلال الفرص التي توفرها العولمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتطور الثقافي.

ط. **التعليم والتربية:**

- **إصلاح النظام التعليمي:** تحديث المناهج التعليمية لتشمل المهارات الحديثة والتفكير النقدي والإبداعي.
- **التعليم للجميع:** ضمان الوصول إلى التعليم لكل الأطفال والشباب في جميع المناطق.
- **التربية على المواطنة:** تعزيز قيم المواطنة والانتماء الوطني من خلال المناهج الدراسية والأنشطة اللاصفية.

ي. **البيئة والطاقة:**

- **التنمية المستدامة:** تبني سياسات التنمية المستدامة التي توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.
- **الطاقة المتجددة:** الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة لتقليل الاعتماد على النفط وتخفيف التلوث.

ك. **السياسة الخارجية والدبلوماسية:**

- **الحياد الإيجابي:** تبني سياسة خارجية حيادية تركز على المصالح الوطنية وتجنب الانخراط في الصراعات الإقليمية.
- **التعاون الدبلوماسي:** تعزيز التعاون الدبلوماسي مع الدول الأخرى لتحقيق الاستقرار والنمو.

ل. **التحديث والإصلاح الإداري:**

- **الإصلاح الإداري:** تحسين كفاءة الإدارة العامة وتقليل البيروقراطية.
- **اللامركزية:** تعزيز الإدارة المحلية ومنحها المزيد من الصلاحيات لتلبية احتياجات المواطنين بشكل أكثر فعالية.

مصادر مهمة

- **كتب وأبحاث أكاديمية:**

1. التحليل السياسي والسياسات العامة: مدخل نظري وتطبيقي، د. عبد الرحمن الزبيدي، 2021، دار اليازوري العلمية، الأردن.
2. السياسات العامة في العالم العربي: الواقع والتحديات، د. محمود عبد الكريم، 2020، الفكر العربي، مصر.
3. السياسات العامة والتنمية المستدامة في الوطن العربي، د. سعاد محمد الحسن، 2019، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
4. الإدارة العامة وإدارة السياسات العامة في العراق، د. حميد حسن الكعبي، 2022، دار الحكمة للنشر، العراق.
5. الاقتصاد السياسي والسياسات العامة في العراق، د. علاء الدين عبد المجيد، 2023، دار الشروق، مصر.

6. إصلاح السياسات العامة في الدول النامية: العراق نموذجاً، د. علي عبد الله العلاق، 2021، دار الرشيد للنشر والتوزيع، العراق.
7. الفيدرالية وتطبيقاتها في العراق بقلم: د. يوسف خليل عبد الله.
8. الحكم المحلي واللامركزية في العراق: بقلم د. محمود شيت خطاب.
9. "التخطيط الاستراتيجي والتنمية الاقتصادية في العراق": بقلم د. علي العزاوي.
10. "السياسات العامة في العراق بعد 2003: دراسة تحليلية" بقلم د. حسن العبودي.
11. "إدارة التنمية في العراق: تحديات وفرص" بقلم مجموعة من الباحثين.
12. القوة الشاملة للدولة: مفهومها وأبعادها وآفاقها، عبد العزيز الدويش، 2020. دار الواحة للنشر والتوزيع. الدولة: السعودية.
13. الواقعية السياسية: والتر ليبمان، "السياسة الواقعية: نهج متعدد الأبعاد"، الطبعة الأولى، دار النشر: مركز الجزيرة للدراسات، الأردن، 2019.
14. "العراق: بين السلطة والتأريخ" للمؤلف: فريد حرك. السنة: 2016. دار النشر: دار النهضة العربية. الدولة: لبنان.
15. "القوة الشاملة للدولة في القرن الواحد والعشرين: الأبعاد والتحديات" للمؤلف: عادل محمد السباعي. السنة: 2017. دار النشر: دار المعرفة. الدولة: الأردن.

التخطيط بالنتائج، ثروةُ التنفيذ

المحاضرة الحادية عشر

التخطيط بالنتائج، ثروةُ التنفيذ

"العبرة بالنتائج، فالنوايا ليست كافية"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: المفهوم

التخطيط بالنتائج، المعروف أيضاً بالتخطيط القائم على النتائج (Results-Based Management أو RBM)، هو نهج إداري يركز على تحقيق النتائج المرجوة من خلال وضع أهداف محددة وقياس الأداء وتحسين العمليات بناءً على البيانات. هذا النهج يتمحور حول سلسلة من الخطوات المنهجية التي تبدأ بتحديد النتائج المتوقعة وتنتهي بتقييم الأداء وتحسين الإجراءات، ولأجل ادراكه وفهمه يتم التفصيل وفق الآتي:

أ. **مفهوم التخطيط بالنتائج**:التخطيط بالنتائج هو إطار عمل يهدف إلى ضمان أن الأنشطة والبرامج والمشروعات تسهم بفعالية في تحقيق النتائج المرجوة والمستدامة. يعتمد هذا النهج على المراقبة المستمرة والتقييم الدوري لتحديد مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف، وإجراء التعديلات اللازمة لتحسين الأداء.

ب. **مكونات التخطيط بالنتائج:**

- **تحديد الأهداف والنتائج**: تبدأ العملية بتحديد أهداف واضحة وقابلة للقياس تتماشى مع رؤية ورسالة المؤسسة. يجب أن تكون هذه الأهداف محددة بوضوح وموجهة نحو النتائج.
- **تخطيط الأنشطة والموارد**: يتم وضع خطة تنفيذية تشمل الأنشطة الضرورية لتحقيق الأهداف المحددة، وتحديد الموارد المطلوبة (بشرية، مالية، مادية).
- **تنفيذ الأنشطة**: يتم تنفيذ الأنشطة وفقًا للخطة الموضوعة، مع الحرص على متابعة التنفيذ بشكل دوري.

- **مراقبة الأداء**: يتم جمع البيانات والمعلومات بشكل مستمر حول تقدم الأنشطة ومدى تحقيق الأهداف. تُستخدم مؤشرات الأداء لقياس التقدم.
- **تقييم النتائج**: يُجرى تقييم دوري وشامل لتحليل مدى تحقيق النتائج، وتحديد النجاحات والإخفاقات، وأسبابها.
- **التعلم والتحسين**: بناءً على نتائج التقييم، يتم التعلم من التجارب السابقة وتحديد الدروس المستفادة، واستخدام هذه المعرفة لتحسين العمليات المستقبلية.

ج. **فوائد التخطيط بالنتائج:**

- **تحسين الأداء**: يساعد في تحديد الأنشطة الأكثر فعالية لتحقيق الأهداف.
- **الشفافية والمساءلة**: يعزز من الشفافية في العمليات الإدارية ويسهل عملية المساءلة.
- **التكيف والتعلم**: يتيح التكيف مع التغيرات والتعلم المستمر من التجارب السابقة.
- **تركيز الجهود**: يوجه الجهود نحو تحقيق النتائج المحددة بدلاً من التركيز على الأنشطة فقط.

د. **تطبيقات التخطيط بالنتائج**:يُستخدم التخطيط بالنتائج في العديد من المجالات، بما في ذلك:

- **القطاع الحكومي**: لتحسين كفاءة وفعالية البرامج الحكومية.
- **المنظمات غير الحكومية**: لضمان تحقيق الأهداف الاجتماعية والإنسانية.
- **القطاع الخاص**: لزيادة الإنتاجية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

بالمحصلة، فأن التخطيط بالنتائج هو نهج شامل يهدف إلى تحسين الأداء من خلال التركيز على النتائج. من خلال تحديد أهداف واضحة ومراقبة الأداء بانتظام وتقييم النتائج، يمكن للمؤسسات تحسين فعاليتها وكفاءتها، وضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

ثانياً: الاهمية المؤسسية والحكومية

يحمل التخطيط بالنتائج (Results-Based Management أو RBM) أهمية كبيرة للقطاع العام والمؤسسات الحكومية، حيث يمكن أن يُحدث تحسينات جوهرية في كفاءة وفعالية الإدارة العامة، وكالاتي:

أ. **تحسين الكفاءة والفعالية:**

- **تحقيق أهداف محددة وواضحة**: يوفر التخطيط بالنتائج إطارًا محددًا لتحقيق الأهداف من خلال وضع أهداف قابلة للقياس ومحددة بوضوح. هذا يساهم في توجيه الجهود والموارد نحو تحقيق هذه الأهداف بشكل منهجي ومنظم.

- **تحديد الأولويات**: يساعد التخطيط بالنتائج في تحديد أولويات البرامج والمشروعات بناءً على الأهداف والنتائج المتوقعة، مما يضمن استخدام الموارد بشكل فعال لتحقيق أكبر تأثير ممكن.

ب. **الشفافية والمساءلة:**

- **تعزيز الشفافية**: يوفر التخطيط بالنتائج آليات واضحة لقياس الأداء وتقييم النتائج، مما يزيد من شفافية العمليات الحكومية ويسمح للمواطنين وأصحاب المصلحة بفهم كيفية استخدام الموارد لتحقيق الأهداف.
- **تعزيز المساءلة**: يضع التخطيط بالنتائج مسؤوليات واضحة على الموظفين والمشرفين، حيث يتم قياس الأداء بناءً على النتائج المحققة. هذا يعزز من المساءلة ويحفز الأداء الجيد.

ج. **تحسين إدارة الموارد:**

- **إدارة فعالة للموارد**: يمكن للتخطيط بالنتائج تحسين إدارة الموارد المالية والبشرية والمادية من خلال ربط هذه الموارد بشكل مباشر بالنتائج المرغوبة، مما يقلل من الهدر ويزيد من فعالية الاستخدام.
- **تخصيص الموارد بناءً على الأداء**: يسمح التخطيط بالنتائج بتخصيص الموارد للبرامج والمشاريع الأكثر نجاحًا بناءً على أدائها الفعلي، مما يحسن من توزيع الموارد ويزيد من تحقيق الأهداف.

د. **التكيف والتعلم المستمر:**

- **التكيف مع التغيرات**: يوفر التخطيط بالنتائج مرونة أكبر للتكيف مع التغيرات البيئية والاجتماعية والسياسية من خلال التقييم المستمر وتحليل البيانات، مما يسمح باتخاذ قرارات مستنيرة وتحسين العمليات بشكل مستمر.
- **التعلم من التجارب**: يعزز التخطيط بالنتائج من ثقافة التعلم المستمر داخل المؤسسات الحكومية، حيث يتم تحليل الأداء وتحديد الدروس المستفادة لتحسين العمليات المستقبلية.

هـ. **تحسين الخدمة العامة:**

- **رفع مستوى الخدمات**:يساعد التخطيط بالنتائج في تحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين من خلال التركيز على النتائج المطلوبة وقياس الأداء بانتظام.
- **زيادة رضا المواطنين**:يؤدي التركيز على تحقيق النتائج وتحسين الأداء إلى زيادة رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية، حيث يشعرون بالتجاوب الفعال مع احتياجاتهم ومتطلباتهم.

و. **تعزيز التعاون والتنسيق:**

- **تسهيل التعاون بين الجهات الحكومية:** يساهم التخطيط بالنتائج في تحسين التعاون بين مختلف الجهات الحكومية من خلال تحديد أهداف مشتركة والتنسيق لتحقيق هذه الأهداف بشكل متكامل.
- **تعزيز الشراكات:** يمكن أن يساعد التخطيط بالنتائج في بناء شراكات قوية بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مما يعزز من تحقيق الأهداف المشتركة بفعالية أكبر.

ثالثاً: الفرق بين التخطيط بالنتائج وباقي أنواع التخطيط

يتميز التخطيط بالنتائج (RBM) بالتركيز على تحقيق نتائج محددة وقابلة للقياس، مما يميزه عن أنواع التخطيط الأخرى التي قد تركز بشكل أكبر على العمليات أو الأنشطة، والتي تتوضح من خلال الآتي:

أ. **التخطيط الاستراتيجي:**

- **التركيز:** يركز التخطيط الاستراتيجي على تحديد رؤية طويلة الأمد وأهداف استراتيجية للمؤسسة.
- **النهج:** يتضمن تحليل البيئة الداخلية والخارجية (مثل تحليل SWOT) ووضع استراتيجيات لتحقيق الأهداف المحددة.
- **النتائج:** يركز التخطيط الاستراتيجي على الاتجاهات والأهداف العامة، وليس بالضرورة على النتائج المحددة والقياسات كما في التخطيط بالنتائج.

ب. **التخطيط التشغيلي:**

- **التركيز:** يركز على الإجراءات والأنشطة اليومية اللازمة لتحقيق الأهداف قصيرة الأمد.
- **النهج:** يتضمن تحديد العمليات والتكتيكات الضرورية لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية على المستوى اليومي.
- **النتائج:** يركز على الكفاءة والفعالية في العمليات اليومية، وليس على النتائج النهائية والمخرجات كما في التخطيط بالنتائج.

ج. **التخطيط التكتيكي/ الوظيفي:**

- **التركيز:** يقع بين التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي، حيث يترجم الأهداف الاستراتيجية إلى خطط محددة ومتوسطة الأمد.
- **النهج:** يتضمن تطوير خطط تكتيكية لتحقيق أهداف معينة ضمن إطار زمني محدد.

- **النتائج**: يركز على تحقيق الأهداف المحددة من خلال تكتيكات معينة، ولكن بدون التركيز القوي على قياس النتائج كما في التخطيط بالنتائج.

د. **التخطيط القائم على السيناريوهات:**

- **التركيز**: يركز على استشراف المستقبل وتحليل السيناريوهات المحتملة وتحديد الخطط لمواجهتها.
- **النهج**: يتضمن استكشاف مختلف السيناريوهات المستقبلية وتطوير خطط طوارئ لكل سيناريو.
- **النتائج**: يركز على الاستعداد للمستقبل غير المؤكد، بدلاً من تحقيق نتائج محددة وقابلة للقياس كما في التخطيط بالنتائج.

- **طبيعة العلاقة بين التخطيط بالنتائج وباقي أنواع التخطيط:**

1. **التكامل والتنسيق:**

أ. **التخطيط الاستراتيجي والتخطيط بالنتائج:**

- **التكامل**: يمكن أن يكون التخطيط بالنتائج جزءًا من التخطيط الاستراتيجي، حيث يتم تحديد الأهداف الاستراتيجية في إطار النتائج المرغوبة.
- **التنسيق**: يتم استخدام التخطيط بالنتائج لقياس وتقييم تحقيق الأهداف الاستراتيجية، مما يعزز من تنفيذ الاستراتيجية بشكل فعال.

ب. **التخطيط التشغيلي والتخطيط بالنتائج:**

- **التكامل**: يمكن دمج التخطيط التشغيلي مع التخطيط بالنتائج لضمان أن الأنشطة اليومية تتماشى مع النتائج المرغوبة.
- **التنسيق**: يتم استخدام مؤشرات الأداء لقياس فعالية العمليات اليومية ومدى مساهمتها في تحقيق النتائج المحددة.

ج. **التخطيط التكتيكي والتخطيط بالنتائج:**

- **التكامل**: يمكن أن تستفيد الخطط التكتيكية من التخطيط بالنتائج لضمان أن التكتيكات المتبعة تؤدي إلى تحقيق النتائج المرغوبة.
- **التنسيق**: يتم مراقبة وتقييم التكتيكات بناءً على مدى تحقيقها للنتائج المحددة في التخطيط بالنتائج.

د. **التخطيط القائم على السيناريوهات والتخطيط بالنتائج:**

- **التكامل:** يمكن استخدام التخطيط بالنتائج لتقييم فاعلية الخطط المعدة لمواجهة السيناريوهات المختلفة.
- **التنسيق:** يتم تطوير خطط الاستجابة للسيناريوهات مع مراعاة النتائج المرغوبة وتقييم أداء هذه الخطط بناءً على نتائجها الفعلية.

يركز التخطيط بالنتائج بشكل رئيسي على تحقيق نتائج محددة وقابلة للقياس، وهو ما يميزه عن أنواع التخطيط الأخرى التي قد تركز على العمليات أو الأهداف العامة أو التحليل المستقبلي. رغم اختلاف التركيز والنهج بين هذه الأنواع، فإنها تتكامل وتتعاون مع التخطيط بالنتائج لتحقيق أهداف المؤسسة بشكل أكثر فعالية وكفاءة. يمكن للتخطيط بالنتائج أن يكون جزءًا من الاستراتيجيات والتكتيكات والخطط التشغيلية، مما يعزز من قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج مستدامة وقابلة للقياس.

رابعاً: توطين التخطيط بالنتائج

يتطلب بدء العمل وفق منظومة التخطيط بالنتائج (RBM) في العراق، تنفيذ مجموعة من الخطوات المنهجية لضمان التحول الناجح إلى هذا النهج الإداري، وكالاتي:

أ. **التزام القيادة والدعم السياسي:**

- **الحصول على الدعم السياسي:** يجب أن يكون هناك دعم قوي من القيادة السياسية والحكومة لضمان الالتزام بتنفيذ التخطيط بالنتائج. هذا يتطلب إصدار تشريعات وسياسات تدعم هذا النهج.
- **تحديد رؤية وأهداف استراتيجية واضحة:** يجب أن تكون هناك رؤية واضحة وأهداف استراتيجية محددة تعكس الأولويات الوطنية وتوجه العمل الحكومي نحو تحقيق نتائج ملموسة.

ب. **بناء القدرات والتدريب:**

- **تدريب الموظفين:** يجب تنظيم برامج تدريبية لتأهيل الموظفين الحكوميين على مفاهيم التخطيط بالنتائج وأدواته ومهاراته. يشمل ذلك التدريب على تحديد الأهداف، قياس الأداء، والتحليل والتقييم.
- **تطوير الموارد البشرية:** تعزيز القدرات المؤسسية من خلال تعيين خبراء في التخطيط وإدارة الأداء، وتطوير فرق عمل مختصة بمتابعة وتقييم النتائج.

ج. **إنشاء هياكل تنظيمية وإدارية مناسبة:**

- **إنشاء وحدات لإدارة الأداء والتقييم**: تأسيس وحدات أو أقسام داخل الوزارات والمؤسسات الحكومية تكون مسؤولة عن إدارة الأداء، المتابعة، والتقييم.
- **وضع آليات تنسيق بين الجهات الحكومية**:إنشاء لجان أو فرق عمل مشتركة لتعزيز التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية وتسهيل تبادل المعلومات والخبرات.

د. **تطوير نظم المعلومات وإدارة البيانات:**

- **إقامة نظام معلومات مركزي**:تطوير نظام معلومات مركزي لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالأداء والنتائج، مما يسهل عملية المتابعة والتقييم.
- **استخدام التكنولوجيا الحديثة**: تطبيق أدوات التكنولوجيا الحديثة لتحسين جمع البيانات، تحليلها، واستخدامها في اتخاذ القرارات.

هـ. **تحديد الأهداف والمؤشرات:**

- **تحديد أهداف قابلة للقياس**: يجب تحديد أهداف محددة وقابلة للقياس تعكس الأولويات الوطنية والمجتمعية.
- **تطوير مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs)**: وضع مؤشرات أداء رئيسية لقياس مدى تحقيق الأهداف، ويجب أن تكون هذه المؤشرات واضحة وقابلة للقياس وتغطي مختلف الجوانب ذات الصلة.

و. **تنفيذ نظام مراقبة وتقييم شامل:**

- **مراقبة الأداء بانتظام**: وضع آليات منتظمة لمراقبة الأداء وجمع البيانات بشكل دوري لتقييم التقدم نحو تحقيق الأهداف.
- **إجراء تقييمات دورية**:تنفيذ تقييمات دورية شاملة لقياس مدى تحقيق النتائج وتحديد النجاحات والإخفاقات والدروس المستفادة.

ز. **تعزيز الشفافية والمساءلة:**

- **نشر التقارير الدورية**: نشر تقارير دورية توضح التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والنتائج، مما يعزز من الشفافية والمساءلة.
- **إشراك المجتمع المدني**:إشراك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة في عملية التخطيط والتقييم لضمان شفافية ومصداقية أكبر.

ح. **التكيف والتحسين المستمر:**

- **تعلم من التجارب**: استخدام نتائج التقييم للتعلم من التجارب السابقة وتعديل الخطط والأنشطة بناءً على الدروس المستفادة.
- **تحسين العمليات بانتظام**: تطبيق تحسينات مستمرة على العمليات والإجراءات بناءً على نتائج التقييم والمراجعات.

ط. **تعزيز التعاون الدولي:**

- **الاستفادة من الخبرات الدولية**: التعاون مع منظمات دولية وخبراء في مجال التخطيط بالنتائج للاستفادة من التجارب والخبرات العالمية.
- **المشاركة في المبادرات الإقليمية والدولية**: الانخراط في المبادرات الإقليمية والدولية التي تدعم التخطيط بالنتائج وتبادل المعرفة والخبرات.

ان تبني منظومة التخطيط بالنتائج في العراق، يستدعي بالضرورة القيام بإصدار تشريعات واتخاذ قرارات محددة لضمان نجاح هذا النهج وضمان التزام جميع الجهات المعنية، ومنها:

❖ **إصدار قوانين وتشريعات:**

أ. **قانون التخطيط بالنتائج:**

- **المحتوى**: يجب إصدار قانون شامل يحدد الإطار القانوني للتخطيط بالنتائج في الحكومة العراقية. يتضمن القانون تعريفًا واضحًا للتخطيط بالنتائج، أهدافه، وإجراءات تنفيذه.
- **الأهداف**: تحديد الأهداف الوطنية الاستراتيجية التي يجب تحقيقها من خلال التخطيط بالنتائج.

ب. **قانون الشفافية والمساءلة:**

- **المحتوى**: تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية من خلال تشريعات تلزم الجهات الحكومية بنشر تقارير الأداء والنتائج بشكل دوري.
- **الأهداف**: ضمان المساءلة أمام الجمهور وتعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة.

ج. **قانون إدارة الأداء:**

- **المحتوى**: وضع آليات واضحة لقياس وتقييم الأداء على المستويات المختلفة، من الوزارات إلى الوحدات الفرعية.
- **الأهداف**: إنشاء نظام موحد لإدارة الأداء يتيح تقييم الإنجازات وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

❖ **اتخاذ قرارات تنفيذية وإدارية:**

أ. إنشاء وحدات إدارة الأداء:

– **القرار:** قرار إداري بإنشاء وحدات أو أقسام لإدارة الأداء داخل الوزارات والمؤسسات الحكومية.

– **الأهداف:** ضمان وجود هيكل تنظيمي يدعم التخطيط بالنتائج ويقوم بمتابعة التنفيذ والتقييم.

ب. تطوير نظام معلومات مركزي:

– **القرار:** تطوير نظام معلومات مركزي لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالأداء والنتائج.

– **الأهداف:** توفير بيانات دقيقة وحديثة لدعم اتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة.

❖ **سياسات وإجراءات داعمة:**

أ. سياسة التدريب وبناء القدرات:

– **المحتوى:** وضع سياسة تدريبية شاملة لتأهيل الموظفين الحكوميين على مفاهيم التخطيط بالنتائج وأدواته.

– **الأهداف:** تطوير قدرات العاملين لتمكينهم من تنفيذ التخطيط بالنتائج بفعالية.

ب. إجراءات التنسيق بين الجهات الحكومية:

– **المحتوى:** وضع إجراءات لتعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات الحكومية لضمان تحقيق الأهداف المشتركة.

– **الأهداف:** تحسين التكامل بين البرامج والمشروعات الحكومية لتحقيق نتائج متناسقة.

❖ **إنشاء لجان وفرق عمل:**

أ. **لجنة وطنية للتخطيط بالنتائج:**

– **التشكيل:** تشكيل لجنة وطنية تتضمن ممثلين من جميع الوزارات والهيئات الحكومية، بالإضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني.

– **الأهداف:** الإشراف على تنفيذ التخطيط بالنتائج وتقديم التوجيه والإرشاد اللازم.

ب. فرق عمل متخصصة:

– **التشكيل:** تشكيل فرق عمل متخصصة في مجالات مختلفة مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، وغيرها.

– **الأهداف:** متابعة تنفيذ الخطط في المجالات المحددة وضمان تحقيق النتائج المرجوة.

❖ **إصدار تقارير دورية:**

أ. تقرير الأداء السنوي:

- **المحتوى:** إعداد ونشر تقرير سنوي عن الأداء والنتائج المحققة، يتضمن تحليلًا للتقدم نحو تحقيق الأهداف المحددة.
- **الأهداف:** تعزيز الشفافية وتوفير معلومات دقيقة للجمهور وأصحاب المصلحة.

ب. تقرير المراجعة والتقييم:

- **المحتوى:** إعداد تقرير دوري عن عمليات المراجعة والتقييم لقياس مدى تحقيق النتائج وتحديد الدروس المستفادة.
- **الأهداف:** تحسين العمليات وتعديل السياسات بناءً على التقييمات المستمرة.

❖ **تطوير آليات الشراكة والتعاون الدولي:**

- **اتفاقيات تعاون مع منظمات دولية:**

- **المحتوى:** إبرام اتفاقيات تعاون مع منظمات دولية وخبراء في مجال التخطيط بالنتائج لتبادل المعرفة والخبرات.
- **الأهداف:** الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة وتطبيقها في السياق العراقي.

خامساً: الاهمية الوطنية الشاملة

ان التحول نحو منظومة التخطيط بالنتائج (RBM) له أهمية كبيرة لكل من القطاع العام والقطاع الخاص في العراق. فيما يلي جانب من هذه الفوائد والضرورة الماسة لتطبيق هذا التحول:

أ. تحسين كفاءة وفعالية الأداء:

- **القطاع العام:**

- **تحقيق الأهداف الوطنية:** يساعد التخطيط بالنتائج في تحديد الأهداف الوطنية والاستراتيجية والعمل نحو تحقيقها بفعالية، مما يسهم في التنمية الشاملة.
- **إدارة الموارد بكفاءة:** يساهم في استخدام الموارد المتاحة بكفاءة أعلى، مما يقلل من الهدر ويعزز الاستفادة القصوى من الأموال العامة.

- **القطاع الخاص:**

- **زيادة الإنتاجية:** يمكن للقطاع الخاص تحسين إنتاجيته من خلال وضع أهداف واضحة ومحددة والعمل على تحقيقها.

- **تعزيز الربحية**: بتحديد نتائج قابلة للقياس ومتابعتها، يمكن للشركات تحسين أدائها وزيادة أرباحها.

ب. **تعزيز الشفافية والمساءلة:**

- **القطاع العام:**

- **مراقبة الأداء**: يوفر RBM إطارًا لمراقبة الأداء الحكومي بشكل منتظم، مما يعزز من شفافية العمليات الحكومية.

- **زيادة الثقة**: من خلال نشر التقارير الدورية عن الأداء والنتائج، يمكن للحكومة تعزيز الثقة بين المواطنين وأصحاب المصلحة.

- **القطاع الخاص:**

- **مساءلة داخلية**: يساعد RBM الشركات على وضع نظم للمساءلة الداخلية، حيث يمكن للموظفين والمديرين متابعة الأداء بشكل شفاف.

- **ثقة المستثمرين**: تعزز الشفافية في الأداء ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في الشركات.

ج. **دعم اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات:**

- **القطاع العام:**

- **قرارات مبنية على الأدلة**: يمكن للحكومة اتخاذ قرارات مستندة إلى البيانات والتحليلات، مما يزيد من فعالية السياسات العامة.

- **تقييم السياسات**: يمكن تقييم فعالية السياسات والبرامج الحكومية بشكل دوري وتعديلها بناءً على نتائج الأداء.

- **القطاع الخاص:**

- **تحليل الأداء**: يوفر RBM أدوات لتحليل الأداء وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، مما يمكن الشركات من اتخاذ قرارات استراتيجية أفضل.

- **تخطيط مستقبلي**: يساعد على وضع خطط مستقبلية مبنية على أداء واقعي ونتائج محققة.

د. **تعزيز الابتكار والتكيف مع التغيرات:**

- **القطاع العام:**

- **مرونة أكبر**: يمكن للحكومة التكيف بشكل أفضل مع التغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية من خلال التقييم المستمر للنتائج.

- **تحفيز الابتكار**: تشجع منظومة التخطيط بالنتائج على الابتكار في تقديم الخدمات الحكومية وتحسينها.

- **القطاع الخاص:**

- **مرونة السوق**: يساعد RBM الشركات على التكيف مع تغيرات السوق بسرعة وفعالية.

- **تحفيز الابتكار**: يتيح للشركات تحسين منتجاتها وخدماتها باستمرار استنادًا إلى نتائج الأداء.

هـ. **تحقيق التنمية المستدامة:**

- **القطاع العام:**

- **تنمية شاملة**: يساهم RBM في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التركيز على نتائج ملموسة في مجالات مثل الصحة، التعليم، والبنية التحتية.

- **تحسين جودة الحياة**: يعزز من تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، مما يرفع من مستوى المعيشة.

- **القطاع الخاص:**

- **مسؤولية اجتماعية**: يمكن للشركات تبني ممارسات مستدامة ومسؤولة اجتماعياً كجزء من أهدافها ونتائجها.

- **تطوير المجتمع**: يساهم القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق نتائج ملموسة تؤثر إيجاباً على المجتمع.

و. **تعزيز التعاون والتنسيق:**

- **القطاع العام:**

- **تنسيق بين الوزارات**: يعزز RBM من التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الحكومية لتحقيق الأهداف المشتركة.

- **شراكات فعالة**: يمكن للحكومة تطوير شراكات فعالة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق الأهداف الوطنية.

- **القطاع الخاص:**

- **تعاون مؤسسي**: يشجع على التعاون بين مختلف الإدارات والأقسام داخل الشركات لتحقيق الأهداف المشتركة.

- **شراكات استراتيجية:** يسهل بناء شراكات استراتيجية مع الحكومة والمجتمع المدني لتحقيق نتائج مستدامة.

ز. **القدرة على قياس وتحسين الأداء:**

- **القطاع العام:**
  - **قياس النجاح:** يتيح RBM للحكومة قياس مدى نجاح سياساتها وبرامجها بشكل دقيق وموضوعي.
  - **تحسين الأداء:** يمكن للحكومة استخدام نتائج التقييم لتحسين الأداء وتطوير السياسات والبرامج.
- **القطاع الخاص:**
  - **تقييم الأداء:** يساعد الشركات على تقييم أدائها وتحقيق التحسين المستمر في العمليات والإنتاجية.
  - **تحديد المجالات للتحسين:** يتيح للشركات تحديد نقاط الضعف والعمل على تحسينها لتحقيق نتائج أفضل.

سادساً: تجارب دولية رائدة

تبنت العديد من الدول حول العالم منهجيات التخطيط بالنتائج وحققت نجاحات ملحوظة.

وفيما يلي أبرز التجارب الدولية التي يمكن أن تكون نموذجًا يحتذى به للعراق:

أ. **كندا:**

- **البداية:** بدأت كندا في تطبيق التخطيط بالنتائج في التسعينيات كجزء من جهود إصلاح الإدارة العامة.
- **الإطار القانوني:** وضعت كندا إطارًا قانونيًا وإداريًا قويًا يدعم التخطيط بالنتائج، بما في ذلك قانون الإدارة المالية.
- **آليات التطبيق:** تستخدم كندا نظام إدارة الأداء الذي يشمل مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) وتقييمات دورية للأداء.
- **الشفافية:** تلتزم الحكومة الكندية بنشر تقارير سنوية مفصلة عن الأداء والنتائج المحققة.
- **النجاحات:**
  - تحسين الكفاءة الإدارية وتقديم خدمات عامة عالية الجودة.

- تعزيز الشفافية والمساءلة الحكومية.
- دعم اتخاذ القرارات المبنية على البيانات والأدلة.

ب. **المملكة المتحدة:**

- **البداية:** تبنت المملكة المتحدة التخطيط بالنتائج بشكل جدي منذ أوائل الألفية الثالثة من خلال مبادرات مثل "الإدارة بالأهداف".
- **الإطار القانوني:** وضعت قوانين وسياسات تدعم التخطيط بالنتائج، مثل قانون الأداء الحكومي.
- **آليات التطبيق:** أنشأت وحدات إدارة الأداء والتقييم في مختلف الوزارات والهيئات الحكومية.
- **الشفافية:** نشر تقارير الأداء والمساءلة بشكل دوري.

- **النجاحات:**
  - زيادة الكفاءة في تقديم الخدمات العامة.
  - تعزيز الشفافية والثقة بين المواطنين والحكومة.
  - تحسين عمليات اتخاذ القرار بناءً على الأداء الفعلي.

ج. **الولايات المتحدة الأمريكية:**

- **البداية:** اعتمدت الولايات المتحدة التخطيط بالنتائج في السبعينيات، وشهدت تعزيزًا كبيرًا في التسعينيات من خلال قانون الأداء والنتائج الحكومية (GPRA).
- **الإطار القانوني:** يتضمن GPRA إطارًا قانونيًا يلزم الوكالات الفيدرالية بوضع خطط أداء سنوية وخطط استراتيجية طويلة الأجل.
- **آليات التطبيق:** تستخدم الوكالات الفيدرالية مؤشرات أداء رئيسية وتقوم بتقييمات منتظمة للأداء.
- **الشفافية:** نشر تقارير الأداء بشكل دوري على مواقع الوكالات الفيدرالية.

- **النجاحات:**
  - تحسين فعالية البرامج الحكومية.
  - زيادة الشفافية والمساءلة.
  - تعزيز اتخاذ القرارات المبنية على البيانات.

د. **أستراليا:**

- **البداية:** تبنت أستراليا التخطيط بالنتائج في الثمانينيات كجزء من إصلاحات الخدمة العامة.
- **الإطار القانوني:** تضمنت الإصلاحات وضع إطار قانوني وإداري يدعم التخطيط بالنتائج.
- **آليات التطبيق:** أنشأت الحكومة الأسترالية وحدات لإدارة الأداء واستخدمت مؤشرات أداء رئيسية لتقييم البرامج والسياسات.
- **الشفافية:** تلتزم بنشر تقارير الأداء والتقييمات بشكل دوري.

- **النجاحات:**
  - زيادة الكفاءة في إدارة الموارد العامة.
  - تعزيز الشفافية والمساءلة الحكومية.
  - تحسين الخدمات العامة وتقديمها بشكل أكثر فعالية.

هـ. **نيوزيلندا:**

- **البداية:** بدأت نيوزيلندا في تطبيق التخطيط بالنتائج في الثمانينيات كجزء من إصلاحات القطاع العام.
- **الإطار القانوني:** وضعت قوانين تدعم التخطيط بالنتائج، بما في ذلك قانون الأداء المالي والمسؤولية.
- **آليات التطبيق:** تستخدم الحكومة مؤشرات أداء رئيسية وتقوم بتقييمات منتظمة للأداء.
- **الشفافية:** تلتزم بنشر تقارير الأداء بشكل دوري وزيادة الشفافية في العمليات الحكومية.

- **النجاحات:**
  - تحسين كفاءة إدارة القطاع العام.
  - تعزيز الشفافية والمساءلة.
  - تحسين جودة الخدمات العامة.

و. **سنغافورة:**

- **البداية:** اعتمدت سنغافورة التخطيط بالنتائج في الثمانينيات كجزء من استراتيجيتها الشاملة للإصلاح الإداري.
- **الإطار القانوني:** وضعت سنغافورة سياسات وإجراءات تدعم التخطيط بالنتائج.

- **آليات التطبيق**: استخدام مؤشرات أداء رئيسية وأنظمة تقييم شاملة.
- **الشفافية**: نشر تقارير الأداء والمساءلة بشكل دوري.

- **النجاحات:**
  - تحقيق كفاءة عالية في إدارة الموارد العامة.
  - تعزيز الشفافية والثقة بين الحكومة والمواطنين.
  - تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية.

تُظهر هذه التجارب الدولية الرائدة أن التخطيط بالنتائج يمكن أن يؤدي إلى تحسينات كبيرة في الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة في القطاع العام. يمكن للعراق الاستفادة من هذه التجارب من خلال تبني أفضل الممارسات وتكييفها مع السياق المحلي لتحقيق نتائج مماثلة.

سابعاً: تشريع وطني مقترح

مقترح تشريع شامل ومتكامل خاص بمنظومة التخطيط بالنتائج في العراق: (**القانون رقم () لسنة () بشأن التخطيط بالنتائج في جمهورية العراق**)

المادة 1/ التعاريف: لغرض هذا القانون، تكون التعاريف الآتية واجبة التطبيق:

1. **التخطيط بالنتائج (RBM)**: نهج إداري يركز على تحقيق نتائج محددة وقابلة للقياس من خلال وضع أهداف محددة، تنفيذ الأنشطة، مراقبة الأداء، وتقييم النتائج.
2. **الجهة**: أي وزارة أو هيئة حكومية في جمهورية العراق.
3. **المؤشرات**:مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) التي تُستخدم لقياس التقدم نحو تحقيق الأهداف.
4. **التقييم**: العملية التي يتم من خلالها قياس وتحليل مدى تحقيق النتائج المحددة.

المادة 2/ الأهداف:يهدف هذا القانون إلى:

1. تعزيز كفاءة وفعالية الأداء الحكومي من خلال تطبيق منهجية التخطيط بالنتائج.
2. تحسين إدارة الموارد الحكومية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
3. تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام.
4. دعم اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات والأدلة.

المادة 3/ نطاق التطبيق: يطبق هذا القانون على جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية في جمهورية العراق.

المادة 4/ إنشاء وحدات إدارة الأداء:

1. تُنشأ في كل وزارة وهيئة حكومية وحدة لإدارة الأداء تكون مسؤولة عن تطبيق نظام التخطيط بالنتائج.
2. تتولى وحدة إدارة الأداء المهام التالية:
   - وضع خطط عمل تفصيلية لتحقيق الأهداف المحددة.
   - تطوير مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs).
   - مراقبة وتقييم الأداء بانتظام.
   - إعداد تقارير دورية عن الأداء والنتائج المحققة.

المادة 5/ تطوير نظام معلومات مركزي:

1. يُنشأ نظام معلومات مركزي لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالأداء والنتائج.
2. تكون وزارة التخطيط مسؤولة عن تطوير وإدارة هذا النظام بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى.
3. يتم تحديث البيانات في النظام بانتظام لضمان توفر معلومات دقيقة وحديثة لدعم اتخاذ القرارات.

المادة 6/ الشفافية والمساءلة:

1. تلتزم الوزارات والهيئات الحكومية بنشر تقارير دورية عن الأداء والنتائج المحققة.
2. تُتاح هذه التقارير للجمهور وأصحاب المصلحة لتعزيز الشفافية والمساءلة.
3. يتم إشراك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة في عملية التخطيط والتقييم لضمان مصداقية وشفافية أكبر.

المادة 7/ التدريب وبناء القدرات:

1. تُنظم برامج تدريبية لتأهيل الموظفين الحكوميين على مفاهيم وأدوات التخطيط بالنتائج.
2. تكون وزارة التخطيط مسؤولة عن وضع وتنفيذ هذه البرامج بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى.
3. يتم تطوير الموارد البشرية وتعزيز القدرات المؤسسية لضمان تنفيذ فعال لمنظومة التخطيط بالنتائج.

المادة 8/ التقييم الدوري:

1. يتم إجراء تقييمات دورية لقياس مدى تحقيق الأهداف والنتائج المحددة.
2. تكون وزارة التخطيط مسؤولة عن تنسيق وتنفيذ هذه التقييمات بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية.
3. يتم استخدام نتائج التقييم لتحديد النجاحات والإخفاقات وتحسين العمليات والسياسات المستقبلية.

المادة 9/ اللجنة الوطنية للتخطيط بالنتائج:

1. تُنشأ لجنة وطنية للتخطيط بالنتائج تتضمن ممثلين من جميع الوزارات والهيئات الحكومية، بالإضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني.
2. تكون اللجنة مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ التخطيط بالنتائج وتقديم التوجيه والإرشاد اللازم.
3. تجتمع اللجنة بانتظام لمراجعة التقدم المحرز وتقديم التوصيات لتحسين الأداء.

المادة 10/ التعاون الدولي:

1. يتم تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية وخبراء التخطيط بالنتائج للاستفادة من التجارب والخبرات العالمية.
2. تُبرم اتفاقيات تعاون مع جهات دولية لتبادل المعرفة والخبرات وتطوير القدرات المحلية.

المادة 11/ أحكام ختامية:

1. يُصدر وزير التخطيط اللوائح والتعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.
2. يُلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.
3. يُعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة 12/ التنفيذ: تُكلف الوزارات والهيئات الحكومية كافة بتنفيذ أحكام هذا القانون كلٌ فيما يخصه بالنتيجة، يوفر هذا التشريع إطار عمل شامل ومتكامل لمنظومة التخطيط بالنتائج في العراق، من خلال تحديد الأهداف، إنشاء هياكل تنظيمية مناسبة، تطوير نظم معلومات، وتعزيز الشفافية والمساءلة، مما يساهم في تحسين كفاءة وفعالية الأداء الحكومي.

مصادر مهمة

1. أحمد محمد عبد الفتاح، عنوان الكتاب، "التخطيط بالنتائج: منهجية تطبيقية"، 2012، مكتبة الأنجلو المصرية المدينة، القاهرة، مصر.
2. سمير محمد القاضي،"الإدارة بالأهداف والنتائج"، 2018، دار المناهج، عمان، الأردن.
3. Robert S. Kaplan & David P. Norton"The Balanced Scorecard: Translating Strategy into Action1996"

للإصلاح.. منهجية

المحاضرة الثانية عشر

للإصلاح.. منهجية

"ضمان النجاح في الإصلاح؛ دقة توجيه الدفّة"

د.عقيل محمود الخزعلي

يتعيّن على قيادة النظام السياسي في الدولة الالتزام بالمنهجيات الموضوعية الآمنة والمتسلسلة والشاملة لضمان تحقيق الإصلاح الشامل متعدد المستويات، وذلك إستناداً لحقيقة مفادها أن التدهور أو التخلف هو ظاهرة مركّبة ناتجة من عدّة عوامل متظافرة مما يستدعي معالجتها استيعابها والتوجّه صوب حلهّا أيضاً بمنهجية مركّبة شاملة، ولتسليط الضوء عن هذه المنهجية، يتم توضيح الاتي:

أولاً: المجالات.. الإصلاح

أ. **الحوكمة ومكافحة الفساد:**

تعزيز استقلالية القضاء وتحسين التدريب والتعليم للقضاة.

إنشاء هيئات مستقلة لمكافحة الفساد وتعزيز تواجد المواطنين في عمليات الرقابة والإبلاغ عن الفساد.

تحسين اللوائح والقوانين لتعزيز الشفافية في عمل الحكومة والقطاع الخاص.

ب. **التنمية الاقتصادية:**

تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير حوافز مالية.

دعم ريادة الأعمال وتشجيع الابتكار والتنويع في الصناعات.

تطوير السياسات الاقتصادية لتعزيز التوزيع العادل للثروة وتحقيق النمو المستدام.

ج. **التعليم والتطوير البشري:**

تحديث المناهج التعليمية لتكون مواكبة لاحتياجات سوق العمل المتغيرة.

توفير برامج تدريبية وتطويرية للمعلمين والمدربين لرفع مستوى جودة التعليم.

إنشاء مراكز للتعليم المهني والتقني لتدريب الشباب على المهارات المطلوبة في سوق العمل.

د. **البنية التحتية والخدمات الأساسية:**

زيادة الاستثمار في بنية الطرق والجسور وتطوير شبكات النقل العام.

تحديث وتطوير المستشفيات والمراكز الصحية وتوفير المعدات والكوادر الطبية المدربة.

تطوير محطات توليد الطاقة وشبكات الكهرباء لضمان توفير الطاقة الكافية والمستقرة.

هـ. **السلامة والأمن:**

- تدريب وتجهيز القوات الأمنية لمكافحة التهديدات الداخلية والخارجية.
- تشجيع التعاون الأمني مع الدول المجاورة لمكافحة الإرهاب وتهريب السلاح.
- تعزيز العلاقات مع المجتمعات المحلية للمساهمة في الحفاظ على الأمن والاستقرار.

و. **التواصل الإقليمي والدولي:**

- تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع الدول الشقيقة والصديقة لتبادل الخبرات والتجارب.
- الاستفادة من الدعم الدولي في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية.
- المشاركة الفعّالة في المنظمات الإقليمية والدولية للمساهمة في قضايا السلام والأمن والتنمية.

هذه التفاصيل تسلط الضوء على أهمية كل جانب في عملية الإصلاح الشاملة وتعزز أهمية تكامل الجهود لتحقيق الاستقرار والتنمية في العراق.

ثانياً: الجهات والمسؤوليات

ان تبيان دور ومسؤوليات كل من الجهات المذكورة في إطار الإصلاحات، مع التركيز على الدستور العراقي لعام 2005 والتشريعات النافذة، يأخذ أهمية متعاظمة لتأطير المهام والواجبات وفق أنساق محدودة بحسب الوظائف ووفقاً للسياقات القانونية النافذة والادوار الحضارية المحتملة، وكالاتي:

أ. **الشعب:**

دورهم: المشاركة في العملية الديمقراطية من خلال التصويت والمشاركة في الحوارات العامة والمظاهرات السلمية.

مسؤولياتهم: التوعية بحقوقهم وواجباتهم الدستورية، والمشاركة في العمليات الانتخابية لاختيار ممثليهم في الحكومة.

ب. **مجلس النواب:**

دوره: تمثيل الشعب وصياغة القوانين التي تخدم مصلحة الشعب.

مسؤولياته: مراقبة عمل الحكومة وضمان تنفيذ القوانين بشكل صحيح وعادل، وموافقة الميزانية العامة للدولة.

ج. **القضاء:**

دوره: فصل النزاعات وتطبيق القانون بشكل عادل ومستقل.

مسؤولياته: حماية حقوق الفرد وتأمين العدالة في جميع القضايا، بما في ذلك مكافحة الفساد وتطبيق القانون بكل صرامة.

د. **المحكمة الاتحادية العليا:**

دورها: ضمان احترام الدستور وصلاحيته وفق القوانين المعمول بها.

مسؤولياتها: النظر في القضايا الدستورية والتأكد من توافق القوانين مع الدستور.

هـ. **السلطة التنفيذية الاتحادية:**

دورهم: تنفيذ السياسات والبرامج التي تحددها السلطة الاتحادية.

مسؤولياتهم: تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة الشؤون العامة بكفاءة وشفافية.

و. **الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة:**

دورهم: تنفيذ السياسات والبرامج في مجالات محددة تختص بها الوزارات والجهات ذات العلاقة.

مسؤولياتهم: تحقيق أهداف الوزارات التي يعملون فيها وتنفيذ السياسات الحكومية بشكل فعال.

ز. **حكومات الأقاليم والمحافظات ومجالسها:**

دورهم: تنفيذ السياسات والبرامج الوطنية على المستوى المحلي.

مسؤولياتهم: تحسين الخدمات المحلية وتنمية المجتمعات وتعزيز التنمية المستدامة.

ح. **القطاع العام والخاص:**

دورهم: المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

مسؤولياتهم: تحسين أداء القطاعين العام والخاص وتعزيز الشفافية والمساءلة.

ط. **منظمات المجتمع المدني والإعلام:**

دورهم: رصد السياسات والبرامج الحكومية وتوعية الجمهور بالقضايا الاجتماعية والسياسية.

مسؤولياتهم: نقل الحقائق والمعلومات بشكل موضوعي وتوجيه الرأي العام نحو القضايا المهمة.

ك. **النخب الفكرية والثقافية والتربويون والعلماء والمفكرون:**

دورهم: تقديم النصائح والتوجيه في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مسؤولياتهم: نقل الخبرات والمعرفة وتقديم الحلول الفعّالة للتحديات التي تواجه المجتمع.

ل. **الناشطون المدنيون والعلماء والمفكرون:**

دورهم: التعبير عن آرائهم وتقديم النصائح والمقترحات لتحقيق التغيير الإيجابي.

مسؤولياتهم: المشاركة الفعّالة في الحوار العام وتعزيز الوعي بالقضايا الاجتماعية

م. **دور المؤسسات الدينية في عملية الإصلاح في العراق يتمثل في:**

الإرشاد والتوجيه: تقديم الإرشاد الديني والتوجيه الأخلاقي للمواطنين وتشجيعهم على اتباع القيم والمبادئ الإسلامية في حياتهم اليومية وفي صنع القرار.

المشاركة في الحوار الوطني: المساهمة في الحوار الوطني وتعزيز الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي من خلال دعم قيم التسامح والتعايش بين الطوائف والمجتمعات.

مكافحة التطرف والإرهاب: التبشير بالفهم الصحيح للإسلام ومكافحة التطرف والفكر المتطرف الذي يؤدي إلى العنف والإرهاب.

الدعم الاجتماعي والخدمي: تقديم الخدمات الاجتماعية للمجتمع مثل الدعم النفسي والمساعدة الاجتماعية والتعليمية.

التعليم والتثقيف: تقديم الدروس والمحاضرات الدينية والتثقيفية للمساهمة في بناء مجتمع متوازن ومتسامح.

تعزيز القيم الأخلاقية: تعزيز القيم الأخلاقية والأسرية وتشجيع المواطنين على التقوى والنزاهة والعمل الخيري والمساهمة في تطوير المجتمع.

المساهمة في حل النزاعات: المساهمة في حل النزاعات والخلافات العشائرية والقبلية بشكل سلمي ووفق المبادئ الدينية والشرعية السمحة.

الدعم للمجتمعات المحلية: تقديم الدعم والمساعدة للمجتمعات المحلية في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتنموية.

ثالثاً: إدارة القناعات بالإصلاح

يستدعي الإصلاح الشامل القيام بعمليات تغيير قناعات الشعب وتوجيه رغباته نحو أهداف محددة باستخدام مجموعة متنوعة من الطرق والأساليب:

أ. **التوعية والتثقيف:**

استخدام وسائل الإعلام المختلفة مثل التلفزيون والإذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعرفة وتوجيه الرسائل التثقيفية.

تنظيم حملات توعية وورش عمل لتبيان الفوائد والمخاطر والتأثيرات المحتملة للقرارات والسياسات المقترحة.

ب. **الحوار والتواصل:**

إقامة منتديات وندوات وحوارات مفتوحة بين الحكومة والمواطنين لتبادل الآراء والاستماع إلى مختلف الآراء والمقترحات.

تشجيع المشاركة المجتمعية في عمليات صنع القرار وإعطاء الأولوية لمصالح الشعب في تحديد السياسات العامة.

ج. **الترسيخ الإعلامي:**

استخدام وسائل الإعلام لتكرار الرسائل الرئيسية والتأكيد على القيم والمبادئ المرغوبة.

استخدام الشخصيات العامة والمؤثرين لنشر الرسائل المفضلة وتعزيزها لدى الجمهور.

د. **تحفيز المشاركة والمساهمة:**

إنشاء فرص للمشاركة المجتمعية في المشاريع والمبادرات التنموية وتحفيز الشعب على المساهمة في تحقيق الأهداف المشتركة.

توفير منصات للتعبير الحر والمشاركة الفعّالة في الحياة السياسية والمجتمعية.

هـ. **التعليم والتدريب:**

توفير برامج تعليمية وتدريبية لرفع مستوى الوعي والمهارات لدى الشعب بشأن القضايا الهامة والتحديات المحددة.

تشجيع التعلم المستمر وتوفير الفرص لتطوير القدرات والمهارات الشخصية والمهنية.

و. **تحفيز الابتكار والإبداع:**

دعم الأفكار الجديدة والمبادرات الإبداعية التي تعزز القيم والمبادئ المرغوبة.

توفير المساحات والمنصات للشباب والمبتكرين للتعبير عن أفكارهم وتحويلها إلى حلول عملية.

ز. **القدوة المثالية:**

تشجيع القيادات الحكومية والمجتمعية على تقديم النموذج الحسن والتمسك بالقيم والمبادئ الأخلاقية.

تكريم النماذج المثالية والمبادرين الذين يسهمون في تحقيق التغيير الإيجابي في المجتمع.

رابعاً: الإدارة المنتجة للإصلاح

لتحقيق إدارة فعالة ومنتجة لهذا الموضوع في العراق، يمكن اتباع خطوات تخطيطية وتنظيمية مؤسسية متكاملة كما يلي:

أ. **وضوح الرؤية وتحديد الأهداف:**

تحديد رؤية واضحة لتطوير المجتمع وتحقيق الرفاهية والازدهار لجميع شرائح المجتمع.

وضع أهداف محددة وقابلة للقياس والتي تستند إلى الرؤية المحددة.

ب. **التخطيط الاستراتيجي:**

وضع خطط استراتيجية طويلة الأجل تحدد الخطوات المستقبلية لتحقيق الأهداف المحددة.

تقسيم الخطط إلى خطط فرعية متسلسلة تشير إلى الإجراءات المحددة والمسؤوليات المناطة.

ج. **التنظيم والهيكلة:**

تحديد الهياكل التنظيمية والمؤسسية المناسبة لتنفيذ الخطط الاستراتيجية.

تحديد الوظائف والمسؤوليات والصلاحيات لكل جهة داخل الهيكل التنظيمي.

د. **تخصيص الموارد:**

تحديد الموارد المالية والبشرية والمادية اللازمة لتنفيذ الخطط.

توجيه الاستثمارات والموارد بشكل فعّال نحو الأولويات الرئيسية والمشاريع الاستراتيجية.

هـ. **تنفيذ الخطط والمتابعة:**

تنفيذ الخطط والبرامج بشكل دقيق وفعّال وفقاً للجداول الزمنية المحددة.

متابعة تقدم التنفيذ وتقييم الأداء بانتظام للتأكد من تحقيق الأهداف المحددة.

و. **التقييم والتحسين المستمر:**

إجراء تقييم دوري لنتائج التنفيذ والأداء والمساهمة في تحسين العمليات.

اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتصحيح المسار وتحسين الأداء المستقبلي.

ز. **التواصل والشفافية:**

تعزيز الشفافية والتواصل المفتوح بين الحكومة والمواطنين والمنظمات المدنية.

تقديم تقارير دورية وشفافة عن تقدم الخطط والمشاريع ونتائج التنفيذ.

ح. **تعزيز الشراكات والتعاون:**

بناء شراكات فعّالة مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لتعزيز قدرة الدولة على تحقيق أهدافها.

الاستفادة من الخبرات والموارد الإضافية المتاحة من خلال التعاون مع الشركاء المختلفين.

ط. **التكنولوجيا والابتكار:** استخدام التكنولوجيا والابتكار في تحسين العمليات الحكومية وتوفير الخدمات بشكل أفضل وأكثر كفاءة: دعم البحث والتطوير لاستخدام التكنولوجيا في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

إدارة الإصلاحات:

من الاجدى اقتراح صيغة عامة تشمل جميع الإصلاحات الشاملة والمتكاملة في دولة العراق، مع التركيز على تنظيمية الهيكل وآليات العمل:

التشكيل: "اللجنة الوطنية للإصلاح والتطوير الشامل".

ب. مهام اللجنة:

صياغة استراتيجيات وخطط عمل لتحقيق الإصلاحات الشاملة والمتكاملة في مختلف القطاعات.

تنظيم وتنسيق تنفيذ الإصلاحات ومتابعة تقدمها وتقييم نتائجها.

تحديد السياسات والإجراءات اللازمة لتطبيق الإصلاحات وضمان تنفيذها بشكل فعال وشفاف.

تقديم الدعم والإرشاد للجهات المعنية في تنفيذ الإصلاحات وتجاوز العقبات.

توفير التوجيه والإرشاد للحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص حول أفضل الممارسات والسياسات الفعّالة للإصلاح.

ج. اليات العمل:

تشكيل اللجنة: يجب أن تتكون اللجنة من ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والخبراء في مختلف القطاعات.

الاجتماعات الدورية: تعقد اللجنة اجتماعات دورية لمناقشة التقارير والتقييمات وتحديد الخطوات التالية.

التواصل والتنسيق: تعمل اللجنة على توفير قنوات تواصل فعّالة بين جميع الجهات المعنية وتعزيز التنسيق بينها.

التقييم المستمر: يجب إجراء تقييم دوري لأداء اللجنة ونتائج الإصلاحات للتأكد من تحقيق الأهداف المحددة.

تشجيع المشاركة المجتمعية: تعمل اللجنة على تشجيع مشاركة جميع شرائح المجتمع في عملية الإصلاح والمساهمة في تحقيق الأهداف.

باستخدام هذه الصيغة، يمكن للجنة الوطنية للإصلاح والتطوير الشامل في العراق تنظيم وإدارة عملية الإصلاح بشكل فعال ومنتج.

التمثيل:

لتحقيق التنوع والشمولية في اللجنة الوطنية للإصلاح والتطوير الشامل في العراق، يمكن اقتراح تمثيل مختلف الجهات والفئات المعنية.

المتطلبات:

أ. **القانونية والتشريعية:**

الاعتراف الرسمي باللجنة وتوفير التشريعات والقوانين اللازمة لتأسيسها وعملها.

توفير الإطار القانوني اللازم لتنفيذ الإصلاحات وتنفيذ السياسات والبرامج المقترحة من قبل اللجنة.

ب. **التفكيرية والتحليلية والتخطيطية:**

توفير فريق عمل متخصص يمتلك المهارات التحليلية والتخطيطية لصياغة السياسات والبرامج.

القدرة على تحليل البيانات والمعلومات بشكل دقيق وصحيح لاتخاذ القرارات الصحيحة.

ج. **الادارية والتنظيمية والمؤسسية:**

وضع هياكل تنظيمية فعالة ومؤسسية للجنة تمكنها من تحقيق أهدافها بكفاءة.

تحديد الإجراءات الإدارية اللازمة لتنظيم الاجتماعات وإدارة الأعمال اليومية للجنة.

د. **المادية والمالية:**

توفير الموارد المالية والمادية اللازمة لتنفيذ أنشطة اللجنة والبرامج المقترحة.

توفير المكاتب والمعدات والمستلزمات اللازمة لعمل اللجنة بكفاءة.

هـ. **الفنية واللوجستية:** توفير الدعم الفني واللوجستي اللازم لتسهيل أعمال اللجنة، مثل توفير النقل والإقامة والطعام خلال الاجتماعات والفعاليات.

و. **التقنية والرقمية والمعلوماتية الذكية:**

توفير التقنيات الحديثة والأنظمة المعلوماتية لتسهيل التواصل وتبادل المعلومات بين أعضاء اللجنة.

تطوير نظام معلوماتي ذكي لمتابعة تنفيذ الإصلاحات وتقييم نتائجها.

ز. **الاستشارية:** توفير الاستشارات الفنية والخبرات المتخصصة في مجالات مختلفة لمساعدة اللجنة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات الصحيحة.

ح. **السكرتارية:** توفير فريق سكرتارية مؤهل لإدارة الأوراق والوثائق وجدولة الاجتماعات وتوثيق القرارات والمحاضر.

ط. **الدعم والاسناد:**

تقديم الدعم الإداري والفني والمادي لأعضاء اللجنة لتمكينهم من أداء مهامهم بكفاءة.

توفير الدعم النفسي والمعنوي لأعضاء اللجنة في مواجهة التحديات والعراقيل.

ي. **المتابعة والتقييم والتقويم والتغذية الراجعة:**

تطبيق نظام متكامل لمتابعة تنفيذ الإصلاحات وتقييم أدائها وتقويم نتائجها.

تقديم التغذية الراجعة المناسبة لتصحيح المسار وتحسين الأداء.

منهجية عمل اللجنة:

يتطلب عمل اللجنة الوطنية للإصلاح والتطوير الشامل في العراق، منهجية واضحة مع تحديد الأهداف الاستراتيجية والفرعية، وتحديد الأولويات، وتحديد مؤشرات قياس الأداء وكالاتي:

أ. **المنهجية:**

تحديد الأولويات: تحديد القضايا والمجالات التي تتطلب إصلاحات عاجلة وأولويات مهمة.

صياغة الخطط والبرامج: وضع خطط عمل محددة لتنفيذ الإصلاحات في المجالات المحددة، مع تحديد الموارد المطلوبة والجداول الزمنية.

التنسيق والتعاون: التعاون مع الجهات المعنية في الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتنفيذ الخطط والبرامج بشكل متناسق.

التنفيذ: تنفيذ الخطط والبرامج بشكل دقيق وفعّال وفقاً للجداول الزمنية المحددة.

المتابعة والتقييم: متابعة تقدم تنفيذ الإصلاحات وتقييم أداء اللجنة بانتظام.

التحسين المستمر: اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحسين أداء اللجنة وتحقيق الأهداف.

الأهداف الاستراتيجية:

تحقيق الإصلاح والتطوير الشامل في مختلف القطاعات الحيوية للدولة.

تعزيز الشمولية والعدالة الاجتماعية من خلال الإصلاحات.

تعزيز الشراكة والتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في عملية الإصلاح والتطوير.

ج. **الأهداف الفرعية وتحديد الأولويات:**

تطوير القطاع الصحي وتحسين جودة الخدمات الطبية.

تحسين التعليم وتطوير البنية التحتية التعليمية.

تعزيز الاقتصاد وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.

تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والنقل.

تعزيز الأمن والاستقرار ومكافحة الجريمة والإرهاب.

د. **مؤشرات قياس الأداء:**

معدل التنفيذ للإصلاحات في كل قطاع.

معدل رضا المواطنين عن جودة الخدمات المقدمة.

معدل تحقيق الأهداف الفرعية المحددة في الخطط الفرعية.

معدل تحقيق الأهداف الاستراتيجية الرئيسية.

معدل تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد في عملية الإصلاح والتطوير.

مصادر مهمة

الكتب العربية:

1. عبد الله النفيسي: الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية – أوراق في النقد الذاتي، 1997، دار قرطاس للنشر، الكويت، الكويت.

2. حازم الببلاوي: اقتصاديات الدول النامية، 2010، دار الشروق، القاهرة، مصر.

3. محمد جابر الأنصاري: تأملات في التنمية والإصلاح، 2004 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

الكتب الأجنبية:

1. Francis Fukuyama :State-Building: Governance and World Order in the 21st Century, 2004, Cornell University Press , Ithaca, New York.

2. Daron Acemoglu, James A. Robinson :Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty , 2012 , Crown Publishing Group , New York.

3. Douglass C. North :Institutions, Institutional Change and Economic Performance , 1990 , Cambridge University Press , Cambridge.

إدارة الدولة..
الطريق إلى المجد الوطني

المحاضرة الثالثة عشر

إدارة الدولة.. الطريق إلى المجد الوطني

"لات عتمد الدول بالأمجاد البائدة، فالإقتدار يصنعه زخم الإرادة الخلّاق"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: المفهوم

إدارة الدولة هي العملية التي تشمل التنظيم والتوجيه والتنفيذ لسياسات وبرامج الحكومة لضمان سير الدولة بشكل فعّال وسلس، تتضمن هذه العملية تخطيط السياسات، وتنفيذها، وإدارة الموارد المالية والبشرية، وضمان توفير الخدمات العامة وتحقيق الأهداف الوطنية والاقتصادية والاجتماعية.

تتكون إدارة الدولة من عدة عناصر وأبعاد ومقومات تعمل سويًا لضمان فاعلية عمل الحكومة، تشمل:

أ. **أركانها:**

- **التشريع:** يتعلق بصياغة القوانين واللوائح التي تحدد سلطات الحكومة وحقوق المواطنين.
- **التنفيذ:** تطبيق السياسات والبرامج التي تم اعتمادها.
- **المراقبة والرقابة:** يتعلق بمراقبة أداء الجهات الحكومية وضمان الامتثال للقوانين واللوائح.

ب. **أبعادها:**

- **السياسية:** تتعلق بصياغة السياسات واتخاذ القرارات الحكومية.
- **الاقتصادية:** تتعلق بإدارة الموارد المالية والاقتصادية للدولة.
- **الاجتماعية:** تتعلق بتوفير الخدمات الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة.

ج. **عناصرها:**

- **التخطيط:** وضع الأهداف والاستراتيجيات لتحقيقها.

- **التنظيم**: توزيع السلطات والمسؤوليات بين الجهات الحكومية.
- **التوجيه**: تقديم التوجيه والإرشاد لتنفيذ السياسات بشكل فعال.

د. **شروطها:**

- **الشفافية**: ضرورة أن تكون العمليات الحكومية شفافة ومفتوحة للرقابة العامة.
- **المساءلة**: ضرورة محاسبة الجهات الحكومية عن أدائها وقراراتها.

هـ. **معاييرها:**

- **كفاءة الإدارة**: تحقيق الأهداف بأقل تكلفة وجهد ممكن.
- **العدالة والمساواة**: ضمان توزيع الخدمات والفرص بشكل عادل على جميع شرائح المجتمع.

و. **مناهجها:**

- **الإدارة التقليدية**: تقوم على التنظيم السلمي والتوجيه البيروقراطي، غير محمود النتائج.
- **الإدارة الحديثة**: تشمل الإدارة الاستراتيجية والإدارة بالنتائج والإدارة الشبكية.

ز. **طرقها وأساليبها:**

- صياغة القرارات والسياسات.
- التخطيط والتنفيذ.
- الرقابة والتقييم.
- التواصل مع المواطنين وتشجيع المشاركة المدنية.

ح. **متطلباتها ومقوماتها:**

- نظام قانوني فعّال.
- موارد مالية وبشرية كافية.
- تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة.
- التركيز على التحسين المستمر والتطوير.

ثانياً: إدارة الدولة.. من الأمثل إلى الأنسب

يختلف المنهج الأنسب من دولة إلى أخرى بناءً على الظروف المحلية والاحتياجات الخاصة بكل دولة، استخدام مزيج من هذه المناهج قد يكون الخيار الأمثل لتحقيق أهداف الحكومة بشكل شامل ومستدام، وبالامكان تحقيق ذلك من خلال تبني المحددات الآتية:

1. **الإدارة الاستراتيجية:** تركز على تحديد الرؤية والأهداف الاستراتيجية للدولة وتحقيقها من خلال تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج.
2. **الإدارة بالنتائج:** تركز على قياس أداء الحكومة وتحقيق النتائج المحددة مسبقًا بدقة، وفي العادة تعتمد على مؤشرات الأداء والتقارير الدورية.
3. **الإدارة الشبكية:** تشجع على التعاون والتفاعل بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لحل المشكلات وتحقيق الأهداف العامة.
4. **الحكومة الرشيدة:** تركز على الشفافية والمساءلة والمشاركة المدنية لتحسين الأداء الحكومي وتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين.
5. **الإدارة العامة الناجعة:** تركز على تطوير قدرات الإدارة وتحسين العمليات الإدارية لتحقيق الكفاءة والفعالية.
6. **الابتكار الحكومي:** يعتمد على تبني التكنولوجيا والابتكار في تقديم الخدمات الحكومية وتحسين العمليات الإدارية.
7. **التنمية المستدامة:** تركز على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل متوازن لضمان استدامة التقدم.

ثالثاً: في العراق.. اي نموذج متاح؟

يستدعي تحديد الصيغة الافضل لدولة مثل العراق دراسة شاملة للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحدد مسار التنمية والاستقرار، تتضمن:

1. **الديمقراطية وحكم القانون:** تعزيز الديمقراطية وتطبيق مبادئ حكم القانون يمكن أن يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة المدنية.
2. **الوحدة الوطنية والتسامح:** تعزيز الوحدة الوطنية والتسامح الديني والعرقي يمكن أن يساهم في تعزيز الاستقرار والسلم الاجتماعي.
3. **التنمية الاقتصادية المستدامة:** توجيه الجهود نحو تطوير القطاعات الاقتصادية المتنوعة وتوفير فرص العمل وتعزيز الاستثمار يمكن أن يعزز الاقتصاد الوطني ويقلل من البطالة.
4. **تعزيز حقوق الإنسان والمساواة:** ضمان حقوق الإنسان لجميع المواطنين وتعزيز المساواة بين الجنسين والمجتمعات العرقية والدينية يمكن أن يعزز الاستقرار والتضامن الاجتماعي.
5. **التعليم والتطوير البشري:** استثمار في التعليم وتطوير مهارات العمالة يمكن أن يساهم في تحسين مستوى الحياة وتعزيز القدرة التنافسية للعراق على المستوى الدولي.

6. **تعزيز الأمن ومكافحة الفساد:** تعزيز الأمن الداخلي ومكافحة الفساد في القطاعات الحكومية يمكن أن يؤدي إلى بناء بيئة استثمارية ملائمة وتعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة.
7. **التعاون الإقليمي والدولي:** التعاون مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية والدولية يمكن أن يساهم في تعزيز الأمن وتبادل المعرفة والتجارة.

إن تحقيق هذه العناصر يتطلب جهودًا متواصلة وتعاونا واسع النطاق بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، مع التركيز على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

رابعاً: العراق على خارطة الهندسات

يجب الأخذ بنظر الاهتمام هنالك مجموعة من المصطلحات المتداخلة في الهندسة الشاملة للدولة والتي تُشير بأجمعها إلى تطبيق مبادئ وأساليب معينة في مجالات مختلفة لتحقيق أهداف محددة، أهمها:

أ. **هندسة الدولة:**

- تتعلق بتنظيم وتطوير هيكل الدولة ومؤسساتها لتحقيق الاستقرار والتنمية الشاملة.
- مثال: إصلاح البنية التحتية وتطوير الخدمات العامة في الدولة.

أ. **الهندسة السياسية:**

- تتعلق بدراسة وتحليل العمليات والهياكل السياسية والحكومية، وتطبيق السياسات والاستراتيجيات لتحقيق أهداف سياسية معينة.
- مثال: تطوير نظام انتخابي جديد يعزز المشاركة السياسية والتمثيل العادل لكافة الفئات في المجتمع.

ج. **الهندسة الاجتماعية:**

- تهدف إلى دراسة وتحليل العوامل الاجتماعية وتطبيق سياسات وبرامج لتحقيق التنمية الاجتماعية والتضامن والعدالة الاجتماعية.
- مثال: تنفيذ برنامج لتحسين ظروف المعيشة للفقراء والمحرومين في المجتمع.

د. **الهندسة الإدارية:**

- تركز على تحسين العمليات الإدارية وتطوير المؤسسات لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.
- مثال: تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الحكومية لتحسين الأداء وتقديم الخدمات بجودة عالية.

هـ. **الهندسة الفكرية:**

- تركز على تطوير الفكر والثقافة والتعليم لتعزيز الابتكار والتطور في المجتمع.
- مثال: تنظيم مؤتمرات وورش عمل لتبادل الأفكار وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال.

و. **الهندسة الثقافية:**

- تهدف إلى الحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز التنوع الثقافي والتفاعل الثقافي بين الشعوب.
- مثال: تنظيم مهرجانات ثقافية لتعزيز التفاهم بين مختلف الثقافات في البلاد.

ز. **الهندسة الدبلوماسية:**

- تركز على استخدام الدبلوماسية والعلاقات الدولية لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وثقافية.
- مثال: التفاوض على اتفاقيات تجارية بين الدول لتعزيز التبادل التجاري والاقتصادي.

ح. **الهندسة الاقتصادية:**

- تركز على تنمية الاقتصاد وتحسين الإنتاجية وتوزيع الثروة بشكل عادل.
- مثال: تنفيذ سياسات اقتصادية لتحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل وزيادة النمو الاقتصادي.

وهكذا، يعتمد تحديد الأمثلة والمصادر على سياق كل مصطلح والهدف الذي يسعى لتحقيقه في المجتمع المعني والدولة المستهدفة.

يكمن أهمية دراسة الموضوع من قبل المتنورين الفاعلين من قادة الدولة لإحداث قدم السبق في الاصلاحات الهيكلية والمضمونية في عناصر وركائز الدولة وإلا فهناك امكانية استخدام الأنماط المذكورة بشكل سلبي لتكوين معارضة أو تهديدات ضد الدولة من قبل الاطراف المناوئة للحكومة – داخلياً وخارجياً –، وكما هو موضح بالاتي:

أ. **الهندسة السياسية:**

- يمكن استخدام التحالفات السياسية والمظاهرات والإضرابات للضغط على الحكومة وتحقيق مطالب سياسية معينة.
- مثال: مظاهرات الشارع للمطالبة بتغييرات دستورية أو انتخابات حرة ونزيهة.

ب. **الهندسة الاجتماعية:**

- يمكن استخدام الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية لتنظيم الشعب ضد سياسات الحكومة أو للدفاع عن حقوق معينة.
- مثال: حملات المجتمع المدني للمطالبة بتحسينات في نظام التعليم أو الرعاية الصحية.

ج. **هندسة الدولة:**

- يمكن استخدام الهياكل الدولية الموجودة بالفعل لتنظيم الجماعات المسلحة المعارضة أو الجماعات الإرهابية ضد الحكومة.
- مثال: تشكيل جماعات مسلحة تستهدف الحكومة وتعمل على زعزعة الاستقرار السياسي.

د. **الهندسة الإدارية:**

- يمكن استخدام التكتيكات الإدارية لإثارة الفوضى داخل المؤسسات الحكومية والإضرار بأدائها.
- مثال: تسريب معلومات سرية أو التلاعب بعمليات الإدارة الداخلية لتعطيل عمل الحكومة.

هـ. **الهندسة الفكرية:**

- يمكن استخدام وسائل الإعلام والترويج لأفكار تناقض سياسات الحكومة وتحريض الجماهير ضدها.
- مثال: إطلاق حملات إعلامية لتشويه صورة الحكومة أو ترويج لأفكار معادية لها.

و. **الهندسة الثقافية:**

- يمكن استخدام التعدديات الثقافية لتشجيع الانقسامات الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع.
- مثال: تحريض الأقليات العرقية أو الدينية ضد الحكومة من خلال تحريف التاريخ والثقافة.

ز. **الهندسة الدبلوماسية:**

- يمكن استخدام العلاقات الدولية لتشكيل تحالفات دولية تضغط على الحكومة من خلال العقوبات أو العزل الدولي.
- مثال: إقناع الدول الأخرى بفرض عقوبات اقتصادية على الدولة لتغيير سياساتها.

ح. **الهندسة الاقتصادية:** يمكن للهندسة الاقتصادية، يمكن استخدامها لتعطيل الاقتصاد الوطني وإلحاق الضرر بالحكومة عن طريق:

- فرض عقوبات اقتصادية على الدولة، مثل حظر التجارة أو تجميد الأصول المالية.
- تنظيم حملات مقاطعة للمنتجات الوطنية أو للشركات التي تعمل بالتعاون مع الحكومة.
- استغلال السوق السوداء للتجارة غير المشروعة وتهريب الموارد الاقتصادية.
- تشجيع التضخم وزيادة الديون العامة لتقويض الاستقرار المالي للحكومة.

تُظهِر هذه الأمثلة كيف يمكن استخدام الأنماط المختلفة من الهندسة ضد الدولة لتحقيق أهداف معينة تتنافى مع مصلحتها واستقرارها.

ومن الجدير ذكره، أن هنالك العديد من الأمثلة على الدول التي استخدمت مثل هذه الأساليب في التاريخ الحديث والمعاصر، وفيما يأتي بعض الأمثلة:

أ. **الحرب الباردة (1947–1991):**

- خلال الحرب الباردة، استخدمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الهندسة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية لتوسيع نفوذهما وتحقيق أهدافهما الجيوسياسية.
- مثال: سباق التسلح والتدخلات السياسية في دول العالم الثالث لتحقيق المصالح الاستراتيجية.

ب. **ما يسمى بالربيع العربي (2010–2011):**

- خلال الثورات العربية، استخدمت جماعات المعارضة والنشطاء الهندسة السياسية والاجتماعية للضغط على الحكومات وتحقيق التغيير.
- مثال: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم التظاهرات ونشر الرسائل السياسية.

ج. **الانقلاب العسكري في تركيا (2016):**

- في يوليو 2016، نفذت جماعة من الجيش التركي انقلاباً عسكرياً للإطاحة بالرئيس رجب طيب أردوغان.
- استخدم الجيش والمنظمات المعارضة الهندسة السياسية والعسكرية لمحاولة تغيير النظام السياسي.

د. **العراق (2003):**

- بعد غزو العراق عام 2003، استخدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها الهندسة السياسية والعسكرية لتحقيق أهدافها في الإطاحة بنظام صدام حسين، ومحاولة هندسة الاوضاع لما بعد اسقاطه.
- مثال: تشكيل حكومة انتقالية وإجراء اول انتخابات ديمقراطية في العراق بعد عام 2003.

توضح هذه الأمثلة كيفية استخدام الأنماط المختلفة من الهندسة لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية في التاريخ الحديث والمعاصر، والتي يجب الاستفادة منها وتوظيفها لصالح مشروع استقرار الدولة ونموّها.

يتطلب من كافة المعنيين في الدولة العمل سويةً من أجل تفادي استخدام الأنماط المختلفة من الهندسة ضد الدولة بإتخاذ عدة إجراءات وسياسات، أهمها:

أ. **تعزيز الديمقراطية وحكم القانون:** بناء مؤسسات ديمقراطية قوية تحافظ على حقوق المواطنين وتضمن الشفافية والمساءلة.

ب. **تعزيز التواصل والحوار:** تشجيع الحوار المفتوح والبناء بين الحكومة والمجتمع المدني والجماهير لتفهم الاحتياجات والمطالب والعمل على حلها بشكل سلمي.

ج. **تحقيق التنمية الشاملة:** تعزيز التنمية الشاملة وتحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل للجميع للحد من الاحتقان الاجتماعي.

د. **تشجيع الشفافية ومكافحة الفساد:** تطبيق سياسات الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد لزيادة ثقة المواطنين في الحكومة.

هـ. **تعزيز التعليم والوعي السياسي:** تشجيع التعليم وتعزيز الوعي السياسي بين المواطنين لتمكينهم من فهم العملية السياسية والمشاركة فيها بشكل فعال.

و. **تطوير الاقتصاد وتعزيز الاستقرار الاقتصادي:** تعزيز الاقتصاد الوطني وخلق بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمارات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ز. **تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية:** تطبيق سياسات تعزز العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتقليل الفجوات بين الطبقات الاجتماعية.

ح. **التعاون الدولي والإقليمي:** تعزيز التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية لمواجهة التحديات المشتركة وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

خامساً: هندسة إدارة الدولة

يقتضي تنظيم وهندسة العناصر المذكورة آنفاً، القيام بعملية شاملة تشمل عدة خطوات ومراحل، منها:

1. **تحليل الوضع الحالي:** يتضمن تقييم الوضع الحالي لكل عنصر من العناصر المذكورة أعلاه، بما في ذلك نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات.
2. **تحديد الأهداف والمعايير:** يتضمن تحديد الأهداف التي يرغب العراق في تحقيقها في كل مجال، بالإضافة إلى تحديد المعايير التي ستستخدم لقياس النجاح والتقدم.
3. **تصميم الخطط والبرامج:** يتضمن تطوير خطط وبرامج تنظيمية تهدف إلى تحقيق الأهداف المحددة، بما في ذلك تحديد الموارد المطلوبة والجداول الزمنية والمسؤوليات.

4. **تنفيذ الخطط**: يشمل تنفيذ الخطط والبرامج المطورة بشكل فعال، بمراقبة تقدم العمل وتوجيه التعديلات اللازمة حسب الحاجة.
5. **المراقبة والتقييم**: يتضمن مراقبة أداء البرامج والخطط وتقييم نتائجها مقارنة بالمعايير المحددة، وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى تحسين واتخاذ الإجراءات اللازمة.
6. **التحسين المستمر**: يشمل تطبيق مبادئ التحسين المستمر لضمان تطوير العمليات والبرامج وزيادة كفاءتها وفاعليتها وجودتها بشكل دائم.
7. **التواصل والشفافية**: يتضمن التواصل المستمر مع جميع أطراف العملية، بما في ذلك المواطنين والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وضمان شفافية العمليات والقرارات.
8. **تطوير القدرات البشرية**: يشمل تطوير مهارات وقدرات الموظفين في الحكومة وتعزيز قدراتهم على تحقيق الأهداف المحددة.
9. **الابتكار واستخدام التكنولوجيا**: يشمل التطبيق الفعال للتكنولوجيا والابتكار في تطوير العمليات وتقديم الخدمات الحكومية بشكل أفضل وأكثر كفاءة.
10. **التعلم من التجارب السابقة**: يتضمن استخلاص الدروس المستفادة من التجارب السابقة وتطبيقها في التخطيط والتنفيذ المستقبلي.

تشكّل هذه الخطوات إطارًا عامًا لتنظيم وهندسة عناصر الدولة لضمان أقصى كفاءة وفاعلية وإنتاجية وجودة. تطبيقها بشكل متسق ومنظم يمكن أن يسهم في تحقيق تقدم مستدام للعراق في مختلف المجالات.

سادساً: الهندسية التآمرية

تلجأ بعض الدول العظمى أو الكبرى إلى استخدام مجموعة أساليب تخريبية ضد الدول، وجعل ذلك وسيلة لتقويض استقرار الدول وزعزعة السلم الاجتماعي، وبالامكان توضيح ذلك بما يأتي:

أ. **الهندسة الدينية والطائفية:**

- يتم استخدام الدين والطائفة لتحريض الناس ضد بعضهم البعض أو ضد الحكومة.
- مثال: تحريض الجماعات المتطرفة الدينية على شن هجمات إرهابية ضد مؤيدي الحكومة أو أفراد طائفة معينة.

ب. **الهندسة العقائدية:**

- يتم استخدام العقائد والمعتقدات الدينية لتشجيع الفتنة وزعزعة الاستقرار.
- مثال: نشر الأفكار المتطرفة التي تحرض على العنف بين المجتمعات ذات الخلفيات الدينية المختلفة.

ج. **الهندسة العرقية:**

- يتم استخدام العنصرية والتمييز العنصري لإثارة الفتنة بين مجموعات مختلفة في المجتمع.
- مثال: تحريض على الكراهية والتمييز ضد الأقليات العرقية من خلال الخطاب العنصري والتمييز في فرص العمل والخدمات العامة.

د. **الهندسة القومية:**

- يتم استخدام القومية العنصرية للترويج لأفكار السيادة القومية والتمييز بين الشعوب.
- مثال: استخدام الخطاب القومي لتحريض الشعب ضد أعداء مزعومين أو لتبرير العنف ضد الأقليات القومية.

هـ. **الهندسة الإعلامية:**

- يتم استخدام وسائل الإعلام لنشر الأكاذيب والتضليل وتحريض العنف والكراهية.
- مثال: نشر الأخبار المزيفة والتضليل لتشويه صورة الحكومة أو للترويج لأجندات معينة تهدف إلى زعزعة الاستقرار.

و. **الهندسة القبلية:**

- يتم استخدام الانتماء القبلي لتشكيل تحالفات ومجموعات تهدف إلى القيام بأعمال عنف أو زعزعة الاستقرار.
- مثال: تحريض العشائر على القتال ضد الحكومة أو ضد قبائل أخرى لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية.

ز. **الهندسة التاريخية:** هي استخدام التاريخ وتفسيره بشكل مغاير للحقائق الواقعية بهدف تشويه صورة دولة معينة أو تبرير أعمال سياسية معينة. يتم ذلك عادةً من خلال تغيير الروايات التاريخية أو تضليل الحقائق لتناسب أجندات معينة، من خلال:

- **تغيير الروايات التاريخية:**

- يتم تشويه التاريخ من خلال تغيير الروايات والمعلومات لتلائم أجندات سياسية معينة، مما يؤدي إلى تشويه صورة الدولة في العقول العامة.
- مثال: تغيير الوثائق التاريخية أو تشويه شخصيات تاريخية معينة لتلائم مواقف سياسية حالية.

- **تضليل الحقائق التاريخية:**

– يتم تقديم معلومات مضللة أو غير صحيحة حول حدث تاريخي معين بهدف تبرير سياسات معينة أو إثارة الفتنة.

– مثال: نشر معلومات غير صحيحة حول حروب سابقة لتبرير الحرب الحالية أو لتحريض الشعب ضد دولة أخرى.

- **استخدام التاريخ كأداة سياسية:**

– يتم استخدام التاريخ كوسيلة لتعزيز الهوية الوطنية أو لتبرير السياسات الخارجية للدولة.

– مثال: استخدام الذكرى التاريخية لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان أو لتشجيع الاندماج الوطني.

- **تحريف الأحداث التاريخية:**

– يتم تحريف أحداث تاريخية معينة لتحقيق أهداف سياسية معينة أو للتأثير على الرأي العام.

– مثال: تضخيم دور دولة معينة في حرب سابقة أو تقليل أهمية دور دولة أخرى لتشويه صورتها.

سابعاً: الهندسة الصلبة والمرنة

وأمثالتها كثيرة تاريخياً وراهناً، ومن أبرز صيغها:

1. **التدخل العسكري:** يتم استخدام العمليات العسكرية لتغيير النظام في دولة معينة أو لتقسيمها إلى أقاليم أصغر لتقويض وحدتها وتقسيم قوتها.
2. **التأثير السياسي والاقتصادي:** يمكن للدول العظمى استخدام التأثير السياسي والاقتصادي لدعم الفصائل المعارضة أو لفرض العقوبات الاقتصادية على الدول المستهدفة بهدف الإضرار بقوتها الاقتصادية.
3. **التشويش الإعلامي:** يمكن استخدام الإعلام لنشر الأكاذيب والتضليل لتشويه سمعة الدول المستهدفة وإثارة الفتنة داخلها.
4. **التحريض العرقي والطائفي:** يمكن استغلال الصراعات العرقية والطائفية داخل الدول لتقويض استقرارها وتفتيتها.
5. **الدعم المالي والعسكري للجماعات المتطرفة:** قد تدعم الدول العظمى جماعات متطرفة داخل الدول المستهدفة لتشجيع الفوضى وتقويض الحكومة المركزية.
6. **التحالفات الإقليمية والدولية:** يمكن للدول العظمى تشكيل تحالفات دولية أو إقليمية لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية على حساب الدول الأخرى.

ثامناً: الشركات العملاقة وهندسة الضغوط والمصالح

قد تتورط الشركات العملاقة والكبرى المتعددة الجنسيات والحدود في الأمور التي تتعلق بتفتيت الدول وتدميرها وإخضاع شعوبها وتركيعها وتبديد ثرواتها وسرقتها يمكن أن يكون متنوعًا ومعقدًا ويعتمد على عدة عوامل:

1. **الاستغلال الاقتصادي:** قد تستغل الشركات العملاقة الفجوات القانونية والاقتصادية في الدول المستهدفة لتحقيق مكاسب مالية على حساب المواطنين وثروات الدولة.
2. **التعاون مع النظام القائم:** قد تدعم الشركات العملاقة النظام القائم في الدول المستهدفة من خلال التعاون في مجالات مختلفة مثل الاقتصاد والأمن والموارد الطبيعية.
3. **الاستغلال البيئي:** قد تقوم الشركات العملاقة بالتعدي على البيئة والموارد الطبيعية في الدول المستهدفة لتحقيق أرباح على حساب البيئة والمجتمعات المحلية.
4. **التأثير على السياسات الدولية:** قد تتدخل الشركات العملاقة في السياسات الدولية لحماية مصالحها في الدول المستهدفة من خلال التأثير على القرارات السياسية والتشريعات.
5. **التجارة غير المشروعة:** قد تشارك الشركات العملاقة في التجارة غير المشروعة مثل تهريب الأموال أو تجارة المخدرات أو التهريب البشري في الدول المستهدفة.
6. **التأثير على الثقافة والإعلام:** يمكن للشركات العملاقة التأثير على الثقافة والإعلام في الدول المستهدفة من خلال الاستثمار في وسائل الإعلام والثقافة التي تنقل رسائل محددة تخدم مصالحها.

تاسعاً: التوحش العالمي وهندسة التدمير

أسفر التاريخ البعيد والقريب عن لجوء الخصوم إلى تدمير الدول من خلال استخدام مجموعة متنوعة من القوى، بما في ذلك القوة الصلبة (العسكرية) والقوة الناعمة (الاقتصادية والثقافية) والقوة الذكية (التكنولوجية والإعلامية)، وكما هو موضح فيما يأتي:

أ. **القوة الصلبة (العسكرية):**

- من خلال استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياسية معينة، مثل الاحتلال العسكري أو القمع العسكري للمعارضة.
- تشمل الأساليب مثل الحرب العسكرية، والقصف الجوي، والعمليات البرية، والتدخل العسكري لتغيير النظام.

ب. **القوة الناعمة:**

– من خلال القوة الناعمة عبر الاقتصاد والثقافة والدبلوماسية والتأثير الإعلامي.

– تشمل الأساليب مثل فرض العقوبات الاقتصادية، والتأثير عبر وسائل الإعلام والتكنولوجيا، ودعم الفصائل المعارضة، والتحريض على الفوضى الداخلية.

ج. **القوة الذكية:**

– من خلال الاستخدام الذكي للتكنولوجيا والمعلومات لتحقيق أهداف معينة.

– تشمل الأساليب مثل القرصنة الإلكترونية، والتجسس الإلكتروني، ونشر الأخبار المزيفة والتضليل، واستخدام الذكاء الاصطناعي في الهجمات السيبرانية.

وبالمحصلة، تتعدد الطرق التي يمكن من خلالها تدمير الدول باستخدام هذه الأنواع من القوى، وتعتمد على السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكل دولة والأهداف التي تسعى الدولة المدمرة لتحقيقها أو منعها.

عاشراً: الدولة وفقه المواجهة

توجب على الفاعلين في الدولة – نخباً وجماهير – العمل على ترصين وتمتين وتقوية الوضع الداخل في الدولة لمنع تحقيق المخططات التدميرية مجموعة من الوسائل والسُبل، اهمها:

1. **تعزيز الديمقراطية وحكم القانون:** تعزيز مؤسسات الديمقراطية وضمان احترام حقوق الإنسان والحكم بموجب القانون.
2. **تحقيق التنمية الشاملة:** العمل على تعزيز التنمية الشاملة في جميع المجالات بما في ذلك الاقتصاد والتعليم والصحة والبنية التحتية.
3. **مكافحة الفساد:** تطبيق سياسات فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة.
4. **تعزيز التعليم والوعي السياسي:** تعزيز التعليم وتشجيع الوعي السياسي بين المواطنين لتعزيز مشاركتهم الفعّالة في الحياة السياسية.
5. **تعزيز اللحمة الاجتماعية والتضامن الوطني:** تعزيز اللحمة الاجتماعية وتعزيز التضامن الوطني بين مختلف شرائح المجتمع.
6. **تعزيز الأمن الداخلي:** تعزيز الأمن الداخلي وتحسين قدرات القوات الأمنية للتصدي للتهديدات الداخلية.
7. **تطوير الاقتصاد وتنويع المصادر الاقتصادية:** تطوير الاقتصاد المحلي وتنويع المصادر الاقتصادية لتقليل الاعتماد على القطاعات الحساسة.

8. **تعزيز التعاون الإقليمي والدولي:** تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة التهديدات الأمنية المشتركة وتبادل المعلومات والخبرات.
9. **تعزيز الاستقلالية الوطنية:** العمل على تعزيز الاستقلالية الوطنية والتخلص من التبعية للمؤسسات الخارجية.
10. **تعزيز القدرات الدفاعية:** تعزيز القدرات الدفاعية للدولة للحفاظ على السلام الداخلي وصون السيادة الوطنية.

يساهم توفير هذه الشروط والسُبل في تعزيز المقاومة الداخلية للدولة ضد المخاطر الخارجية ويسهم في منع تحقيق مخططات التدمير والتآمر الخطيرة، خصوصاً مع الإدراة السياسية الموحدّة والصُلبة والمشفوعة بدعم الجماهير ونخبها.

مصادر مهمة

1. "The End of Power: From Boardrooms to Battlefields and Churches to States, Why Being In Charge Isn't What It Used to Be" Moisés Naím.
2. "The Future of Power" Joseph S. Nye Jr.
3. "The Dictator's Handbook: Why Bad Behavior is Almost Always Good Politics" Bruce Bueno de Mesquita, Alastair Smith.
4. "The Tragedy of Great Power Politics" John Mearsheimer.
5. "State Building: Governance and World Order in the 21st Century" لمؤلفه Francis Fukuyama.

6. د. محمد حسنين هيكل، الهندسة السياسية: نظريات وتطبيقات، 2018، دار الشروق، مصر.
7. د. علي محمد السليماني، الهندسة السياسية: مبادئ وتطبيقات، 2019، دار الغرب الإسلامي، الأردن.
8. د. محمد عبد الرحمن العربي، الهندسة الاجتماعية: دراسات وتطبيقات، 2017، دار الحاكم للنشر والتوزيع، السعودية.
9. د. إبراهيم بن عبد العزيز الفريدان، الهندسة الاجتماعية: مدخل إلى علم الاجتماع، 2021، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة.

مدنيّة الدولة..
العصرنة الجامعة

المحاضرة الرابعة عشر

مدنيّة الدولة.. العصرنة الجامعة

"بلا مَدَنِيّة؛ يتسَيَّدُ التوحّش وتنزوي العقلانيّة"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: المفهوم

الدولة المدنية هي نموذج من الدول تُعتبر فيه السلطة المدنية أو الحكومة الوحيدة المسؤولة عن إدارة الشؤون العامة، وهي تتميز باعتمادها سبل التشريع الانساني وتعزيز مبدأ المساواة وحقوق الإنسان لجميع مواطنيها دون تمييز بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو أي عامل آخر. يتضمن ذلك توفير الحريات الفردية والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتتميّز بالاتي:

أركانها:

فصل السلطات: حيث تتمثل السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية كل منها في جهة مستقلة.

الدستورية: تكون الدولة المدنية مبنية على دستور يحدد سلطات الحكومة وحقوق المواطنين وواجباتهم.

القانونية: تسود مبادئ حكم القانون ويكون القانون هو السيد الأعلى ويطبق على الجميع بدون تمييز.

عناصرها:

تشريع إنساني.

حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

الديمقراطية وحكم القانون.

المساواة أمام القانون والفرص.

شروطها:

وجود دستور يكفل حقوق المواطنين ويضمن فصل السلطات.

احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

تعزيز الديمقراطية وتوفير مشاركة المواطنين في صنع القرار.

خصائصها:

الشمولية: تتعامل مع مواطنيها بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية.

الشفافية: تتميز بوضوح القوانين والإجراءات وعمل الحكومة.

العدالة الاجتماعية: تسعى لتوفير المساواة في الفرص والحقوق بين جميع المواطنين.

مميزاتها وإيجابياتها:

تعزيز الحريات الفردية وحقوق الإنسان.

توفير بيئة ديمقراطية تشجع على المشاركة السياسية.

تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الحد من التطرف والتعصب الديني والعرقي.

ثانياً: الطريق نحو المدنية

لتحقيق التحول نحو دولة مدنية ناجحة ومكتملة في العراق، فأن ذلك يتطلب اتباع خطوات متعددة ومتنوعة:

إصلاح النظام السياسي: العمل على تحسين النظام السياسي من خلال تعزيز الديمقراطية وتعزيز مبادئ حكم القانون، بما في ذلك تعزيز فصل السلطات وضمان شفافية ونزاهة العمل الحكومي.

تعزيز حقوق الإنسان: اتخاذ خطوات فعّالة لحماية حقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين جميع المواطنين، بغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنس أو أي عامل آخر.

إصلاح القضاء: يتطلب التحول نحو دولة مدنية ناجحة تحسين القطاع القضائي وتعزيز استقلاله ونزاهته، وضمان توفير العدالة لجميع المواطنين.

التعليم والتثقيف: الاستثمار في التعليم والتثقيف لتعزيز الوعي المدني والديمقراطي بين المواطنين، وتشجيعهم على المشاركة السياسية والمدنية.

مكافحة الفساد: اتخاذ إجراءات فعّالة لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في جميع مجالات الحياة العامة، وتعزيز مبدأ المساءلة والشفافية.

تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية: يتطلب التحول نحو دولة مدنية ناجحة تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين، وتوفير فرص العمل والخدمات الأساسية للجميع.

الحوار الوطني والمصالحة: تعزيز الحوار الوطني بين جميع الأطراف المعنية في العراق، وتعزيز عمليات المصالحة للتخلص من التوترات السياسية والطائفية والعرقية.

تعزيز الشراكات الدولية: العمل على بناء شراكات دولية قوية وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والمجتمع الدولي لدعم عملية التحول نحو دولة مدنية ناجحة.

وفيما يلي منهجيةبالخطوات الرئيسية والمبادئ التوجيهية لتحقيق ذلك:

تحليل الوضع الحالي: يجب على الحكومة والمؤسسات المعنية إجراء تحليل شامل للوضع الحالي في العراق، بما في ذلك التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجه التحول نحو الدولة المدنية.

وضع الأهداف والرؤية: يجب وضع أهداف واضحة ومحددة للتحول نحو الدولة المدنية، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية، ومكافحة الفساد، وتحسين الحكم الرشيد.

تطوير الخطط والسياسات: يجب تطوير خطط وسياسات متكاملة ومتناسقة لتحقيق الأهداف المحددة، وضمان تنفيذها بشكل فعّال ومنهجي.

تعزيز الشفافية والمساءلة: يجب تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في جميع جوانب الحكم، وتوفير آليات فعّالة لمحاسبة المسؤولين عن سوء الإدارة أو الفساد.

تعزيز المشاركة المدنية: يجب تعزيز دور المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية في عملية صنع القرار والمراقبة، وتشجيع المشاركة الواسعة للمواطنين في الحياة السياسية والمدنية.

توفير الدعم الدولي: يجب السعي إلى تعزيز التعاون والشراكات مع المنظمات الدولية والدول الصديقة لدعم عملية التحول نحو الدولة المدنية.

التقييم المستمر والتعديل: يجب إجراء تقييم دوري ومستمر لتنفيذ الخطط والسياسات وضمان تعديلها وتحسينها بناءً على النتائج والتجارب المكتسبة.

تعزيز الوعي والتثقيف: يجب تعزيز الوعي والتثقيف بين المواطنين حول مبادئ وقيم الدولة المدنية، وأهميتها لتعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة.

الاهداف والمؤشرات: يتم صياغة الاهداف الاستراتيجية والنوعية ومؤشرات الاداء وفق صيغة نموذجية، على سبيل المثال:

الهدف الرئيسي:تحقيق التحول نحو دولة مدنية ناجحة في العراق.

الأهداف الفرعية:

أ. **تعزيز فصل السلطات وتعزيز مبدأ حكم القانون.**

برامج ومبادرات:

تعزيز استقلالية السلطة القضائية وتطوير نظام القضاء.

تعزيز الشفافية في عملية صنع القرار وإدارة الحكومة.

مؤشرات الأداء:

مستوى رضا المواطنين عن النظام القضائي.

معدلات الالتزام بالقوانين واللوائح.

ب. **تعزيز حقوق الإنسان والمساواة.**

برامج ومبادرات:

تطوير التشريعات والسياسات لحماية حقوق الإنسان.

تعزيز التوعية حول قضايا حقوق الإنسان ومكافحة التمييز.

مؤشرات الأداء:

معدلات الانخراط في حقوق الإنسان والمنظمات المدنية.

تقارير المنظمات الدولية حول حقوق الإنسان في العراق.

ج. **مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.**

برامج ومبادرات:

- تعزيز الرقابة والمراقبة على القطاع العام والخاص.
- تعزيز الشفافية في عمليات الشراء الحكومية والمناقصات.

مؤشرات الأداء:

- معدلات الابلاغ عن حالات الفساد.
- تقييمات منظمات مكافحة الفساد للجهود المبذولة.

مؤشرات قياس الأداء:

نسبة تحقيق الأهداف الفرعية في الجدول الزمني المحدد.

تقييمات الخبراء والمنظمات الدولية لمدى التقدم في عملية التحول نحو الدولة المدنية.

تغييرات في معدلات الفساد ومعدلات حقوق الإنسان.

مستوى رضا المواطنين عن الحكومة والمؤسسات العامة.

نسبة المشاركة السياسية والمدنية للمواطنين.

ثالثاً: كوابح وعوائق

يتضمن تقييم العراق على صعيد التحول نحو الدولة المدنية مجموعة من التحديات والمشاكل التي تؤثر على مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية،اهمها:

أ. **الحوكمة والنظام السياسي:**

النظام السياسي الطائفي: يعتمد نظام الحكم على نظام المحاصصة لتقاسم السلطة بين الفئات المختلفة. هذا النظام، على الرغم من أنه يهدف إلى تحقيق التوازن بين المجموعات الإثنية والطائفية، إلا أنه أدى– في أغلب الاحيان – إلى حكومة غير فعالة وانتشار الفساد بشكل واسع، مما يعيق العمليات الديمقراطية وتقديم الخدمات العامة بكفاءة.

ب. **حقوق الإنسان والحريات:**

حرية التعبير:عدم وجود تنظيم قانوني واضح لممارسة حرية التعبير، مما يولّد إجتهادات كثيرة وبعضها حقيقي وموضوعي ضد الاجهزة الامنية.

حقوق المرأة: النساء في العراق يواجهن تحديات كبيرة بسبب القوانين الأبوية التي تسمح بالإفلات من العقاب للرجال الذين يرتكبون العنف ضد النساء.

ج. **التوثيق المدني والخدمات العامة:**

التوثيق المدني: هناك نقص في توفير الوثائق المدنية الأساسية لمئات الآلاف من العراقيين الذين شُردوا بسبب الحروب والصراعات.

د. **البيئة وتغير المناخ/ التحديات البيئية:** العراق يواجه تحديات بيئية كبيرة نتيجة تغير المناخ وسوء إدارة الموارد المائية. البلاد تعاني من تزايد درجات الحرارة والجفاف والتصحر، مما يؤثر على الزراعة ويزيد من الضغوط على البنية التحتية والخدمات العامة في المدن.

هـ. **الأقليات والحريات الدينية/ حقوق الأقليات**:عانت الأقليات الدينية والعرقية مثل الإيزيديين من انتهاكات جسيمة لحقوقهم بما في ذلك العنف الجنسي والزواج القسري الذي ارتكبته داعش. رغم الجهود المبذولة، فإن عملية إعادة توطين وإعادة تأهيل هؤلاء الضحايا تسير ببطء شديد.

و. **الفساد والمساءلة/ مكافحة الفساد**:تواضع اجراءات المكافحة والوقاية، مع ضعف واضح للمساءلة، القوانين والتشريعات والسياقات المتعلقة بمكافحة الفساد ماتزال غير حازمة ولا صارمة، مما يساهم في إضعاف ثقة المواطنين وزيادة الشعور بالإحباط والإحباط العام.

المؤشرات الدولية/مؤشرات الحكم وحقوق الإنسان: تصنيف العراق ضمن الدول التي تواجه صعوبات في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

تظهر التقييمات الدولية أن العراق لا يزال يواجه تحديات كبيرة في تحقيق التحول نحو الدولة المدنية. تتطلب هذه العملية جهودًا مكثفة لإصلاح النظام السياسي، تعزيز حقوق الإنسان، مكافحة الفساد، وتحسين الخدمات العامة، بالإضافة إلى معالجة التحديات البيئية والاجتماعية.

رابعاً: الميثاق الوطني للمدنية

ينبغي على جميع المهتمين والفاعلين السعي إلى صياغة ميثاق وطني عراقي يوفر إطاراً ومضامين – نظرية وعملية – لضمان تحوّل آمن وفعّال نحو الدولة المدنية في العراق، وفيما يأتي نموذج مفترض لهذا الميثاق:

المقدمة

باسم الشعب العراقي، واستجابةً لتطلعاته في بناء دولة مدنية تحترم حقوق الإنسان وتحقق العدالة والمساواة وتؤمن بالديمقراطية كمنهج للحكم، نعلن هذا الميثاق الوطني كإطار مرجعي لتحقيق التحول نحو الدولة المدنية.

الأسس والمبادئ العامة:

1. **سيادة القانون:** التأكيد على أن القانون هو السيد الأعلى ويجب أن يُطبَّق على الجميع بدون استثناء.
2. **الديمقراطية التشاركية:** تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي وضمان حرية التعبير والتجمع السلمي.
3. **فصل السلطات:** تأكيد استقلالية السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وتوازنها وتكاملها.
4. **حقوق الإنسان:** الالتزام بحماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع المواطنين دون تمييز.

الأهداف الاستراتيجية:

1. **تحقيق العدالة والمساواة:** ضمان حقوق جميع المواطنين في الحصول على العدالة والمساواة أمام القانون.
2. **تعزيز الحكم الرشيد:** تطوير نظام حكم فعّال وشفاف يتسم بالمساءلة والنزاهة.
3. **تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة:** تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي تضمن الرفاهية للجميع.
4. **التعليم والتثقيف:** توفير نظام تعليمي متطور يعزز من الوعي المدني والديمقراطي.

الأهداف الفرعية:

1. **إصلاح النظام القضائي:** تطوير النظام القضائي وضمان استقلاليته ونزاهته.
2. **مكافحة الفساد:** تعزيز آليات مكافحة الفساد وزيادة الشفافية في كافة مؤسسات الدولة.
3. **حماية حقوق المرأة:** تعزيز حقوق المرأة ومكافحة كافة أشكال العنف والتمييز ضدها.

4. **حقوق الأقليات:** حماية حقوق الأقليات الدينية والعرقية وضمان تمثيلها العادل في كافة مؤسسات الدولة.

5. **التنمية البيئية:** مواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة التي تحافظ على الموارد الطبيعية.

البرامج والمبادرات المطلوبة:

1. **برنامج الإصلاح القضائي:**

تدريب القضاة وتعزيز قدراتهم.

تطوير البنية التحتية للمحاكم.

ضمان الوصول إلى العدالة لجميع المواطنين.

2. **برنامج مكافحة الفساد:**

دعم الهيئات المستقلة لمكافحة الفساد.

تعزيز آليات الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين.

تحسين الشفافية في عمليات الشراء والتعاقد الحكومي.

3. **برنامج تمكين المرأة:**

تنفيذ سياسات لحماية النساء من العنف.

دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية.

توفير فرص تعليمية متساوية للنساء.

4. **برنامج حقوق الأقليات:**

ضمان تمثيل الأقليات في البرلمان والمؤسسات الحكومية.

تعزيز الحوار بين الثقافات المختلفة.

توفير الحماية القانونية للأقليات.

5. **برنامج التنمية البيئية:**

تطوير استراتيجيات وطنية لمكافحة تغير المناخ.

تحسين إدارة الموارد المائية.

تشجيع استخدام الطاقة المتجددة.

مؤشرات قياس الأداء:

1. نسبة القضايا المحسومة في النظام القضائي.
2. معدلات الإبلاغ عن الفساد وعدد القضايا المعالجة.

3. نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة والحياة السياسية.

4. نسبة تمثيل الأقليات في المؤسسات الحكومية.

5. مستويات التلوث واستخدام الموارد الطبيعية المتجددة.

يمثل هذا الميثاق الوطني خطوة هامة نحو تحقيق التحول إلى دولة مدنية تحترم حقوق الإنسان وتضمن العدالة والمساواة للجميع. إن التزام جميع الأطراف بهذا الميثاق والعمل الجاد على تحقيق أهدافه سيؤدي إلى بناء عراق جديد، يتمتع بالاستقرار والازدهار والحرية.

نحن نلتزم بهذا الميثاق ونعمل معًا لتحقيق هذه الأهداف النبيلة من أجل مستقبل أفضل لعراقنا الحبيب.

وبُغية ضمان الالتزام بتنفيذ الميثاق الوطني الشامل والمستدام لتحول العراق نحو الدولة المدنية، يجب توفير مجموعة من الضمانات، اهمها:

الضمانات المؤسسية:

1. **إنشاء لجنة مستقلة لمراقبة التنفيذ:**

تشكيل لجنة وطنية مستقلة تتكون من خبراء في القانون وحقوق الإنسان والسياسات العامة، تكون مهمتها متابعة تنفيذ الميثاق وتقييم الأداء.

هذه اللجنة تعمل بتعاون وثيق مع الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لضمان الشفافية والمساءلة.

2. **تقوية مؤسسات الدولة:**

تعزيز استقلالية القضاء وتطوير الكوادر القضائية لضمان تطبيق القوانين بفعالية ونزاهة.

دعم المؤسسات الرقابية مثل ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة لضمان مراقبة دقيقة للعمليات الحكومية ومكافحة الفساد.

الضمانات القانونية:

أ. **تشريعات ملزمة:**

إصدار تشريعات وقوانين تضمن تنفيذ بنود الميثاق، مع وضع آليات قانونية لمحاسبة الجهات التي تخل بتنفيذ هذه التشريعات.

تضمين الميثاق في الدستور أو كقانون أساسي لتكون له قوة قانونية ملزمة لجميع الأطراف.

ب. **آليات إنفاذ قوية:**

توفير آليات قانونية لإنفاذ التشريعات المتعلقة بالميثاق، بما في ذلك تشكيل محاكم خاصة أو وحدات قضائية متخصصة لمتابعة تنفيذ هذه التشريعات.

ضمان أن يكون للقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة وتكافؤ الفرص صفة الإلزام والتطبيق الفعّال.

الضمانات الاجتماعية:

1. **التوعية والتثقيف:**

إطلاق حملات توعية واسعة النطاق لتعريف المواطنين بأهداف الميثاق وحقوقهم وواجباتهم، وتعزيز الوعي المدني والديمقراطي.

دمج مواد عن الدولة المدنية وحقوق الإنسان والديمقراطية في المناهج التعليمية على جميع المستويات.

2. **دعم المجتمع المدني:**

تمكين منظمات المجتمع المدني من لعب دور فعّال في مراقبة تنفيذ الميثاق، وتقديم التقارير الدورية حول التقدم المحرز والتحديات التي تواجه التنفيذ.

تشجيع مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار وتوفير منصات للحوار بين الحكومة والمجتمع المدني.

الضمانات السياسية:

أ. **إرادة سياسية قوية:**

التزام الحكومة والقيادة السياسية بتنفيذ الميثاق كأولوية وطنية، وضمان دعم جميع الأحزاب السياسية الرئيسية لهذه الجهود.

تشكيل تحالفات سياسية تدعم المبادئ والأهداف المنصوص عليها في الميثاق، وتعزيز التعاون بين القوى السياسية لتحقيق الاستقرار والتنمية.

ب. **الشفافية والمساءلة:**

تعزيز الشفافية في جميع العمليات الحكومية، بما في ذلك نشر تقارير دورية عن التقدم المحرز في تنفيذ الميثاق.

وضع آليات مساءلة فعالة تتيح للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني تقديم شكاوى ضد أي تهاون أو قصور في تنفيذ الميثاق.

الضمانات الاقتصادية:

أ. **تمويل مستدام:**

تخصيص ميزانية وطنية مستقلة لتنفيذ الميثاق وضمان استدامة التمويل اللازم لمبادرات وبرامج التحول نحو الدولة المدنية.

تشجيع الشراكات مع المنظمات الدولية والدول المانحة للحصول على الدعم المالي والتقني.

ب. **تنمية اقتصادية شاملة:**

تنفيذ سياسات اقتصادية تعزز من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وتقلل من الفقر والبطالة.

تعزيز الاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة لتحسين جودة الحياة للمواطنين وتوفير بيئة ملائمة لتحقيق أهداف الميثاق.

مصادر مهمة

الكتب العربية:

برهان غليون، "نقد السياسة: الدولة والدين" 1990، دار الفكر، بيروت، لبنان.

محمد عابد الجابري، "الدين والدولة وتطبيق الشريعة"، 1996، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

عزمي بشارة، "الدين والعلمانية في سياق تاريخي"، 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

علي الوردي، "دراسة في طبيعة المجتمع العراقي"، 1965، دار الوراق، بغداد، العراق.

فالح عبد الجبار، "العمامة والأفندي: سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني"، 2009، دار الجمل، بغداد، العراق.

كاظم حبيب، "الدولة المدنية والمجتمع المدني في العراق"، 2014، دار المدى، بغداد، العراق.

حميد الكفائي، "العراق والدولة المدنية: تحديات وآفاق"، 2017، دار الحكمة، لندن، المملكة المتحدة.

فاضل الربيعي، "العراق: المستقبل المدني"، 2010، دار النهار، بيروت، لبنان.

حسن العلوي، "العراق: بين الدين والدولة المدنية"، 2015، دار الرافدين، بيروت، لبنان.

الكتب الأجنبية:

1. Francis Fukuyama, "The Origins of Political Order: From Prehuman Times to the French Revolution", 2011, Farrar, Straus and Giroux, USA.
2. Samuel P. Huntington, "Political Order in Changing Societies", 1968, Yale University Press, USA.
3. Larry Diamond, "Developing Democracy: Toward Consolidation", 1999, Johns Hopkins University Press, USA.
4. Fareed Zakaria, "The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad, 2003, W. W. Norton & Company, USA.

المستقبليات..
ضمانة البقاء

المحاضرة الخامسة عشر

المستقبليات.. ضمانة البقاء

"من وعى الماضي تَعلَّم، ومن ضَمِنَ المستقبل أَمِن"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: المفهوم

علم المستقبليات (Futurology) هو مجال دراسة يهتم بتحليل الاتجاهات والتوقعات المستقبلية بناءً على البيانات والمعلومات المتاحة في الوقت الحالي. يستخدم علم المستقبليات مجموعة متنوعة من الأدوات والمنهجيات لفهم كيفية تطور الأحداث والظواهر على المدى الطويل، وتقدير النتائج المحتملة لتلك التغيرات.

تتضمن مفاهيم علم المستقبليات:

تحليل الاتجاهات التاريخية: دراسة التاريخ والتحليلات السابقة للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية.

التنبؤ بالتطورات التكنولوجية: استخدام البحوث والابتكارات الحالية لتوقع كيفية تطور التكنولوجيا وتأثيرها على مختلف القطاعات.

تحليل الديمغرافيا والسكان: دراسة تغيرات التركيبة السكانية وتأثيرها على الاقتصاد والمجتمع.

تقدير المخاطر والفرص: تحليل العوامل الخارجية والداخلية التي قد تؤثر إيجابًا أو سلبًا على مستقبل مجتمع معين.

النمذجة الاحتمالية: استخدام النماذج الرياضية والإحصائيات لتحليل السيناريوهات المختلفة وتقدير احتمالات حدوثها.

تحليل الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية: دراسة التغيرات في الاقتصاد والمجتمع وتوقع تأثيرها على المستقبل.

علم المستقبليات لا يهدف إلى التنبؤ بشكل دقيق بالمستقبل، ولكنه يسعى إلى فهم الاتجاهات والتحليلات الأساسية التي قد تؤثر على التطورات المستقبلية، ويعتبر أداة هامة لصنع القرارات وتطوير الاستراتيجيات في مختلف المجالات.

ينبغي التحلي بالصبر والاستعداد للبحث والتعلم المستمرلفهم العراق وصيرورته وتعقيداته بشمولية وتفصيل، ويمكن البدء بدراسة تاريخ العراق منذ العصور القديمة حتى الوقت الحاضر، بما في ذلك العصور الإسلامية والعثمانية والاستعمار والعصر الحديث، كما أنه يجب النظر في الحضارات العراقية القديمة مثل السومريين والبابليين والآشوريين وتأثيرها على التطورات الثقافية والسياسية في المنطقة.

من ثم، يمكن الانتقال إلى دراسة الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعراق في القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، بما في ذلك التحديات التي واجهت العراق مثل الحروب والصراعات الداخلية والتغيرات السياسية.

ثانياً: العراق.. سيناريوهات المستقبل

يتطلب تحديد السيناريوهات المستشرفة لمستقبل العراق النظر إلى عدة عوامل متنوعة مثل السياسة والاقتصاد والثقافة والبنية التحتية والديمغرافيا، وعلى أساس ذلك يتم إدراج مجموعة السيناريوهات المحتملة، ومنها:

الاستقرار والتطور الاقتصادي: يشمل هذا السيناريو تحسن الأمن والاستقرار السياسي في العراق، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية. قد يتم تحقيق ذلك من خلال تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.

الصراع والانقسام: يتضمن هذا السيناريو استمرار الصراعات الداخلية والانقسامات السياسية والطائفية، مما يؤدي إلى تدهور الوضع الأمني وتعثر التنمية الاقتصادية وتعزيز التوترات المجتمعية.

التغيير السياسي الكبير: قد يشهد العراق تحولات سياسية كبيرة تؤدي إلى نظام جديد أو نهج سياسي جديد، سواء كان ذلك من خلال انتخابات ديموقراطية أو غير ذلك.

التأثيرات الإقليمية: قد يتأثر مستقبل العراق بشكل كبير بالأحداث الإقليمية مثل التطورات في سوريا وإيران وتركيا، مما قد يؤدي إما إلى تحسين العلاقات أو زيادة التوترات والصراعات.

التطور التكنولوجي والابتكار: قد يسهم التطور التكنولوجي في تحسين البنية التحتية وتعزيز الابتكار وتحفيز النمو الاقتصادي في العراق، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وتحقيق التنمية المستدامة.

التدخل العسكري الأجنبي: يمكن أن يكون له تأثير كبير على مستقبل العراق، وقد يتضمن ذلك التدخل العسكري للتدخل في شؤونه الداخلية، سواء كان ذلك بشكل غير مباشر من خلال

دعم أطراف محلية أو مباشرة من خلال إرسال القوات. يمكن أن يؤدي التدخل العسكري الأجنبي إلى زيادة الصراعات والتوترات الداخلية، وتعقيد الوضع السياسي والأمني في العراق.

من الجوانب الأخرى، قد يتمثل التدخل العسكري الأجنبي في دعم العراق في مواجهة تهديدات أمنية جسيمة مثل الإرهاب أو التهديدات الخارجية، وفي هذه الحالة قد يسهم في استعادة الاستقرار وتعزيز الأمن. يعتمد، تأثير التدخل العسكري الأجنبي بشكل كبير على طبيعة التدخل وأهدافه والدعم المحلي والدولي لهذا التدخل، ويجب مراقبة التطورات بعناية لفهم الآثار المحتملة على مستقبل العراق وشعبه.

سيناريو تقسيم العراق: هو واحد من السيناريوهات المحتملة التي قد تؤثر على مستقبل البلاد، ويمكن أن يكون له تأثيرات كبيرة على الوضع السياسي والأمني والاقتصادي في المنطقة. يمكن أن يحدث تقسيم العراق نتيجة لعدة عوامل، بما في ذلك التوترات الطائفية والعرقية، والصراعات الداخلية، وتدخلات خارجية.

في هذا السيناريو، قد ينقسم العراق إلى مناطق ذات حكم ذاتي أو دول مستقلة تعتمد على الانتماء الطائفي أو العرقي. يمكن أن يكون هناك منطقة كردية مستقلة في الشمال، ومناطق شيعية وسنية مستقلة في الوسط والجنوب، على سبيل المثال، أو غير ذلك من الأشكال.

تقسيم العراق قد يؤدي إلى زيادة التوترات والصراعات بين الأطراف المعنية، وقد يكون له تأثير سلبي على الاستقرار الإقليمي، ويزيد من تحديات مكافحة الإرهاب وتدابير الأمن. كما قد يؤثر تقسيم العراق على الديمغرافيا والاقتصاد والبنية التحتية، ويخلق تحديات جديدة للتعايش والتعاون في المنطقة.

مع ذلك، يجب أخذ بعين الاعتبار أن تقسيم العراق ليس بالضرورة السيناريو الوحيد المحتمل، وأن هناك عوامل عديدة قد تؤثر على مستقبل البلاد، ويجب مراقبة التطورات بعناية والبحث عن حلول شاملة ومستدامة لتحقيق الاستقرار والتنمية في العراق.

وفيما يلي جوانب محتملة حول سيناريوهات كل وضع على حدة:

الوضع السياسي:

استقرار سياسي: تشكل حكومة مستقرة وقادرة على إدارة الشؤون الداخلية بفعالية وتحقيق التوافق بين الأطراف السياسية المختلفة.

صراعات داخلية: زيادة التوترات السياسية والصراعات بين الأطراف المختلفة مما يؤثر سلبا على استقرار البلاد.

الوضع الاقتصادي:

نمو اقتصادي: تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنويع المجالات الاقتصادية للتخلص من الاعتماد الكبير على النفط.

تدهور اقتصادي: انخفاض مستوى النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتدهور الأوضاع المالية.

الوضع الاجتماعي:

تعايش وتنمية: تعزيز التعايش الاجتماعي بين مختلف الطوائف والعرقيات وتحقيق التنمية الاجتماعية.

انقسامات اجتماعية: زيادة الانقسامات الاجتماعية والفجوات بين الطبقات الاجتماعية.

الوضع التنموي:

تحسين البنية التحتية: تطوير البنية التحتية في مختلف القطاعات مثل الصحة والتعليم والنقل.

تأخر التنمية: تأثر التنمية بالتوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما يعيق عمليات التطوير والتحسين.

الوضع التقني والرقمي:

التقدم التقني: تحسين البنية التحتية التكنولوجية وزيادة التبني للتكنولوجيا الحديثة.

التخلف التقني: تأثر التقدم التقني بالتوترات والصراعات ونقص الاستثمار في الابتكار والتطوير التقني.

وهكذا، يمكن تحليل الوضع في كل جانب على حدة وفقًا للسيناريوهات المختلفة والعوامل المؤثرة.

ثالثاً: علم المستقبليات الوطني

بُغية تطوير القدرات الوطنية في علم المستقبليات، يمكن اتباع الخطوات التالية:

تعزيز البحث العلمي: تعزيز الاستثمار في البحث العلمي وتطوير القدرات البحثية في العراق، من خلال توفير الموارد والدعم للجامعات والمراكز البحثية.

تطوير البنى التحتية التقنية: استثمار في تطوير البنى التحتية التقنية مثل الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات، وتوفير الوصول الشامل للمعلومات والبيانات اللازمة لتحليل الاتجاهات المستقبلية.

تدريب وتأهيل الكوادر البشرية: تطوير برامج تدريب وتأهيل للكوادر البشرية في مجال علم المستقبليات، بما في ذلك تحليل البيانات وتقنيات التنبؤ والتوقعات.

تبادل المعرفة والتعاون الدولي: يمكن الاستفادة من التبادل الدولي للمعرفة والخبرات في مجال علم المستقبليات، من خلال التعاون مع المنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية الأخرى.

استخدام التكنولوجيا الحديثة: استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لتحسين قدرات التنبؤ والتحليل في مجال علم المستقبليات.

تشجيع الابتكار وريادة الأعمال: تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، ودعم الشركات الناشئة التي تعمل في مجال علم المستقبليات وتطبيقاته.

تطوير السياسات العامة: تطوير السياسات العامة التي تدعم تطبيقات علم المستقبليات في مختلف القطاعات مثل الصحة والتعليم والاقتصاد والبيئة.

رابعاً: سيناريوهات تنبؤية

السيناريوهات المحلية:

1. **السياسية:**

أ. **سيناريو الاستقرار السياسي:**

التطورات: تزايد التوافق الوطني، تعزيز الديمقراطية، تحسين العلاقات الإقليمية والدولية.

الاحتمالات: 30-40% احتمال نجاح جهود الاستقرار السياسي خلال العقد القادم.

الإحصاءات:

نسبة المشاركة في الانتخابات قد تصل إلى 60-70% في الانتخابات المستقبلية.

تحسين مؤشر الشفافية الدولية بمقدار 10 نقاط خلال السنوات العشر القادمة.

ب. **سيناريو عدم الاستقرار السياسي:**

التطورات: استمرار الصراعات الداخلية، التدخلات الخارجية، ضعف الحكومة المركزية.

الاحتمالات: 60-70% احتمال بقاء الوضع على ما هو عليه أو تدهوره.

الإحصاءات:

احتمال زيادة نسبة الفقر من 24% حاليًا إلى 30% بحلول عام 2030.

تراجع النمو الاقتصادي إلى 1-2% سنويًا بسبب الاضطرابات.

2. **الاقتصادية:**

أ. **سيناريو التنويع الاقتصادي:**

التطورات: استثمارات في القطاعات غير النفطية، تحسين البنية التحتية، تعزيز بيئة الأعمال.

الاحتمالات: 40-50% احتمال نجاح سياسات التنويع الاقتصادي.

الإحصاءات:

زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من 10% حاليًا إلى 30% بحلول عام 2040.

معدل نمو اقتصادي سنوي 5-7% في حال نجاح التنويع.

ب. **سيناريو الركود الاقتصادي:**

التطورات: استمرار الاعتماد على النفط، عدم كفاءة الإصلاحات، تحديات الفساد والبيروقراطية.

الاحتمالات: 50-60% احتمال بقاء الاقتصاد العراقي معتمدًا بشكل كبير على النفط.

الإحصاءات:

قد ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3-4% سنويًا في حال انخفاض أسعار النفط بشكل كبير.

تزايد نسبة البطالة إلى 20% بحلول عام 2030.

3. **الاجتماعية:**

أ. **سيناريو النمو السكاني المستدام:**

التطورات: تحسين خدمات التعليم والصحة، تعزيز التخطيط العائلي، توفير فرص عمل للشباب.

الاحتمالات: 50% احتمال تحقيق تحسينات في هذه المجالات.

الإحصاءات:

انخفاض معدل نمو السكان من 2.5% سنويًا إلى 1.8% بحلول عام 2040.

زيادة نسبة التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية من 85% إلى 95%.

ب. **سيناريو الضغوط السكانية:**

التطورات: استمرار النمو السكاني السريع، نقص في الخدمات الأساسية، زيادة معدلات البطالة والفقر.

الاحتمالات: 50% احتمال استمرار هذه التحديات.

الإحصاءات:

ارتفاع عدد السكان من 40 مليون حاليًا إلى 60 مليون بحلول عام 2040.

زيادة نسبة البطالة بين الشباب إلى 25%.

4. **الأمنية:**

أ.**سيناريو الاستقرار الأمني:**

التطورات: تحسين قدرات القوات الأمنية، تقليل التوترات الطائفية، تعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة الإرهاب.

الاحتمالات: 40-50% احتمال تحقيق استقرار أمني.

الإحصاءات:

انخفاض عدد الهجمات الإرهابية بنسبة 70% خلال السنوات العشر القادمة.

زيادة الميزانية الدفاعية بنسبة 10% سنويًا لتعزيز القدرات الأمنية.

ب. **سيناريو التوترات الأمنية:**

التطورات: استمرار التهديدات الإرهابية، التوترات الطائفية، ضعف البنية الأمنية.

الاحتمالات: 50-60% احتمال استمرار الوضع الأمني المتوتر.

الإحصاءات:

زيادة الهجمات الإرهابية بنسبة 30% خلال العقد القادم.

نزوح داخلي يصل إلى 5 ملايين شخص بسبب الصراعات.

5. **البيئية:**

أ. **سيناريو الإدارة المستدامة للموارد المائية:**

التطورات: تنفيذ مشاريع إدارة المياه، تعزيز التعاون الإقليمي، تطوير تقنيات الزراعة الموفرة للمياه.

الاحتمالات: 40% احتمال تحقيق إدارة مستدامة للموارد المائية.

الإحصاءات:

زيادة كفاءة استخدام المياه في الزراعة بنسبة 30% بحلول عام 2040.

تحسين جودة المياه بنسبة 50%.

ب. **سيناريو نقص الموارد المائية:**

التطورات: التغير المناخي، النزاعات على المياه مع الدول المجاورة، التلوث.

الاحتمالات: 60% احتمال استمرار نقص الموارد المائية.

الإحصاءات:

انخفاض توفر المياه بنسبة 50% بحلول عام 2040.

تراجع إنتاجية الزراعة بنسبة 40%.

6. **التكنولوجيا والابتكار:**

أ. **سيناريو التحول الرقمي الناجح:**

التطورات: استثمارات في التكنولوجيا الرقمية، تطوير البنية التحتية الرقمية، تعزيز التعليم التكنولوجي.

الاحتمالات: 40% احتمال نجاح التحول الرقمي.

الإحصاءات:

زيادة نسبة مستخدمي الإنترنت إلى 80% من السكان بحلول عام 2040.

نمو قطاع التكنولوجيا بنسبة 10% سنويًا.

ب. **سيناريو البطء في التحول الرقمي:**

التطورات: ضعف الاستثمارات، نقص الكفاءات، مشاكل البنية التحتية.

الاحتمالات: 60% احتمال استمرار البطء في التحول الرقمي.

الإحصاءات:

بقاء نسبة مستخدمي الإنترنت عند 50%.

نمو بطيء لقطاع التكنولوجيا بنسبة 2-3% سنويًا.

7. **الثقافية والاجتماعية:**

أ. **سيناريو تعزيز التنوع الثقافي:**

التطورات: ترويج الثقافة والتراث، تعزيز الهوية الوطنية، دعم الفنون.

الاحتمالات: 50% احتمال نجاح جهود تعزيز التنوع الثقافي.

الإحصاءات:

زيادة عدد المهرجانات الثقافية بنسبة 30% بحلول عام 2040.

تحسين مؤشر التنمية البشرية بمقدار 0.1 نقطة سنويًا.

ب. **سيناريو التوترات الثقافية:**

التطورات: استمرار التوترات الطائفية والإثنية، ضعف الدعم الحكومي للثقافة.

الاحتمالات: 50% احتمال استمرار التوترات الثقافية.

الإحصاءات:

تراجع في مؤشر التسامح الثقافي بنسبة 20% بحلول عام 2040.

تراجع نسبة المشاركة في الفعاليات الثقافية بنسبة 15%.

8. **السيناريوهات الجغرافية والديموغرافية:**

أ. **سيناريو الهجرة الحضرية المتزايدة:**

التطورات: زيادة التحضر، انتقال السكان من المناطق الريفية إلى المدن بحثًا عن فرص العمل والتعليم.

الاحتمالات: 50% احتمال استمرار الهجرة الحضرية.

الإحصاءات:

ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون في المدن من 70% إلى 85% بحلول عام 2040.

زيادة الضغط على الخدمات الحضرية بنسبة 50%.

ب. **سيناريو تعزيز التنمية الريفية:**

التطورات: تنفيذ مشاريع تنموية في المناطق الريفية، تحسين البنية التحتية، تقديم الحوافز للبقاء في الريف.

الاحتمالات: 40% احتمال نجاح التنمية الريفية.

الإحصاءات:

تحسين مستوى المعيشة في الريف بنسبة 20% بحلول عام 2040.

انخفاض نسبة الهجرة من الريف إلى المدن بنسبة 25%.

9. **السيناريوهات الاجتماعية والصحية:**

أ. **سيناريو تحسين النظام الصحي:**

التطورات: استثمارات في البنية التحتية الصحية، تحسين تدريب الكوادر الطبية، توسيع نطاق التأمين الصحي.

الاحتمالات: 50% احتمال تحسين النظام الصحي.

الإحصاءات:

زيادة متوسط العمر المتوقع من 70 عامًا إلى 75 عامًا بحلول عام 2040.

تقليل معدل وفيات الأطفال بنسبة 50%.

ب. **سيناريو استمرار التحديات الصحية:**

التطورات: نقص الاستثمارات، تفشي الأمراض، ضعف البنية التحتية الصحية.

الاحتمالات: 50% احتمال استمرار التحديات الصحية.

الإحصاءات:

بقاء متوسط العمر المتوقع عند 70 عامًا.

ارتفاع معدل الإصابة بالأمراض المزمنة بنسبة 30%.

10. **السيناريوهات التعليمية:**

أ. **سيناريو تحسين النظام التعليمي:**

التطورات: إصلاح المناهج الدراسية، تحسين تدريب المعلمين، زيادة التمويل للتعليم.

الاحتمالات: 50% احتمال تحسين النظام التعليمي.

الإحصاءات:

زيادة نسبة التحاق الأطفال بالتعليم الثانوي من 60% إلى 85% بحلول عام 2040.

تحسين جودة التعليم ورفع ترتيب العراق في المؤشرات العالمية للتعليم بنسبة 20%.

ب. **سيناريو التحديات التعليمية:**

التطورات: نقص التمويل، البنية التحتية الضعيفة، التحديات الأمنية.

الاحتمالات: 50% احتمال استمرار التحديات التعليمية.

الإحصاءات:

بقاء نسبة التحاق الأطفال بالتعليم الثانوي عند 60%.

تراجع جودة التعليم وترتيب العراق في المؤشرات العالمية بنسبة 10%.

11. **سيناريوهات الطاقة:**

أ. **سيناريو تعزيز الطاقة المتجددة:**

التطورات: استثمارات في الطاقة الشمسية والرياح، تشجيع الابتكار في تكنولوجيا الطاقة.

الاحتمالات: 40% احتمال نجاح برامج الطاقة المتجددة.

الإحصاءات:

زيادة نسبة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة إلى 20% بحلول عام 2040.

تقليل الاعتماد على النفط بنسبة 30%.

ب. **سيناريو استمرار الاعتماد على النفط:**

التطورات: نقص الاستثمارات في الطاقة المتجددة، اعتماد الحكومة على إيرادات النفط.

الاحتمالات: 60% احتمال استمرار الاعتماد على النفط.

الإحصاءات:

بقاء نسبة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة عند 5%.

استمرار الاعتماد على النفط بنسبة 80% من الإيرادات الحكومية.

12. **سيناريوهات التعاون الدولي:**

أ. **سيناريو التعاون الإقليمي الفعال:**

التطورات: تعزيز التعاون مع الدول المجاورة، الانضمام إلى مشاريع إقليمية، تحسين العلاقات التجارية.

الاحتمالات: 40% احتمال نجاح التعاون الإقليمي.

الإحصاءات:

زيادة حجم التجارة الإقليمية بنسبة 50% بحلول عام 2040.

تعزيز التعاون الأمني والمائي بنسبة 30%.

ب. **سيناريو العزلة الدولية:**

التطورات: توترات سياسية، ضعف العلاقات التجارية، قلة التعاون الإقليمي.

الاحتمالات: 60% احتمال استمرار العزلة الدولية.

الإحصاءات:

تراجع حجم التجارة الإقليمية بنسبة 20%.

ضعف التعاون الأمني والمائي بنسبة 10%.

بالمحصلة، فأن مستقبل العراق يعتمد خلال العقود القادمة على مجموعة من العوامل المعقدة والمتشابكة. السيناريوهات المتوقعة تتراوح بين تحسينات ملموسة في مختلف المجالات في حالة تنفيذ الإصلاحات الناجحة، وبين استمرار التحديات إذا ما استمرت المشكلات الحالية بدون حلول فعالة. تحقيق التنمية المستدامة والشاملة يتطلب تضافر الجهود على المستوى الحكومي والمجتمعي والدولي، مع التركيز على الإصلاحات الهيكلية والتعاون الإقليمي والدولي.

السيناريوهات الإقليمية:

1. **سيناريو التعاون الإقليمي الفعال:**

أ. **التطورات:**

تعزيز التعاون مع الدول المجاورة مثل إيران، تركيا، وسوريا.

الانضمام إلى مشاريع إقليمية في مجالات الطاقة، المياه، والتجارة.

تحسين العلاقات التجارية والاستثمارية مع دول الخليج العربي.

ب. **الإحصاءات:**

التجارة الإقليمية: زيادة حجم التجارة الإقليمية بنسبة 50% بحلول عام 2040.

مشاريع الطاقة: المشاركة في مشاريع الطاقة الإقليمية يمكن أن تساهم في تحقيق زيادة بنسبة 20% في إنتاج الطاقة.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI): زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 30%.

ج. **الاحتمالات:** 40% احتمال نجاح هذا السيناريو.

د. **التفاصيل:**

العلاقات التجارية: تحسين البنية التحتية للنقل والتجارة مع الدول المجاورة يمكن أن يساهم في زيادة الصادرات والواردات.

مشاريع المياه: التعاون مع تركيا وإيران في إدارة موارد المياه يمكن أن يساهم في تحسين الأمن المائي.

الأمن الإقليمي: التعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة يمكن أن يساهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

2. **سيناريو التوترات الإقليمية:**

أ. **التطورات:**

زيادة التوترات مع الدول المجاورة بسبب النزاعات على الموارد مثل المياه والنفط.

تدخلات إقليمية متزايدة في الشؤون الداخلية للعراق.

تصاعد النزاعات الطائفية والإثنية بالتزامن مع التوترات الإقليمية.

ب. الإحصاءات:

النزاعات المائية: انخفاض توفر المياه بنسبة 30% بسبب التوترات مع تركيا وإيران.

النزاعات النفطية: تراجع إنتاج النفط بنسبة 10% بسبب النزاعات الحدودية.

الأمن الإقليمي: زيادة عدد الحوادث الإرهابية بنسبة 40%.

ج. **الاحتمالات**: 60% احتمال حدوث هذا السيناريو.

د. **التفاصيل:**

الموارد المائية: النزاعات المستمرة مع تركيا وإيران حول حصص المياه يمكن أن تؤدي إلى نقص حاد في المياه.

النفط: التوترات الإقليمية قد تؤدي إلى تعطيل إنتاج وتصدير النفط، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد.

– **الأمن**: زيادة التوترات يمكن أن تساهم في تصاعد العنف والنزاعات الداخلية، مما يؤثر على الأمن والاستقرار.

السيناريوهات الدولية:

1. **سيناريو التعاون الدولي الفعال:**

أ. **التطورات:**

تعزيز العلاقات مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، روسيا، والصين.

الانضمام إلى اتفاقيات دولية تعزز من الاستثمارات والتجارة.

تعزيز الدعم الدولي في مجالات التنمية والإصلاحات الاقتصادية.

ب. **الإحصاءات:**

الاستثمارات الأجنبية: زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 40% بحلول عام 2040.

التجارة الدولية: زيادة حجم التجارة الدولية بنسبة 30%.

المساعدات الدولية: الحصول على مساعدات تنموية بقيمة 5 مليارات دولار سنوياً.

ج. **الاحتمالات:** 50% احتمال نجاح هذا السيناريو.

د. **التفاصيل:**

العلاقات مع الولايات المتحدة: استمرار الدعم العسكري والاقتصادي يمكن أن يساهم في تعزيز الأمن والاستقرار.

العلاقات مع الصين: الاستفادة من مبادرة الحزام والطريق لتعزيز البنية التحتية والتجارة.

التعاون مع الاتحاد الأوروبي: الحصول على دعم في مجالات التعليم والصحة والطاقة المتجددة.

2. **سيناريو العزلة الدولية:**

أ. **التطورات:**

تدهور العلاقات مع القوى الكبرى بسبب السياسات الداخلية أو التوترات الإقليمية.

فرض عقوبات دولية تؤدي إلى تراجع الاقتصاد.

تقليل المساعدات والدعم الدولي بسبب الفساد وعدم الاستقرار.

ب. **الإحصاءات:**

الاستثمارات الأجنبية: انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 20%.

التجارة الدولية: تراجع حجم التجارة الدولية بنسبة 25%.

المساعدات الدولية: انخفاض المساعدات التنموية إلى 1 مليار دولار سنوياً.

ج. **الاحتمالات:** 50% احتمال حدوث هذا السيناريو.

د. **التفاصيل:**

العقوبات: فرض عقوبات اقتصادية يمكن أن يؤدي إلى تراجع كبير في الاقتصاد وارتفاع نسبة البطالة.

العلاقات الدولية: تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا يمكن أن يؤثر سلباً على الدعم الدولي والإقليمي.

الفساد: استمرار الفساد وضعف الشفافية يمكن أن يقلل من الثقة الدولية ويؤدي إلى تقليل الاستثمارات والمساعدات.

يعتمد مستقبل العراق على الصعيدين الإقليمي والدولي بشكل كبير على السياسات الحكومية ومدى قدرتها على تعزيز التعاون وتحقيق الاستقرار. السيناريوهات المحتملة تظهر أن هناك فرصًا للتقدم والتنمية إذا ما تم تعزيز التعاون الدولي والإقليمي، ولكن التحديات تبقى كبيرة في حال استمرار التوترات والنزاعات. لتحقيق

التنمية المستدامة، يجب على العراق التركيز على الإصلاحات الداخلية وتعزيز العلاقات الخارجية مع مختلف الشركاء الدوليين والإقليميين.

تقييم سيناريو تقسيم العراق

يتطلب النظر في عدة جوانب سياسية، اجتماعية، اقتصادية، وأمنية، هنا تحليل مفصل لكل جانب:

1. **الجوانب السياسية:** تقسيم العراق من المحتمل أن يؤدي إلى إنشاء ثلاث كيانات رئيسية: كردية في الشمال، شيعية في الجنوب، وسنية في الوسط. هذا السيناريو قد:

يزيد من التوترات الإقليمية: يمكن أن تتصاعد التوترات بين الكيانات الجديدة وبين الدول المجاورة التي لها مصالح في المنطقة (مثل إيران وتركيا).

يضعف الحكومة المركزية: العراق كدولة موحدة سيكون له تأثير أقل على الساحة الدولية.

يعقد العلاقات الدولية: سيتطلب إعادة التفاوض على الاتفاقيات الدولية والترتيبات الدبلوماسية.

2. **الجوانب الاجتماعية:**

النزوح السكاني: قد يؤدي التقسيم إلى نزوح كبير للسكان الذين قد لا يشعرون بالأمان في الكيان الجديد الذي يعيشون فيه.

التوترات الطائفية: يمكن أن تتصاعد التوترات الطائفية إذا شعر أي طرف بأنه مظلوم أو مهدد.

الثقافة والتراث: قد يؤدي التقسيم إلى فقدان التراث الثقافي المشترك وتجزئة الهوية الوطنية.

3. **الجوانب الاقتصادية:**

توزيع الموارد: العراق يعتمد بشكل كبير على النفط، وتقسيم البلاد قد يؤدي إلى نزاعات حول توزيع العائدات النفطية.

البنية التحتية: قد تتضرر البنية التحتية نتيجة النزاعات المسلحة أو التوترات الداخلية.

التنمية الاقتصادية: تقسيم البلاد قد يؤدي إلى تراجع في التنمية الاقتصادية بسبب قلة الاستثمارات الأجنبية وزيادة عدم الاستقرار.

4. **الجوانب الأمنية:**

الإرهاب والعنف: يمكن أن يؤدي التقسيم إلى زيادة نشاط الجماعات الإرهابية التي قد تستغل الفراغ الأمني.

الميليشيات: قد تزيد قوة ونفوذ الميليشيات المحلية التي تسعى للسيطرة على المناطق الجديدة.

التدخل الأجنبي: من المحتمل أن تتدخل دول خارجية لدعم طرف معين أو لحماية مصالحها في المنطقة.

التقييم العام

ان تقسيم العراق ليس حلاً سهلاً أو مستدامًا للمشاكل التي تواجه البلاد. على الرغم من أن البعض قد يرى في التقسيم حلاً للمشاكل الطائفية والعرقية، إلا أن العواقب المحتملة قد تكون كارثية على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني. تحقيق الاستقرار في العراق يتطلب حلولًا شاملة تشمل الإصلاحات السياسية، التنمية الاقتصادية، والمصالحة الوطنية.

خامساً: التوقعات والتنبؤات لمستقبل العالم والنظام الدولي خلال العقود القادمة

النظام السياسي العالمي:

سيناريو التعددية القطبية:

أ. **التطورات:**

استمرار تراجع الهيمنة الأمريكية لصالح صعود قوى جديدة مثل الصين والهند.

ظهور نظام دولي أكثر تعددية مع تزايد تأثير الاتحاد الأوروبي وروسيا.

ب. **الإحصاءات:**

الناتج المحلي الإجمالي: نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 4-5% سنويًا، ليصل إلى 30% من الناتج العالمي بحلول 2040.

النفقات العسكرية: زيادة نفقات الدفاع للدول الناشئة مثل الهند والصين بنسبة 50%.

ج. **الاحتمالات:** 60% احتمال تحقق هذا السيناريو.

التفاصيل:

التنافس الجيوسياسي: تزايد التنافس بين القوى الكبرى على النفوذ في مناطق مثل آسيا وإفريقيا.

التكتلات الإقليمية: تعزيز التكتلات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي وآسيان لمواجهة التحديات المشتركة.

سيناريو الهيمنة الأحادية:

أ. **التطورات:**

استعادة الولايات المتحدة لجزء من نفوذها السابق عبر تحالفات قوية وسياسات اقتصادية فعالة.

تقليل النفوذ الصيني والروسي بسبب الأزمات الداخلية أو السياسات الدولية الضاغطة.

ب. **الإحصاءات:**

الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي: نمو بنسبة 2-3% سنويًا مع استعادة حصة أكبر من الاقتصاد العالمي.

التحالفات الدولية: توسيع التحالفات الأمريكية بنسبة 20% من الدول المنضمة.

ج. **الاحتمالات:** 30% احتمال تحقق هذا السيناريو.

التفاصيل:

التجارة الدولية: تعزيز الاتفاقيات التجارية الحرة وزيادة التجارة عبر المحيط الهادئ والأطلسي.

الأمن الدولي: تقوية التحالفات العسكرية مثل الناتو وتعزيز الأمن في المناطق المضطربة.

الاقتصاد العالمي:

1. **سيناريو النمو المستدام:**

أ. **التطورات:**

التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتقنيات الطاقة المتجددة.

زيادة التعاون الدولي في مواجهة التغير المناخي وتحقيق التنمية المستدامة.

ب. **الإحصاءات:**

الطاقة المتجددة: زيادة نسبة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي إلى 50% بحلول 2040.

الناتج المحلي الإجمالي العالمي: نمو بنسبة 3-4% سنويًا مع توزيع أكثر توازنًا للنمو بين الدول النامية والمتقدمة.

ج. **الاحتمالات:** 50% احتمال تحقق هذا السيناريو.

د. **التفاصيل:**

الاستثمارات الخضراء: تضاعف الاستثمارات في التكنولوجيا النظيفة والبنية التحتية المستدامة.

التنمية البشرية: تحسين مؤشرات التنمية البشرية مثل التعليم والصحة في الدول النامية.

2. **سيناريو الأزمات الاقتصادية:**

أ. **التطورات:**

تفاقم الأزمات الاقتصادية بسبب التضخم المرتفع والديون المتزايدة.

تزايد عدم المساواة الاقتصادية بين الدول وداخلها.

ب. **الإحصاءات:**

التضخم العالمي: ارتفاع معدلات التضخم العالمية إلى 5-7% سنويًا.

الناتج المحلي الإجمالي العالمي: تباطؤ النمو إلى 1-2% سنويًا مع تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

ج. **الاحتمالات:** 40% احتمال تحقق هذا السيناريو.

د. **التفاصيل:**

الأزمات المالية: تكرار الأزمات المالية في مناطق مختلفة مما يؤثر سلبًا على الاقتصاد العالمي.

البطالة: زيادة معدلات البطالة بنسبة 30% في الدول الأكثر تضررًا.

التكنولوجيا والابتكار:

سيناريو الثورة التكنولوجية:

أ. **التطورات:**

تقدم سريع في مجالات الذكاء الاصطناعي، الروبوتات، وتقنيات النانو.

تحولات كبيرة في سوق العمل بسبب الأتمتة والتكنولوجيا الجديدة.

ب. **الإحصاءات:**

الذكاء الاصطناعي: زيادة اعتماد الشركات على تقنيات الذكاء الاصطناعي بنسبة 70%.

الأتمتة: إحلال الأتمتة بنسبة 30% من الوظائف التقليدية بحلول 2040.

ج. **الاحتمالات:** 70% احتمال تحقق هذا السيناريو.

د. **التفاصيل:**

سوق العمل: تحول كبير في هيكل سوق العمل مع ظهور وظائف جديدة واختفاء أخرى.

الابتكار: زيادة الإنفاق على البحث والتطوير بنسبة 50%.

2. **سيناريو الركود التكنولوجي:**

أ. **التطورات:**

تباطؤ الابتكار بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسات الحمائية.

مواجهة صعوبات في تبني التكنولوجيا الجديدة بسبب التحديات الاجتماعية والسياسية.

ب. **الإحصاءات:**

الابتكار: تباطؤ النمو في الإنفاق على البحث والتطوير إلى 1-2% سنويًا.

سوق العمل: بطء في التكيف مع التغيرات التكنولوجية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

ج. **الاحتمالات:** 30% احتمال تحقق هذا السيناريو.

د. **التفاصيل:**

البنية التحتية: تأخر في تحديث البنية التحتية التكنولوجية، مما يؤثر على الإنتاجية والنمو.

التعليم: عدم مواكبة نظم التعليم للتغيرات التكنولوجية، مما يخلق فجوة في المهارات.

البيئة والتغير المناخي:

1. **سيناريو التكيف الفعال:**

أ. **التطورات:**

زيادة الجهود الدولية للتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها.

تنفيذ سياسات بيئية صارمة لتحقيق أهداف اتفاقية باريس.

ب. **الإحصاءات:**

الانبعاثات الكربونية: انخفاض الانبعاثات بنسبة 40% بحلول 2040.

الطاقة المتجددة: زيادة نسبة استخدام الطاقة المتجددة إلى 50%.

ج. **الاحتمالات:** 50% احتمال تحقق هذا السيناريو.

د. **التفاصيل:**

السياسات البيئية: تبني سياسات ضريبية وتشريعية تدعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

البحث والتطوير: زيادة الاستثمارات في تكنولوجيا التخفيف والتكيف مع التغير المناخي.

2. **سيناريو التدهور البيئي:**

أ. **التطورات:**

فشل الجهود الدولية في تحقيق أهداف التغير المناخي.

تفاقم الكوارث الطبيعية وتأثيراتها على الاقتصاد والمجتمعات.

ب. **الإحصاءات:**

الانبعاثات الكربونية: استمرار ارتفاع الانبعاثات بنسبة 10% سنويًا.

الكوارث الطبيعية: زيادة عدد الكوارث الطبيعية الكبرى بنسبة 50%.

ج. **الاحتمالات:** 50% احتمال تحقق هذا السيناريو.

د. **التفاصيل:**

الزراعة: تراجع إنتاجية الزراعة بنسبة 30% بسبب التغير المناخي.

النزوح البيئي: نزوح ملايين الأشخاص بسبب الكوارث البيئية وتدهور الموارد الطبيعية.

الاجتماعية والديموغرافية:

سيناريو النمو السكاني المستدام:

أ. **التطورات:**

تباطؤ النمو السكاني في العديد من الدول بفضل سياسات التخطيط الأسري وتحسين الخدمات الصحية.

زيادة نسبة الشيخوخة في الدول المتقدمة، وتباطؤ النمو السكاني في الدول النامية.

ب. **الإحصاءات:**

النمو السكاني: تباطؤ النمو السكاني العالمي إلى 1% سنويًا.

الشيخوخة: ارتفاع نسبة السكان فوق 65 عامًا إلى 20% من إجمالي السكان في الدول المتقدمة.

ج. **الاحتمالات:** 50% احتمال تحقق هذا السيناريو.

د. **التفاصيل:**

الخدمات الصحية: تحسين جودة الخدمات الصحية وزيادة متوسط العمر المتوقع.

التخطيط الأسري: تنفيذ برامج فعالة للتخطيط الأسري والحد من النمو السكاني غير المستدام.

2. **سيناريو الانفجار السكاني:**

أ. **التطورات:**

استمرار النمو السكاني السريع في الدول النامية، مما يضع ضغطًا على الموارد والخدمات.

تفاوت كبير بين معدلات النمو السكاني في الدول المتقدمة والنامية.

ب. **الإحصاءات:**

النمو السكاني: زيادة عدد سكان العالم إلى 9 مليارات بحلول 2040.

النزوح السكاني: زيادة نسبة النزوح والهجرة الداخلية والخارجية بنسبة 40%.

ج. **الاحتمالات:** 50% احتمال تحقق هذا السيناريو.

د. **التفاصيل:**

البطالة: ارتفاع معدلات البطالة بنسبة 20% بسبب الضغط على سوق العمل.

الفقر: زيادة نسبة الفقر في الدول النامية بنسبة 30%.

سيعتمد مستقبل العالم والنظام الدولي خلال العقود القادمة بشكل كبير على كيفية مواجهة التحديات الحالية والاستفادة من الفرص المتاحة. التعاون الدولي الفعال، التقدم التكنولوجي، السياسات الاقتصادية المستدامة، والإصلاحات الاجتماعية ستكون العوامل الحاسمة في تحديد مسار المستقبل. التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، والاستقرار السياسي، سيكون المفتاح لتحقيق مستقبل مزدهر ومستدام.

وصفة ومعادلة لنجاح الدول

1. **القيادة الحكيمة:**

رؤية واضحة: وجود رؤية استراتيجية طويلة الأمد تُحدد الأهداف والسبل لتحقيقها.

الحوكمة الرشيدة: تطبيق مبادئ الحكم الجيد مثل الشفافية والمساءلة والمشاركة.

2. **التنمية الاقتصادية:**

تنويع الاقتصاد: تقليل الاعتماد على قطاع واحد، مثل النفط، وتطوير قطاعات أخرى مثل الصناعة والسياحة والتكنولوجيا.

الاستثمار في البنية التحتية: تطوير البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والموانئ والاتصالات.

3. **التعليم والبحث العلمي:**

تحسين نظام التعليم: ضمان جودة التعليم وتوفيره لجميع المواطنين.

تشجيع البحث العلمي: دعم مراكز الأبحاث وتشجيع الابتكار والتطوير.

4. **الاستقرار السياسي والاجتماعي:**

الاستقرار السياسي: وجود نظام سياسي مستقر يضمن العدالة والمساواة.

التماسك الاجتماعي: تعزيز الوحدة الوطنية والتسامح بين مختلف الفئات.

5. **الحماية والعدالة:**

النظام القضائي الفعال: وجود قضاء مستقل وعادل.

الأمن والحماية: توفير الأمن الداخلي والخارجي وحماية حقوق المواطنين.

6. **العلاقات الخارجية المتوازنة:**

الدبلوماسية الفعالة: بناء علاقات دولية متوازنة تعزز التعاون والشراكات الاقتصادية والسياسية.

وصفة ومعادلة لفشل الدول:

1. **القيادة الضعيفة:**

انعدام الرؤية: غياب رؤية واضحة واستراتيجية للأهداف الوطنية.

الفساد: انتشار الفساد والمحسوبية في الأجهزة الحكومية.

2. **الضعف الاقتصادي:**

الاعتماد على مصدر واحد: اعتماد الدولة على مصدر دخل واحد، مما يجعلها عرضة للأزمات الاقتصادية.

سوء إدارة الموارد: إهدار الموارد الطبيعية والمالية.

3. **تدهور التعليم:**

نقص الاستثمار في التعليم: تدني جودة التعليم وعدم الاهتمام بتطوير المناهج والكوادر التعليمية.

ضعف البحث العلمي: عدم دعم الأبحاث والابتكارات مما يؤدي إلى تأخر الدولة تقنيًا وعلميًا.

4. **عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي:**

الاضطرابات السياسية: وجود نزاعات داخلية وتغييرات مستمرة في الحكومة.

التفكك الاجتماعي: انتشار التفرقة والتعصب بين الفئات المختلفة من المجتمع.

5. **النظام القضائي الفاسد:**

انعدام العدالة: غياب القضاء العادل والمستقل وانتشار الظلم.

انعدام الأمان: تفشي الجريمة وعدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها.

6. **العزلة الدولية:**

سوء العلاقات الخارجية: تدهور العلاقات مع الدول الأخرى وعدم القدرة على بناء شراكات دولية مفيدة.

العقوبات الاقتصادية: فرض عقوبات دولية تؤدي إلى تدهور الاقتصاد وانعزاله.

وصفة ومعادلة لفشل الدول (تابع)

7. **ضعف البنية التحتية:**

تدهور البنية التحتية: عدم الاهتمام بتطوير البنية التحتية مثل الطرق، الموانئ، وشبكات الاتصالات، مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي.

سوء إدارة المشاريع: تنفيذ مشاريع بنية تحتية بتكلفة عالية وبجودة منخفضة بسبب الفساد وسوء الإدارة.

8. **تدهور البيئة:**

إهمال الاستدامة البيئية: عدم اتباع سياسات بيئية مستدامة مما يؤدي إلى تدهور الموارد الطبيعية وتلوث البيئة.

غياب التشريعات البيئية: عدم وجود قوانين وتشريعات تحمي البيئة من التلوث والاستخدام الجائر للموارد.

9. **ضعف الخدمات الصحية:**

نقص الخدمات الصحية: عدم توفير خدمات صحية كافية للمواطنين مما يؤدي إلى تدهور الصحة العامة وانتشار الأمراض.

قلة الاستثمار في الصحة: ضعف الاستثمار في البنية التحتية الصحية والتكنولوجيا الطبية.

10. **انعدام الأمن الغذائي:**

عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي: اعتماد الدولة على الاستيراد لتلبية احتياجاتها الغذائية مما يعرضها للأزمات الغذائية.

سوء إدارة الموارد الزراعية: عدم استغلال الموارد الزراعية بشكل فعّال مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية.

11. **ضعف الابتكار والتكنولوجيا:**

قلة الابتكار: عدم تشجيع الابتكار والتطوير التكنولوجي مما يؤدي إلى تأخر الدولة في مجالات التكنولوجيا والصناعة.

نقص الاستثمار في البحث والتطوير: ضعف الاستثمار في البحث والتطوير يؤثر على قدرة الدولة على المنافسة العالمية.

12. **انتشار الفقر والبطالة:**

ارتفاع معدلات البطالة: عدم توفير فرص عمل كافية مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر.

عدم المساواة الاقتصادية: انتشار الفجوة الاقتصادية بين الفئات المختلفة مما يؤدي إلى تزايد الفقر والتهميش.

في الختام، تعتمد معادلة نجاح الدول على مجموعة من العوامل المتكاملة تشمل القيادة الحكيمة، التنمية الاقتصادية، التعليم والبحث العلمي، الاستقرار السياسي والاجتماعي، العدالة، العلاقات الخارجية المتوازنة، والبنية التحتية القوية. في المقابل، تساهم القيادة الضعيفة، الاقتصاد المتعثر، تدهور التعليم، عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، الفساد، العزلة الدولية، وتدهور البنية التحتية والبيئة في فشل الدول. الحفاظ على التوازن بين هذه العوامل يضمن مسارًا مستدامًا للنجاح والتقدم.

مصادر مهمة

علي الوزني، "العراق ومستقبل الديمقراطية في الشرق الأوسط"، الطبعة الأولى، دار الهدى للنشر والتوزيع، بغداد، العراق.

محمد السماك، "العراق ورحلة بناء المستقبل"، الطبعة الثانية، دار الفارابي، بيروت، لبنان.

علي الوزني، "تحديات المستقبل السياسي في العراق"، الطبعة الأولى، دار الهدى للنشر والتوزيع، بغداد، العراق.

فراس البسطامي، "علم المستقبليات وتطبيقاته في العراق"، الطبعة الأولى، دار المستقبل، بغداد، العراق.

نحو إستراتيجية مرنة للأمن الوطني العراقي

المحاضرة السادسة عشر

نحو إستراتيجية مرنة للأمن الوطني العراقي

"بِلا أمنٍ؛ السلامُ طريدٌ والحياةُ توحُّشٌ والسَكينُة شَبَحٌ والدولةُ خُرافةٌ"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: بين مصطلح الإستراتيجية والتوجّه الإستراتيجي

الفرق بين الاستراتيجية والتوجّه الاستراتيجي يكمن في الطبيعة والمدى الزمني لكل منهما، بالإضافة إلى الأسلوب الذي يتبع في تطبيقهما، فالاستراتيجية تمثل المجموعة المنهجية للخطط والأهداف التي تضعها المنظمة لتحقيق رؤيتها وأهدافها على المدى الطويل، تتضمن الاستراتيجية تحليلًا شاملاً للبيئة الداخلية والخارجية للمنظمة، وتحديد الأهداف الرئيسية، ووضع الخطط الفعّالة لتحقيق هذه الأهداف.يتم تطبيق الاستراتيجية على المدى الطويل، وتتطلب تقييماً دورياً للتأكد من فاعليتها وتعديلها حسب التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية، بينما يمثل التوجّه الاستراتيجي الاتجاه العام الذي تتجه إليه المنظمة في تحقيق أهدافها، دون تحديد خطط محددة لتحقيق ذلك، يمكن اعتبار التوجّه الاستراتيجي كنوع من الرؤية الاستراتيجية، حيث يحدد الاتجاه العام الذي تسعى المنظمة للوصول إليه، التوجّه الاستراتيجي قد يكون أكثر عمومية وعامة من الاستراتيجية، وغالبًا ما يكون متعلقًا بقيم المنظمة ومبادئها التوجيهية وبوصلة رؤيتها العامة.

باختصار، الاستراتيجية تمثل الخطة المحددة والمنهجية لتحقيق أهداف المنظمة على المدى الطويل، بينما التوجّه الاستراتيجي يمثل الاتجاه العام الذي تسعى المنظمة للوصول إليه دون تحديد الخطط المحددة.

بالنظر إلى التحديات المحلية والإقليمية والدولية الكثيرة والمتسارعة والمعقدة التي تؤثر على الأمن الوطني القومي، فالأفضل هو القيام بصياغة توجّه استراتيجي بدلاً من استراتيجية، هذا يعود إلى طبيعة التوجّه الاستراتيجي الذي يمثل اتجاهاً عاماً وشاملاً دون تحديد خطط تفصيلية محددة، من خلال تحديد توجّه

استراتيجي، يمكن للدولة تحديد الأولويات الرئيسية والقيم الأساسية والأهداف العامة التي تسعى لتحقيقها في مجال الأمن الوطني.

وبالتالي، يمكن للدولة التكيف بشكل أفضل مع التغيرات السريعة في البيئة الأمنية والتحديات المتزايدة.على سبيل المثال، يمكن أن يكون توجّه استراتيجي للأمن الوطني يتمحور حول: (الحفاظ على السيادة الوطنية، وتعزيز الاستقرار الداخلي، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة التهديدات الأمنية المشتركة)، دون تحديد الخطط التفصيلية لتحقيق ذلك.مع ذلك، يجب أن يتم إعداد توجّه استراتيجي بشكل دقيق وشامل بمشاركة جميع الجهات المعنية والمختصة في الدولة، ويجب أن يتم تقييمه وتحديثه بانتظام لتأمين تكييفه مع المتغيرات الجديدة والتحديات الناشئة.

الفارق بين توجّه استراتيجي واستراتيجية يمكن أن يكون أكثر تبسيطًا في بعض الأحيان وقد لا يكون هناك فارق فعلي. في الواقع، يمكن استخدام الكلمتين بشكل متبادل في العديد من السياقات. ومع ذلك، يمكن أن يكون هناك بعض الاختلافات النظرية والتطبيقية فيما يتعلق بالتفاصيل والأسلوب.

بعض الدول قد تفضل استخدام مصطلح "توجه استراتيجي" بدلاً من "استراتيجية" لأسباب متعددة منها:

- **طبيعة العمليات الأمنية**: في بعض الحالات، قد تكون الأوضاع الأمنية متغيرة بشكل سريع ومتواصل، وقد تتطلب استجابات سريعة ومرنة. في هذه الحالات، يمكن أن يكون "توجه استراتيجي" أكثر مرونة من "استراتيجية"، مما يتيح للدولة إجراء التغييرات اللازمة بسرعة دون الحاجة إلى إعادة صياغة استراتيجية كاملة.
- **التركيز على الأهداف العامة**: قد تركز بعض الدول على تحديد التوجهات والمبادئ العامة التي يجب أن تستند إليها جميع الجهود الأمنية، دون الدخول في تفاصيل كثيرة حول الإجراءات المحددة. في هذه الحالات، يمكن استخدام مصطلح "توجه استراتيجي" للإشارة إلى هذه التوجهات العامة.
- **التواصل مع الجمهور**: قد يكون استخدام مصطلح "توجه استراتيجي" أكثر فهمًا وقابلية للتواصل مع الجمهور من "استراتيجية"، حيث يمكن أن يوحي بفكرة توجه شامل يتضمن العديد من الجوانب المختلفة للأمن والسياسة الوطنية.
- **تجنب الارتباط الرسمي**: قد يتجنب بعض الدول استخدام مصطلح "استراتيجية" في هذا السياق لتجنب الارتباط الرسمي بمصطلحات عسكرية أو استراتيجيات عسكرية، خاصة في الديمقراطيات حيث يكون التشاور العام واسعًا بشأن السياسات الأمنية.

ثانياً: التفريق بين التهديدات والمخاطر والتحدّيات

أ. التفريق المفهومي العام:

المخاطر: هي الأحداث أو الظروف التي قد تحدث وتؤثر سلبًا على أهداف المشروع أو المنظمة سواء أكانت قطاع عام أو خاص.يمكن تصنيف المخاطر إلى مخاطر مالية، تقنية، بيئية، أو غيرها بناءً على طبيعتها، الهدف من إدارة المخاطر هو تحديد هذه المخاطر، وتقييمها، وتخفيف تأثيرها بقدر الإمكان.

التهديدات: هي نوع محدد من المخاطر تنبع من عوامل خارجية للمنظمة أو المشروع.تشمل التهديدات الأحداث الخارجية مثل الهجمات الإلكترونية، التغيرات السياسية، الكوارث الطبيعية، وغيرها، يهدف التركيز على التهديدات إلى فهم كيف يمكن للمنظمة تقليل التأثير السلبي لهذه العوامل الخارجية.

التحديات: تمثل الصعوبات الداخلية أو الخارجية التي يواجهها المشروع أو المنظمة أثناء تحقيق أهدافها.يمكن أن تكون التحديات نتيجة لنقص الموارد، التغييرات في السياسات أو التشريعات، التحولات التكنولوجية، أو غيرها.الهدف من التعامل مع التحديات هو تطوير استراتيجيات للتغلب على هذه الصعوبات وضمان استمرارية العمل.

وبالمحصلّة، تتعلق المخاطر بكل الأحداث المحتملة التي يمكن أن تؤثر على الأهداف، التهديدات هي أنواع محددة من المخاطر تنبع من خارج المنظمة، بينما التحديات هي الصعوبات الداخلية أو الخارجية التي يجب التغلب عليها لتحقيق الأهداف.

ب.المنظور على مستوى الدولة فيمكن عرضه وفق الآتي:

المخاطر على مستوى الدولة: تشمل المخاطر التي تواجه الدولة عوامل مثل التقلبات الاقتصادية، التهديدات الأمنية، الكوارث الطبيعية، والتحديات البيئية، **مثال**: المخاطر الاقتصادية مثل الركود الاقتصادي العالمي يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي للدولة وتزيد من البطالة.

التهديدات على مستوى الدولة: يمكن أن تأتي التهديدات من عوامل خارجية مثل الصراعات الدولية، الإرهاب، الهجمات السيبرانية، والتغيرات الجيوسياسية، **مثال**: التهديدات الأمنية مثل التوترات الحدودية بين الدول يمكن أن تؤدي إلى اندلا ع نزاعات مسلحة وتهديد أمن الدولة.

التحديات على مستوى الدولة: تشمل التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الدولة مثل توزيع الثروات، الفساد، التحولات التكنولوجية، والهجرة، **مثال**: التحديات البيئية مثل التغيرات المناخية يمكن أن تؤدي إلى زيادة التهجير ونقص الموارد الطبيعية مما يعرض استقرار الدولة للخطر.

ج. **بالامكان عرض تدرّج عام بتسلسل يبدأ بالمخاطر الأكثر خطورة إلى الأقل خطورة على مستوى الدولة:**

التهديدات على مستوى الدولة: تعتبر التهديدات الأمنية والجيوسياسية الأكثر خطورة على مستوى الدولة.تشمل التهديدات الصراعات الدولية، الإرهاب، الهجمات السيبرانية، والتدخلات الخارجية، **مثال**: التوترات الحدودية بين الدول قد تؤدي إلى نشوب نزاعات مسلحة تهدد أمن الدولة واستقرارها.

المخاطر على مستوى الدولة: تأتي المخاطر بعد التهديدات في مستوى الخطورة، وتشمل التأثيرات السلبية المحتملة على الاقتصاد والمجتمع والبيئة.تشمل المخاطر الاقتصادية مثل الركود الاقتصادي والأزمات المالية، والمخاطر البيئية مثل الكوارث الطبيعية وتدهور البيئة، **مثال**: تقلبات الأسواق المالية يمكن أن تؤثر على استقرار الاقتصاد الوطني والحياة الاقتصادية للمواطنين.

التحديات على مستوى الدولة: تأتي التحديات في المرتبة الأقل خطورة، وتمثل الصعوبات التي تواجهها القيادة الحكومية في تحقيق أهدافها وتلبية احتياجات المواطنين.تشمل التحديات البيروقراطية، الفساد، نقص الموارد، والتحولات التكنولوجية، **مثال**: التحديات الاقتصادية مثل البطالة ونقص الموارد يمكن أن تعيق تحقيق التنمية الاقتصادية وتؤثر على مستوى المعيشة للمواطنين.

بهذا التسلسل، يتضح أن **التهديدات** هي الأكثر خطورة لأنها تمثل تهديدًا مباشرًا على أمن الدولة، تليها **المخاطر** التي تعبر عن التأثيرات المحتملة، ثم **التحديات** التي تمثل الصعوبات التي يجب التغلب عليها في سياق الإدارة والتحكم في الدولة.

د.وإذا ماتمّ عكس المذكور آنفاً على العراق، فبالإمكان تأشير مصاديق وأمثلة عامة وكالاتي:

التهديدات على مستوى العراق: يعاني العراق من تهديدات أمنية خطيرة تشمل الإرهاب والصراعات المسلحة، التهديدات الإرهابية من مجموعات مسلحة مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) تشكل تهديدًا جسيمًا للأمن القومي واستقرار العراق، الصراعات الداخلية والتوترات السياسية بين الفصائل والمجموعات السياسية قد تزيد من حدة التهديدات الأمنية.

المخاطر على مستوى العراق: تواجه العراق مخاطر اقتصادية واجتماعية وبيئية تؤثر على حياة المواطنين.المخاطر الاقتصادية تشمل تأثيرات تراجع أسعار النفط على موارد الدولة وارتفاع معدلات البطالة، المخاطر الاجتماعية تشمل التحديات في مجال التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية، المخاطر البيئية تتمثل في التلوث البيئي ونقص المياه وتدهور البيئة الطبيعية.

التحديات على مستوى العراق: يواجه العراق تحديات متعددة في مجالات الحكم والتنمية والإصلاح، التحديات السياسية: تتمثل في تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز الديمقراطية ومكافحة الفساد، التحديات الاقتصادية: تتضمن تحسين البنية التحتية وتعزيز الاستثمارات وتنويع الاقتصاد والموارد، التحديات الاجتماعية: تتمثل في تحسين الخدمات الاجتماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة، التحديات البيئية: تتطلب اتخاذ إجراءات لحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية بشكل فعال.

بهذا التطبيق، نرى أن العراق يواجه تهديدات أمنية حادة متمثلة في الإرهاب والصراعات المسلحة والجرائم المنظمة، يليها مخاطر اقتصادية واجتماعية وبيئية، وأخيرًا تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية يجب التصدي لها لتحقيق الاستقرار والتنمية في البلاد.

هـ.تأخذ التحديات والتهديدات التي يواجهها العراق أبعادًا متعددة على المستويات الوطنية، الإقليمية، والدولية، ومن أجل إلقاء نظرة أعمق على كل من هذه المستويات نُبيّن الآتي:

المستوى الوطني: يتضح أن العراق يعاني من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتأثر بالعديد من العوامل الداخلية، تشمل التحديات السياسية تحقيق الاستقرار السياسي والتوافق الوطني، ومحاربة الفساد وتعزيز مؤسسات الحكم الرشيد، في الجانب الاقتصادي، يتعين على العراق التعامل مع التحديات المتعلقة بتنويع الاقتصاد وتحسين بنية التحتية وتعزيز فرص الاستثمار، على الصعيد الاجتماعي، تشمل التحديات تحسين الخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة وتعزيز التماسك الاجتماعي وحقوق الإنسان.

المستوى الإقليمي: يتأثر العراق بالعديد من التحديات والتهديدات التي تنبع من الدول المجاورة والتوترات الإقليمية، تشمل: (التهديدات الإقليمية التي تواجه العراق التدخلات الخارجية، والصراعات الحدودية، وتنظيمات مسلحة تعمل عبر الحدود)، مما يتطلب التعامل مع هذه التحديات التعاون مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية وتعزيز العلاقات الدبلوماسية لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

المستوى الدولي: يعاني العراق من تحديات متعددة تتأثر بالتطورات العالمية والعلاقات الدولية، تشمل: (التغيرات الجيوسياسية العالمية، والتهديدات الإرهابية الدولية)، والتبادل التجاري والاقتصادي الدولي. من خلال العمل عبر الحدود والمشاركة في المنظمات الدولية، يمكن للعراق تعزيز أمنه واستقراره وتعزيز مكانته على الساحة الدولية.

و ولتحقيق الاستقرار والتنمية في العراق، يتعين على الحكومة والجهات المعنية تطوير استراتيجيات شاملة للتعامل مع التحديات والتهديدات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ضمن أهداف استراتيجية وعامة، تكون أبرز أمثلتها الآتي:

تحسين الأمن ومكافحة الإرهاب:

تعزيز الجهود الأمنية لتعزيز الأمن الوطني ومكافحة التهديدات الإرهابية.

تعزيز التعاون مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال مشاركة المعلومات وتبادل الخبرات الأمنية.

تعزيز الاستقرار السياسي:

تعزيز عمليات الحوار الوطني وتعزيز التوافق السياسي بين الفصائل والأطراف السياسية.

تعزيز مؤسسات الحكم الرشيد ومكافحة الفساد من خلال تعزيز الشفافية وتعزيز قدرات الرقابة.

تحقيق التنمية الاقتصادية:

تنويع الاقتصاد لتقليل اعتماد العراق على النفط وتعزيز القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة والخدمات.

تعزيز بنية التحتية الاقتصادية من خلال الاستثمار في البنية التحتية وتعزيز البيئة الاستثمارية.

تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية:

بناء علاقات دبلوماسية قوية مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية والدولية.

المشاركة الفعالة في المنتديات والمنظمات الدولية لتعزيز التعاون الدولي وتعزيز الدعم الدولي للعراق.

تعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية:

تحسين الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والإسكان لتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

تعزيز فرص التوظيف وتقديم الدعم للشباب والنساء والفئات الضعيفة في المجتمع، من خلال تنفيذ هذه الاستراتيجيات بشكل شامل ومتكامل، يمكن للعراق تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة على المدى الطويل، يتطلب ذلك التزاما قويًا من الحكومة وسلطات الدولة والمؤسسات والمجتمع المدني ودعمًا دوليًا مستمرًا.

ثالثاً: الاستناد المرجعي للتوجّه الاستراتيجي للامن الوطني العراقي

دستور العراق لعام 2005م، وبالاخص (م80) و(م110).

المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي.

الاستراتيجيات والتشريعات النافذة.

رابعاً: كيف يُصاغ التوجّه الإستراتيجي

عند صياغة توجّه استراتيجي لموضوع الأمن الوطني القومي، يجب أن يتم ذلك بعناية ودقة، مع مراعاة المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية الكثيرة والمتسارعة والمعقدة، وفقاً للمسار الآتي:

تحليل الوضع الراهن: القيام بتقييم الوضع الراهن للأمن الوطني على المستوى المحلي، الإقليمي، والدولي باستخدم مصادر متعددة مثل تقارير الاستخبارات، والدراسات الأكاديمية، وتقارير المنظمات الدولية المختصة بالأمن والسياسة الدولية.

تحديد التحديات والفرص: تحديد التهديدات والمخاطر والتحديات الأمنية الرئيسية التي تواجه الدولة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، بعدها يتم تحديد الفرص المتاحة التي يمكن استغلالها لتحقيق الأمن والاستقرار.

تحديد الأهداف والقيم: يتم تحديد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية التي يسعى التوجّه الاستراتيجي لتحقيقها، والقيم والمبادئ التي يستند إليها التوجّه الاستراتيجي.

تطوير التوجّه الاستراتيجي: وضع التوجّه الاستراتيجي العام الذي يعكس الأهداف والقيم المحددة، مع الاخذ في الاعتبار العوامل المحلية والإقليمية والدولية التي تؤثر على الأمن الوطني.

التشاور والمشاركة: يتم إشراك جميع الجهات المعنية والمختصة في عملية صياغة التوجّه الاستراتيجي، والاستفادة من آرائهم وخبراتهم في تحديد الأولويات ومسارات الخطط.

التقييم والمراقبة: يتم تحديد مؤشرات الأداء والمعايير لتقييم تنفيذ التوجّه الاستراتيجي، ومراقبة تقدم التنفيذ وتقييم فاعلية الإجراءات المتخذة.

خامساً: الرؤية والرسالة والقيم

الرؤية: أمن مستدامٌ في إطارِ سيادةٍ ناجزةٍ وتنميةٍ شاملةٍ لعراقٍ إتحاديٍ مُوحّدٍ مزدهِرٍ.

الرسالة: العراقُ بلدُ الحضاراتِ والمقدّسات والمميزات، يسعى إلى تحقيق إرتقاءٍ بجودةِ الحياة من خلال تعزيز الأمن الشامل عبر ترسيخ العدالة والتعايش والكرامة والتنمية المستدامة في جميع ربوع الوطن.

القيّم الجوهرية:

الوطنيّة الجامعة والمواطنة المتكاملة.

الأصالة الدافعة والسلام الشامل.

الشجاعة والاستبسال.

البذل الدائم والتضحيّة الواعية.

الإنضباط والولاء والإستقامة.

الإحتراف والتجدّد.

الإنسجام والتعاون.

سادساً: الحاجة إلى صياغة توجّه إستراتيجي للأمن الوطني في العراق؟

رغم وجود منهج وزاري وبرنامج حكومي واستراتيجية للتنمية الوطنية في العراق، إلا أن هناك دوماً داعٍ لصياغة توجه استراتيجي للأمن الوطني بشكل منفصل ومستقل، وذلك لعدة أسباب:

تحديات متنوعة: قد تواجه الدول تحديات أمنية متنوعة تتعدى نطاق التنمية الاقتصادية، مثل التهديدات الإرهابية، والتهريب، والتدخل الخارجي، وغيرها من التحديات الأمنية التي تتطلب استجابة فعّالة من الحكومة.

حماية المصالح الوطنية: لحماية المصالح الوطنية للدولة بشكل شامل، بما في ذلك الحفاظ على السيادة والتماسك الوطني والدفاع عن الحدود ومواجهة التهديدات الخارجية.

تنسيق الجهود الأمنية: لتنسيق جهود الأمن والدفاع والاستخبارات والقوات المسلحة والجهات الأمنية الأخرى، مما يعزز القدرة على التصدي للتهديدات بشكل متكامل وفعال.

تعزيز الاستقرار الوطني: لتعزيز الاستقرار الوطني وبناء الثقة بين المواطنين والحكومة، مما يعزز الوحدة الوطنية ويحد من الاضطرابات الداخلية.

تحديد الأولويات: لتحديد الأولويات وتخصيص الموارد بشكل فعال لمواجهة التحديات الأمنية الأكثر إلحاحاً وأهمية.

التكامل مع الاستراتيجيات والسياسات والخطط الوطنية العامة.

سابعاً: الاهداف الوظيفية للتوجه الاستراتيجي للامن الوطني

وهناك أمثلة لبعض الأهداف الوظيفية التشغيلية التي يمكن تحديدها لتنفيذ التوجّه الاستراتيجي في مجال الأمن القومي لدولة العراق

تعزيز قدرات القوات المسلحة: زيادة التدريب والتجهيزات للقوات المسلحة لتحسين قدرتها على التصدي للتهديدات الأمنية المحتملة، تحديث التكنولوجيا العسكرية وتطوير القوات الخاصة لزيادة فعالية الاستجابة للتحديات الأمنية.

تعزيز الأمن الحدودي: تطوير نظام مراقبة الحدود وتعزيز التعاون مع الدول الجارة لمنع التسلل والتهريب، توسيع المعابر الحدودية وتحسين الإجراءات الأمنية لتعزيز السيطرة على الحدود.

تطوير القوى الأمنية: تعزيز قدرات الشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، تحسين التدريب وتوفير المعدات اللازمة لتعزيز الاستجابة السريعة للتهديدات الأمنية.

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي: توسيع شبكة العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، تعزيز التعاون في مجالات تبادل المعلومات الاستخباراتية وتدريب القوات الأمنية.

تطوير البنى التحتية الأمنية: تعزيز البنية التحتية الأمنية بناءً على تحليل الأمن الوطني، مثل تطوير نظام الاتصالات وشبكات الإنترنت الآمنة، تحسين البنية التحتية الحيوية مثل الطرق والجسور والمطارات لتعزيز الاستجابة السريعة للأزمات الأمنية.

تعزيز الحكم الرشيد والشفافية: تطبيق إصلاحات في القطاع الأمني لتعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد، تعزيز المشاركة المدنية وتوفير الشفافية في عمليات صنع القرارات الأمنية.

تنمية القدرات البشرية: تطوير برامج تدريبية متخصصة للكوادر الأمنية لزيادة مهاراتهم وفعاليتهم في التعامل مع التحديات الأمنية، تعزيز القدرات القيادية والإدارية للكوادر الأمنية لتحسين إدارة الأزمات واتخاذ القرارات.

هذه الأهداف الوظيفية تمثل جزءًا من التوجّه الاستراتيجي لتحقيق الأمن الوطني لدولة العراق، ويمكن تنفيذها من خلال وضع خطط عمل محددة من قبل الجهات التنفيذية المختصة وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيقها بشكل فعّال.

ثامناً: مؤشرات قياس الاداء للأهداف

أ. بالإمكان صياغة مؤشرات قياس الأداء للأهداف الوظيفية المذكورة آنفاً وكالاتي:

تعزيز قدرات القوات المسلحة:

مؤشرات رئيسية: نسبة الزيادة في ميزانية الدفاع، نسبة تحسن في تقييم القدرات العسكرية والتكنولوجية.

مؤشرات فرعية: عدد البرامج التدريبية المنفذة للقوات المسلحة سنوياً، نسبة الزيادة في عدد الوحدات العسكرية المجهزة بالتكنولوجيا الحديثة، عدد العمليات الناجحة التي قامت بها القوات المسلحة في مواجهة التهديدات الأمنية.

تعزيز الأمن الحدودي:

مؤشرات رئيسية: نسبة زيادة في عدد حالات اكتشاف ومنع التسلل عبر الحدود، نسبة تحسن في مستوى الثقة في أمن الحدود.

مؤشرات فرعية: عدد النقاط الحدودية المزودة بتقنيات المراقبة الحديثة، نسبة زيادة في العمليات الناجحة لمنع التهريب عبر الحدود، متوسط زمن الاستجابة للتقارير عن أنشطة مشبوهة على الحدود.

تطوير القوى الأمنية:

مؤشرات رئيسية: نسبة زيادة في مستوى الثقة العامة في الشرطة والأجهزة الأمنية، نسبة تحسن في مستوى تقييم الأمن العام من قبل المواطنين.

مؤشرات فرعية: نسبة زيادة في عدد العمليات الناجحة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.نسبة الزيادة في عدد الاعتقالات والملاحقات للمشتبه بهم في الأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة.

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي:

مؤشرات رئيسية: زيادة في عدد الاتفاقيات الأمنية الموقعة مع الدول الجارة والمنظمات الإقليمية، تحسن في مستوى التعاون الأمني وتبادل المعلومات مع الشركاء الدوليين.

مؤشرات فرعية: عدد الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف المشاركة فيها لتعزيز التعاون الأمني، نسبة زيادة في استجابة الدول الجارة للمساعدات والطلبات الأمنية المشتركة.

تطوير البنية التحتية الأمنية:

مؤشرات رئيسية: نسبة زيادة في ميزانية البنية التحتية الأمنية، تحسن في مستوى تقييم البنى التحتية الأمنية من قبل الجهات المعنية.

مؤشرات فرعية: زيادة في عدد المشاريع التحتية الأمنية المكتملة سنوياً.تقليل في متوسط الوقت اللازم لإصلاح الأضرار في البنى التحتية الأمنية بعد الهجمات أو الكوارث، هذه الأمثلة للمؤشرات الوظيفية المفصّلة يمكن استخدامها لتقييم أداء تنفيذ التوجّه الاستراتيجي في مجال الأمن الوطني لدولة العراق، وتقديم تقارير دورية عن مدى تحقيق الأهداف المحددة ومدى فعالية الإجراءات والخطط المعتمدة في هذا السياق.

ب. ومن اجل لضمان استخدام هذه المؤشرات بشكل فعّال يتم مراعاة الاتي:

تحديد معايير القياس: يجب تحديد معايير ومقاييس واضحة ومحددة لكل مؤشر تحت كل هدف، مما يسهل عملية تقييم الأداء والتقارير.

جمع البيانات: يجب جمع البيانات المتعلقة بكل مؤشر بشكل منتظم ومستمر، سواء كانت من مصادر داخلية مثل التقارير الرسمية أو من مصادر خارجية مثل الدراسات والأبحاث.

تحليل البيانات: يتطلب تحليل البيانات فهمًا جيدًا للسياق والظروف المحلية والعالمية التي تؤثر على الأمن القومي، ويجب أن يتم تحليل البيانات بشكل دوري لاستخلاص الأفكار والتوصيات الفعّالة.

تقديم التقارير: يجب تقديم تقارير دورية ومنتظمة تعكس نتائج قياس الأداء وتحليل البيانات، بما في ذلك التطورات الإيجابية والسلبية والتوصيات للتحسين.

تعديل الخطط: يجب توظيف نتائج قياس الأداء وتحليل البيانات لتحديث الخطط والاستراتيجيات الأمنية، وضبطها وتعديلها بما يتماشى مع المتغيرات الوطنية والإقليمية والدولية.

التواصل والشفافية: يجب توفير آليات فعّالة للتواصل مع جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومة والمؤسسات الأمنية والمواطنين، لضمان الشفافية والمساءلة.

التقييم المستمر: يجب إجراء تقييم دوري للمؤشرات وكفاءة تطبيقها، وتقديم التوصيات للتحسين المستمر وتحقيق الأهداف المحددة.

وبالنتيجة، باستخدام هذه المؤشرات واتباع الخطوات المذكورة أعلاه، يمكن للعراق تقييم أداء استراتيجياته في مجال الأمن الوطني وتحسينها بشكل مستمر لتحقيق الاستقرار والأمن في البلاد.

مصادر مهمة

بالإمكان الاستفادة من المصادر والمراجع الأكاديمية المتخصصة في مجال الأمن الوطني والسياسة الدولية وإدارة الأزمات للحصول على معلومات أكثر تفصيلاً واستناداً علمياً، ومن بين المراجع الموثوق بها في هذا المجال يمكن ذكر كتب مثل " "Security Studies: An Introduction لبول ويليامز، كما يمكن الاستفادة من تقارير المنظمات الدولية المعتمدة مثل تقارير معهد السلام الدولي ومنظمة حقوق الإنسان للحصول على تحليلات وتقارير حول التحديات الأمنية الراهنة وكيفية التعامل معها، فضلاً عن جميع الابحاث والدراسات والأصدارات المحلية الرصينة، من خلال مراجعة هذه المصادر واستشراف التطورات المستقبلية، يمكن صياغة توجّه استراتيجي فعّال يعكس متطلبات الأمن الوطني القومي للدولة بشكل شامل ومستدام، اضافة الى:

الكتب العربية:

سامي حمدان الساعدي: استراتيجيات الأمن الوطني، 2012، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، الأردن.

حمدان صالح العمري: الأمن الوطني: منهجيات وتطبيقات، 2015، دار المسيرة، عمّان، الأردن.

علي محمد المهدي: الأمن الوطني والقومي: الأسس والتطبيقات، 2018، دار الفارابي، بيروت، لبنان.

الكتب الأجنبية:

1. Barry Buzan: People, States, and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, 1991, Harvester, Wheatsheaf, London, United Kingdom.
2. Paul D. Williams Editor: Security Studies: An Introduction, 2012, Routledge, New York, USA.
3. Richard K. Betts: Enemies of Intelligence: Knowledge and Power in American National Security, 2007, Columbia University Press, New York, USA.

الفهرس

الإهداء	5
تقديم	7
المقدمة	10
في البدء.. أسئلة	16
الدولة العراقية: بوادر استقرار أم عنفوان انهيار؟	42-20
الدولة.. الكيان الواجب.	44-38
أولاً: السياق التاريخي.	40
ثانياً: هل الدولة ضرورة إنسانية؟	41
ثالثاً: الحركات المضادة.	41
رابعاً: الدولة والمتغيرات.. المواءمة والتكيف.	42
مصادر مهمة.	44
الدولة، أي طراز نبتغيه؟	83-46
أولاً: الدولة الحديثة المفهوم والأسس	48
ثانياً: أصناف الدول	49
ثالثاً: الدولة والدوافع الانسانية..	51
رابعاً: وقفة مع انواع الدول.	54
خامساً: العراق.. مهد الولادات للحضارة الانسانية.	63
سادساً: العراق.. وتبرعم الحضارة.	65
سابعاً: العراقولوجي.. لماذا؟	69
ثامناً: العراق.. والحصارات الخانقة.	72
تاسعاً: العراق.. بوارق الأمل.	74
عاشراً: معالم الفرادة العراقية	78
الحادي عشر: العراق.. ضمانات النجاح وارهاصات الانهيار	80
مصادر مهمة.	83
الدولة؛ والايديولوجية الذكية	95-86
اولاً: مفهوم وتعريف الأيديولوجية	88

ثانياً: صياغة الايديولوجية 90
ثالثاً: العراق؛ معالم ايديولوجية الدولة 92
مصادر مهمة 95
التفكير الاستراتيجي للدولة - الإطار المنهجي المقترح للعراق- 136-98
المقدمة 102
أولاً: مفهوم العقل والتفكير الاستراتيجي للدولة 103
ثانياً: خصائص التفكير الاستراتيجي للدولة. 104
ثالثاً: العقل والتفكير الاستراتيجي للدولة.. عوامل الفشل والنجاح. 105
رابعاً: بناء العقل الاستراتيجي.. الخطوات والسبل. 106
خامساً: المعايير الحاكمة على التفكير الاستراتيجي للدولة 110
سادساً: المنهجية العلمية للتفكير الاستراتيجي للدولة. 111
سابعاً: أهم النماذج للتفكير التحليلي لإستراتيجية الدولة. 113
ثامناً: تقييم لاستراتيجيات التفكير. 116
تاسعاً: العالم الرقمي في التفكير الاستراتيجي. 119
عاشراً: آليات توظيف الذكاء الاصطناعي في التفكير الاستراتيجي. 120
الحادي عشر: أدوار مراكز الدراسات والابحاث. 121
الثاني عشر: التفكير الاستراتيجي.. تجارب دولية 123
الثالث عشر: الجهات المسؤولة عن التفكير الاستراتيجي للدولة 125
الرابع عشر: منظومة العلائق في الاطروحة الاستراتيجية. 126
الخامس عشر: منهجيات التنسيق بين الجهات ذات العلاقة 127
السادس عشر: الجدارات المطلوبة للتفكير الاستراتيجي للدولة. 128
السابع عشر: متخصصو التفكير الاستراتيجي في الدولة... 129
الثامن عشر: إطار العمل المقترح للفريق الوطني 131
التاسع عشر: الفريق الوطني للتفكير الاستراتيجي.. التأليف والوظيفة 133
العشرون: توحيد منظومة التفكير.. أمثلة ونماذج. 134
مصادر مهمة. 135
عراق المستقبل.. من الاستحالة إلى الإمكان. 192-136
أولاً: الرؤية والوجهة. 138
ثانياً: بوادر الأمل. 142

ثالثاً: الاستراتيجية.. من المرتكزات إلى الاهداف. 143
رابعاً: خريطة الثوابت والمصالح. 147
خامساً: ثلاثية: (الثوابت المصالح، المطالب) 149
سادساً: الجهات المسؤولة. 150
سابعاً: مهددات الثوابت والمصالح 151
ثامناً: معالم الطريق نحو الثوابت والمصالح. 152
تاسعاً: ضمانات النجاح 154
عاشراً: الرقابة الفاعلة 155
الحادي عشر: معادلة الميزة والدفاع. 155
الثاني عشر: طبيعة النظام الامثل 156
الثالث عشر: الإصلاح الشامل.. معادلات وأطروحة 158
الرابع عشر: الاطروحة 166
الخامس عشر: انبعاث العراق.. مسؤوليات تكاملية. 188
مصادر مهمة 190
العراق في المؤشرات الدولية.. قراءة وتقويم. 192-214
أولاً: العراق في جدول المؤشرات. 194
ثانياً: المفهوم والخصائص والنقد... 201
ثالثاً: خصائص المؤشرات الدولية 202
رابعاً: الملاحظات حول المؤشرات الدولية 203
خامساً: أبرز المؤشرات 203
سادساً: المؤشرات الدولية للفساد والتواطؤ 205
سابعاً: أهمية المؤشرات الدولية للعراق 206
ثامناً: منهجية التعاطي مع مصادر المؤشرات الدولية. 206
تاسعاً: الفريق الوطني للمؤشرات الدولية.. التأليف والمهام. 207
عاشراً: منهجية الرصد والتحليل. 208
الحادي عشر: خطة الارتقاء الوطني في المؤشرات الدولية 209
الثاني عشر: ادوار ومسؤوليات الجهات القطاعية. 210
الثالث عشر: أهم المؤشرات الوطنية المستهدفة. 211
الرابع عشر: التقييم الوطني للمؤشرات الدولية 211

مصادر مهمة 212
الخامس عشر: الملحق. 214
قوة الدولة.. كيف ندركها؟ 242-236
أولاً: النماذج 238
ثانياً: العراق في ميزان القوة الشاملة 239
ثالثاً: الارتقاء بالقوة الوطنية.. كيف؟ 240
رابعاً: الجهات المسؤولة 242
مصادر مهمة 242
للإصلاح الوطني العراقي.. خريطة. 254-244
اولاً: مجالات الإصلاح. 246
ثانياً: خريطة الطريق.. الأعمدة والمضامين 248
ثالثاً: متطلبات النجاح. 249
رابعاً: التوقيتات ومؤشرات القياس. 250
خامساً: المبادئ والمعايير. 251
سادساً: السند القانوني للإصلاح الوطني الشامل 252
مصادر مهمة 253
التخطيط التنموي الوطني.. المنهجية والمسار. 289-254
أولاً: أنواع التخطيط في الدولة. 256
ثانياً: الاستراتيجية.. توجه أم خطة؟ 258
ثالثاً: منهجية التغذية العكسية للخطط السابقة 259
رابعاً: الخطط السابقة.. أسباب الفشل ومقترحات المعالجة. 260
خامساً: المضامين العامة لخطة التنمية الوطنية 263
سادساً: الخطة في تشريع ملزم. 266
سابعاً: أهم متطلبات نجاح الخطة. 267
ثامناً: علاقة الخطة بالمنهج التخطيطي في الدولة. 268
تاسعاً: علاقة خطة التنمية بالمنهاج الوزاري. 270
عاشراً: علاقة خطة التنمية الوطنية بخطة التنمية المستدامة. 272
الحادي عشر: أدوار ومسؤوليات الجهات المختصة. 273
الثاني عشر: جهة إصدار الخطة. 274

الثالث عشر: أهم محتويات خطة التنمية الوطنية.	275
الرابع عشر: اولويات التحليل البيئي الداخلي	276
الخامس عشر: اولويات التحليل البيئي الخارجي	276
السادس عشر: الرؤية المقترحة لخطة التنمية الوطنية.	277
السابع عشر: الرسالة المقترحة لخطة التنمية الوطنية.	278
الثامن عشر: القيم الجوهرية	278
التاسع عشر: أهم الاهداف الاستراتيجية المقترحة للخطة.	279
عشرون: الأهداف الفرعية للأهداف الإستراتيجية	279
الحادي وعشرون السياسات والبرامج للأهداف.	281
الثاني وعشرون منهجية المتابعة و`التقييم لتنفيذ الخطة.	282
الثالث وعشرون متطلبات حسن التنفيذ	283
الرابع وعشرون: النموذج المقترح للتخطيط الاستراتيجي في العراق.	284
الخامس وعشرون: مشروع قانون مقترح لإنشاء المجلس الوطني للتخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة...	286
مصادر مهمة.	289
التخطيط والسياسات.. استثمار العقل والمستقبل	292-358
أولاً: تحديات العراق.. نظرة عامة.	294
ثانياً: الاستناد القانوني للتخطيط في الدولة.	295
ثالثاً: طبيعة وهوية ونموذج التخطيط الفعّال	296
رابعاً: نطاق التخطيط ومداه	296
خامساً: تحديات التخطيط في العراق.	297
سادساً: دور المؤسسات المختلفة.	297
سابعاً: مجالات التكامل في منظومة التخطيط	297
ثامناً: مستويات الصلاحيات في العملية التخطيطية.	300
تاسعاً: آليات منع التداخل والتنازع.	301
عاشراً: التخطيط وفلسفة الحكم.	302
الحادي عشر: التخطيط.. فجوات دستورية.	305
الثاني عشر: منهجية الحلول	306
الثالث عشر: مؤشرات مقلقة.	312
الرابع عشر: انواع السياسات ومفهومها.	314

الخامس عشر: الاسس القانونية للسياسات العامة.	319
السادس عشر: فجوات الاداء التخطيطي والسياساتي	321
السابع عشر: العراق في المؤشرات الدولية المهمة.	324
الثامن عشر: مشروع قانون أو تشريع المنظومة التفكير والتخطيط الاستراتيجي للدولة ومؤسساتها	326
التاسع عشر: الاستراتيجيات الذكية.. منطق العصر الحديث.	328
عشرون: السياسة العامة المتكاملة للعراق	350
مصادر مهمة.	358
التخطيط بالنتائج؛ ثروة التنفيذ.	379-360
أولاً: المفهوم.	362
ثانياً: الاهمية المؤسسية والحكومية	363
ثالثاً: الفرق بين التخطيط بالنتائج وباقي أنواع التخطيط.	365
رابعاً: توطين التخطيط بالنتائج.	367
خامساً: الاهمية الوطنية الشاملة ..	371
سادساً: تجارب دولية رائدة.	374
سابعاً: تشريع وطني مقترح	377
مصادر مهمة.	379
للإصلاح.. منهجية.	391-380
أولاً: المجالات.. الإصلاح	382
ثانياً: الجهات والمسؤوليات.	383
ثالثاً: إدارة القناعات بالإصلاح	385
رابعاً: الإدارة المنتجة للإصلاح	386
مصادر مهمة	391
إدارة الدولة.. الطريق إلى المجد الوطني	407-392
أولاً: المفهوم	394
ثانياً: إدارة الدولة.. من الأمثل إلى الأنسب.	395
ثالثاً: في العراق.. اي نموذج متاح؟	396
رابعاً: العراق على خارطة الهندسات	397
خامساً: هندسة إدارة الدولة	401
سادساً: الهندسية التآمرية.	402

سابعاً: الهندسة الصلبة والمرنة.	404
ثامناً: الشركات العملاقة وهندسة الضغوط والمصالح..	405
تاسعاً: التوحش العالمي وهندسة التدمير	405
عاشراً: الدولة وفقه المواجهة.	406
مصادر مهمة	407
مدنية الدولة.. العصرنة الجامعة.	419-408
أولاً: المفهوم	410
ثانياً: الطريق نحو المدنية	411
ثالثاً: كوابح وعوائق.	414
رابعاً: الميثاق الوطني للمدنية.	415
مصادر مهمة	419
المستقبليات.. ضمانة البقاء	443-420
أولاً: المفهوم	422
ثانياً: العراق.. سيناريوهات المستقبل	423
ثالثاً: علم المستقبليات الوطني.	425
رابعاً: سيناريوهات تنبؤية	426
خامساً: التوقعات والتنبؤات لمستقبل العالم والنظام الدولي خلال العقود القادمة.	436
مصادر مهمة	443
نحو إستراتيجية مرنة للأمن الوطني العراقي.	456-444
أولاً: بين مصطلح الإستراتيجية والتوجه الإستراتيجي	446
ثانياً: التفريق بين التهديدات والمخاطر والتحديات.	448
ثالثاً: الاستناد المرجعي للتوجه الاستراتيجي للأمن الوطني العراقي.	451
رابعاً: كيف يُصاغ التوجه الإستراتيجي.	452
خامساً: الرؤية والرسالة والقيم.	452
سادساً: الحاجة إلى صياغة توجه إستراتيجي للأمن الوطني في العراق؟	453
سابعاً: الاهداف الوظيفية للتوجه الاستراتيجي للأمن الوطني	453
ثامناً: مؤشرات قياس الاداء للأهداف.	454
مصادر مهمة	456

فهرس الاجزاء

الجزء الاول

الإهداء	5
تقديم	7
المقدمة	10
في البدء.. أسئلة	16
الدولة العراقية: بوادر استقرار أم عنفوان انهيار؟	42-20
الدولة.. الكيان الواجب.	44-38
الدولة، أي طراز نبتغيه؟	83-46
الدولة؛ والايديولوجية الذكية	95-86
التفكير الاستراتيجي للدولة - الإطار المنهجي المقترح للعراق-	136-98
عراق المستقبل.. من الاستحالة إلى الإمكان.	192-136
العراق في المؤشرات الدولية.. قراءة وتقويم.	214-192
قوة الدولة.. كيف ندركها؟	242-236
للإصلاح الوطني العراقي.. خريطة.	254-244
التخطيط التنموي الوطني.. المنهجية والمسار.	289-254
التخطيط والسياسات.. استثمار العقل والمستقبل	358-292
التخطيط بالنتائج؛ ثروة التنفيذ.	379-360
للإصلاح.. منهجية.	391-380
إدارة الدولة.. الطريق إلى المجد الوطني	407-392
مدنية الدولة.. العصرنة الجامعة.	419-408
المستقبليات.. ضمانة البقاء	443-420
نحو إستراتيجية مرنة للأمن الوطني العراقي.	456-444

الجزء الثاني

العراق نحو فاعلية حضارية.	16-5
العراق التحدي - الاستجابة.	26-18
الاقتصاد؛ منحة أم لعنة؟!.	48-27
أسواق العمل.. بركان مؤجل.	58-50
العراق والدروس المستأنفة	72-59
الإرادة الوطنية.. زخم التقدم.	83-76
القيم الوطنية.. من الخفوت إلى الإشعاع.	111-84
الزمن والوطن؛ معانقة أم مفارقة؟!	123-113
التأثير الوطني من الهامش إلى المتن.	131-124
متلازمة الأمية الحضارية.. التفكيك والبناء	141-134
هوية النماذج.. من الشواش إلى الفرادة	180-142
المواطنة.. غراء الوطنية وقاعدة التأسيس.	191-182
في العراق.. الدين قرين.	196-192
الاستثمار الثقافي.. وقود التجدد.	212-198
العالم.. والتحولات الانقلابية	229-212
العراق والنظام الدولي.. من الادراك إلى الفاعلية.	266-230
العراق وجغرافية التأثير.	279-268
كيف نتحرر من الجمود الديموقراطي؟.	316-282
نحو العراق.. المعلن والسري.	330-318
قادة الدول.. سُبل الصناعة	371-332
قادة الدولة كيف نقيم أداءهم؟	380-371
الشعبوية؛ سلاح ثوار أم بيادق طغاة؟!	403-381
القطاع الخاص.. شريك التنمية المستدام	417-405
المجتمع المدني.. شرعية التدعيم الديموقراطي	441-418
القيادة الاستراتيجية.. روح العصر.	467-442
الدبلوماسية.. مرونة الأساليب الإدارة الثوابت.	488-468
الاستجابة الوطنية للأزمات الخارجية.	526-490
الإدارة من المركزية إلى التمكين.	547-528
محافظات المستقبل بين اللامركزية والتنمية المحلية	583-550

الجزء الثالث

إدارة الاداء الحكومي.. من اللاإكتراثية إلى الإنتاجية	30-6
التقييم 360.. ميزان الإنجاز.	48-32
حوكمة القطاع العام.. المسار والمنهجية.	61-50
الرشاقة الشاملة.. طلاقة التكيف	106-66
منظومة القرار.. من الارتجال إلى الموضوعية.	120-108
إدارة الاستشارات العامة.. الرؤية الأمثل لقرارات أنضج	164-122
المستشارون القياصرة.. ثورة الخبرة.	182-166
التحولات الرقمية القيادة الضوئية.	198-184
الترهل الوظيفي من الاستعصاء إلى الحلحلة.	210-198
الفساد.. التجريف المتسلسل للدولة	238-212
قطاع الطاقة.. داينمو الحضارة	266-240
جهاز الاستخبارات الوطني... الاستثمار في المعلومة.	294-268
الجماعات المسلحة.. الاندماج والتكيف.	305-296
الإعلام والمسؤولية الوطنية والحضارية.	331-306
إدارة الأزمات من الرصد إلى المراجعة.	372-332
الأسرة.. مطبخ الحضارة.	382-374
الفرد.. خط الشروع التغييري.	393-384
الزيارات المليونية الاستثمار الغائب.	405-394
الأحزاب السياسية.. وجهة التغيير.	466-406
صناعة المناهج والبرامج الحكومية	487-468
المحاور التأسيسية لاستخلاص الدروس المستقاة من الانتخابات	500-490

نبذة عن المنظمة

منظمة شبابنا للقيادة والتنمية؛ منظمة مجتمع مدني غير حكومية تأسست عام 2014 ومسجلة رسمياً في الأمانة العامة لمجلس الوزراء – دائرة المنظمات غير الحكومية، عملت المنظمة ومنذ تأسيسها في مجالات متعددة مثل التدريب والأغاثة وحملات التوعية المجتمعية والصحية، وقد تخصصت المنظمة في مجال تدريب الشباب وتطوير مهاراتهم وتمكينهم من خلال العشرات من الأنشطة والفعاليات التدريبية التي استهدفت الألاف من الشباب في بغداد والمحافظات، وبالشراكة مع العديد من الجهات المختصة محلياً و دولياً.



د. عقيل محمود كريم علي الخزعلي

تولد: **1973 – كربلاء/العراق**

الاسهام في قيادة البرامج التدريبية

- **-دورات القيادات الحكومية في معهد اعداد القادة/الامانة العامة لمجلس الوزراء .**
- **-دورات اعداد القادة الشباب في اكاديمية اعداد القادة/بغداد**
- **-دورات بناء القدرات للسادة المستشارين والمديرين العامين ومن هم بدرجتهم في مركز التطوير الاداري/ وزارة التخطيط.**
- **-دورات في القيادة الادارية الحديثة في مسقط وصلالة/سلطنة عمان.**
- **-دورات اعداد المدربين في العراق/ اكثر من ١٠٠ مدرب .**
- **-دورات في التنمية الذاتية والنجاح والتميز في محافظات: بغداد، كربلاء، البصرة، بابل، واسط دهوك، الناصرية، ميسان، السليمانية.**
- **-دورات القيادة الاستراتيجية في بغداد والسليمانية وكربلاء.**
- **- دورات التخطيط الاستراتيجي في وزارة التخطيط ومعهد اعداد وتأهيل القادة.**

الشهادات العلمية

-

- **بكالوريوس طب وجراحة عامة**
- **بكالوريوس قانون**
- **ماجستير تخطيط استراتيجي**

الشهادات التدريبية

- دورة خلايا الطوارئ وادارة الازمات / الامم المتحدة / الكويت 2007 م
- مدرب دولي / حاصل على المرتبة المتقدمة (كبير مدربين) في التنمية البشرية من البورد العربي للاستشارات والتدريب والتنمية البشرية.
- مدرب اداري من البورد العربي للاستشارات والتدريب والتنمية البشرية.

الخبرة المهنية

- طبيب مقيم لمدة سنتين في محافظة كربلاء المقدسة (1997-1999).
- طبيب ممارس ومدير شعبة التدريب في دائرة صحة كربلاء المقدسة في عام 2003.
- عضو مجلس محافظة كربلاء المقدسة في شباط 2004.
- رئيس مجلس محافظة كربلاء المقدسة للفترة (تموز 2004 – اذار 2005).
- محافظ كربلاء المقدسة للفترة (اذار 2005 – نيسان 2009).
- عضو مجلس محافظة كربلاء المقدسة– مسؤول العلاقات العامة للفترة (2009– 2013).
- معاون وكيل وزارة الداخلية للفترة (2013– 2014).
- وكيل وزير الداخلية للفترة (2014 – 2019).
- مستشار رئيس مجلس الوزراء لشؤون التنمية الادارية – مستمر.
- رئيس سكرتارية الهيأة العليا للتنسيق بين المحافظات / إضافة لمهام المستشار– منذ سنة 2021 لغاية 2022/11/14.

- **رئيس مركز العمليات الوطني / إضافة لمهام المستشار– مستمر.**
- **رئيس فريق متابعة البرنامج الحكومي / إضافة لمهام المستشار– مستمر.**
- **رئيس اللجنة العليا لتبسيط الاجراءات والخدمات الحكومية/ إضافة لمهام المستشار– مستمر.**

المساهمات العلمية

- **رئيس مجلس التنمية العراقي.**
- **عضو مؤسس لشبكة الصداقة العراقية.**
- **الاشتراك في الفعاليات التنموية والمدنية داخل العراق وخارجه.**

النشاط المدني

- **تأليف كتاب ((الامن المستدام وصناعة المستقبل)) منشور.**
- **تأليف كتاب ((المرشد للقادة والقادة الاداريين)) منشور.**
- **تأليف كتاب ((مقاربات في شؤون التنمية الادارية في العراق)) منشور**
- **نشر بحوث:**
  - **بحث بعنوان: التخطيط الاستراتيجي ودوره في الأداء المؤسسي الحكومي.**
  - **بحث بعنوان: معايير تقييم الأداء المؤسسي وأثرها في الامن الوطني العراقي.**
- **المشاركة في مؤتمرات وندوات وورش عمل في داخل العراق وخارجه في كل من: (الاردن، تركيا، الامارات، سلطنة عمان، مصر، تونس، النمسا، سويسرا، ايطاليا، المانيا، فرنسا، امريكا، ماليزيا، اليابان)، اذ تم تقديمنا لأوراق عمل عديدة، اهمها:**

- التحوّل في الديمقراطيات الناشئة.
- صناعة الامن الشامل.
- مقاربات في سياسة مكافحة الارهاب.
- الاستراتيجية الامنية الفعالة.
- بناء منظومة القيّم الوظيفية.
- الابعاد الجديدة في خدمة العملاء والزبائن.
- الاسبقيات الامنية بعد هزيمة داعش.
- الانتقال الاحترافي في تدريب الشرطة.
- صناعة المواطنة الاقتصادية الفعالة.
- القيادة الادارية ...الازمة والحلول.
- السبل الفعالة لمكافحة الارهاب محلياً ودولياً.
- تطوير اداء السلطات المحلية في القضايا المدنية

الاهتمامات الخاصة

- دراسة عن ((الحكومات المحلية.. رؤى اصلاحية)).
- تدريب الالاف من الكوادر الشبابية والوظيفية في مهارات القيادة وادارة الذات والتنمية الذاتية والادارية.
- بحث حول الامن المستدام لمؤتمر العراق 2030م/وزارة التخطيط، وفاز ضمن المراتب الخمسة الاولى.
- بحث بعنوان: الإدارة بالقيم ودورها في السلوك القيادي واتجاهات المنظمة.

- قراءة الكتب والابحاث الفكرية والثقافية والتنموية والكتابة والمحاضرة فيها.
- الارتقاء بعمل منظمات المجتمع المدني.
- تدريب الكوادر الشبابية وبناء القدرات الانسانية واعداد القيادات.
- الاسهام في تقديم اطروحات في الاصلاح السياسي والفكري والاداري.

اللغات

- العربية.
- الانكليزية

المهارات الشخصية

- كتابة المقالات والدراسات في المجالات السياسية والادارية والتنموية.
- التفكير والتخطيط الإستراتيجيين.
- استخدام الحاسوب.
- التدريب المتخصص في قضايا التنمية الذاتية والسياسية والادارية.
- فنون التواصل، والاتصال وادارة الحوار والاجتماعات.
- العمل الجماعي وبناء الفرق.
- حل المشكلات وادارة الازمات الادارية.
- الادارة العامة والقيادة الادارية والمؤسسية